

الإشارات

إلى ما وقع في المنهاج

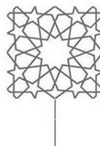
من الأسماء والأماكن واللغات

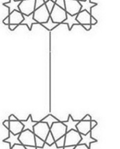
٢



١٨ شارع أحمد حسن - حي الجامعة - الفيوم
ت ٠١٠٠٠٠٥٩٢٠٠

الطبعة الأولى
١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م







تطلب منشوراتنا من:

- دار الأفهام - الرياض
- دار العلم - بلبيس - الشرقية - مصر
- دار كنوز إشبيليا - الرياض
- مكتبة وتسجيلات ابن القيم الإسلامية أبو ظبي
- دار ابن حزم - بيروت
- دار المحسن - الجزائر
- مكتبة الإرشاد - استانبول
- دار الفلاح بالفيوم

فرع القاهرة: الأزهر - شارع البيطار





الإشارات

إلى ما وقع في المنهاج

من الأسماء والأماكن واللغات

تأليف

عمر بن أبي الحسن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي

ابن الملقن

٧٢٣ - ٨٠٤ هـ

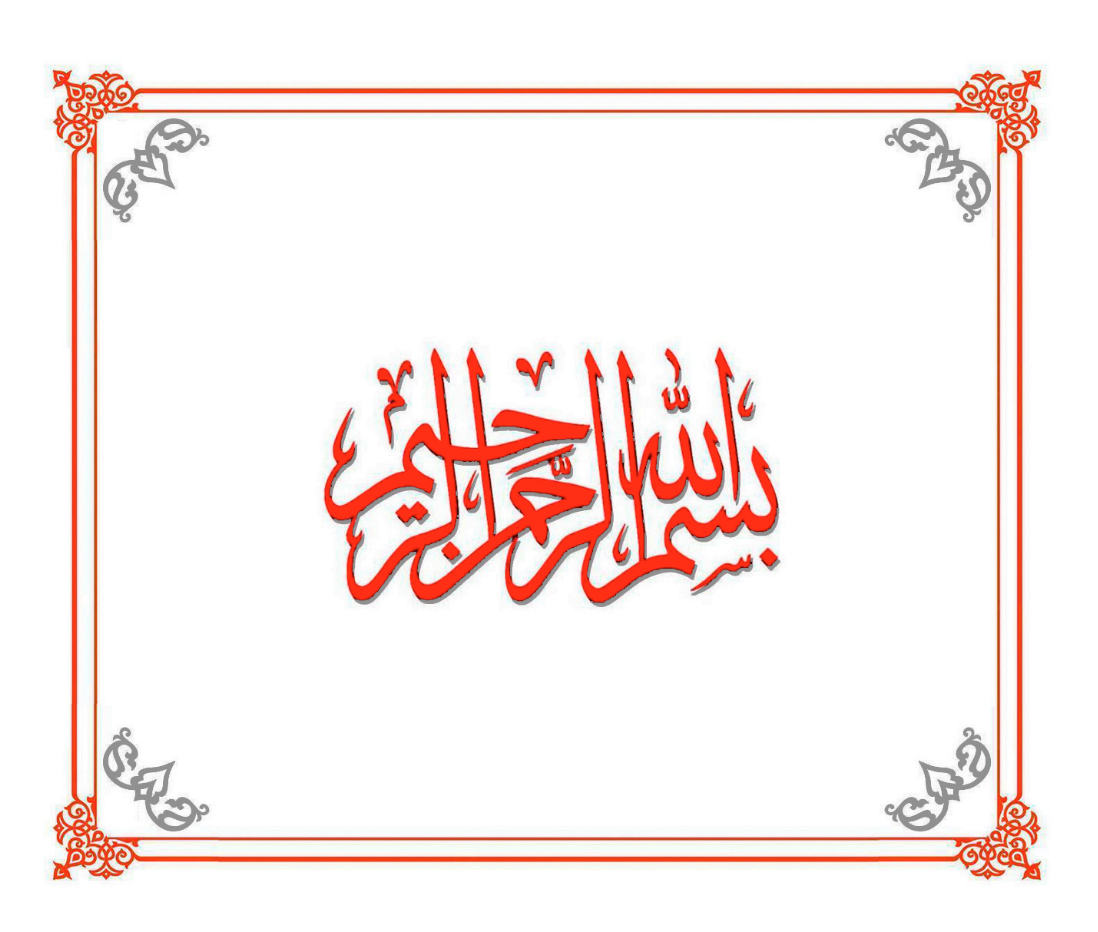
تحقيق

هبة روبي عوض   ربيع محمد عوض الله

بمشاركة الباحثين بدار الفلاح

المجلد الثاني




بسم الله الرحمن الرحيم

باب: صلاة الجماعة[١]

قوله: (**غَيْرَ الجُمُعَةِ**) هو منصوب على الحال، ولا يصح جره على الصفة لكونه لا يتعرف.

قوله: (**مُؤَكَّدَةٌ**) هو بالهمز ودونه، يقال: أَكَّدْتُ الشيءَ ووَكَّدْتُه فهو مؤكد وموكد[٢]، وحكى ابن القطاع: وأكَّدته (وآكدته وأوكَدته)[٣][٤].

قوله: (**وَلَوْ أحَسَّ في الرُّكُوعِ**) هٰذِه هي اللغة الفصيحة (أحس) بإثبات الألف، وبها جاء القرآن[٥]، ويقال: حس في لغة قليلة.

الرُّخْصَةُ: في اللغة: التيسير والتسهيل. قال الجوهري: الرُّخْصَةُ في الأمر: خِلاف التشديد فيه[٦]، ومن ذلك: رَخُصَ السعرُ: إذا

---

(١) في «المنهاج»: كتاب صلاة الجماعة.

(٢) قال الليث: يقال: وَكَّدْتُ العَقْدَ؛ أي: أَوْثَقْتُه، وكذلك: أكَّدْتُهُ. ويقال: وَكَّدْتُ اليمينَ، والهمز في العَقْدِ أَجْودُ. وتقول: إذا عقَدْتَ فَأَكِّدْ، وإذا حَلفْتَ فَوَكِّدْ. ٱنظر: «التهذيب» ١٠/ ٣٢٩، «الصحاح» ١/ ٤٦٤، «اللسان» ١/ ١٠٠.

(٣) ما بين القوسين سقط من (أ).

(٤) «الأفعال» ١/ ٥٦، ٥٧.

(٥) جاء بها القرآن في مثل قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ﴾ (آل عمران: ٥٢) وأحسَّ بإثبات الألف للوجود والعلم، كما في قوله تعالىٰ: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [مريم: ٩٨].
أما الحسُّ بغير الألف فهو الإفناء والقتل، كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٥٢]. انظر: الطبري ٣/ ٢٨٢، والقرطبي ٤/ ٩٧.

(٦) «الصحاح» ١/ ٨١٧، وانظر: «اللسان» ٣/ ١٦١٦.

تيسر وسهل، وهي بتسكين الخاء، وحُكِيَ أيضًا ضمها، وأما الرخَصة -بفتح الخاء- فهو الشخص الآخذ بها.

الرِّيْحُ: مؤنَّثة[١].

العَاصِفُ: الشديد[٢].

الوَحَلُ[٣]: بفتح الحاء، هٰذا هو المشهور، وعليه ٱقتصر المصنف في الأصل ضبطًا بخطه، وحكى الجوهري وغيره لغة قليلة بإسكانها. قال الجوهري: هي رديئة[٤].

قوله: (**وَمُلازَمَةِ غَرِيْمِ مُعْسِرٍ**) هو بإضافة (غريم) إلىٰ (معسر)؛ أي: يخاف من حبس الغريم وملازمته، وهو معسر، كذا ضبطه في «دقائقه»[٥]، وفي أصله بخطه أيضًا، وحينئذٍ فيكون مفعول المصدر

---

(١) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني ص ١٦٩، ولابن الأنباري ص ٢١٤؛ حيث جعلها علىٰ وجهين، قال: الريح من الرياح مؤنثة، والريح: الأَرَج والنَّشْر، وهما حركتا الريح، مذكر، ولابن التستري ص ٧٨، ٧٩.

(٢) عَصَفَتِ الرِّيحُ تَعْصِفُ عَصْفًا وعُصُوفًا، وهِيَ رِيحٌ عاصِفٌ وعاصِفَةٌ ومُعْصِفَةٌ وعَصُوفٌ، وأَعْصَفَتْ، في لُغَةِ أَسَدٍ، وهِيَ مُعْصِفٌ من رياح مَعاصِفَ ومَعاصِيفَ، إذا ٱشْتَدَّتْ، وَالعُصوفُ للرِّياحِ. ٱنظر: «اللسان» ٥/ ٢٩٧٣.

(٣) كذا في «المنهاج»، وفي النسخ الثلاث: الرحل، وهو خطأ.

(٤) «الصحاح» ٢/ ١٣٦٨، والوَحَلُ، بالتحريك: الطين الرقيق الذي ترتطم فيه الدواب، والوَحْلُ، بالتسكين، لغة ردية، والجمع: أوحال ووحُول. والمَوْحَلُ بالفتح المصدر، وبالكسر المكان. واستوحل المكان: صار فيه الوَحَلُ. ٱنظر: «التهذيب» ٥/ ٢٥٠، «المجمل» ص ٧٤٥، «اللسان» ٨/ ٤٧٨٦، «القاموس المحيط» ص ١٠٦٧، «تحرير التنبيه» ص ٨٧.

(٥) «دقائق المنهاج» ص ٤٦.

محذوفًا تقديره: وخوف ملازمة غريم معسر إياه؛ أي: المعسر، ويجوز تنوينه مع نصب معسر؛ أي: يخاف بأن يلازم الغريم المعسر، ومع جره أيضًا فيكون فعل[(١)] المصدر محذوفًا؛ وذلك لأن المصدر يجوز حذف فاعله تارة، وحذف مفعوله أخرىٰ.

والملازمة هو[(٢)] المسمىٰ عرفًا بالترسيم، والملازم قد يكون صاحب الحق، وقد يكون غيره بطلبه وهو المعهود الآن، والحبس كالملازمة في ذلك.

والغريم من عليه الدين وغيره من الحقوق، ويطلق لغة علىٰ صاحب الحق، والغرامة والغرم والمغرم: ما وجب أداؤه، وقد غرم الرجل وأغرمته وغرمته، وأصله من الغرام وهو الدائم، ومنه: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾[(٣)] [٥٧أ]، فأطلق هنا لدوام الطلب[(٤)].

قوله: **(وَعُرْيٍ)** يجوز قراءته بوجهين؛ لأن الجوهري قال: تقول: فرسٌ عُرْيٌ- بضم العين وسكون الراء-: ليس عليه شيء، وتقول

(١) كذا في الأصول، ولعلها: فاعل.

(٢) في (أ): هي.

(٣) الفرقان: ٦٥.

(٤) الغريم: الذي له الدين والذي عليه الدين جميعًا، والجمع: غُرَماء. والغريمان: سواء، المُغْرِمُ والغَارِمُ، والغرام: العذاب أو العشق أو الشرُّ اللازِم، وقال الزجّاج: الغرام: أشد العذاب في اللغة.
ونرىٰ أن الغريمَ إنما سُمِّيَ غريمًا لأنه يطلب حقه ويُلِحُّ حتىٰ يقبضه. ٱنظر: «التهذيب» ٨/ ١٣١، ١٣٢، «المجمل» ص ٥٤٣، «الصحاح» ٢/ ١٤٧٢، ١٤٧٣، «اللسان» ٦/ ٣٢٤٧، «القاموس المحيط» ص ١١٤٢.

أيضًا: عَرِيَ الشخص من ثيابه يَعْرىٰ، علىٰ وزن عَمِيَ يَعْمَىٰ، عُرِيًّا[١]- بضم العين وكسر الراء وتشديد الياء[٢].

قوله: (أَوْ يَأْنَسُ بِهِ) ظاهره أنه عام في القريب والأجنبي، وليس كذلك، إلا أن يؤول كلامه علىٰ أن المريض صفة للقريب، لكنه يخرج منه الأجنبي، وقد صرح به في «المحرر».

الاعْتِقَادُ[٣]: المراد به هنا: الظن الغالب، لا المصطلح عليه عند الأصوليين، وهو الحكم الجازم لدليل[٤].

قوله: (وَلَو ٱقْتَدىٰ شَافِعِيٌّ) هٰذا هو الصواب في النسبة إلى الشَّافِعيّ، ولا يُقال: شَفْعَوِيّ فإنَّهُ لحنٌ، وإن كان قد وَقَعَ في بعض كُتبِ الفِقْهِ للخُراسانيّين كـ «الوَسِيط» وغيرِه، وهو خَطَأٌ فليُجْتَنَبْ، كما نبه عليه المصنف[٥] وغيره[٦].

---

(١) ضبط الجوهري عُرْيًا بضم العين وتسكين الراء.

(٢) «الصحاح» ٢/ ١٧٦١.

(٣) في (ب): ٱعتقاد.

(٤) في الأصول: لغير دليل. ولعل المثبت الصواب، والٱعتقاد: الحكم الجازم القابل للتغير، وهو صحيح إن طابق الواقع، كاعتقاد المقلد سنية الضحىٰ، وإلا ففاسد كاعتقاد الفلسفي قدم العالم. وقيل: الٱعتقاد هو الحكم الجازم المقابل للتشكيك، بخلاف اليقين. ٱنظر: «القاموس المبين في ٱصطلاحات الأصوليين» ص ٦٣، وقال الدميري: هو الجازم لدليل. ٱنظر: «النجم الوهاج» ٢/ ٣٤٥.

(٥) «تحرير التنبيه» ص ٣٣.

(٦) ٱنظر: «ذيل فصيح ثعلب» للبغدادي، المنشور ضمن «فصيح ثعلب» والشروح التي عليه ص ٢١.

الأُمِّيُّ: هنا مَنْ لا يَحْفَظ الفاتِحَة بكَمالِها، فمتىٰ أَخَلَّ بحرفٍ منها فهُو أُميٌّ؛ سُمِّيَ بذلكَ لأنّه باقٍ على الحالِ التي ولدتهُ أُمُّهُ عليها. قال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾[١]، كذا قاله المصنف في «تحريره»[٢].

وقال الماوردي: الأمي[٣]: كل من جهل شيئًا جاز أن يقال له: أمي من ذلك الشيء[٤]، ونقل صاحب «المغني في غريب المهذب» عن الأزهري: أن الأُمِّيَّ هنا من لا يُحْسِنُ القِرَاءَةَ، والأُمِّيُّ في كَلَامِ العرب: من لا يَكْتُبُ ولا يقْرأُ المكتوبَ[٥]، وقال الشافعي: الأمي من لا يحسن فاتحة الكتاب، وإن أحسن غيرها من القرآن، والقارئ من يحسن فاتحة الكتاب، وإن لم يحسن غيرها من القرآن[٦]، وقال[٧] عياض: الأمي منسوب إلى الأم؛ إذ النساء في الغالب من أحوالهن لا يكتبن ولا يقرأن مكتوبًا، فلما كان الأبن بصفتها نسب إليها، كأنه مثلها[٨]. قال: وقيل: المراد بالأمي: أنه الباقي علىٰ

(١) النحل: ٧٨.
(٢) «تحرير التنبيه» ص ٨٩، وانظر: «اللسان» ١/ ١٣٨.
(٣) في (ب): إلا في.
(٤) «الحاوي الكبير» ٢/ ٣٣٠.
(٥) «المغني» لابن باطيش ١/ ١٤٤.
(٦) «الأم» ١/ ١٤٧.
(٧) كتب الناسخ في الأصل، (ب) أعلى الكلمة: كذا، وفي هامش (أ): كذا هو.
(٨) «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ١/ ٣٨.

أصل ولادة أمه لم يقرأ ولم يكتب[١].

قلت: وفسر المصنف الأمي بمن يُخِلُّ بحرفٍ أو تشديدةٍ من الفاتحةِ، وهي عبارة حسنة نبه بها علىٰ من لا يحسنها بطريق أولىٰ[٢].

الأَرَتُّ: بفتح الراء والتاء المثناة فوق مشددة، وقد فسره المصنف[٣] وأوضحته في «الشرح».

الأَلْثَغُ: بالثاء المثلثة وقد فسره أيضًا [٥٧ب] في الكتاب[٤]، وأوضحته في «الشرح»[٥] أيضًا.

---

(١) ذكره الماوردي في «النكت والعيون» ١/ ١٥٠.

(٢) «المنهاج» ١/ ٢٣٢، وانظر: «روضة الطالبين» ١/ ٤٥٤.

(٣) هو الذي يُدغم حرفًا بحرف في غير موضع الإدغام. ٱنظر: «المنهاج» ١/ ٢٣٢، «روضة الطالبين» ١/ ٤٥٤، «تحرير التنبيه» ص: ٨٩، والرُّتَّةُ، بالضم: عجلة في الكلام، وقلة أناةٍ، وقيل: هو أن يقلب اللام ياءً، أبو عمرٍو: الرُّتَّةُ: رَدَّةٌ قبيحةٌ في اللسان من العيب، وقيل: هي العجمة في الكلام، والحُكْلَةُ فيه.
الأرت: الذي في لسانه عقدة وحُبسة، ويعجل في كلامه، فلا يطاوعه لسانه. ٱنظر: «اللسان» ٣/ ١٥٧٥.

(٤) هو من يبدلُ حرفًا بحرفٍ. «المنهاج» ١/ ٢٣٢.

(٥) «عجالة المحتاج»١/ ٣١٩، وانظر: «تحرير التنبيه» ص ٨٩.
واللُّثْغَةُ: أن تعدِلَ الحرف إلىٰ حرف غيره. والألثغ: الذي لا يستطيع أن يتكلم بالراء، وقيل: هو الذي يجعل الراء غينًا أو لامًا، أو يجعل الراء في طرف لسانه، أو يجعل الصاد فاءً، وقيل: هو الذي يتحول لسانه عن السين إلى الثاء، وقيل: هو الذي لا يتم رفع لسانه في الكلام وفيه ثقل، وقيل: هو الذي لا يُبَيِّنُ الكلام، وقيل: هو الذي قَصُرَ لسانه عن موضع الحرف ولحق موضع أقرب الحروف من الحرف الذي يعثر لسانه عنه، والمصدر: اللَّثَغُ، والاسم: اللُّثْغَةُ، والمرأة:

وفي «المغرب» للمطرزي: إنه الذي يتحول لسانه من السين إلى الثاء، وقيل: من الراء إلى الغين أو الياء[١][٢].

التَّمْتَامُ: هو الذي يتردد في التاء، قاله المبرد[٣]، وقيل: هو الذي يزيد التاء في كلامه.

وقال السعدي: التمتمة أن تثقل التاء على المتكلم، يقال: رجل تمتام: إذا كان كذلك، وقال الخليل: هو الذي يُخطِئُ الحرف فيرجع إلىٰ لفظٍ كأنه التاء[٤].

الفَأْفَاءُ: هو بهمزتين بعد الفاءين وبالمد، صرح به الجوهري[٥] وغيره، وكذا ضبطه في «الروضة» وأصل «المنهاج»، وهو الذي يتردد فيها[٦]، ويقال: رجل فَأْفَاءٌ علىٰ وزن فَعْلَالٍ، وفيه فَأْفَأَةٌ،

لثغاء، وفي النوادر: ما أشد لَثَغَتَهُ وما أقبح لُثْغَتَهُ! فاللَّثَغَةُ: الفم، واللُّثْغَةُ: ثِقَلُ اللسان بالكلام، وهو ألثغ بَيِّنُ اللُّثْغَةِ، ولا يقال: بَيِّنُ اللَّثَغَةِ. ٱنظر: «اللسان» ٧/ ٣٩٩٥، ٣٩٩٦.

(١) من «المغرب»، وفي النسخ الثلاث: التاء، وهو خطأ.

(٢) «المغرب» ص ٤٢٠.

(٣) «الكامل في اللغة والأدب» ١/ ٥٠٠.

(٤) «العين» ٨/ ١١١، والتمتمة: رد الكلام إلى التاء والميم، وقيل: هو أن يعجل بكلامه فلا يكاد يفهمك، وقيل: هو أن تسبق كلمته إلىٰ حنكه الأعلىٰ، ورجل تَمتام، والأنثىٰ: تمتامة. وقال الليث: التمتمة في الكلام: ألا يبين اللسان يخطئ موضع الحرف فيرجع إلىٰ لفظ كأنه التاء والميم، وإن لم يكن بيِّنًا. محمد بن يزيد: التمتمة: الترديد في التاء. ٱنظر: «اللسان» ١/ ٤٤٩.

(٥) «الصحاح» ١/ ١٠٢.

(٦) «روضة الطالبين» ١/ ٤٥٥، «المنهاج» ١/ ٢٣٢.

وقيل: هو الذي يَزِيدُ الفاء[1] في كلامه[2].

قوله: (**لاَحِنِ**) هو أحسن من قول غيره: لحان؛ لأن[3] لحانًا يقتضي الكثرة[4]، واللَّحْنُ -كما قال الجوهري-: الخطأ في الإعراب، يقال: فلان لَحَّانٌ؛ أي: يخطئ، ولحَّانَةٌ أيضًا، ولَحَنَ بالفتح يَلْحَنُ[5].

الخُنْثَىٰ: يأتي بيانه في الفرائض[6].

[**قوله**: (**يصح قُدْوَةُ السَّليم بالسَّلِسِ**) هو بكسر اللام صفة للرجل، ولا يجوز أن يقرأ بفتحها؛ لأنه عبارة عن الخارج][7][8].

قوله: (**وَالْعَدْلُ أَوْلَىٰ مِنَ الفَاسِقِ**) قال الجوهري: رجلٌ عَدْلٌ؛ أي:

---

(١) في النسخ الثلاث: الياء، وما أثبته الصحيح الموافق للسياق.

(٢) ٱنظر: «التهذيب» ١٥/ ٥٨١، «اللسان» ٦/ ٣٣٣٥، «القاموس المحيط» ص ٤٨.

(٣) في النسخ الثلاث: لأنه، وما أثبته الصواب الموافق للسياق.

(٤) ٱنظر: «دقائق المنهاج» ص ٤٦، وانظر: «النجم الوهاج في شرح المنهاج» ٢/ ٣٥٠.

(٥) «الصحاح» ٢/ ١٦٠٣.

(٦) سيأتي في ٢/ ٤١٥.

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من (ب).

(٨) سَلِسَ الشَّيْء سَلَسًا: سَهُلَ ولاَنَ، وانْقادَ، فهو سَلِسٌ، وسَلِسَ البَوْلُ، ونحوه: ٱسترسَلَ، ولم يستمسك، والسَّلَسُ: عدم ٱستمساك البول، والسَّلِسُ: صفة الرجل الذي به السَّلَسُ.
ٱنظر: «اللسان» ٤/ ٢٠٦٣، «مغني المحتاج» ١/ ٢٤١، «القاموس الفقهي لغة واصطلاحًا» ص ١٧٩، «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» ٢/ ٢٨٦، ٢٨٧.

رضًا ومَقْنَعٌ في الشهادة، فهو في الأصل مصدرٌ. قال: والعَدْلُ خلاف الجَوْر. قال: والعدلُ: الفديةُ[(١)].

فائدة[(٢)]:

حصل في الفرق بين العَدْل بالفتح والعِدْل بالكسر ثمانية أوجه أردت أن أذكرها هنا مجموعة لتستفاد .**أحدها**: أن الثاني المِثْلُ والأول ٱسم للمِثْلِ، نقله الجوهري ليفرّق بينه وبين عِدْلِ المتاع[(٣)].

ثانيها: أن الأول: ما عَادَلَ الشيءَ من غير جنسه، والثاني: المِثْلُ، ذكره ابن الأثير والجوهري[(٤)] والهروي في «غريبيه»[(٥)]، وقال: يقال: عندي عدل درهمك من الدراهم وعدل دراهمك من الثياب[(٦)].

ثالثها: أن الأول ما عَادَلَه من جنْسِه، والثاني ما ليس من جنْسِه، حكاه ابن الأثير في «نهايته»[(٧)]، وأشار إليه الجوهري وغلطه[(٨)].

رابعها: الأول المثل، والثاني الحمل، نقله الماوردي عند قوله تعالىٰ: ﴿أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا﴾[(٩)(١٠)]، ولعله أراد بالحمل عدل المتاع.

---

(١) «الصحاح» ٢/ ١٣١٤، ١٣١٥.

(٢) في الأصل: قوله.

(٣) «الصحاح» ٢/ ١٣١٤.

(٤) «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٣/ ١٩١، «الصحاح» ٢/ ١٣١٤.

(٥) «الغريبين» ٤/ ١٢٣٧.

(٦) ٱنظر: «اللسان» (عدل) ٥/ ٢٨٤٠.

(٧) «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٣/ ١٩١.

(٨) «الصحاح» ٢/ ١٣١٤.

(٩) المائدة: ٩٥.

(١٠) «النكت والعيون» ٢/ ٦٨.

ونقل النحاس في «معانيه» هنا عن جماعةٍ من أهل اللغة أنهم قالوا: العِدْلُ: الحِمْلُ[(١)].

خامسها: [٥٨أ] أن الأول هو الذي يساوي الشيء قيمةً وقدرًا، وإن لم يكن من جنسه، والثاني: هو الذي يساويه في جنسه وفي جرمه، نقله ابن عطية في تفسير[(٢)] البقرة في قوله: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾[(٣)].

قال ابن عطية: وحكى الطبري أَنَّ مِنَ العرب من يكسر العين مِن معنى الفدية، فأما واحد الأعدال فبالكسر لا غير[(٤)].

سادسها: أنه بالفتح: الفِدْيَةُ، وبالكسر: المِثلُ، نقله الماوردي في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾[(٥)(٦)].

سابعها: أنه بالفتح والكسر واحد، نقله أيضًا في قوله: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾[(٧)].

وقال النحاس: إن البصريين قالوا: العَدْل والعِدْل: المثلُ، كان من الجنس[(٨)] أو من غيره، ولا يختلف، كما أن المِثْلَ لا يختلفُ[(٩)].

---

(١) «معاني القرآن الكريم» ٢/ ٣٦٢.

(٢) بعدها في(ب): سورة.

(٣) البقرة: ٤٨.

(٤) «المحرر الوجيز» ١/ ٢٨٣، وانظر: «تفسير الطبري» ١/ ٣٥.

(٥) البقرة: ٤٨.

(٦) «النكت والعيون» ١/ ١١٧.

(٧) المائدة: ٩٥، وانظر: «النكت والعيون» ٢/ ٦٨.

(٨) في (ب): جنس.

(٩) «معاني القرآن الكريم» ٢/ ٣٦٢.

وقال ابن الأثير في «نهايته»: بمعنى المِثْل[١]، وقال الهروي في «غريبيه» عن البصريين أنهما لغتان بمعنى المثل[٢].

ثامنها: أنه بالفتح يُسْتعملُ فيما يُدْرَكُ بالبصِيرة كالأحكام، وعلىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾[٣] والعِدْلُ بالكسر، والعَدِيلُ فيما يُدْرَكُ بالحاسَّة كالموْزُوناتِ، ذكره الراغب في «مفرداته»[٤].

الوَرَعُ: أصله: الكف[٥].

قال الرافعي: وليس المراد منه مجرد العدالة المسوغة لقبول الشهادة، بل ما يزيد عليه من العِفَّةِ وحُسْنِ السِّيرَةِ[٦]، وقال المصنف في «التحقيق»: الورع: ٱجتناب الشبهات والاشتهار بالعبادة ونحوه[٧]، وهو ما ذكره القشيري في «رسالته»[٨]، وقال صاحب «المطالع»: الورع: الكف عن الشبهات تحرجًا وتخوفًا من

(١) «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٣/ ١٩١.

(٢) «الغريبين» ٤/ ١٢٣٧.

(٣) المائدة: ٩٥.

(٤) «مفردات ألفاظ القرآن» ص ٥٥١.

(٥) الوَرَعُ: التحرج، والوَرِع، بكسر الراء: الرجل التقي المتحرج.
الوَرَعُ في الأصل: الكف عن المحارم والتحرج منه، ثم ٱستعير للكف عن المباح والحلال، وفي حديث الدعاء: وأعذني من سوء الرِّعَةِ؛ أي: من سوء الكف عما لا ينبغي. والوَرَعُ: الجبان، سُمِّيَ بذلك لإحجامه ونكوصه. ٱنظر: «اللسان» ٨/ ٤٨١٤.

(٦) «العزيز شرح الوجيز» ٢/ ١٦٦.

(٧) «التحقيق» ص ٢٧٣.

(٨) «الرسالة القشيرية» ص ١١٠.

الله تعالىٰ[١].

فائدة:

الزهد: [ترك][٢] ما زاد على الحاجة، وهو أعلى المراتب[٣].

العَقِبُ: بكسر القاف: مؤخَّر القدم، وهي مؤنّثة، قاله الجوهري[٤]، وقد تقدم بزيادة[٥] علىٰ ذلك في باب مسح الخف.

المَسْجِدُ الحَرَامُ: -زاده الله شرفًا- ذكرته في الأسماء[٦]، وسُمِّيَ بذلك لتحريم ما حوله، فلا يصاد صيده، ولا يقطع شجره.

الكَعْبَةُ: -شرفها الله تعالىٰ- ذكرتها أيضًا في قسم الأسماء[٧].

اليَسَارُ: بفتح الياء وكسرها، كما تقدم في باب آداب داخل الخلاء[٨].

النِّسْوَةُ: بكسر النون وضمها لغتان مشهورتان، ذكرهما ابن السكيت[٩] وغيره، وهو جمع لا واحد له من لفظه، واحده: ٱمرأة،

---

(١) «مطالع الأنوار» ٦/ ١٩٢.

(٢) لازمة لإتمام السياق.

(٣) ٱنظر: «الرسالة القشيرية» ص ١١٥: ١١٧، «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» ٢/ ٢١٥، ٢١٦.

(٤) «الصحاح» ١/ ١٩٤، وانظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني ص ١١٨، ولابن الأنباري ص ٢٧٤، وللتستري ص ٩٢.

(٥) سقطت من (أ).

(٦) سيأتي في ٣/ ٢٧٨.

(٧) سيأتي في ٣/ ٢٦٨.

(٨) سبق في ١/ ٢٦١.

(٩) «إصلاح المنطق» ص ١١٦.

وكذلك النِّسَاءُ والنِّسْوَانُ، وتصغير نِسْوَةٍ: نُسَيَّةٌ.

قال الجوهري: ويقال: نُسَيَّاتٌ، وهو تصغير جمع الجمع(١).

قوله: [٥٨ب] **(وَتَقِفُ إِمَامَتُهُنَّ وَسْطَهُنَّ)** هو بإسكان السين ويجوز فتحها.

قال الجوهري: تقول: جلستُ وَسْطَ القومِ بالتسكين؛ لأنَّه ظرف، وجلست وَسَطِ الدار بالفتح؛ لأنه ٱسمٌ.

قال: وكلُّ وسط يصلح فيه بَيْنَ فهو وَسْط بالإسكان، وإن لم يصلح بَيْنَ فهو وَسَط بالفتح، وربما سكِّن وليس بالوجه(٢).

وقال الأزهري: كل ما كان يَبِينُ بعضه من بعض كوسْط الصف والقلادة، والسُّبْحَةَ، وحَلْقة الناس، فهو بالإسكان، وما كان مُنضَمًّا لا يبين بعضه من بعض كالساحة والدار، والراحةِ، فهو وَسَط بالفتح.

قال: وقد أجازوا في المفتوح الإسكان، ولم يجيزوا في الساكن الفتح، فافهمه(٣).

وذكر القلعي أنك [إذا](٤) أدخلت علىٰ وسط حرف (في) فتحت(٥) السين، تقول: قام في وسط الصف، وقعد في وسط الحلقة(٦).

---

(١) انظر: «تحرير ألفاظ التنبيه» ص٨١، «الصحاح» ٢/ ١٨١٨: وفيه تصغير الجمع.

(٢) «الصحاح» ١/ ٩٠٨.

(٣) «تهذيب اللغة» (وسط) ١٣/ ٢٦، «الزاهر» ص ١٨٧.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) في (أ): فتحة، وهو خطأ.

(٦) قال ابن بري: ٱعلم أنه متىٰ دخل علىٰ وَسْطٍ حرف الوعاء خرج عن الظرفية

وقال ابن الأثير في «نهايته»: الوَسْط بالسكون، يقال فيما كان[١] مُتَفَرِّقَ الأجزاء غيرَ مُتَّصِل، كالناس والدوابِّ وغير ذلك، وإذا كان مُتَّصِلَ الأجْزاء كالدَّارِ والرأس[٢]، فهو بالفتح.

قال: وقيل: كل ما يَصْلُح فيه بَيْن فهو بالسكون، وما لا فبالفتح.

قال: وقيل: كُلٌّ منهما يَقَع مَوْقِعَ الآخَر. قال: وكأنَّه الأشبَه[٣]، وذكر نحوه في «الشافي شرح المسند» في الغسل[٤].

وقال القاضي عياض في «تنبيهاته» في كلامه علىٰ وسط الوقت: ٱختلف في ضبط وسط فقيل: لا يقال هنا وفي الدار وشبهه إلا بالإسكان، وأما وسطها فبالفتح، فمعناه: عدل، قال تعالىٰ: ﴿وَسَطًا﴾[٥].

قال ابن دريد: يقال: وَسْط الدار ووَسَطها[٦]، وقال في

ورجعوا فيه إلىٰ وَسَطٍ، ويكون بمعنىٰ وَسْطٍ، كقولك: جلست في وَسَط القوم، وفي وَسَطِ رأسه دُهْن، والمعنىٰ فيه مع تحركه كمعناه مع سكونه... إلا أن وَسْطًا يلزم الظرفية ولا يكون إلا ٱسمًا، فاستعير له إذا خرج عن الظرفية الوَسَط علىٰ جهة النيابة عنه.

ٱنظر: «اللسان» (وسط) ٨/ ٤٨٣٤.

(١) سقطت من (أ).

(٢) من «النهاية»، وفي النسخ الثلاث: والفرس.

(٣) «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٥/ ١٨٣.

(٤) «الشافي» ١/ ٢٨٦.

(٥) البقرة: ١٤٣.

(٦) «جمهرة اللغة» ٢/ ٨٣٨.

«الكفاية»[١]: وسط الدار والقوم يفتح ويسكن.

وفي «فصيح ثعلب»: وجَلَسَ وَسْطَ القوم؛ يعْني: بينهم، وجَلَسَ وَسَطَ الدار، واحتَجَمَ وَسَط رأسه[٢].

قال ابن خالويه: إذا سكنت السين فهو ظرف، وإذا فتحتها فهو ٱسم، وقال ابن طلحة: أحسن ما يفرق بينهما أن تقول: ما كان منه ظرفًا مقدرًا بفي، فالتسكين، وما سوىٰ ذلك فالتحريك، تقول: حفرت وسط الدار بئرًا، وحفرت وسط الدار بالتحريك إذا جعلته المحفور، وحكىٰ صاحب «الواعي» عن الفراء، عن يونس أنه قال: وَسَط ووسْط بمعنًى.

وحكى ابن سيده في «المخصص» عن الفارسي أنه قال: سَوىٰ بعضُ الكوفيين بينهما فقال: هما ظرفان واسمان[٣] [٥٩أ]، وقال المطرز عن ثعلب ٱستنباطًا من هٰذا الباب: إن كل ما كان أجزاء ينفصل قلت فيه: وسْط بالتسكين، وما كان مصمتًا[٤] لا ينفصل ولا يتحرك قلت بالتحريك، تقول من الأول: ٱجعل هٰذِه الخرزة وسط السبحة[٥]، ولا تقعد وسط الحلقة، وفي الثاني: ٱحتجم وسط

---

(١) من (أ)، (ب)، وفي الأصل: الكتابة، ولعله سهو من الناسخ، وفي هامش (أ): كذا الكتابة.

(٢) «فصيح ثعلب» ص ٦٨.

(٣) «المخصص» ١/ ٢٣٨.

(٤) في (أ): مضمنًا، وفي (ب): منضمًا.

(٥) في (ب): المسبحة.

رأسك، واقعد وسط الدار. قال: وقد سمعنا في التحريك التسكين، ولم يسمع في التسكين التحريك، وهٰذا قد سلف عن الأزهري[١] أيضًا[٢].

الفَضَاءُ: بالمد المكان الواسع[٣]، قاله أهل اللغة، نقله عنهم المصنف في «تهذيبه»[٤].

الذِّرَاعُ: جمعه: ذرعان جمع كثرة، وأذرع جمع قلة، وهل المراد به[٥] هنا ذراع اليد أو التي يمسح بها وهو ذراع وثلث بذراع اليد، لم أر فيه نقلاً.

وقال المصنف في «تحريره» في باب صلاة المسافر كما سيأتي: الذِّراعُ أَرْبَعٌ وعِشرونَ إصْبَعًا مُعْتَرضات، والإِصْبَعُ سِت شعيرات مُعْتَدِلات مُعْتَرِضات[٦]، زاد غيره من ذنب البرذون[٧].

---

(١) «الزاهر» ص ١٨٧.

(٢) في هامش (ب): تقدم الكلام علىٰ معنىٰ وسط في باب آداب داخل الخلاء، وأعادها هنا بحروفه، فحصل منه التكرار.

(٣) الفضاءُ من الأرضِ: المتسع، ممدودٌ يكتب بالألف. والفَضى: الشيءُ المختلطُ إذا خَلطْتَ تمرًا وزَبيبًا ونحوهما في إناء واحدٍ، فقلت: هو فضًى في جِرابٍ، يُكتَبُ بالياءِ. ويقالُ: القومُ أمرهُمْ فَوضىٰ وفضًى لا أمير عليهم؛ أي: مُختلِطونَ. ٱنظر: «المقصور والممدود» للفراء ص ٢٩، وانظر: «المقصور والممدود» لابن ولاد ص ٨٣، ولأبي علي القالي ص ٣٥٦.

(٤) «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/ ٢/ ٧٣.

(٥) سقطت من (ب).

(٦) «تحرير التنبيه» ص ٩٢.

(٧) ٱنظر: «المغني» لابن باطيش ١/ ١٥٠.

وفي كلام البطليوسي أن الذراع التي يمسح بها السلطان ٱثنان وثلاثون إصبعا، وتُسمَّى الذراع الهاشمية والتي تمسح[1] بها الرياض والأنهار ستون إصبعا[2]، وتُسَمَّىٰ ذراع الميزان.

قال: وقيل: إن التي تمسح بها الدور وغيرها أربع وعشرون أصبعا[3].

النهر: بفتح الهاء وإسكانها لغتان[4]، والمشهور في القراءة فتحها، وقرأ حميد بن قيس بإسكانها. وأصل النهْر والنَّهَر: الاتساع، ومنه: أنهر الدم، ذكره كله أبو البقاء في «إعرابه» في سورة البقرة[5].

قال ابن قتيبة: وجمعه: أَنْهَارٌ ونُهُرٌ بضمتين، من نَهَرْتُ الدمَ وغيره، أي: أَسَلْتُهُ، ووقع في «شرح البخاري» للمصنف بدل الإسكان الكسر، فقال: النهر بفتح الهاء وكسرها، وهو سبق قلم.

السِّبَاحَةُ: بكسر السين: العوم في الماء.

وقال الزمخشري في «شرح الفصيح»: السباحة: الجري فوق الماء من غير ٱنغماس، والعوم: هو الجرَيُ فيه عَلىٰ طَريق السِّبَاحَةِ؛ إلا أَنَّهُ

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (أ): ٱسبعا، وهو سهو من الناسخ.

(٣) «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» ١/ ١٤٤.

(٤) ٱنظر: «الصحاح» ١/ ٦٧٤، «اللسان» ٨/ ٤٥٥٦، «القاموس المحيط» ص ٤٨٩.

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» ١/ ١٦١، وانظر: «إعراب القرآن» للنحاس ١/ ١٢٣.

يكون مع ٱنْغماسٍ فيه[١]، ويقال في المصدر أيضًا: سبحًا، حكاه المطرز وغيره، ويقال: سبحت أسبح بفتح الباء فيهما، وحكى المطرز عن ثعلب: سَبِحتُ (بكسر الباء)[٢][٣]، وأخطأ ابن درستويه حيث جعلها من لحن العوام وحكم بخطئها[٤].

الفُرْجَةُ: الخَلَل بين شيئين، وهو بضم الفاء وفتحها، ويقال لها أيضًا: فَرْج، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ﴾[٥] جمع فرج، وممن ذكر ذلك صاحب «المحكم»[٦] وآخرون [٥٩ب]، وذكر الأولين الأزهري[٧] وآخرون، واقتصر الجوهري وبعضهم على الضم، وأما الفَرْجَةُ بمعنى الراحة من الغَمِّ فهي بفتح الفاء[٨].

وحكى الأزهري وغيره تثليثها، ومنهم ابن مالك في «مثلثه»[٩]،

---

(١) «شرح الفصيح» ١/ ١٥٢، لم أجد النص بتمامه، وذكر محقق الكتاب: جاء في «تحفة المجد الصريح» ورقة (٥٤) عن الزمخشري قوله: وقال الزمخشري في «شرحه»: السباحة: هو الجري فوق الماء من غير ٱنغماس فيه، والعوم: هو الجري فيه علىٰ. ولعل أول النص سقط من هٰذِه النسخة.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) حكىٰ ثعلب في «فصيحه»: سَبَحْتُ أَسبَحُ بفتح الباء وليس بكسرها، ٱنظر: «فصيح ثعلب» ص ٥، وانظر: «تحفة المجد الصريح» ص ١٠٨.

(٤) «تصحيح الفصيح وشرحه» ص ٥١.

(٥) ق: ٦.

(٦) «المحكم» ٧/ ٢٧٧.

(٧) «تهذيب اللغة» ١١/ ٤٤.

(٨) «الصحاح» ١/ ٣٠٥.

(٩) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ١/ ١٤، ٢/ ٤٧٧، قال: الفَرْجَةُ: المَرَّةُ من فَرَجَ، والفِرْجَةُ في الثوب: شَقٌّ في أسفله، والفُرْجَةُ: الخلاء بين الشيئين، والثُّلْمَةُ في الحائط، ونحوه.

وقد فرج له الصف والحلقة ونحوهما بالتخفيف يفرُج بضم الراء[١].

قال الأزهري: يُقال: ما لهٰذا الغمّ من فُرْجَة ولا فَرْجَةٍ (ولا فِرْجَة)[٢] يعني: بضم الفاء وفتحها وكسرها، وأنشد ابن الأَعْرابيّ:

رُبَّمــا تَــكْــرَهُ الــنُّــفــوسُ مــن الأَمْــ
ــرِ لــه فَــرْجَــةٌ كَــحَــلِّ الــعِــقَــالِ[٣]

قال: يقال: فُرْجَة وفَرْجَةٌ، فُرْجَةٌ ٱسم، وفَرْجَةٌ مصدر[٤]، وقال صاحب «المحكم»: الفَرْج[٥]: الخَلَل بين شيئين، والجمع: فُروج، لا يكسَّر علىٰ غير ذلك. قال: والفُرْجة، والفَرْجة: كالفَرْج، وقيل: الفُرْجة[٦]: الخلل بين شيئين، والفَرْجة: الراحة من حزن أو مرض.

---

(١) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ٩٠.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت، ٱنظر: «الكتاب» ٢/ ١٠٩، ٣١٥، «المقتضب» ١/ ١٨٠، وبلا نسبة في «البيان والتبيين» ٣/ ٢٦٠، وروايته: ربما تجزع النفوس، «جمهرة اللغة» (فرج) ١/ ٤٦٣، ونسبته في «الحماسة البصرية» ٢/ ٧٨ إلىٰ حُنَيف بن عُمير اليشكُريّ، قال: تروىٰ لنهّار ابن أخت مسيلمة الكذاب، وكذا نسبه المرزباني إلىٰ عُمَير الحَنَفيّ، وقال: وهٰذا البيت يتنازع، «معجم الشعراء» ص ٢٤٣، وفي «الكشف والبيان» ٥/ ٢٢٤ لأمية بن أبي الصلت، وبلا نسبة في «أمالي الشجري» ٢/ ٥٥٤، ٥٦٦، «شرح التسهيل» ٣/ ١٧٧، «مغني اللبيب» ١/ ٢٩٧، «همع الهوامع» ١/ ٣١٦، ونسب لأمية بن أبي الصلت في «الدرر اللوامع» ١/ ٩، ١/ ١٧٦، «شعراء النصرانية» ٢/ ٢٣٠، «اللسان» (فرج)، «شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية» ٢/ ٢١٩.

(٤) «تهذيب اللغة» ١١/ ٤٦.

(٥) من «المحكم»، وفي النسخ الثلاث: الفرجَة.

(٦) في (ب): الفرج.

قال أُمَيَّة بن أبي الصَّلْت:

رُبَّمــــا تَــكْــرَهُ الـــنُّــفــوسُ

البيت السالف. قال: وقيل الفَرْجة[١] في الأمر، والفُرْجة -بالضمّ-: في الجِدار والباب، والمعنيان متقاربان[٢] وقد فَرَج له يَفْرِج فَرْجًا وفَرْجَة[٣]، ٱنتهىٰ.

وقال الجوهري: فَرَّجَ الله غَمَّك، وفَرَجَه يَفْرِجه بالكسر، والفَرْج: العَوْرة، والفَرْج: الثَّغْر ومَوضِع المخافة، والفُرْجَة بالضم: فُرْجَة الحائط وما أَشْبَهَهُ، والفِرْج بالكسر: الذي لا يَكْتُمُ السِّرَّ[٤]، وقال صاحب «المحكم» أيضًا: الفَرَج: ٱنكشاف الكَرْب، وقد فَرَج اللهُ عنه، وفَرَّج وانفرج، وتَفَرَّج، والفَرُّوج: الفتِيّ[٥] من ولد الدَّجاج، والضمّ فيه لغة، رواه اللحياني[٦]. قال غيره: فرج القوم للرجل: وسَّعوا له.

العُلُوُّ: مثلث العين[٧]، والسفل بضم السين وكسرها، ذكر ذلك

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) من «المحكم»، وفي نسختين من هامش «المحكم»: مقتربان، وفي النسخ الثلاث: مفترقان.

(٣) «المحكم» ٧/ ٢٧٧.

(٤) «الصحاح» ١/ ٣٠٥.

(٥) في (أ): المعنىٰ، وهو تحريف من الناسخ.

(٦) «المحكم» ٧/ ٢٧٨، ٢٧٩.

(٧) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ١/ ١٤.

كله صاحب «المحكم»[(١)] كما سيأتي في آخر الصلح.

قوله: (أَوْ عَكْسِهِ) الضمير فيه يعود إلى الوقوف، أي: وقوفًا عكس الوقوف المذكور.

قوله: (شُرِطَ مُحَاذَاةُ بَعْضِ بَدَنِهِ بَعْضَ بَدَنِهِ) (هو هكذا مكرر)[(٢)]؛ أي: بعض بدن أحدهما بعض بدن الآخر، فليتنبه لذلك، فقد يظن تكراره ويكتفىٰ بأحدهما، وقد رأيت في بعض النسخ ضرب على الثاني.

قوله: (أَوْ بَابٌ مُغْلَقٌ) هو الأفصح. قال الشاعر:

وَلا أَقُولُ لِقِدْرِ القَوْمِ: قَدْ غَلِيَتْ
وَلا أَقُولُ لِبابِ الدَّارِ: مَغْلُوقُ[(٣)]

قال في «الفصيح»: وأَغلَقْتُ البابَ فهوَ مُغْلَقٌ[(٤)]. قال ابن درستويه: والعامة تقول: [٦٠أ] غلقت بغير ألف، وهو خطأ، وأنشد البيت السالف[(٥)].

وحكى ابن سيده في «العويص» والزمخشري وغيرهما أنه يقال:

---

(١) «المحكم» ٢/ ٢٥٢، ٨/ ٣٣٠.

(٢) في (ب): هكذا هو مكررًا.

(٣) البيت من البسيط، لأبي الأسود الدؤلي، ٱنظر: «إصلاح المنطق» ص ١٩٠، «تصحيح الفصيح» ص ٥٣، ١٦٦، «المنصف» ٣/ ٦٠، «شرح الفصيح» للزمخشري ١/ ٣٥.

(٤) «فصيح ثعلب» ص ٢٥.

(٥) «تصحيح الفصيح وشرحه» ص ١٦٠، ١٦١.

غَلَقْتُ الباب بغير ألف[١]. قال الجوهري: وهي لغة متروكة[٢]، وقال الزمخشري: رديئة[٣]. قال ابن هشام: ويقال: غلَّقت بالتشديد، وهي[٤] أفصح[٥]. قال تعالىٰ: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾[٦] ووهم في ذلك، وإنما التشديد للتكثير[٧] فهو إذًا غير التخفيف، وكذا قال الجوهري أنها شُدِّدَت للكثرة[٨]. قال: وباب غُلُق؛ أي: مغلوق، وحكىٰ كراع: أبلقت الباب؛ أي: أغلقته. قال: وانبلق الباب: ٱنفتح. قال يعقوب: وبلقت بغير ألف.

قال صاحب «الجامع»: ويقال: أصدت الباب وأوصدته: أغلقته، فهو مؤصد، وموصد -بغير همز-. قال: ومنه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهَا عَلَيْهِم مُّؤْصَدَةٌ ۝٨﴾[٩]؛ أي: مغلقة مطبقة.

المُتَابَعَةُ: مأخوذة من التبعية بمعنى المرتبط والثاني، ولو عبر

---

(١) ٱنظر: «المحكم» ٥/ ٢٣٠، «شرح الفصيح» ١/ ٢٢٠.

(٢) «الصحاح» ٢/ ١١٦٥.

(٣) «شرح الفصيح» ١/ ٢٢٠.

(٤) في (ب): وهو.

(٥) «المدخل إلىٰ تقويم اللسان وتعليم البيان» ١/ ٥٧ - "الرد على الزبيدي وابن مكي" لابن هشام اللخمي الإشبيلي السبتي ت: ٥٧٧هـ - تحقيق د/ عبد العزيز مطر - مطبعة عين شمس - ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

(٦) يوسف: ٢٣.

(٧) في (ب): لتكثير.

(٨) «الصحاح» ٢/ ١١٦٥.

(٩) الهمزة: ٨.

بالتبعية لكان أصوب؛ لأن المفاعلة للاشتراك غالبًا.

قوله: (فَإِنْ قَارَنَهُ لمْ يَضُرَّ) هٰذِه العبارة هي الصواب، وقول «المحرَّر»: ولو سَاوَقَهُ لم يَضُر، مما عُدَّ لَحْنًا.

وقد أكثر الغزاليُّ وغيره من ٱستعماله[1]، وصوابه كما ذكره المصنف؛ لأنَّ المساوقة في اللغة مجيءُ واحدٍ بعد واحد، نبه عليه في «دقائقه»[2].

---

(١) «الوسيط في المذهب» ١/ ٢٩٢.

(٢) «دقائق المنهاج» ص ٤٦.

باب: صلاة المسافر

السَّفَرُ: قطعُ المسافة، وجمعه: أَسْفَارٌ؛ سُمِّيَ بذلك لأنه يُسْفِرُ عن أخلاق الرجال. أي: يكشفها، قاله ثعلب. من قولهم: سَفَرتِ المَرْأَةُ عن وَجْهِهَا: إذا أظهرت[١]. وحكى القزاز: سفرت وأسفرت، والمراد بهٰذِه الترجمة ما يلحق الصلاة من التخفيف بالقصر والجمع، والمهم فيهما القصر؛ فلذلك بدأ به، وأيضًا هو مجمع عليه بخلاف الجمع[٢]؛ فإن أبا حنيفة يمنعه، وذكر في الباب الجمع بالمطر وقصر فائتة[٣] السَّفر في الحضر.

قوله: **(وَمَنْ سَافَرَ مِنْ بَلْدَةٍ)** فهو منون لا مضاف.

قوله: **(مُجَاوَزَةُ سُورِهَا)** هو بالواو بلا همز.

القَرْيَةُ: بفتح القاف وحُكِيَ كسرها. قال الجوهري: القَرْيَةُ معروفة، والجمع: قُرًى علىٰ غير قياس؛ لأنَّ ما كان علىٰ فَعْلَةٍ بفتح الفاء من المعتل فجمعه ممدود، مثل: (رَكْوَةٍ ورِكاءٍ)[٤]، وظبيةٍ وظِباءٍ، وجاء القُرىٰ مخالفًا لبابِهِ لا يقاس عليه[٥]؛ ويقال: قِرْيَةٌ بكسر القاف لغة

---

(١) «فصيح ثعلب» ص ٢١، وانظر: «اللسان» ٤/ ٢٠٢٤.

(٢) سقطت من (أ).

(٣) في النسخ: فرأيت، والمثبت الصواب.

(٤) من «الصحاح»، وفي النسخ الثلاث: زكاة وزكاء.

(٥) جمع قَرْيَةٍ علىٰ قُرًى جمع شاذ على القياس المُطَّرِد؛ لأن قُرًى (فُعل) وليس علىٰ

يمانيَّة، ولعلَّها[١] جمعت علىٰ ذلك مثل: لِحيةٍ ولُحًى[٢].

الخِيَامُ: بكسر الخاء. يقال في الواحدة: خَيْمَة [٦٠ب]، والجماعة: خَيْم، كَتَمْرة وتَمْر، وجمع الجمع: خِيَام، ككَلْب وكِلاَب، ذكر ذلك الواحدي في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ ﴿٧٢﴾﴾[٣][٤]، وقال الجوهري: جمع الخَيْمَة: خَيْمَاتٌ وخِيَمٌ، مثل: بَدْرَاتٍ[٥] وبِدَرٍ، والخَيْمُ: مثل الخَيْمَةِ، وجمعه: خِيَامٌ، كفرْخٍ وفراخٍ[٦][٧].

قال الأزهري عن ابن الأعرابي: الخَيْمَة لا تكون إلَّا مِنْ أربعة أَعْوَادٍ، ثم تُسَقَّفُ بالثُّمام، ولا تكونُ من ثيابٍ[٨].

قال الأزهري: وقال غيره: المظَلَّةُ تكون من ثياب، والخِباءُ: بَيْتٌ صغيرٌ من صوفٍ أو شَعَرٍ، فإذا كان بيتًا من شعر فهو: دَوْح؛ يعني بالحاء المهملة، فإن كان من أَدَم فهو: طِرَافٌ؛ يعني بالفاء، وقال ابن السكيت: الخِيَام: أَعوادٌ تُنصب تُجعَل عليها عوارِضُ يُلقىٰ

فَعْلة وفِعال، نحو: صَحْفة وصِحاف، وقَصْعة وقصاع، وجَفْنة وجِفان. ٱنظر: «المقتضب» ٣/ ٨٥، ٨٦، «المقصور والممدود» لابن ولاد ص ١٣٤، ١٣٥.

(١) في (أ): ولعله.

(٢) «الصحاح» ٢/ ١٧٨٦.

(٣) الرحمن: ٧٢.

(٤) «الوسيط في تفسير القرآن المجيد» ٤/ ٢٢٩.

(٥) من «الصحاح»، وفي النسخ الثلاث: بدرة.

(٦) في (أ)، (ب): وأفراخ.

(٧) «الصحاح» ٢/ ١٤١٨، وانظر: «تحرير التنبيه» ص ٩٢.

(٨) «تهذيب اللغة» ٧/ ٦٠٨، ١٤/ ٣٦٠.

عليها الثُّمَام وسعف النخل، يُسْكَن في القيظ، وهي أبرد من الأَخْبِيَةِ[١].

قال الأزهري بعد حكاية هٰذا كله: الخيام تكون للعبيد والإِماء، وربما سُوِّيَتْ للرَّوَايا تَظَلَّل بها، والنَّواطِيْرُ يسوونها[٢] يتظللون بها، ويراعون[٣] الثمار من أخصاصها، هٰذا كلامه في آخر «المختصر»[٤].

ومراد الفقهاء بالخيام: ما يُتَّخذُ من صوفٍ وَوَبَرٍ وشعر، الذي يسمونه أهل اللغة خباءً، لكنه مجاز، كما نبه عليه المصنف في «تحريره»[٥].

الحِلَّةُ: بكسر الحاء المهملة: بُيُوتٌ مُجْتَمِعَةٌ، قاله[٦] ابن مالك في «مثلثه»[٧].

قال الجوهري: قومٌ حِلَّةٌ؛ أي: نُزُولٌ وفيهم كثرةٌ، ويقال: هو في حِلَّةِ صِدقٍ؛ أي: مَحَلَّة صدقٍ، والمَحَلَّةُ: منزِلُ القومِ[٨].

قوله: (**قَصَرَ**) هو بفتح الصاد على الأفصح الأشهر، وبه جاء

---

(١) «إصلاح المنطق» ص ١٦.

(٢) من «الزاهر»، وفي النسخ الثلاث: تسونها.

(٣) من «الزاهر»، وفي النسخ الثلاث: وراعون.

(٤) «الزاهر» ص ٥٤٩، وحكىٰ أيضًا قول ابن السكيت.

(٥) «تحرير التنبيه» ص ٩٢، وانظر: «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» ٢/ ٦٩.

(٦) في النسخ الثلاث: قال، وما أثبته الموافق للسياق.

(٧) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ١/ ١٥٩.

(٨) «الصحاح» ٢/ ١٢٥٦.

القرآن[١] وروايات الحديث الصحيحة[٢]، وفيه لغة أخرىٰ بالتخفيف مشهورة حكاها جماعات؛ منهم ابن فارس في كتابه «حلية الفقهاء»، والقصر والتقصير: رد الرباعية إلىٰ ركعتين، مأخوذ من قصر[٣] الشيء: إذا نقصه أو حبسه عن تمامه.

قال عياض: قصر من الشيء: إذا نقص منه، وقال أيضًا: كل شيء حبسته فقد قصرته[٤]. قال الجوهري: وأَقْصَرْتُ لغة في قَصَرْتُ[٥].

المِيْلُ: بكسر الميم مسافة[٦] معلومة.

قال الأَزْهَرِيُّ: هو عند العرب: ما ٱتَّسَعَ من الأرْضِ حتّىٰ لا يكاد بَصَرُ الرَّجُل يلحَقُ أَقْصاه[٧]، وحكاه المطرزي في «مغربه» عن الأزهري أيضًا أن الميل في كلام العرب مقدار مدى البصر من الأرض.

قال: وقيل للأعلام المَبنيَّة في طَريق مكة: أميال؛ لأنّها بُنيت علىٰ

(١) قَصَرْتُ من الصلاة أَقْصُرُ قَصْرًا، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ النساء: ١٠١.

(٢) «صحيح البخاري» كتاب تقصير الصلاة، باب يقصر إذا خرج من موضعه، قبل حديث (١٠٨٩)، «سنن أبي داود» كتاب صلاة السفر، باب متىٰ يتم المسافر، حديث رقم (١٢٣٠).

(٣) في النسخ الثلاث: نقص، وما أثبته الموافق للسياق.

(٤) «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ٢/ ١٨٧.

(٥) «الصحاح» ١/ ٦٤١.

(٦) في (ب): لمسافة.

(٧) «الزاهر» ص ١٨٨.

مقادير مدى البصر من الميل إلى الميل، وكل ثلاثة أميال فَرْسخ[١]، وقال [٦١أ] في فصل الغين مع اللام: الميل ثلاثة آلاف ذراع إلىٰ أربعة آلاف[٢] ذراع، (وقال غيره)[٣]: الميل ألف باع، والباع أربعة وعشرون إصبعًا.

وقال الجيلي: ثمانية وأربعون ميلاً بالهاشمي يكون ستة عشر فرسخًا، كل فرسخ ثلاثة أميال، كل ميل ٱثنا عشر ألف قدم، أو أربعة آلاف خطوة، أو ستة آلاف ذراع بذراع اليد، والذراع أربعة وعشرون إصبعًا، وذراع الهاشمي ٱثنان وثلاثون إصبعًا، والإصبع (ست شعيرات مضمومة بعضها إلىٰ بعض، والشعيرة)[٤] ست شعرات من شعر البرذون، والميل: مد البصر، والفرسخ: الطول، يقال: ٱنتظرتك فرسخًا من النهار؛ أي: طويلاً، وهو معرب[٥].

قال الأزهري: وإنما خص بالذراع الهاشمي لطول ذراعهم؛ لأنهم كانوا أطول من غيرهم.

وقال العبدري من أصحابنا في «كفايته»: الميل أربعة آلاف خطوة، كل خطوة ثلاثة أقدام بوضع قدم أمام قدم ويلصق به.

---

(١) «المغرب» ص ٤٣٧، ٤٣٨، وانظر: «تهذيب اللغة» ١٥/ ٣٩٦.

(٢) في النسخ: أربعمائة. والمثبت من «المغرب» ص٣٤٤.

(٣) في (ب): قال.

(٤) ساقط من (أ).

(٥) فارسيّ معرّب. ٱنظر: «المعرّب» ص ٢٥٠.

وقال القلعي: المِيْلُ المُعْتَبرُ هنا (سِتَّةُ آلافِ خطوة)[١] أو ٱثنا عشر ألف قدم. قال: والذِّراعُ أربعة وعشرونَ أصْبَعًا،[٢] والأصْبَعُ ثلاث شعيرات مضمومة بعضها إلىٰ بعض عرضًا، كذا وقع فيه ثلاث شعيرات[٣]، وهو خلاف المعروف.

لا جرم قال المصنف في «تهذيبه» لما حكاه عنه: هٰذا غلط وصوابه: ست شعيرات[٤][٥]، لكنه في «شرح المهذب» جزم به فقال: والأصبع ثلاث شعيرات[٦] معتدلات معترضات[٧]، علىٰ أن القلعي لم ينفرد بهٰذا، فقد حكاه ابن باطيش قولاً آخر[٨].

قوله: (هَاشِمِيَّةً) ليس هو نسبة إلىٰ هاشم كما وقع فيه الرافعي[٩] وابن الرفعة، وإنما هو نسبةٌ إلىٰ بني هَاشم بن عبد مناف بن قُصَيٍّ؛ وذلك لأنّهم وَضَعُوها وقَدَّروها، وهو خلاف الميل الأموي

---

(١) في المطبوع من «التهذيب»: أربعة آلاف خطوة أو ستة آلاف ذراع .

(٢) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ٩٢.

(٣) في (أ): شعرات.

(٤) في (أ): شعرات.

(٥) «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/ ٢/ ١٤٧، وانظره لقول القلعي والعبدري.

(٦) في (أ): شعرات.

(٧) «المجموع» ٤/ ٢١٠، ٢١١، والذي نص عليه المصنف أن الأصبع ست شعيرات معتدلات معترضات.

(٨) قال ابن باطيش: الميل: أربعة آلاف خُطوة، والخُطوة: ثلاثة أقدام. وقيل: الميل: ستة آلاف ذراع، والذراع: أربع وعشرون إصبعًا، والإصبع: ست شعيراتٍ، بطون بعضها إلىٰ ظهور بعض، والشعيرة: ست شعَرات من شَعَر ذَنَبِ البِرْذَوْنِ. ٱنظر: «المغني» ١/ ١٥٠.

(٩) «العزيز» ٢/ ٢١٩.

المنسوب إلىٰ بني أمية؛ فإنه أكبر من الهاشمي، فكل خمسة أموية ستة هاشمية. وقد جزم بهٰذا المصنف في «تحريره»[(١)] و«مجموعه»[(٢)]، ونقله المطرزي عن بعضهم[(٣)] وجزم به الجيلي أيضًا، وقد خطأ ابن الصلاح الرافعي في ذلك كما ذكرته عنه في «الشرح».

البَحْرُ: هو الماءُ الكثيرُ، عذبًا كان أو مِلْحًا، وممن نص علىٰ ذلك ابن سيده في «المحكم»، قال: وقد غَلَبَ على المِلْحِ حتىٰ قلَّ في العَذْب[(٤)]، وصرفوه علىٰ معنىٰ[(٥)] الملوحة.

وقال القزاز[(٦)]: إذا ٱجتمع المِلْح والعذب سموه باسم المِلْح، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ١٩﴾[(٧)]، وفي تسميته بذلك قولان: **أحدهما**: لسعته، من قولهم: تبحر الرجل في العلم: إذا ٱتسع.

ثانيهما: شقه، [٦١ب] ومنه سُمِّيَت البحيرة.

الهَائِمُ: هو الذاهب إلىٰ غير مقصد صحيح[(٨)].

قال البخاري في أول كتاب البيوع من «صحيحه»: الهائِمُ:

---

(١) «تحرير التنبيه» ص **٩٢**.

(٢) «المجموع» **٤/ ٢١١**.

(٣) «المغرب» ص **٤٣٨**.

(٤) «المحكم» **٣/ ٢٣٩**، وانظر: «اللسان» **١/ ٢١٥**.

(٥) من (أ)، (ب)، ولم تتضح بالأصل.

(٦) في (أ): والقزاز.

(٧) الرحمن: **١٩**.

(٨) ٱنظر: «مجمل اللغة» ص **٧٢٤**.

المُخَالِفُ للقَصْدِ فِي كُلِّ شَيْءٍ[١]، وجمع الغزالي في «وسيطه» بينه وبين راكب التعاسيف[٢]، فادعى الشيخ أبو الفتوح العجلي أنهما عبارتان عن شيء واحد، وليس كما قال، كما نبه عليه المصنف في «تهذيبه»، بل الهائم الخارج علىٰ وجهه لا يدري أين يتوجه، وإن سلك طريقًا مسلوكًا، وراكب التعاسيف لا يسلك طريقًا، فهما مشتركان في أنهما لا يقصدان موضعًا معلومًا، وإن ٱختلفا فيما ذكرناه.

وقال أهل اللغة: يقال: هام علىٰ وجهه يهيم هيمًا وهيمانًا: ذهب من[٣] عشق أو غيره. وقلب مستهام؛ أي: هائم، والهُيامُ: داءٌ يأخُذُ الإِبِلَ فتَهِيمُ في الأرضِ؛ لا[٤] ترعىٰ، يقال منه: ناقة هيماء[٥].

ووقع للمصنف وهمة في هٰذا الموضع في «تهذيب اللغات» في فصل عسف[٦]، فزعم أن لفظة التعاسيف واقعة في كتابه في «المنهاج» فقال: قوله في «الوسيط» و«الوجيز» و«المنهاج»: راكب تعاسيف هو من العسف.

---

(١) ذكره البخاري قبل حديث رقم (٢٠٩٩)، كتاب البيوع، باب شِراءِ الإِبلِ الهيمِ أَوِ الأَجْرَبِ.

(٢) «الوسيط في المذهب» ١/ ٢٩٦.

(٣) في (أ): عن.

(٤) من «التهذيب»، وفي النسخ الثلاث: لأنه.

(٥) «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/ ٢/ ١٨٥، وانظر: «المجمل» ص ٧٢٤، «اللسان» ٨/ ٤٧٤٠.

(٦) في النسخ الثلاث: عسس، وهو خطأ، وما أثبته الموافق للسياق و«التهذيب».

قال الأزهري: العَسْف: ركوب الأمر بغير رَوِيَّة، وركوبُ الفلاة وقطعها علىٰ غير صوب[١]، هٰذا لفظه، وهو سبق قلم في نسبة ذلك إلىٰ «المنهاج»؛ فنسخته التي بخطه ليس هٰذا فيها، فتنبه له.

الآبِقُ: بالمد. قال أهل اللغة: يقال: أَبَقَ العبد: إذا هرب من سَيِّدِه بفتح الباء يَأبِق بضمها وكسرها، فهو آبِق، وحكى ابن فارس: أَبِقَ العبدُ بكسر الباء يَأْبَقُ بفتحها[٢].

قال الثعالبي في «سر اللغة»: لا يُقال للعبد: آبِق، إلا إذا كان ذهابُهُ من غير خوفٍ ولا كدِّ عَمَل، وإلا فهو هارب[٣].

المَقْصِدُ: بكسر الصَّاد، كذا رأيته بخط المصنف في الأصل، وكذا ذكره في «تحريره» في العِدَد[٤]، وفي «دقائق الروضة» في باب الغسل، وفي «شرح الوسيط» له في ٱستقبال القبلة، ولم يعزه لأحد، وكشفت عنها «الصحاح» و«المحكم» فلم أر هٰذِه اللفظة فيهما[٥] رأسًا[٦].

قوله: (وَلَوْ تَبِعَ العَبْدُ أَوِ الزَّوْجَةُ أَوِ الجُنْدِيُّ مَالِكَ أَمْرِهِ فِي السَّفَرِ، وَلاَ يَعْرِفُ مَقْصِدَهُ، فَلا قَصْرَ) أفرد الضمير في لفظ (أمره) ولفظ (يعرف)،

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/٢/٢٢، وانظر: «تهذيب اللغة» (عسف) ٢/١٠٦.

(٢) «مجمل اللغة» ص ٤٢، وانظر: «اللسان» ١/٩.

(٣) «فقه اللغة وسر العربية» ص ٥١.

(٤) «تحرير التنبيه» ص ٣١٥.

(٥) من (أ)، (ب)، وفي الأصل: فيه.

(٦) «الصحاح» ١/٤٤٢، ٤٤٣، «المحكم» ٦/١١٥.

وإن كان عائدًا على الثلاثة في المعنىٰ؛ لأن العطف بـ(أو)[(١)].

الجُنْدِيُّ: بضم الجيم وسكون النون وتشديد الياء نسبة إلىٰ جند أحد أجناد الشام وهي خمس: دِمَشْقُ، وحِمْصُ، وفِلَسْطِينُ، وقِنَّسْرِينُ، والأُرْدُنُّ، والنسبة تردُّ إلى الواحد، فيُقال: جُنْدِيٌّ، ذكره الزمخشري في «أساس البلاغة»[(٢)]. وقال الجوهري: الجُنْدُ في اللغة: هم الأنصارُ والأعوانُ[(٣)]. قال: ودمشق إلىٰ آخرها كل منها يُسَمَّىٰ جندًا؛ لإقامة الأنصار والأعوان بها في ذلك الوقت دون غيرها من بلاد الشام.

المَسَافَةُ: مأخوذة من السوف، وكان الدليل إذا أُشْكِلَ [٦٢أ] عليه الطريق يأخذ التراب فيشمه[(٤)]، قاله صاحب «المستعذب»[(٥)].

النُّشُوزُ: الٱرتفاع، وسيأتي موضحًا في بابه[(٦)].

---

(١) من ذلك قولك: مررتُ برجلٍ أو ٱمرأةٍ، فـ(أو) أشركت بينهما في الجر، وأثبتت المرور لأحدهما دون الآخر، وسوت بينهما في الدعوى. ٱنظر: «الكتاب» ١/ ٤٣٨، وانظر: «المقتضب» ١/ ١٤٨، ١٤٩.

(٢) «أساس البلاغة» ١/ ١٣٨.

(٣) «الصحاح» ١/ ٣٩٥، وانظر: «المجمل» ص ١٤٠، «اللسان» ٢/ ٦٩٨.

(٤) سُفْتُ الشيءَ أَسُوفُهُ سَوْفًا، إذا شَمِمْتَه، والاستِيافُ: الٱشتمامُ. والمسافة: البعد، وأصلها من الشم، وكان الدليل إذا كان في فلاة أخذ التراب فشمه ليعلم أعَلَىٰ قصدٍ هو أم علىٰ جَوْرٍ، ثم كثر ٱستعمالهم لهٰذِه الكلمة حتىٰ سموا البعد مسافة. ٱنظر: «المجمل» ص ٣٦٣، «اللسان» ٤/ ٢١٥٢، «القاموس المحيط» ص ٨٢٢.

(٥) «النظم المستعذب في شرح غريب المهذب» ١/ ١٠٤.

(٦) سيأتي في ٢/ ١٢.

التَّوْبَةُ: من تاب: إذا رجع[١]، وقد ذكر المصنف شروطها[٢] في كتاب الشهادات.

الرَّعَافُ: خروج الدم من الأنف، وهو كما قال ابن سيده: الدَّم الذي يَسْبِقُ من الأنف[٣]، وكل راعف سابق، وفيه ثلاث لغات، أفصحها وأشهرها: فتح العين، والثانية: ضمها، حكاها يعقوب وأبو عبيد في «مصنفه»، وابن القطاع، والجوهري[٤]، وهي لغة رديئة.

قال ابن مكي في «تثقيفه»: والفقهاء يقولونه بكسر العين، وهو غلط، والصواب: فتحها وضمها[٥][٦].

قلت: هي اللغة[٧] الثالثة فلا عتب عليهم؛ فقد ذكرها ابن سيده

---

(١) أصل تابَ: عاد إلىٰ الله ورجع وأناب، وتاب الله عليه؛ أي: عاد عليه بالمغفرة. ٱنظر: «التهذيب» ١٤/ ٣٣٢، «المجمل» ص٩٨، «الصحاح» ١/ ١٢٥، «اللسان» ١/ ٤٥٤، وتاب الله عليه: رجع به من التشديد إلى التخفيف، أو رجع عليه بفضله وقبوله. ٱنظر: «القاموس المحيط» ص ٦٢.

(٢) للتوبة ثلاثة شروط: أن يقلع عن المعصية، ويندم، ويعزم أن لا يعود إلىٰ مثلها. فإن كانت المعصية بحق آدميٍّ ٱشتُرط رابع وهو البراءة من حق الآدمي إن أمكن بأداءٍ أو عفوٍ. ٱنظر: «روضة الطالبين» ٨/ ٢٢٠، «تحرير التنبيه» ص ١٠١.

(٣) من «إصلاح المنطق»، وفي النسخ الثلاث: الإنسان.

(٤) «إصلاح المنطق» ص ١٨٨، «الغريب المصنف» ٢/ ٦٠٧، «الأفعال» ٢/ ٤٣، «الصحاح» ٢/ ١٠٤٦. وقال الجوهري: الضَّمُّ لغة ضعيفة.

(٥) من «تثقيف اللسان»، وفي النسخ الثلاث: وزيفها، وهو خطأ.

(٦) «تثقيف اللسان» ص ٢٦٢.

(٧) في (ب): لغة.

وابن السيد في «مثلثه»، واللبلي في «شرح الفصيح»[١]، وهي أضعفها كما قاله المطرز[٢].

---

(١) «المحكم» ٢/ ٨٦، «المثلث» ٢/ ٣٠، «تحفة المجد الصريح» ص ٤٨.

(٢) كما في التحفة، وفي النسخ الثلاث: المطرزي، وهو خطأ؛ لأن المطرزي في «المغرب» ص ١٩١ ضعف الضم، قال: رعف بضم الراء، وهو لحن.

كتاب[1]: صلاة الجمعة

الجمعة: مثلثة الميم -أعني: بضم الميم وفتحها وإسكانها- حكاها الواحدي[2] وابن سيده[3]، والضم والإسكان مشهوران، والضم أشهرها، وبه قُرِئَ في السبعة، والفتح غريب[4]، حكاه[5] الواحدي عن الفراء.

قال -أعني الفراء-: الضم قراءة عامة القراء، والإسكان قراءة الأعمش، والفتح لغة بني عقيل كأنهم ذهبوا بها[6] إلىٰ صفة اليوم أنه يجمع الناس، كما يقال: ضُحَكَةٌ[7] للذي يُكثر الضَّحِكَ[8].

---

(١) في «المنهاج» باب.

(٢) نقل الواحدي هٰذا المعنىٰ في «تفسير البسيط» ٢١/ ٣٨٠ [الجمعة: ٩].

(٣) «المحكم» ١/ ٢١٣.

(٤) في ﴿ٱلْجُمُعَةِ﴾ ثلاث لغات، ضم الجيم والميم، وهي قراءة الجمهور، وضم الجيم مع إسكان الميم، وبها قرأ أبو عبد الرحمن السلمي وأبو رجاء، وعكرمة، والزهري، وابن أبي ليلىٰ، وغيرهم، وبضم الجيم مع فتح الميم، وبها قرأ أبو مجلز وأبو العالية. قال الزجاج: من قرأ بتسكين الميم فهو تخفيف الجمعة لثقل الضمتين.

انظر: «شواذ القرآن» ص ١٥٧، «زاد المسير» ٨/ ٢٦٢.

(٥) في (أ): حكاها.

(٦) من «معاني القرآن»، وفي النسخ الثلاث: إليها.

(٧) في (ب): ضحك.

(٨) ٱنظر: «معاني القرآن» ٣/ ١٥٦.

وقال الزمخشري: قُرِئَ في الشواذ باللغات الثلاث[١]، وعن «المعاني» للزجاج أنه قُرِئَ بكسرها أيضًا[٢].

وسُمِّيَ يوم الجمعة لاجتماع الناس فيه، هٰذا هو الأشهر في اللغة[٣]. وجاء في الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال: «**سُمِّيَت به لأَنَّ آدمَ ي جُمِعَ فيها خَلْقُه**»[٤]، وفي حديث آخر أنه سُمِّيَ به لاجتماع آدم مع حواء في الأرض، وقيل: لأن المخلوقات ٱجتمع خلقها وفرغ في يوم الجمعة.

وجمع الجمعة: جُمَع وجُمُعات، ويقال: جمَّع القوم بتشديد الميم يجمعون؛ أي: شهِدوا الجمعة فصلوها، وكان يوم الجمعة يُسَمَّىٰ في الجاهلية العروبة بالألف واللام[٥]. قال أبو جعفر النحاس في كتاب «صناعة الكتاب»: لا يعرفه أهل اللغة إلا بالألف واللام إلا شاذًّا. قال: ومعناه: اليوم البين المعظم، من أعرب إذا بين. قال: ولم

---

(١) «الكشاف» ٤/ ٣٩٣.

(٢) ذكر الزجاج قراءة الفتح، قال: ولا ينبغي أن يقرأ بها إلا أن تثبت بها رواية عن إمام من القُرَّاء، وكذلك الإسكان، قال: فمن قرأ: (الجُمْعَة) فهو تخفيف (الجُمُعَةِ)، لثقَلِ الضَّمَّتَيْنِ، ولم يذكر الكسر، ٱنظر: «معاني القرآن وإعرابه» ٥/ ١٧١.

(٣) ٱنظر: «تهذيب اللغة» ١/ ٣٩٨، «اللسان» (جمع) ٢/ ٦٨١.

(٤) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٩٧، وضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٣٢٢٤).

(٥) ٱنظر: «الكشف والبيان» ٦/ ١٨٤، ١٨٥.

يزل يوم الجمعة معظمًا عند (أهل كل ملة)[1]. قال: ويقال له: حربة. أي: موضع عال كالحربة. قال: وقيل: من هٰذا ٱشْتُقَّ المحراب[2].

ويوم الجمعة. قيل: لم يسم بالجمعة إلا في الإسلام، وقيل: سماه كعب بن لؤي، وكانت قريش تجتمع إليه فيخطبهم فيه ويذكرهم بمبعث النبي ﷺ، ويأمرهم بالإيمان به[3].

وممن ذكر الخلاف في الجمعة السهيلي[4]، وكانت [٦٢ب] لأيام الأسبوع عند العرب أسماء أخر[5]، أنشد ابن دريد لبعض شعراء الجاهلية:

أُؤَمِّــــلُ أن أعــــيــــشَ وأنَّ يــــومـــي

بــــأَوَّلَ أو بــــأَهْــــوَنَ أو جُــــبــــارِ

أو الــــثــــانــــي دُبَــــارَ فــــإن أَفُــــتْــــهُ

فَــمُــؤْنِــسَ أو عَــرُوبــةَ أو شِــيَــارِ[6]

---

(١) في الأصل: كل أهل ملة، وفي (أ): كل ملة، وفي (ب): كل أهله ملة، والمثبت من «عمدة الكتاب».

(٢) «عمدة الكتاب» ص٩٢.

(٣) ٱنظر: «الأوائل» للعسكري، وضع حواشيه عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩٧م، ص ٢٦، «الكشف والبيان» ٦/ ١٨٥، «الجامع لأحكام القرآن» ١٨/ ٩٧، «اللسان» ٢/ ٦٨١.

(٤) «الروض الأنف» ١/ ٢٩.

(٥) «الروض الأنف» ٢/ ١٩٦: ١٩٨.

(٦) «جمهرة اللغة» ٣/ ١٣١١، والبيتان من الوافر، أنشده الأعشىٰ في «الأوائل» للعسكري ص ٢٧، وبلا نسبة في «الإنصاف في مسائل الخلاف» ص ٣٩٨،

الشَّيْخُ: جمعه: شُيُوخ، وهو مَنْ جاوَزَ أربعين سنةً، كما جزم المصنف في «تحريره»[(١)].

وقال ابن سيده في «المخصص» فيما حكاه اللبلي عنه: إذا ٱستبان السِّنُّ في الرجل فهو شَيْخ، وقيل: هو شيخ من خمسين إلىٰ آخر عمره، وقيل: من الخمسين إلى الثمانين[(٢)]، ويقال في جَمعه أيضًا: أَشْياخ وشِيْخَانٌ، ومَشْيَخَةٌ بفتح الميم وإسكان الشّين وفتح الياء، ومَشْيُوخَاء[(٣)]، والمرأة: شَيْخَةٌ، وقد شاخَ الرَّجُلُ يشيخُ شَيَخًا بفتح الشين والياء وشَيْخُوخَةً وَشَيَّخَ تَشْييخًا بمعنىٰ شاخ، وشَيَّخته: دعوته شَيْخًا، وتصغير شيخ: شُيَيخ، وشِيَيخ بضم الشين وكسرها، كما[(٤)] قال المصنف في «تحريره»: ولا يُقَال: شُوَيْخ[(٥)]، وما قاله هو

«همع الهوامع» ١/ ١٢٠، «الدرر اللوامع» ١/ ٢٩، «اللسان» ١/ ١٤٩ (أنس)، ١/ ٥٣٧ (جبر)، ٣/ ١٣٢٢ (دبر)، ٤/ ٢٣٧٥ (شير)، ٥/ ٢٨٦٨ (عرب)، ٨/ ٤٧٢٥ (هون)، ٨/ ٤٧٤٩ (وأل).

وأسماء أيام الأسبوع عندهم: الأحد: أول، الاثنين: أهون، الثلاثاء: جبار، الأربعاء: دبار، الخميس: مؤنس، الجمعة: عروبة، السبت: شيار، وانظر: «شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية» ١/ ٤٣١.

(١) «تحرير التنبيه» ص ١٠٢، وانظر: «اللسان» (شيخ) ٤/ ٢٣٧٣، «القاموس المحيط» ص ٢٥٤.

(٢) «المخصص» ١/ ٦٤، «المحكم» ٥/ ١٤٨.

(٣) من «المخصص»، وفي النسخ الثلاث: وشيوخاء.

(٤) من (أ).

(٥) «تحرير التنبيه» ص ١٠٢.

مذهب البصريين، وأما الكوفيون فجوزوه،[١] وكذا أجازوا في تصغير شيء: شوي، وحكى ابن سيده وغيره في جمعه أيضًا: شِيَخَة، وشِيخان، ومشايخ[٢]، وقال صاحب «الجامع»: مشايخ لا أصل له في كلام العرب.

وقال الزمخشري: المَشَايِخُ لَيسَتْ جَمْعَ شَيخٍ، ويصح أن تكُونَ جَمْعَ الجَمْعِ[٣].

قال صاحب «الجامع»: ويقولون: هٰؤلاء الأشاييخ[٤] يريد جمع أشياخ، مثل: أناييب جمع أنياب، وقال اللحياني في «نوادره»: هٰؤلاء مشيخة بفتح الياء وضمها.

القَرْيَةُ: بفتح القاف، وحكي لغة أخرىٰ بكسرها، وهي يمانية[٥]، حكاها المنذري في «حواشيه» في باب: التشديد في ترك الجماعة،

---

(١) أجاز الكوفيون إبدال الياء في نحو شيخ واوًا، ووافقهم ابن مالك علىٰ جوازه جوازًا مرجوحًا، ويؤيده أنه سمع في بيضة بويضة، وهو عند البصريين شاذ. ٱنظر: «شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني» **٢/ ٤٧٢** - دار إحياء الكتب العربية.

(٢) «المحكم» **٥/ ١٤٨**.

(٣) «شرح الفصيح» **١/ ٢٨٩**، وعكس في «أساس البلاغة»، فقال: وهو شيخ،... وهم شيوخ وأشياخ ومِشْيَخة ومشايخُ ومشيوخاءُ وشِيخانٌ، ٱنظر: «أساس البلاغة» **١/ ٥١٢**.

(٤) في النسخ الثلاث: الأشايخ، وما أثبته الصواب الموافق للسياق.

(٥) ٱنظر: «تهذيب اللغة» (قرا) **٩/ ٢٧٠**، «الصحاح» **٢/ ١٧٨٦**، «اللسان» **٦/ ٣٦١٧**، «القاموس المحيط» ص **١٣٢٣**.

وجمع قرية: قُرًى[١]؛ سُمِّيَت بذلك لاجتماع الناس فيها[٢]، من قَرَيْتُ الماءَ في الحوضِ: إذا جَمَعْتُهُ[٣].

الهُدُوء: بالهمز؛ أي: سكون. قال صاحب «المستعذب»: يقال: هَدَأَ هَدْءًا[٤] وهُدُوءًا[٥]: سَكَنَ، وأَهْدَأَهُ[٦]: سَكَّنَهُ[٧].

قوله: (تَأْخِيرُ ظُهْرِهِ إلى اليَأْسِ) هٰذا هو المعروف في اللغة يَأسٌ بغير أَلف، يُقال: يئست منه، وأَيِسْتُ يأسًا، فيهما، كذا ذكره المصنف في «تحريره»[٨]، وأنكر به قول الشيخ في باب التَّيَمُّمِ: «وإن كان علىٰ إياس مِنْ وُجُودِهِ»، لٰكن ما ذكره الشيخ لغة أيضًا فلا إنكار عليه.

قال ابن مالك: الأياس بالفتح اليأس.

---

(١) قال ابن السكيت: ما كان من جمع فَعْلَةٍ بفتح الفاء معتلاً من الياء والواو علىٰ فِعال كان ممدودًا، مثل: رَكْوَةٍ ورِكاءٍ، وشَكْوَةٍ وشِكَاءٍ وقَشْوَةٍ وقِشَاءٍ. قال: ولم يسمع في شيء من جميع هٰذا القصر إلا كَوَّة وكُوىٰ وقَرْيَةٍ وقُرًى. جاءتا علىٰ غير قياس. ٱنظر: «تهذيب اللغة» (قرا) ٩/ ٢٧٠، «الصحاح» ٢/ ١٧٨٦، «اللسان» ٦/ ٣٦١٧.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) ٱنظر: «اللسان» (قرا) ٦/ ٣٦١٨.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) من «النظم المستعذب»، وفي النسخ الثلاث: وهِدَاءً.

(٦) «النظم المستعذب في شرح غريب المهذب» ١/ ١٠٩.

(٧) ٱنظر: «تهذيب اللغة» (هدأ) ٦/ ٣٨٤، «الصحاح» ١/ ١١٨، «اللسان» ٨/ ٤٦٢٨، «القاموس المحيط» ص ٥٦.

(٨) «تحرير التنبيه» ص ٥٠.

قوله: (فَلاَ تُقْضَى جُمُعَةً) هو بالنصب.

قوله: (فِي خِطَّةِ أَبْنِيَةِ) بكسر الخاء؛ أي: محل الأبنية وما بينهما. قال الأزهري: الخِطَّة: الأرض يخطها الرجل لم تكن له. قال: وإنما كُسِرت الخاءُ لأنها أُخْرِجت علىٰ مَصدَر [بُنِي علىٰ فِعْلَة][1].

وقال مرة: ٱخْتَطَّ[2] فُلانٌ خِطَّةً: إذا تَحَجَّر مَوْضِعًا وخَطَّ عليها بجدار، وجمعها: [٦٣أ] الخِطَطُ[3].

المُجَمِّعُونَ: بتشديد الميم، الذين يُصَلُّونَ الجُمُعَة[4].

النَّهْرُ: بفتح الهاء وإسكانها، سلف في صلاة الجماعة[5].

السُّلْطَانُ: يذكر ويؤنث، لغتان مشهورتان، ولم يَذْكُر ابن السكيت سوى التأنيث[6].

قال ابن مكي في «تثقيفه» في باب ما يجوز تذكيره وتأنيثه وهم لا يعرفون فيه إلا أحدهما: السُّلطان، لا يعرفون فيه إلا التذكير والتوحيد.

قال أبو حاتم: وهو يُؤَنّثُ ويُذَكَّرُ، ويكون واحدًا وجمعًا، تقول: قَضَتْ به عليكَ السُّلْطَانُ، وأَتتهم سُلْطان جائرة، وكل ما جاءَ في القُرآنِ مذكر كلُّه، أُريدَ بِهِ الحُجَّةَ. قال: فأَما قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن

---

(١) من «تهذيب اللغة»، وفي النسخ الثلاث: أفعل.

(٢) في (ب): ٱختلط.

(٣) «تهذيب اللغة» (خطط) ٦/ ٥٥٩، وانظر: «اللسان» ٢/ ١١٩٩.

(٤) ٱنظر: «اللسان» (جمع) ٢/ ٦٨٢، «مغني المحتاج» ١/ ٢٨٠.

(٥) سبق ص٢١.

(٦) «إصلاح المنطق» ص ٣٦٢.

سُلْطَانٍ﴾[١] فأَظنه التَّسْلِيط، مِثْلُ الإِمارة والولاية[٢][٣].

قال أَبو النجم في الجمع:

إن لـم يُـغِـثْـنـي سـيِّـدُ[٤] الـسُّـلْـطَـانِ

يعني: الخليفة سيِّد السلاطين.

وقال ابن النحاس في كتابه «الكافي»: السلطان [أنثىٰ][٥]، وقد يذكَّر، ويقع للواحد والجمع، وقال أبو العباس- يعني: المبرد-: هو جمع سَليط. قال ابن النحاس: يعني أَنه مثلُ قولك: رَغيف ورُغفان. وقال ابن النحاس في «معانيه»: السُّلْطَانُ: الحجَّة[٦]. ومن هٰذا قيل للوالي: سلطان؛ لأَنه حُجَّة الله في أرضه، ويقال: إنه مأْخوذ من السَّلِيط، وهو ما يستضاء به، هٰذا آخر ما حكاه ابن مكي[٧]، ويقال: السلطان بالسين والصاد.

---

(١) إبراهيم: ٢٢.

(٢) من مصادر التخريج، وفي النسخ الثلاث: والآية، وهو سهو من الناسخ.
وقد ذكره البغوي في «معالم التنزيل» ٤/ ٣٤٥، والزمخشري في «الكشاف» ٢/ ٥٣٥، وابن عطية في «المحرر الوجيز» ٨/ ٢٢٨، وابن الجوزي في «زاد المسير» ٤/ ٣٥٧.

(٣) «المذكر والمؤنث» ص ١٣٤، وانظر: «المذكر والمؤنث» لابن الأنباري ص ٣٠٩، ٣١٠، ولابن التستري ص ٨٣.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) زيادة من «تثقيف اللسان» يقتضيها السياق.

(٦) «معاني القرآن الكريم» ٣/ ٥٢٤.

(٧) «تثقيف اللسان» ص ١٨٠، ١٨١.

قال السجستاني: كل حرف فيه خاء أو طاء أو غين أو قاف، فالسين والصاد فيه لغتان نحو: الصراط والسلطان، ومسلوخ، وسلخت الشاة، وسقر، فيقال: السراط والصلطان، ومصلوخ، وصلخت الدابة، وصقر، هٰذا آخر كلامه، ولم يذكر للسين والغين مثالاً[١].

وحُكِيَ أيضًا نحو هٰذا عن النضر بن شميل، وذكر من أمثلة السين مع الغين، صدغ وسدغ.

قال: فإذا تقدَّمت هٰذِه الأربعة لم يجز ذلك؛ فلا يجوز أن يقال: خصر وخسر، ولا قصب وقسب، وقلوس وقلوص، ولا غسل وغصل[٢]، ذكر ذلك ابن الجواليقي عن النضر بن شميل فيما يغلط فيه العامة، وقد أسلفناه في باب شروط الصلاة أبسط من هٰذا.

قوله: **(لاَ يَظْعَنُ)** هو بفتح العين؛ أي: لا يرتحل، يقال: ظعن يظعن: إذا سار، وأظعنته: إذا سيّرته، والمصدر: ظعن[٣] بفتح العين وإسكانها[٤].

---

(١) وفي «اللسان»: قال محمد بن المستنير قطرب: إن قومًا من بني تميم يقال لهم بلعنبر يقلبون السين صادًا عند أربعة أحرف: عند الطاء والقاف والغين والخاء إذا كنَّ بعد السين، ولا يبالون أثانيةً كن أم ثالثة أم رابعة بعد أن يكنَّ بعدها، يقولون: سراط وصراط.. انظر: «اللسان» (صدغ) ٤/ ٢٤١٦.

(٢) في الأصول: عسل وعضل: بالعين.

(٣) في (ب): يظعن، وهو خطأ.

(٤) انظر: «الصحاح» (ظعن) ٢/ ١٥٨٠، «اللسان» ٥/ ٢٧٤٨، «القاموس المحيط» ص ١٢١٣.

قوله: (**وَلَوِ ٱنْفَضَّ**) أي: تفرق، وكذا وإن ٱنفضوا في الصلاة؛ أي: تفرقوا.

قال الأزهري: ٱنفضوا؛ أي: تفرقوا، وأصله: من فضضت الشيء: إذا دقَقْتَهُ وكسرته(١).

قوله: (**وَتَصِحُّ خَلْفَ الصَّبِيّ** [٦٣ب] **والعَبْدِ وَالمُسَافِرِ في الأَظْهَرِ إن تَمَّ العَدَدُ بِغَيْرِهِ**) الصواب بغيرهم بضمير الجمع لا بضمير الإفراد؛ لأن العطف بالواو(٢).

الخُطْبَةُ: بضم الخاء.

قال أبو إسحاق: هي عند العرب: الكلام المنثور المسجع ونحوه، ورجل خطيب: حسن الخطبة.

قال الجوهري: خَطَبت على المنبر خُطْبَةً بالضم، وقد خَطُبَ الرجل بالضم خَطَابَةً بالفتح: صار خَطيبًا(٣).

وقال الماوردي: هي الكلام المؤلف المتضمن وعْظًا وإبلاغًا(٤).

التَّقْوى: ٱمتثال أمر الله تعالىٰ واجتناب مناهيه(٥).

الإِنْصَاتُ: الٱستماع، يقال: نَصَتَ وَأَنْصَتَ وانْتَصَتَ، حكاهن

---

(١) «الزاهر» ص ١٩١، وانظر: «تهذيب اللغة» (فض) ١١/ ٤٧٢، ٤٧٣ .

(٢) ٱنظر: «الكتاب» ١/ ٤٣٧، ٤٣٨.

(٣) «الصحاح» ١/ ١٤٧.

(٤) «النكت والعيون» ١/ ٣٠٤.

(٥) ٱنظر: «النجم الوهاج في شرح المنهاج» ٢/ ٤٦٧، وانظر: «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» ١/ ٤٨٣.

الأزهري، تقول: أَنْصَت له[١]. قال الجوهري: وكذا أَنْصَتَهُ[٢].

المِنْبَرُ: بكسر الميم مشتقٌّ من النَّبْرِ وهو الارتفاعُ. قال الجوهري: تقول: نَبَرْتُ الشيءَ أَنْبِرُهُ[٣] نَبْرًا: رفعته، ومنه سُمِّيَ المِنْبَرُ[٤][٥].

العَصَا[٦]: تقدم بيانها في شروط الصلاة[٧].

قوله: (سُورَةِ الإِخْلَاص) المراد بها ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[٨].

قوله: (وإن عَجَزَ تَيَمَّمَ) يجوز فتح العين والجيم وكسر الجيم مع فتح العين. يقال: عَجَزَ يَعْجِزُ، وعَجِزَ يَعْجَزُ، حكاهما القاضي عياض في «مشارقه»[٩].

المَجْنُونُ: الذي أَلَمَّتْ بهِ الجِنُّ، سُمُّوا بذلك لاستِتارهم، كما ذكره في «التحرير»[١٠].

---

(١) «تهذيب اللغة» ١٢/ ١٥٥.

(٢) «الصحاح» (نصت) ١/ ٢٥٦، وبه: تقول: أَنْصِتُوهُ وأَنْصِتُوا له.

(٣) في (أ)، (ب): أنبر.

(٤) سقطت من (أ).

(٥) «الصحاح» ١/ ٦٦١، وانظر: «تحرير التنبيه» ص ٩٦.

(٦) في (أ): العقبىٰ.

(٧) سبق ١/ ٤٧٧-٤٧٨.

(٨) الإخلاص: ١.

(٩) «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ٢/ ٦٨. وقال ثعلب: سمعت ابن الأعرابي يقول: لا يقال: عَجِزَ الرجل- بالكسر- إلاَّ إذا عظم عَجُزُهُ. انظر: «التهذيب» (عجز) ١/ ٣٤١، «المجمل» ص ٥٠١، «الصحاح» ١/ ٧٠٤، «اللسان» ٥/ ٢٨١٨، «القاموس المحيط» ص ٥١٥، ٥١٦.

(١٠) «تحرير التنبيه» ص ٤٧.

قال الأزهري في باب عنن: قال عمرو بن أبي عمرو عن أبيه: يُقال للمَجْنُون: مَعْنُون ومَهْرُوعٌ، ومَخْفُوعٌ[١]، ومَعْتُوهٌ، ومَمْتُوهٌ، ومُمَتَّهٌ[٢]: إذا كان مجنونًا، وزاد في باب العين والهاء والراء: ومَمسُوس[٣].

وقال صاحب «المحكم» في باب خلع: الخُلاع، والخَيْلَع، والخَوْلَع: كالخَبَل والجنُون يُصيب الإنسان، وقيل: هو فزع يَبقىٰ في الفُؤاد، يكاد يعتري منه الوَسواس[٤].

الإِغْمَاءُ: الإغشاء. قال صاحب «المحكم»: غُمِيَ على المريض، وأُغْمي: غُشِيَ عليه، ورجلٌ غَمًى: مُغْمًى عليه، وكذلك[٥] الاثنان[٦] والجمع والمؤنث؛ لأنه مصدر، وقد ثَنَّاه بعضهم وجمعه، فقال: رجلان غَمَيان، ورجال أغْماءٌ[٧].

وذكر الجوهري مثله وقال: قد أُغْمِيَ عليه فهو مُغْمًى عليه، وغُمِيَ عليه فهو مَغْمِيٌّ عليه[٨].

---

(١) من «تهذيب اللغة»، وفي النسخ الثلاث: ومحنوع.
(٢) من «تهذيب اللغة»، وفي النسخ الثلاث: وهمته.
(٣) «تهذيب اللغة» ١/ ١١٣، ١٤٠.
(٤) «المحكم» ١/ ٧٥.
(٥) من (ب)، وفي الأصل، (أ): ولذلك.
(٦) من «المحكم»، وفي النسخ الثلاث: الإتيان.
(٧) «المحكم» ٦/ ٢١.
(٨) «الصحاح» ٢/ ١٧٧٨.

الكَافِرُ: من الكفر وهو الستر؛ لأنه يستر الحق. أي: يغطيه.

والإِسْلَامُ: الٱنقياد[١]، وفي الشرع: ٱنقياد مخصوص[٢].

التَّبْكِيرُ: قصد الصلاة في أول وقتها[٣].

قال الزجاج في كتاب «فعلت وأفعلت»: بكر الرجل في حاجته يبكر بكورًا، [٦٤أ] وأبكر[٤] إبكارًا[٥]. وقال غيره: بكّر أيضًا مشدد.

قال الجوهري: وروي الحديث: «**من غسل واغتسل، وبَكَّرَ وابْتَكَرَ**»[٦] بتشديد بكر وتخفيفه، ومعناه: قصد الصلاة في أوَّل وقتها.

---

(١) ٱنظر: «المجمل» (سلم) ص ٣٥٥، «اللسان» ٤/ ٢٠٨٠، «القاموس المحيط» ص ١١٢٢.

(٢) الإسلام في الشرع علىٰ ضربين:
أحدهما: دون الإيمان، وهو الٱعتراف باللسان، وبه يحقن الدم، حصل معه الٱعتقاد، أو لم يحصل.
الثاني: فوق الإيمان، وهو أن يكون مع الٱعتراف ٱعتقاد بالقلب، ووفاء بالفعل، واستسلام لله تعالىٰ في جميع ما قضىٰ وقدر. ٱنظر: «القاموس الفقهي» لغة واصطلاحًا ص ١٨١، «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» ١/ ١٨٠.

(٣) ٱنظر: «التهذيب» (بكر) ١٠/ ٢٢٦، «اللسان» ١/ ٣٣٣، «القاموس المحيط» ص ٣٥٤.

(٤) من «فعلت وأفعلت»، وفي النسخ الثلاث: وابتكر.

(٥) «فعلت وأفعلت» ص ٨.

(٦) «سنن أبي داود» كتاب: الطهارة، باب في الغسل يوم الجمعة، (٣٤٥)، «سنن النسائي» كتاب: الجمعة، باب: فضل غسل يوم الجمعة، (١٣٨١)، (١٣٨٤) «جامع الترمذي» كتاب: الجمعة، باب: ما جاء في فضل الغسل يوم الجمعة،

قال عليه الصلاة والسلام: «**بكروا بالمغرب**»[(١)] أي: صلوها في أول وقتها. وابتكر؛ أي: حضر سماع أول الخطبة، مأخوذ من باكُورَة التمر، وهي أولها.

وقيل: ٱبتكر؛ أي: أخذ بَاكُورَة الأجر. أي: أوله[(٢)].

السَّكِينَةُ: السكون والطُّمَأْنينَةُ[(٣)].

الظُّفْرُ: تقدم الكلام عليه في أسباب الحدث[(٤)].

الكَهْفُ: هو الغار في الجبل، قاله الثعلبي[(٥)]، وقال الماوردي: هو غار الجبل الذي أوىٰ إليه القوم[(٦)].

قوله: (وَمَنْ زُحِمَ عَن السُّجُودِ) هو بضم الزاي وكسر الحاء المهملة، وهو أعم من زُوحِمَ بالواو؛ لأن الزحمَ يكون بمزاحمةٍ

---

(٤٩٦)، «سنن ابن ماجه» كتاب: إقامة الصلاة، باب: ما جاء في الغسل يوم الجمعة، (١٠٨٧)، «صحيح ابن حبان» كتاب: الصلاة، باب: صلاة الجمعة، (٢٧٨١). من حديث أوس بن أوس رضي الله عنه.

(١) لم أقف عليه.
لكن ورد من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعًا: «**لا تزال أمتي على سنتي ما بكروا بصلاة المغرب**»، رواه ابن قتيبة في «غريب الحديث» ١/ ٢٩١.

(٢) «الصحاح» ١/ ٤٩٥ بتصرف، وانظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» ١/ ١٤٨.

(٣) ٱنظر: «اللسان» (سكن) ٤/ ٢٠٥٣، «القاموس المحيط» ص ١٢٠٦.

(٤) سبق ١/ ٢٥١.

(٥) «الكشف والبيان» ٤/ ٩٢، وانظر: «تهذيب اللغة» ٦/ ٢٨، قال الليث: الكهف كالمغارَةِ في الجبل.

(٦) «النكت والعيون» ٣/ ٢٨٦.

وبغيرها، يقال: زَحَمَهُ يزحمه زحمًا، وقد زحم[١].

قوله: (فَرَكْعَتُهُ مُلَفَّقَةٌ) هو مأخوذ من لفقت إحدى الشقتين بالأخرىٰ: إذا جمعت بينهما بالخياطة[٢].

(١) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ٩٨، ٩٩.

(٢) ٱنظر: «النظم المستعذب في شرح غريب المهذب» ١/ ١١٦، واللّفق: خياطةُ شُقَّتين تَلفِق إحداهما بالأخرىٰ لفقًا. والتلفيق أعم، وكلاهما لِفقان ما داما منضمَّين، فإذا تباينا بعد التلفيق قيل: قد ٱنفتق لفقهما. ولا يلزمُه ٱسمُ اللفق قبل الخياطة. ٱنظر: «التهذيب» (لفق) ٩/ ١٥٩، «المجمل» ص ٦٤٦، «الصحاح» ٢/ ١١٧٤، «اللسان» ٧/ ٤٠٥٦، «القاموس المحيط» ص ٩٢٢.

باب: صلاة الخوف[١]

أسماء الأماكن الواقعة فيه كعسفان وبطن نخل، وذات الرقاع، راجعها من قسم الأمكنة.

السِّلاحُ: مذكَّر، ويجوز تأنيثه، قاله الجوهري[٢].

قوله: **(أَنْ يَلْتَحِمَ القِتَالُ)** أي: يختلط بعضهم ببعض كاشتباك لُحْمَةِ الثَّوْبِ بالسَّدىٰ، أو لأن بعضهم يلحم بعضًا؛ أي: يقتل، أو لكثرة لحوم القتلىٰ[٣].

قال الأزهري: التِحَامُ الحرب: قطع بعضهم لحوم بعض، والملحمة: المقتلة، وجمعها: مَلاحِم[٤]، وقال: شَمِر: الملحمة حيث يقاتلون بالسيوف[٥]، وقيل: من التحام اللحم والتئام الجرح، حكاه الجيلي.

قال الأزهري: والمُسَايَفَةُ: أن يلتقي القوم بأسيافهم ويضرب بعضهم بها[٦] بعضًا. يقال: سَايَفْتُهُ وسِفْتُهُ أَسُوْفُهُ: إذا غلبته بالسيف[٧].

---

(١) من (أ)، وفي الأصل، (ب): الخسوف.

(٢) «الصحاح» ١/ ٣٣٥، وانظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني ص ١٦٧، ١٧٦، ولابن الأنباري ص ٣٤٩، ولابن التستري ص ٨٥.

(٣) انظر: «اللسان» (لحم) ٧/ ٤٠١٢.

(٤) «الزاهر» ص ١٩٧.

(٥) «تهذيب اللغة» ٥/ ١٠٤.

(٦) سقطت من (أ).

(٧) «الزاهر» ص ١٩٧ بتصرف.

الصِّيَاحُ: بضم الصاد وكسرها[1]، حكاهما صاحب «المستعذب»[2].

الإِيْمَاءُ: الإشارة، وهو مهموز، ويقال: أَوْمَأَ يومئ إيماء، فهو مومئ، كله مهموز،[3] وقال ابن مالك في «فعل وأفعل»: يقال: وَمَأَ إليه وأومأ وومأ وأومأ وومىٰ وأومىٰ وحكى ابن قتيبة في «الأدب»: أَومَيْت إلى الرجل[4]، والهمز أفصح.

وحكى ابن عديس في كتاب «السواك»: وميت مثل أومأت، وحكىٰ [٦٤ب] أبو عبيد في «مصنفه» وابن القطاع في «الأفعال»: وَمَأْتُ أَمَأُ أَمًا[5].

وحكىٰ صاحب «الموعب» عن الكسائي: أوميت بالياء مثل أومأت.

وقال ابن خالويه في كتاب «ليس»: ليس في كلام العرب كلمة فيها

---

(١) الصِّياح: صَوْت كل شيء إذا ٱشتد، صَاحَ يَصِيحُ صَيْحَةً وصِياحًا وصُياحًا، بالضم، وصَيْحًا وصَيَحانًا، بالتحريك، وصَيَّحَ: صَوَّتَ بأقصىٰ طاقته، والمُصَايَحَةُ والتَّصايُحُ: أن يصيح القوم بعضهم ببعض. والصَّيْحَةُ: العذاب. ٱنظر: «الصحاح» (صيح) ١/ ٣٤٢، «اللسان» ٤/ ٢٥٣٢، «القاموس المحيط» ص ٢٣٠.

(٢) «النظم المستعذب في شرح غريب المهذب» ٢/ ٢٢٥.

(٣) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ٩١.

(٤) «أدب الكاتب» ص ٣٦٦.

(٥) ٱنظر: «الغريب المصنف» ١/ ٥٨٥، «الأفعال» ٣/ ٣٢٨.

أَربع لغات: لغتان بالهمز، ولغتان بغير هَمْز، إلا أَربعة أَحْرُفٍ؛ وهن: أَوْمَأْتُ إِليه [وَ][١] وَمَأْتُ، وأَوْمَيْتُ إليه وَوَمَيْتُ، وضَنَأَتِ[٢] المَرْأَةُ وضَنِئَتْ: كَثُرَ[٣] وَلَدُهَا، وأَضْنَأَتْ وأَضْنَتْ، ورُمْحٌ يَزَنِيٌّ وأَزَنِيٌّ ويَزَانيٌّ وأَزَانِيٌّ، والحرف [الرابع][٤] قُلِبَ، وَهُمِزَتْ اللُّغَاتُ [الأربع][٥]، وهو: فُلَانٌ ابن ثَأْدَاءَ، وَثَأَدَاءَ، وَدَأْثَاءَ، وَدَأَثَاءَ: إذا كان ابن أَمَةٍ[٦].

قوله: (وَالسُّجُودَ أَخْفَضَ) هما منصوبان بـ(جعل) كما صرح به في «المحرر».

السَّبُعُ: بضم الباء وإسكانها لغتان مشهورتان قُرِئَ بهما وهو هٰذا المعروف[٧]، ويطلق علىٰ كل مفترس كالذئب والنمر ونحوهما.

قوله: (وَخَوْفِ حَبْسٍ) قال الجوهري: الحَبْسُ: ضد التخلية، وحَبَسْتُهُ واحْتَبَسْتُهُ[٨] بمعنًى، واحْتَبَسَ أيضًا بنفسه، يتعدىٰ ولا يتعدىٰ، وتَحَبَّسَ علىٰ كذا؛ أي: يحبس نَفْسَه علىٰ ذلك[٩].

---

(١) زيادة من «ليس» يقتضيها السياق.
(٢) من «ليس»، وفي النسخ الثلاث: وضأت.
(٣) في (أ)، (ب): كبر.
(٤) ، (٥) زيادة من كتاب «ليس».
(٦) «ليس في كلام العرب» ص ١٣٥، ١٣٦.
(٧) السبُع -بضم الباء- قراءة الجماعة، وبإسكان الباء قراءة هارون عن أبي عمرو، والمعلىٰ عن عاصم. ٱنظر: «شواذ القرآن» لابن خالويه ص ٣٧.
(٨) في (أ): وأحبسته.
(٩) «الصحاح» ١/ ٧٢٧.

قوله: (وَلَوْ صَلَّوْا لِسَوَادٍ) قال الأزهري: السَّوَادُ: الشخص، وجمعه: أَسْوِدَة[١]، وسواد العسكر: ما فيه من الآلات وغيرها[٢].

الحَرِيرُ: ٱسم جنس، كما قاله الجوهري، واحدته: حَرِيرة[٣]. قال أبو هلال العسكري: ويُقالُ له: الدِّمَقْسُ والسَّرَقُ والسِّيَرَاءُ، وقيلَ: السِّيَرَاءُ ضَرْبٌ من البُرُودِ مُخَطَّطٌ وهو عربي، وقيل: فارسيٌّ مُعَرَّبٌ؛ سُمِّيَ حَرِيرًا لأنه من خالص الإِبْرِيسَمِ، وأصلُ هٰذِه الكلمةِ: الخُلُوصُ، ومنه قولهم: طِينٌ حُرٌّ، لم يُخالِطه رملٌ أو حَمْأةٌ، وقيلَ للحُرِّ خِلاف العبد: [حُرٌّ][٤]؛ لأنه خالِصٌ لنفسهِ، وحَرَّرْتُ الكتابَ: خَلَّصْتُهُ من التَّسوِيدِ[٥].

الفُجَاءة: بضم الفاء وفتح الجيم وبالمد: البغتة، وفيها لغة ثانية فتح الفاء وسكون الجيم، والأولىٰ أفصح وأشهر[٦]، واقتصر

---

(١) من «الزاهر» وفي النسخ الثلاث: أسود.

(٢) «الزاهر» ص ١٩٨.

(٣) «الصحاح» ١/ ٥١٨.

(٤) زيادة من «التلخيص في معرفة أسماء الأشياء» يقتضيها السياق.

(٥) «التلخيص في معرفة أسماء الأشياء» ١/ ١٩٨ لأبي هلال العسكري المتوفىٰ بعد سنة (٣٩٥هـ)، تحقيق د/ عزة حسن، دار صادر، الطبعة الثانية (١٩٩٣م).

(٦) فَجِئَهُ الأمرُ وفَجَأَهُ، بالكسر والفتح، يَفْجَؤُهُ فَجْئًا وفُجَاءَةً، بالضم والمد، وافْتَجَأَهُ وفاجَأَهُ يُفاجِئُهُ مُفَاجأةً وفِجاءً: هَجَمَ عليه مِنْ غير أن يشعر به، وقيلَ: إذا جاءَهُ بغتةً من غير تقدم سببٍ.
الأصمعي: فَجِئَتِ النَّاقة: عَظُمَ بطنها، والمصدر: الفَجَأُ، مهموزٌ مقصورٌ. ٱنظر: «الصحاح» (فجأ) ١/ ١٠٢، «اللسان» ٦/ ٣٣٥٠.

المصنف[١] في الأصل فيما رأيته بخطه ضبطًا على اللغة الثانية، لكن في الوصايا ضبط خطه في موضع بها وفي موضع بالأولىٰ فاستعمل اللغتين.

الحَرْبُ: مؤنثة على المشهور[٢]. قال تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾[٣]، وحكى الأزهري عن المبرد أنها قد تذكَّر[٤].

الحِكَّةُ: بكسر الحاء: الجَرَبُ، كما قاله الجوهري[٥]، فينكر على المصنف إذن الجمع بينهما في قوله: كجرب وحكة. [٦٥أ].

القَمْلُ: معروف، واحدتها: قَمْلة، وقد قَمِل رأسُه بفتح القاف وكسر الميم قَمَلاً بالفتح فيهما: إذا كثر قَمْله، قاله في «المحكم». قال: ويقال لها: قَمَالٌ[٦]؛ يعني في الواحدة.

الدِّيبَاجُ: بكسر الدال وفتحها، وقال أبو زيد: الفتح خطأ[٧].

---

(١) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٠٨.

(٢) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني ص ١٣٥، ولابن الأنباري ص ٤٢٤، وللتستري ص ٧٠.

(٣) محمد: ٤.

(٤) لم يحكها الأزهري فيما وجدته من مصادر: «تهذيب اللغة»، «الزاهر»، «معاني القراءات» وذكرها الجوهري في «الصحاح» ١/ ١٣٧.

(٥) «الصحاح» ٢/ ١١٩٥.

(٦) «المحكم» ٦/ ٢٧٠.

(٧) قال الليث: الدِّيبَاجُ: أَصْوبُ من الدَّيْبَاج، وكذلك قال أبو عبيدٍ في الدِّيبَاجِ والدِّيوانِ. ٱنظر: «التهذيب» ١/ ٦٧٥، «اللسان» ٣/ ١٣١٦.

قال كراع: هو فارسي مُعَرَّب، إنما هو دِيبَاهْ[١]، وقال التدميري: هو ضرب من الحرير المنسوج ملونًا ألوانًا.

قلت: وجمعه: دَيَابِيجُ[٢] ودَبَابِيجُ[٣].

قوله: (لاَ يَقُومُ مَقَامَهُ غَيْرُهُ) بالضم.

الإِبْرِيسَمُ: عجمي معرّبٌ، وفيه ثلاث لغات فتح الهمزة وكسرها والراء مفتوحة فيهما، والثالثة كسرهما -حكاها ابن السكيت والجوهري- والسين مفتوحة[٤]. قال ابن الأعرابي[٥]: وليس في الكلام إفْعيلِلٌ، ولكن إفعِيلَلٌ[٦] كإهْلِيلَجٍ، وهو معرَّب كما سلف متصرف معرفة ونكرة[٧].

الخِنْزِيرُ: تقدم بيانه في النجاسات[٨].

---

(١) «المنتخب من غريب كلام العرب» ٢/ ٤٧٣، وانظر: «المعرب» ١٤٠.

(٢) من «تحرير التنبيه»، وفي النسخ الثلاث: ديابج.

(٣) قال أبو الهيثم: الدِّيباجُ كان في الأصل: الدِّبَّاج فَقُلِبَتْ إحدى الباءين ياءً، وكذلك: الدِّينار، أصله: الدِّنَّارُ، وكذلك قيراط، أصله: قِرَّاط، ولذلك جمع الدِّيباجُ: دَبَابيجَ، ومثله: ديوان جمع دواوين. انظر: «التهذيب» (دبج) ١٠/ ٦٧٥، «اللسان» ٣/ ١٣١٦، «القاموس المحيط» ص ١٨٧.

(٤) انظر: «تحرير التنبيه» ص ٩٣.

(٥) نسب الجوهري هذا القول لابن السكيت.

(٦) من «الصحاح»، وفي النسخ الثلاث: إفعليل.

(٧) «الصحاح» (برسم) ٢/ ١٣٨٨، وانظر: «اللسان» ١/ ٢٥٧.

(٨) سبق ١/ ٣١٢.

باب: صلاة العيدين

العيد: مشتق من العود، وهو الرجوع والمعاودة؛ لأنه مكرر بتكرر السنين أو لعود السرور بعوده، أو لكثرة عوائد الله علىٰ عباد الله في ذلك اليوم، وهو من ذوات الواو، وكان أصله عِوْدًا بكسر العين فقلبت الواو ياء كالميقات والميزان، من الوقت والوزن، وجمعه: أعياد(١). قال الجوهري: وإنما جمع بالياء وأصله الواو للزومها في الواحد. قال: ويقال: للفرق بينه وبين أَعواد الخشب(٢).

التَّهْلِيلُ: هو قول: لا إلٰه إلّا الله، ويعبر عنه بالهَيْلَلَة(٣) أيضًا، كما قاله الجوهري(٤).

والتَّمْجِيدُ: التعظيم، وأشار به إلى التسبيح والتحميد(٥).

(«ق»): قال الواحدي(٦) نقلاً عن أكثر المفسرين: إنه جبل محيط بالدنيا.

---

(١) ٱنظر: «الممتع في التصريف» ١/ ٢٣٦.

(٢) «الصحاح» ١/ ٤٣٦، وانظر: «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» ٢/ ٥٥٩.

(٣) من «الصحاح»، وفي النسخ الثلاث: بالهليلة.

(٤) «الصحاح» (هلل) ٢/ ١٣٧٥، وانظر: «اللسان» ٨/ ٤٦٩١، «القاموس المحيط» ص ١٠٧٢، وانظر: «القاموس الفقهي لغة واصطلاحًا» ص ٣٦٨.

(٥) ٱنظر: «اللسان» (مجد) ٧/ ٤١٣٨، «القاموس المحيط» ص ٣١٨ .

(٦) «التفسير البسيط» ٢٠/ ٣٧٥-٣٧٦.

وقالوا: هو من زبرجد وهو من وراء الحجاب الذي تغيب الشمس من ورائه بمسيرة سنة وما بينهما ظلمة. قال الفراء: علىٰ هٰذا القول كان يجب أن يظهر الإعراب في (ق) لأنه ٱسم وليس بهجاء[١].

قال: ولعل القاف وحدها ذكرت من ٱسمه، كما قال الشاعر:

فقلت لها قفي فقالت ق[٢]

وقال قتادة: (ق) ٱسم من أسماء القرآن[٣]، وقال مجاهد: (ق) فاتحة السورة. وهٰذا مذهب أهل اللغة.

قال أبو عبيدة والزجاج: ٱفتتحت السورة به كما ٱفتتح غيرها بحروف الهجاء، نحو: ﴿نٓ﴾ و﴿الٓمٓ ۝١﴾، و﴿الٓرٓ﴾[٤].

وحكىٰ [٦٥ب] الفراء والزجاج أن قومًا من أهل اللغة قالوا: معنىٰ

---

(١) «معاني القرآن» ٣/ ٧٥.

(٢) البيت للوليد بن عقبة بن أبي معيط، وكان عاملاً لعثمان- رضي الله عنه- على الكوفة، ٱتهم بشرب الخمر، فأمر الخليفة بشخوصه إلى المدينة، وخرج في ركب، فنزل الوليد يسوق بهم، فقال:

قلنا لها قفي قالت قاف ... لا تحسَبَنّا قد نَسِينا الإيجاف

والنَّشَوَات من عَتيق أوصَاف ... وعزف قينات علينا عُزَّافْ

انظر: «الخصائص» ١/ ٣١، ٨١، ٢٤٧، ٢/ ٣٦٣، «تفسير القرطبي» ١/ ١٥٥، ٢/ ١٧، «ضرورة الشعر» لأبي سعيد السيرافي ص ٨٩، تحقيق د/ رمضان عبد التواب، دار النهضة المصرية.

(٣) قول قتادة رواه الطبري في «تفسيره» ١١/ ٤٠٥.

(٤) «مجاز القرآن» ٢/ ٢٢٢، «معاني القرآن وإعرابه» ٥/ ٤١.

(ق): قُضِيَ الأمر أو قُضِيَ ما هو كائن، واحتجوا بالبيت السالف معناه: قالت: أقف[١].

الفِطْرَةُ: بكسر الفاء ٱسم للمخرج في زكاة الفطر وهو ٱسم مُوَلَّد، ولعلها من الفِطْرَةِ التي هي الخِلْقَة[٢][٣].

قال أبو محمد الأبهري: معناها: زكاة الخلقة كأنها زكاة البدن[٤].

وقال أبو البقاء العكبري في «شرح الخطب النباتية»: الفطرة: ما يخرج عقب رمضان من الأشياء المنصوص عليها؛ وسُمِّيَت فطرة لا أنه يفطر عليها الصائم وإنما شكر لتمام الصوم إلىٰ أن جاء الفطر، وفي الحديث: «**الفطرة طُهْرَة للصَّائم مِنَ اللَّغْوِ والرَّفَثِ**»[٥]، وقيدها ابن الرفعة في «كفايته»[٦] تبعًا لابن أبي الدم بضم الفاء.

الأَضْحَىٰ: قال الجوهري نقلاً عن الفراء: الأَضْحَىٰ تذكَّر وتؤنّث[٧]

---

(١) في الأصول: قف. والمثبت من: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج ٥/ ٤١، «معاني القرآن» للفراء ٣/ ٧٥.

(٢) في هامش الأصل ونسختي (أ)، (ب): وممن ذكر ذلك الماوردي في «حاويه».

(٣) ٱنظر: «اللسان» (فطر) ٦/ ٣٤٣٤، «القاموس المحيط» ص: ٤٥٧، «تحرير التنبيه» ص ١٣٥.

(٤) انظر: «تحرير ألفاظ التنبيه» ص١٣٥.

(٥) رواه أبو داود (١٦٠٩)، وابن ماجه (١٨٢٧) من حديث ابن عباس بلفظ: «**فرض رسول الله ﷺ زَكَاةَ الفِطْرِ طُهْرَةً للصَّائِم ..**» الحديث. وقال الحاكم: صحيح علىٰ شرط البخاري، وحسنه الألباني في «الإرواء» ٣/ ٣٣٢ (٨٤٣).

(٦) «كفاية النبيه» ٦/ ٣.

(٧) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني ص ١٣٢، قال: الأضحىٰ مؤنثة في لغة تميم، ومذكر في لغة قيس، ٱجتمع عندي أعرابيان مسنان: قيسي

باعتبار اليوم، سُمِّيَ الأضحىٰ لوقوع الأُضْحِيَّةِ فيه[١]. قال الأزهري: عيد الأضحىٰ أضيف إلى الأضاحي؛ وذلك لأنه يقال للأضحية: أضْحَاة، وجمعها: أضْحًى، ومن قال: [ضحية][٢] جمعها: ضَحَايا[٣].

الأضحية: حكى الجوهري عن الأصمعي أن فيها أربع لغات: أُضْحِيَّةٌ وإِضْحِيَّةٌ -بضم الهمزة وكسرها-، والجمع: أَضَاحِيُّ، وَضَحِيَّةٌ والجمع: ضَحَايَا. وَأَضْحَاةٌ والجمع: أَضْحًى. كأَرْطَاةٍ وأَرْطًى، وبها سُمِّي يوم الأَضْحَىٰ[٤]، وسيأتي في بابه- إن شاء الله- بزيادة علىٰ ذلك.

الصَّحْرَاءُ: بالمد[٥] الفلاة، كما سلف في باب أسباب الحدث.

الضَّعَفَةُ: بفتح الضاد والعين، ويقال أيضًا: ضِعَافٌ وضُعَفَاء[٦].

وتميمي، قال التميمي: دنت الأضحىٰ، وقال القيسي: دنا الأضحىٰ، ولابن الأنباري ص ٢١٨: ٢٢٠، ولابن التستري ص ٥٨، وقال: الأضحىٰ مؤنثة. فإن رأيتها مذكرة فإنما يقصد بها إلى اليوم لا إلى الأضحىٰ.

(١) «الصحاح» ٢/ ١٧٥٠.

(٢) ساقطة من النسخ الثلاث، والمثبت من «الزاهر».

(٣) «الزاهر» ص ٢٠٠.

(٤) «الصحاح» ٢/ ١٧٥٠، وانظر: «تحرير التنبيه» ص ١٨٢.

(٥) انظر: «المقصور والممدود» لأبي علي القالي ص ٣٨٥.

(٦) الضَّعْفُ والضُّعْفُ: خلافُ القُوَّةِ، وقيل: الضُّعْفُ بالضَّمِّ: في الجَسَدِ، والضَّعْفُ بالفتح: في الرأي والعقل، وقيل: هما معًا جائزان في كل وجهٍ، والجمع: ضُعَفاءُ وضَعْفَىٰ وضِعافٌ وضَعَفَةٌ وضَعافَىٰ (الأخيرة عن ابن جني)، ونسوة

قوله: **(ويُبَكِّرُ)** هو بضم المثناة من تحت وفتح الباء الموحدة وكسر الكاف المشدّدة، ويجوز قراءته بفتح أوله وإسكان ثانيه، وضم الكاف المخففة(١).

الأَسْوَاقُ: جمع سوق، يذكر ويؤنث(٢)، سُمِّيَت سُوقًا لقيام الناس فيها علىٰ ساقهم.

التَّشْرِيقُ: هِيَ ثَلاثَةُ أَيَّام بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ(٣)، وسيأتي الخلاف في سبب تسميتها بذلك في الصيام إن شاء الله تعالىٰ(٤).

قوله: **(وغيره كهو)** هٰذا مما أكثر المصنف من ٱستعماله في الكتاب، وهو قليل؛ فإن الكاف لا تجر إلا الظاهر فقط، وجرها ضمير الغائب قليل(٥)، كقول الراجز:

ضَعِيفاتٌ وضَعائِفُ وضِعافٌ. ٱنظر: «اللسان» (ضعف) ٥/ ٢٥٨٧، «القاموس المحيط» ص ٨٢٩.

(١) ٱنظر: «اللسان» (بكر) ١/ ٣٣٢، «تحرير التنبيه» ص ٩٧.

(٢) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني ص ١٦٦، ولابن الأنباري ص ٣٥٤، ٣٥٥، وللتستري ص ٨٥.

(٣) ٱنظر: «الصحاح» (شرق) ٢/ ١١٤٠، «اللسان» ٤/ ٢٢٤٦، «القاموس الفقهي لغة واصطلاحًا» ص ١٩٤.

(٤) سيأتي ص١٨٧.

(٥) الكاف من الحروف التي تجر الظاهر وحده، واستغنىٰ في التشبيه مع المضمر بـ(مثل) عن (الكاف)، إلا أنها خالفت أصلها في بعض الكلام لخفّتها، والشعراء إذا ٱضطرُّوا أضمروا في الكاف. ٱنظر: «الكتاب» ٢/ ٣٨٣، ٣٨٤، «شرح التسهيل» ٣/ ١٦٩.

وأُمَّ أوعــــالٍ كَــــهَـــا أو أَقْـــرَبــــا[١]

وأنشد عليه أيضًا:

لـئـن كـان مـن جـن لأبـرح طـارقًـا [٦٦أ]

وإن كان إنسًا ما كها[٢] **الإنْسُ تَفْعَلُ**[٣]

عرفة: راجعها في قسم الأسماء تجدها واضحة بفوائدها[٤].

قوله: (ويستحب أن يزيد كبيرًا) أي: فيقول: الله أكبر كبيرًا. قال القاضي عياض في «شرح مسلم»: قوله: الله أكبر كبيرًا قيل: هو علىٰ إضمار فعل، أي: كَبَّرت كبيرًا[٥]، وقيل: على القطع، وقيل: على التمييز، ذكره قبيل قوله: «**إذا أقيمت**[٦] **أتيتم الصلاة فلا تأتوها**

---

(١) البيت للعجّاج، وقبله:

خــلّــى الــذنـابــات شَــمــالاً كَــثَــبــا

انظر: «الكتاب» ٢/ ٣٨٤، «ضرورة الشعر» للسيرافي ص ١٧٠، «شرح الأشموني» ومعه «شرح العيني» ١/ ٤٥٨، «الدرر اللوامع» ٢/ ٦٥، ٦٦، «خزانة الأدب» ١٠/ ١٩٥، ١٩٦، «جمهرة اللغة» (أمم) ١/ ٦١، «شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية» ١/ ١٢٨.

(٢) من «الديوان»، وفي الأصل، (أ): هاكها، وفي (ب): صاكها.

(٣) البيت من الطويل، وهو للشنفرى في «ديوانه» ص ٦٤، ٱنظر: «همع الهوامع» ٤/ ١٩٥، «الدرر اللوامع» ٢/ ٦٤، «شرح التسهيل» لابن مالك ٣/ ١٦٩ «خزانة الأدب» ١١/ ٣٤٣، ٣٤٥ «اللسان» (كها) ٧/ ٣٩٥٠.

(٤) سيأتي في ٣/ ٢٦١.

(٥) من «إكمال المعلم»، وفي النسخ الثلاث: تكبيرًا.

(٦) في النسخ الثلاثة: أتيتم. والمثبت من «إكمال المعلم».

[وأنتم][(١)] **تسعون »**[(٢)].

قوله: (بُكْرَةً وأَصِيلاً) أي: أول النهار وآخره.

وقيل: الأَصِيلُ: ما بين العصر والغروب، وجمعه: أُصُلٌ وآصالٌ، وأَصَائِل، وأُصْلَانٌ، كله عن الجوهري[(٣)].

قوله: (اللَّيْلَةَ المَاضِيَةَ) كذا عبر بالماضية، وعبر في «المحرَّر» بالبارحة[(٤)]. قال في «الدقائق»: وكلاهما صحيح، لكن الليلة أجود، وهو الحقيقة[(٥)].

---

(١) من «إكمال المعلم».

(٢) «إكمال المعلم بفوائد مسلم» ٢/ ٥٥٢. لأبي الفضل عياض بن موسىٰ بن عياض اليحصبي (٥٤٤هـ)، تحقيق: د. يحيىٰ إسماعيل، الناشر: دار الوفاء ومكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

(٣) «الصحاح» ٢/ ١٢٢٣.

(٤) «المحرر» ص٧٧.

(٥) «دقائق المنهاج» ص ٤٧.

باب: صلاة الكسوفين

الكسوف: من كسفت حاله؛ أي: تغيرت، وفلان كاسف الحال؛ أي: سيئها، وكَاسِفُ الوجه؛ أي: عابِسُهُ[(١)]، والخسوف من قولهم: خَسَفَ خُسُوفًا، أي: ذَهَبَ في الأرض، وخَسَفَ خَسْفًا؛ أي: نقص[(٢)]، والأشهر في ألسنة الفقهاء تخصيص الكسوف بالشمس والخسوف بالقمر[(٣)]، وادَّعى الجوهري أنه أفصح[(٤)]، وقال ثعلب: إنه أجود الكلام[(٥)].

وما نقله ابن الرفعة عن الجوهري في «كفايته»[(٦)] من التباين غلط عليه، والأصح المشهور في كتب اللغة ٱستعمالهما فيهما[(٧)]، وقيل: الخسوف للشمس والكسوف للقمر عكس السالف، حكاه القاضي

---

(١) ٱنظر: «المجمل» (كسف) ص ٦٢٢، «الصحاح» ٢/ ١٠٨٥، «اللسان» ٧/ ٣٨٧٧، «القاموس المحيط» ص ٨٤٨.

(٢) ٱنظر: «التهذيب» (خسف) ٧/ ١٨٣، «المجمل» ص ٢١١، «الصحاح» ٢/ ١٠٣٤، «اللسان» ٢/ ١١٥٧، «القاموس المحيط» ص ٨٠٤.

(٣) ٱنظر: «البيان» ٢/ ٦٦٩، «النجم الوهاج في شرح المنهاج» ٢/ ٥٥٨.

(٤) «الصحاح» ٢/ ١٠٨٥، وانظر: «القاموس المحيط» ص ٨٠٤، ٨٤٨.

(٥) «فصيح ثعلب» ص ٩٩.

(٦) «كفاية النبيه» ٤/ ٤٨٢.

(٧) ٱنظر: «التهذيب» (كسف) ١٠/ ٧٥، (خسف) ٧/ ١٨٣، «اللسان» (كسف) ٧/ ٣٨٧٧، (خسف) ٢/ ١١٥٧.

عياض ورده بقوله تعالىٰ: ﴿وَخَسَفَ ٱلْقَمَرُ ۝٨﴾[١].

وقيل: الكسوف أوله والخسوف آخره، ويُقال: كسفت الشمس وكسف القمر بفتح الكاف والسين، وكُسِفا بضم الكاف وكسر السين، وانْكسفا، وخَسَفَا وخُسِفا، وانْخسفا كذلك[٢]، فهٰذِه ست لغات في الشمس والقمر جاءت في الصحيحين[٣]، وقد سلف غير ذلك من اللغات.

قال أرباب علم الهيئة: كسوف الشمس لا حقيقة له؛ فإنها لا تتغير في نفسها، وإنما القمر يحول بيننا وبينها، ونورها باق. وأما خسوف القمر فحقيقة؛ فإن ضوءه من ضوء الشمس، وكسوفه بحيلولة ظل الأرض بين الشمس وبينه بنقطة التقاطع، فلا يبقىٰ فيه ضوء البتة، فكسوفه ذهاب ضوئه حقيقة[٤].

ثم جمهور أهل اللغة وغيرهم علىٰ أن الخسوف والكسوف يكون لذهاب ضوئهما كله، ويكون لذهاب بعضه.

وقال [٦٦ب] جماعة منهم الإمام الليث بن سعد[٥]: الخسوف في

---

(١) القيامة: ٨، «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ١/ ٢٤٧.

(٢) «دقائق المنهاج» ص ٤٧.

(٣) ٱنظر هٰذِه اللغات في «صحيح البخاري» كتاب الكسوف، (١٠٤٠: ١٠٦٦)، «صحيح مسلم» كتاب الكسوف (٩٠١: ٩١٥).

(٤) ٱنظر: «مغني المحتاج» ١/ ٣١٦.

(٥) هو: الليث بن سعد بن عبد الرحمن، أبو الحارث، أحد الأئمة الأعلام المجتهدين، مفتي مصر وإمامها في الحديث والفقه، وقد فضله الشافعي علىٰ

الجميع والكسوف في البعض، وقيل: الخسوف ذهاب لونهما والكسوف تغيره[١]. وفي باب الخاء والعين والشين من كتاب «تهذيب اللغة» للأزهري أنه يقال: [خَشَعَت الشَّمْسُ وكَسَفَتْ وخسفت][٢] بمعنًى واحد.

واعلم أن الرافعي في «المحرر»[٣] عبر بالخسوفين وهو أحسن؛ لأن الشمس مؤنثة والقمر مذكر فغلب المذكر[٤]. قال تعالىٰ: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَاۚ﴾[٥]، وقال: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ﴾[٦].

مالك، وكان من سادات أهل زمانه فقهًا، وورعًا، وعلمًا وفضلًا، وسخاء. أصله من خراسان، ولد سنة أربع وتسعين في قلقشند، أسند عن خلق كثير من التابعين كعطاء، ونافع، والزهري، وغيرهم، وقيل: إنه أدرك نيفًا وخمسين تابعيًّا، توفي يوم الجمعة لأربع عشرة ليلة بقين من شعبان سنة (١٧٥)هـ.

انظر: «طبقات ابن سعد» ٧/ ٥١٧، «طبقات خليفة» ص٢٩٦، «تاريخ بغداد» ١٣/ ٣- ١٤، «تهذيب الكمال» ٢٤/ ٢٥٥- ٢٧٨ (٥٠١٦)، «سير أعلام النبلاء» ٨/ ١٣٦- ١٦٣ (١٢)، «تذكرة الحفاظ» ١/ ٢٢٤- ٢٢٦ (٢١٠)، «شذرات الذهب» ١/ ٢٨٥.

(١) اُنظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي ٦/ ١٩٨.

(٢) في النسخ الثلاثة: خسفت الشمس وكسفت وخسفتا. والمثبت من «تهذيب اللغة» (خشع) ١/ ١٥١.

(٣) الذي في «المحرر» ص٧٨: (الخسوف). والكتاب تحقيقه رديء.

(٤) اُنظر: «معالم التنزيل» ٤/ ٢١٣ لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي ت: ٥١٦ هـ، تحقيق محمد عبد الله النمر وآخرون، دار طيبة، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ- ١٩٩٣م.

(٥) يس: ٣٨.

(٦) يس: ٣٩.

البُوَيْطي: منسوب إلىٰ بُوَيْط قرية من صعيد مصر الأعلىٰ[١]، راجعه من الأسماء تجد ما يشفي الغليل[٢].

التَّوْبَةُ: من تاب إذا رجع، كما سلف في صلاة المسافر[٣].

الخَيْرُ: ضِدُّ الشَّرِّ. تقول منه: خِرْتَ يا رَجُلُ فأنت خَائِرٌ، وَخَارَ اللهُ لك، والخِيَارُ: خلاف الأَشْرَارِ، والخِيَارُ: من الٱختِيار، قاله كله الجوهري[٤].

---

(١) ٱنظر: «معجم البلدان» ١/ ٥١٣.

(٢) سيأتي في ٣/ ٢١٩.

(٣) سبق ص ٣٨.

(٤) «الصحاح» ١/ ٥٣٥.

كتاب: الاستسقاء[(١)]

الاستسقاء[(٢)]: طلب السقيا، ويقال: سَقَىٰ وأَسْقَىٰ لغتان بمعنًى، وقيل: سَقَاه: ناوله ليشرب، وأسقاه: جعل له سِقْيًا يشرب منه، وقيل: سَقَيْتُهُ لِشَفَتِهِ، وأَسْقَيْتُهُ: دللته على الماء، حكاه ابن سيده وغيره[(٣)].

الشُّكْرُ: الثناء علىٰ الله تعالىٰ والتحميد والتمجيد، ويطلق على القول والفعل[(٤)]، وكلامه هنا قد يأباه فتأمله.

المَظَالِمُ: ظلامات الآدميين.

البِذْلَةُ: بكسر الباء ثم ذال معجمة، والمِبْذَلَةُ[(٥)] بكسر الميم ما يُبْتَذَلُ من الثياب ويُمْتَهَنُ، وجاء فلان في مَبَاذِلِهِ؛ أي: في ثياب بِذْلَتِهِ، وابْتِذَالُ الثوب وغيرِه: ٱمتهانُه، ذكره الجوهري[(٦)]، ووقع في «الكفاية» لابن الرفعة أن البِذلة -بكسر الباء- ما يلبس حال العمل.

---

(١) في «المنهاج» ١/ ٣١٠: باب.

(٢) سقطت من (أ).

(٣) «المحكم» ٦/ ٣٠١، وانظر: «الصحاح» (سقىٰ) ٢/ ١٧٣١، «اللسان» ٤/ ٢٠٤٢: ٢٠٤٤، «القاموس المحيط» ص ١٢٩٥.

(٤) ٱنظر: «اللسان» (شكر) ٤/ ٢٣٠٥.

(٥) في (أ): والبذلة.

(٦) «الصحاح» (بذل) ٢/ ١٢٢٩، ١٢٣٠، وانظر: «تحرير التنبيه» ص ١٠٢، «اللسان» ١/ ٢٣٨.

قال: وجاء فلان في مباذله؛ أي: في ثياب بذلته[١]، هٰذا لفظه، وفِعْلة -المكسور الأول- يجمع علىٰ فِعل بكسره أيضًا كقِربَة وقِرَبْ، وبضمه كلِحية[٢] ولُحىً، ومفاعله لا يكون جمعًا لذلك؛ وكان سبب ما وقع له أن النووي ذكر أن المفرد يقال فيه: بِذْلَةٌ ومِبْذَلَةٌ بكسر الميم، فتقول: جاء في مَبَاذِلِهِ[٣]، وكذا هو في «الصحاح» كما أسلفناه عنه[٤]، وهو كلام صحيح عائد علىٰ مبذلة، فلما نقله المصنف نسي المفرد الثاني وذكر جمعه، فوقع في الغلط.

التَّخَشُّعُ لله: الإِخبات والتذلُّل له، قاله الأزهري[٥]، وقد سلف مبسوطًا في باب صفة الصلاة[٦].

الصِّبْيَانُ: بكسر الصاد، وحكى ابن دريد ضمها أيضًا[٧].

الشُّيُوخُ: جمع شيخ، [٦٧أ] وهو من جاوز أربعين سنة، وقد سلف مبسوطًا في الجمعة[٨].

البَهَائِمُ: سُمُّوا بذلك لأنهم لا يتكلمون[٩]. قال الزبيدي في

---

(١) «كفاية النبيه» ٤/ ٥١٧.

(٢) من هامش (أ)، وهو الصواب، وفي (أ): كحيلة، وفي الأصل، (ب): كحلية.

(٣) «الهداية إلى أوهام الكفاية» للإسنوي، بذيل «كفاية النبيه» ٤/ ٥١٧، بتصرف.

(٤) «الصحاح» ٢/ ١٢٢٩.

(٥) «تهذيب اللغة» ١/ ١٥٢.

(٦) «كفاية النبيه» ٤/ ٥١٧.

(٧) «جمهرة اللغة» ١/ ٣٥١ (صبو)، وانظر: «اللسان» ٤/ ٢٣٩٧، «القاموس المحيط» ص ١٣٠٢.

(٨) سبق ص٤٣.

(٩) انظر: «اللسان» (بهم) ١/ ٣٧٦.

«مختصر العين»: هي كُلُّ ذَاتِ أَرْبَعٍ من دَوَابِّ البَرِّ والبَحْرِ[(١)].

قوله: (اللَّهُمَّ أَسْقِنَا) يجوز فيه قطع الهمزة ووصلها، فمن جعله من سقىٰ وصل، ومن جعله من أسقىٰ قطع.

قوله: (غَيْثًا) هو المطر، قاله الجوهري، وكذا القاضي عياض، قال: وقد يُسَمَّى الكلأ غيثًا[(٢)].

قوله: (مُغِيثًا) هو بضم الميم وكسر الغين المعجمة، وهو الذي يغيث الخلق فيرويهم ويشبعهم، قاله الأزهري[(٣)]، وقال غيره: منقذًا لنا مما استغثنا[(٤)] منه. قال أهل اللغة: يقال: غَاثَ الأرضَ؛ أي: أصابَها، وأغاثَ الله البلادَ؛ أي: أصابها به يَغِيثُهَا -بفتح الياء- غَيْثًا. وغِيثَتِ الأرض تُغاثُ غَيْثًا، فهي مَغِيثَةٌ ومَغيُوثَةٌ، هٰذا هو المشهور في كتب اللغة أنه إنما يقال: غاث الناس والأرض يغيثهم -بفتح الياء- ثلاثي؛ أي: أنزل المطر[(٥)].

وثبت في «صحيح مسلم» أنه عليه الصلاة والسلام قال في الاْستسقاء: « **اللَّهُمَّ أغثْنَا** »[(٦)] بالألف رباعي. قال بعضهم: هٰذا من

---

(١) «مختصر العين» ١/ ٣٨٢.

(٢) «الصحاح» ١/ ٢٧١، «مشارق الأنوار» ٢/ ١٤١.

(٣) «الزاهر» ص ٢٠٦.

(٤) اْنظر: «التهذيب» ٨/ ١٧٦، «الصحاح» ١/ ٢٧١، «اللسان» (غيث) ٦/ ٣٣٢٣، «القاموس المحيط» ص ١٧٣.

(٥) في (أ، ب): أسقيتنا. والمثبت من الأصل.

(٦) «صحيح مسلم» (٨٩٧) كتاب صلاة الاْستسقاء، باب الدعاء في الاْستسقاء.

الإغاثة بمعنى المغوثة، وليس من طلب الغيث، إنما يقال في طلب الغيث: غثنا.

قال القاضي عياض بعد أن حكاه: ويحتمل أن يكون من طلب الغيث، أي: هب لنا غيثًا أو ارزقنا غيثًا، كما يقال: سقاه الله وأسقاه، أي: جعل له سقيًا، علىٰ لغة من فرق بينهما[١]، وذكر ابن مالك في «فعل وأفعل» أنه يقال: غاثه وأغاثه، ولم يذكر الجوهري غير الثلاثي[٢].

قوله: (**هَنِيئًا**) هو مهموز ممدود، وهو الذي لا ضرر فيه ولا وباء، وقيل: هو الطَّيّبُ الذي لا يُنَغِّصُه شيءٌ، ومعناهُ: مُنميًا للحيوان من غير ضَرر ولا تَعب[٣].

قوله: (**مَرِيئًا**) هو مهموز ممدود، وهو المحمودُ العاقبة الذي لا وباءَ فيه[٤]، يقال: مَرَأَنِي الطَّعَامُ، وحُكِيَ: أَمْرَأَنِي، حكاها الجوهري[٥] وابن مالك[٦] وغيرهما.

---

(١) «إكمال المعلم» ٣/ ٣١٩.

(٢) «الصحاح» ١/ ٢٧١.

(٣) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٠٣، «مجمل اللغة» (هنأ) ص ٧٣٦، «اللسان» ٨/ ٤٧٠٧. والهَنِيْءُ: الأمرُ الذي يأتيك من غير مشقة ولا عناء، قال الليث: هَنُؤَ الطعام يَهْنُؤُ هَنَاءَةً، ولغة أخرىٰ: هَنِيَ يَهْنَىٰ، بلا همز.

(٤) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٠٣، «اللسان» (مرأ) ٧/ ٤١٦٦، وقد مَرُؤَ الطعام، ومَرَأَ: صار مريئًا، وكذلك مَرِئَ الطعام، كما تقول: فَقُهَ وفَقِه، بضم القاف وكسرها، واسْتَمْرَأَهُ.

(٥) «الصحاح» ١/ ١٠٩.

(٦) ٱنظر: «شرح التسهيل» ١/ ١٣١.

قوله: **(مَرِيعًا)** يجوز أن يقرأ علىٰ ثلاثة أوجه:

أحدها: فتح الميم وكسر الراء ثم مثناة تحت ساكنة من المرَاعَةِ وهو: الخِصْبُ.

قال الأزهري: المَرِيعُ ذو[1] المراعة، وأمرعت الأرض: أخصبت[2].

وقيل: المَرِيعُ: الذي يمرع الأرض؛ أي: ينبت عليه.

ثانيها: ضم الميم وإسكان الراء ثم باء موحدة مكسورة، من قولهم: ٱرتَبَعَ البعيرُ وتربَّعَ: إذا أكلَ الرَّبيعَ.

ثالثها: كذلك إلا أنه بالمثاة فوق بدل الموحدة، من قولهم: رَتَعَتِ [٦٧ب] الماشيةُ تَرْتَع رُتوعًا إذا أكلت ما شاءَت، وأرتعَ إبلَه فَرَتَعَت، وأَرْتَعَ الغيثُ؛ أي: أنبتَ ما تَرْتَعُ فيه الماشية[3]، وهٰذِه الأوجه رُوِيَ به هٰذِه اللفظة في هٰذا الحديث.

ويجوز على الأول ضم الميم أيضًا، نبه عليه ابن الفركاح في «تعليقته»؛ أي: الذي يأتي بالرتع، وهو النماء.

قوله: **(غَدَقًا)** هو بفتح الغين والدَّال المهملة. وقال ابن معن في «تنقيبه»: هو بإسكان الدال وقد تحرك.

وقال ابن الفركاح في «تعليقته»: هو بفتح الدال وكسرها. قال

---

(١) من «الزاهر»، وفي النسخ الثلاث: دون.

(٢) «الزاهر» ص ٢٠٦.

(٣) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٠٤.

الجوهري: غَدِقَتْ العينُ -بالكسر: غَزُرَتْ[١]، فالغدق بالفتح مصدر وبالكسر صفة، وقال الأزهري: الغَدِقُ: الكثيرُ الماءِ والخيرِ[٢]، وقيل: الذي قطره كِبَار[٣].

قوله: (مُجَلِّلاً) هو بكسر اللام. قال الأزهري: هو الذي تجلل البلادَ والعبادَ نفعُهُ ويتَغشَّاهم[٤]، وقال غيره: تجلل الأرض؛ أي: يعمها كجُلِّ الفرس[٥].

قوله: (سَحًّا) هو بفتح السين المهملة. قال الأزهري: هو المَطَرُ الشديدُ الوقعِ على الأرضِ، يُقال: سَحَّ الماءُ يَسُحُّ: إذا سالَ من فوق إلىٰ أسفل، وسَاحَ يسيح: إذا جَرىٰ علىٰ وجهِ الأرضِ[٦]. قال ابن دريد: كل شيء صبَبْتَه صَبًّا متتابعًا فقد سَحَحْتَه[٧].

قوله: (طَبَقًا) هو بفتح الطاء والباء.

قال الأزهري: هو الذي يطبق البلاد مطره فيصير كالطبق عليها[٨]،

---

(١) «الصحاح» ٢/ ١١٦٤.

(٢) «الزاهر» ص ٢٠٦.

(٣) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٠٤، «اللسان» (غدق) ٦/ ٣٢١٩.

(٤) «الزاهر» ص ٢٠٦، «تحرير التنبيه» ص ١٠٤.

(٥) ٱنظر: «الصحاح» (جلل) ٢/ ١٢٤٨، «النظم المستعذب في شرح غريب المهذب» ١/ ١٢٤.

(٦) «الزاهر» ص ٢٠٧، وانظر: «تحرير التنبيه» ص ١٠٥.

(٧) «جمهرة اللغة» ١/ ٩٨ (سحح).

(٨) «الزاهر» ص ٢٠٦.

وفيه مبالغة، ووقع في هٰذا الحديث فيما ذكره الشافعي والأصحاب: «**عامًّا طبقًا**»[١]، قالوا: بدأ بالعام ثم أتبعه الطبق؛ لأنه صفة شاذة في العام.

القُنُوطُ: اليأسُ[٢].

قوله: (**فَأَرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْنَا مِدْرَارًا**) قال الأزهريّ وغيرُه: السَّماء هنا: السَّحاب، وجمعها[٣]: سُمِيٌّ وأَسْمِيَةٌ[٤].

وقال الزمخشري في «الكشاف»: يجوزُ أن يكون المراد بالسماء هنا المطر أو السحاب، ويجوز أن يكون المظلَّةُ؛ لأن المطرَ ينزلُ منها إلى السحاب[٥].

المِدْرَارُ: بكسر الميم كثيرُ الدَّرِّ، ومعناه: مَطرٌ كثيرٌ[٦].

قوله: (**وَيَنْكسُهُ**)[٧] هو بفتح أوله مخفف، ويجوز ضمه مشددًا.

---

(١) أخرجه أبو عوانة في «مستخرجه» ٢/ ١٢٤، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» ٥/ ١٧٧، وانظر: «الأم» ١/ ٢٢٢، «المهذب» ١/ ١٢٤، «البيان» ٢/ ٦٨٢.

(٢) القنوط: اليأسُ، وقد قَنَطَ يَقْنِطُ قُنُوطًا، مثل: جلَس يجلِس جلوسًا، وكذلك قَنَطَ يَقْنُطُ، مثل: قعَد يقعُد، فهو قَانِطٌ، وفيه لغة ثالثة: قَنِطَ يَقْنَط قَنَطًا، مثل: تعِب يتعَب تَعَبًا، وقَنَاطَةً فهو قَنِطٌ. وأما قَنَطَ يَقْنَطُ بالفتح فيهما، وقَنط يَقْنِطُ بالكسر فيهما، فإنما هو على الجمع بين اللغتين، قاله الأخفش.
ٱنظر: «مجمل اللغة» (قنط) ص ٥٨٠، «الصحاح» ١/ ٩٠٠، «تحرير التنبيه» ص ١٠٥، «اللسان» ٦/ ٣٧٥٢.

(٣) من (ب)، وهو الصواب، وفي الأصل، (أ): وجمعهما.

(٤) «تهذيب اللغة» ١٣/ ١١٦، «تحرير التنبيه» ص ١٠٥.

(٥) «الكشاف» ٤/ ٤٦٩.

(٦) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٠٣.

(٧) مكانها في (أ): بياض.

يقال: نكس بالتخفيف والتشديد، ذكره الجوهري[١]، وحكى ابن مالك أنكس أيضًا.

قوله: (وَيُسَنُّ أَنْ يَبْرُزَ) أي: يخرج ويظهر. يقال: بَرَزَ الرجل يَبْرُزُ بُرُوزًا: إذا خرج وظهر[٢].

الرَّعْدُ وَالبَرْقُ: قال أهل اللغة: الرعد: صوت السحاب[٣]، والبرق: نور وضياء يصحبان السحاب[٤].

قال الزجاج في كتاب «فعلت وأفعلت»: يقال: برقت السَّماء وأبرقت، والاختيار برق وبرقت[٥].

وفي «معرفة الصحابة» لأبي موسى الأصبهاني من حديث عمرو بن

---

(١) «الصحاح» (نكس) ١/ ٧٧٨، والنَّكْسُ: قلب الشيء علىٰ رأسه، نَكَسَهُ يَنْكُسُهُ نكْسًا فانتكس. ونكَسَ رأسه: أمَاله، ونكَّسْتُهُ تَنْكِيسًا. قال شَمِرٌ: النَّكْسُ في الأشياء معنًى يرجع إلىٰ قلب الشيء ورده وجعل أعلاه أسفله ومقدمه مؤخره، يقال: نُكِسَ الرجل: إذا ضَعُفَ وعَجَزَ.
والنَّكْسُ: السهم الذي يُنَكَّس أو ينكسر فوقه فيجعل أعلاه أسفله، وقراءة القرآن منكوسًا: أن يبدأ بالمعوذتين ثم يرتفع إلى البقرة، ونُكِسَ المريض: معناه: قد عاودته العلة بعد النَّقَهِ.
ٱنظر: «التهذيب» ١٠/ ٧٢، «اللسان» ٨/ ٤٥٤٠، ٤٥٤١.

(٢) ٱنظر: «الصحاح» (برز) ١/ ٦٩٠، «اللسان» ١/ ٢٥٥.

(٣) ٱنظر: «الصحاح» (رعد) ١/ ٤٠٦، «اللسان» ٣/ ١٦٦٩، «القاموس المحيط» ص ٢٨٣.

(٤) ٱنظر: «اللسان» (برق) ١/ ٢٦١، «القاموس المحيط» ص ٨٦٦.

(٥) «فعلت وأفعلت» ص ٧، بتصرف ونصه: برقَ الرجلُ وأبرق: إذا أوعد وتهدد، وكذلك: برقت السماء وأبرقت، والاختيار في هٰذا: برق الرجل وبرقت السماء.

نجاد الأشعري مرفوعًا: «ٱسم السحاب عند الله: **العنان** [٦٨أ]، **والرعد: ملك يزجر السحاب، والبرق: طرف ملك يقال له: زحل**»، وقد أوضحت الكلام عليهما في تفسير سورة البقرة من ٱختصاري لـ«تفسير القرطبي» رحمه الله.

قوله: (اللَّهُمَّ صَيِّبًا) هو بفتح الصاد ثم مثناة تحت مشددة مكسورة ثم موحدة، هكذا وقع في «صحيح البخاري» وغيره من كتب الحديث[١].

ووقع في «سنن أبي داود» أيضًا و«المهذب»: «**اللهم صبًّا**» بحذف المثناة تحت وبباء موحدة[٢]، ولكل منهما وجه، فالصيّب الذي في «البخاري» وغيره هو: المطر، قاله البخاري عن ابن عباس.

وقال الواحدي: الصيِّبُ: المطر الشديد، من قولهم: صابَ يَصُوبُ: إذا نزل من عُلْوٍ إلىٰ سفلٍ[٣]، وقيل: الصِّيب: السحاب، وجاء في رواية لابن ماجه: « **اللَّهُمَّ سَيْبًا نَافِعًا** » مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا[٤].

---

(١) «صحيح البخاري» (**١٠٣٢**) كتاب الٱستسقاء، باب ما يُقال إذا مطرت، «المجتبىٰ» كتاب الٱستسقاء، باب القول عند المطر، (**١٥٢٣**).

(٢) «سنن أبي داود» (**٥٠٩٩**) كتاب الأدب، باب ما يقول إذا هاجت الريح، ونصه: « **اللهم صَيِّبًا هَنِيئًا** »، «المهذب» ١/ ٤١٠، ونصه: «**اللهم صيبًا هنيئًا**» وليس «**صبًّا**».

(٣) «تفسير البسيط» **٢/ ٢٠١**، وانظر: «تهذيب اللغة» (صاب) **١٢/ ٢٥٢**.

(٤) «سنن ابن ماجه» (**٣٨٨٩**) كتاب الدعاء، باب ما يدعو به الرجل إذا رأى السحاب والمطر.

والسَّيْب: العطاء بفتح السين وإسكان الياء المثناة تحت[١].

النَّوْءُ: بفتح النون، فيه[٢] كلام طويل لخصه ابن الصلاح حيث قال: النوء في أصله ليس هو نفس الكوكب، فإنه مصدر ناءَ النجم يَنُوءُ نَوْءًا[٣]؛ أي: سَقَطَ وغَابَ، وقيل: أي: طلع ونهض.

بيان ذلك أنها ثمانية[٤] وعشرون نَجْمًا مَعْرُوفَة المطالِعِ في السَّنَةِ كُلِّها، وهي معروفة بمنازل القمر الثمانية والعشرين[٥]، يسقط في كُلِّ ثَلاثَ عَشْرَةَ[٦] ليلة، نَجْمٌ منها في المغربِ مع طُلُوعِ الفَجْرِ، ويَطْلُعُ آخَرُ مقابله من المَشرِقِ مِنْ سَاعَتِهِ، فكان أهل الجاهلية إذا كان عند ذلك مَطَرٌ يَنْسُبونه إلى الساقط (الغارب منهما)[٧]، وقال الأصمعي: إلى الطالع منهما.

قال أبو عبيد: ولم يسمع أن النَّوْء السُّقُوط إلا في هٰذا الموضع[٨]؛ ثم إن النجم نفسه قد يُسَمَّىٰ نوءًا تسمية للفاعل بالمصدر.

---

(١) ٱنظر: «تهذيب اللغة» ١٣/٩٨، «الصحاح» ١/١٦٨، «اللسان» (سيب) ٤/٢١٦٦، «القاموس المحيط» ص ٩٨.

(٢) تكررت في (ب).

(٣) في النسخ الثلاثة: إنواءً، والمثبت من كتب اللغة.

(٤) من «غريب الحديث» ١/ ٣٢٠، وفي النسخ الثلاث: أربعة.

(٥) في النسخ الثلاثة: العشرون، والصواب ما أثبتناه.

(٦) في الأصل ونسختي (أ)، (ب): عشر، والصواب ما أثبته.

(٧) في (أ): المغارب.

(٨) «غريب الحديث» ١/ ٣٢١.

وقال أبو إسحاق الزجاج في بعض «أماليه»: الساقط في المغربِ: هي الأَنْواءُ، والطالعةُ: هي البَوارِحُ[(١)].

وفي «المحكم»: بعضهم يجعل النَّوْءَ: السُّقُوطَ، كأَنَّه من الأَضْداد[(٢)].

الكَثْرَةُ: بفتح الكاف وجرها، حكاهما المصنف في «تحريره»[(٣)] وأهمل ثالثة وهي ضمها، حُكِيَت عن ابن سيده[(٤)]. قال أهل اللغة: الكَثْرَةُ نقيضُ القِلَّة، وقد كَثُرَ الشيء بضم الثاء[(٥)] فهو كَثِيرٌ، وقومٌ كثيرٌ وكَثيرونَ، وكَاثَرْته فكَثَرْتُه؛ أي: زدت عليه في الكثرة، واسْتَكْثَرْتُ من الشيء، أي: أَكْثَرْتُ منه، والمُكاثَرةُ والتكاثُرُ بمعنًى، وعدد كَاثِرٌ؛ أي: كَثِيرٌ، وفلان مُتَكَثِّرٌ بمال غيره[(٦)].

قوله: (حَوَالَيْنَا) هو بفتح اللام. يقال: حَوْلَهُ وحَوَالَهُ، وحَوْلَيْهِ، وحَوَالَيْهِ، كلها بمعنًى، واللام مفتوحة فيها.

---

(١) «لسان العرب» ٨/ ٤٥٦٧، ٤٥٦٨، والنص بأكمله نقلًا عن «شرح صحيح مسلم» للنووي ٢/ ٦١، وانظر: «مشارق الأنوار» ٢/ ٣١.

(٢) «المحكم» ١٢/ ١٩٠.

(٣) «تحرير التنبيه» ص ٩٢، ٢٣٠.

(٤) «المحكم» ٦/ ٤٩٣.

(٥) في النسخ: الكاف. والمثبت الصواب كما في كتب اللغة.

(٦) انظر: «الصحاح» (كثر) ١/ ٦٤٧، «اللسان» ٦/ ٣٨٢٧، ٣٨٢٨، «القاموس المحيط» ص: ٤٦٨.

كتاب: تارك الصلاة

[٦٨ب] **الجاحد**: من أنكر شيئًا سبق ٱعترافه به، قاله[١] أهل اللغة[٢].

الكُفْرُ: أصله: الستر.

قال الأزهري في «شرح ألفاظ المختصر»: أصل الكفر: التغطية والستر، يقال لِلَّيْل: كافر؛ لأنه يستر الأشياء بظلمته، ويقال للذي لبس درعًا وفوقها ثوب: كافر؛ لأنه سترها، وفلان كفر النعمة: إذا سترها ولم يشكرها. قال: وقال بعض العلماء: الكفر أربعة أنواع: كفر إنكار، وجحود، وعناد، ونفاق، وهٰذِه الأربعة مَنْ لقي الله بواحد منها لم يغفر له[٣].

---

(١) من (أ)، وفي الأصل، (ب): قال.

(٢) ٱنظر: «الصحاح» (جحد) ١/ ٣٨٨، «اللسان» ١/ ٥٤٧، «القاموس المحيط» ص ٢٧١.

(٣) «الزاهر» ص ٤٩٧.

قوله: (**وَيُسْتَتَابُ**) أي: يطلب منه التوبة[١].

قوله: (**ثُمَّ تُضْرَبُ عُنُقُهُ**) إن لم يتب.

يُنْخَسُ: أي: يلكز بالسَّيف ويلهز[٢]، يقال: نَخَسَهُ بالعودِ ينْخُسُهُ ويَنْخِسُهُ نَخْسًا، ومنه سُمِّيَ النَّخَّاسُ[٣].

---

(١) انظر: «التهذيب» (تاب) ١٤/ ٣٣٢، «الصحاح» ١/ ١٢٥، «اللسان» ١/ ٤٥٤، «القاموس المحيط» ص ٦٢، «القاموس الفقهي» ص ٥٠.

(٢) في (م)، (أ): ويلخز. والمثبت من الأصل.

(٣) انظر: «الصحاح» (نخس) ١/ ٧٧٥.

كتاب الجنائز

هي بفتح الجيم لا غير، جمع جنازة بالفتح والكسر لغتان مشهورتان، ٱسم للميت والسرير، وقيل: بالفتح للميت، وقيل عكسه، حكاه كله[١] صاحب «المطالع»[٢]، وهو مشتق من جَنَزَ يَجْنِزُ: إذا سَتَرَ، قاله ابن فارس[٣].

وقال الأزهري: ولا تُسَمَّىٰ جنازة حتىٰ يشد الميت عليه[٤] مكفنًا[٥].

وقال الجوهري: الجِنَازَةُ بالكسر: الميِّت على السرير، فإذا لم يكن عليه ميِّت فهو سريرٌ ونَعْشٌ، قال: والعامة تفتحها[٦]، وحكىٰ

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) «مطالع الأنوار» ٢/ ١٥٠.

(٣) «مجمل اللغة» (جنز) ص ١٤٠، وانظر: «اللسان» ٢/ ٦٩٩، «القاموس المحيط» ص ٥٠٦.

(٤) من «الزاهر»، وهو الصواب لأنه عائد على السرير، وفي النسخ الثلاث: عليها.

(٥) «الزاهر» ص ٢٠٨.

(٦) «الصحاح» (جنز) ١/ ٦٩٤.

ثعلب في «نوادره» عن أبي زيد: الجِنازة مكسورة الجيم لا تفتح: الميت نفسه[١].

وحكى المطرز بسنده[٢] عن الأصمعي أنه قال: الجَنازة والجِنازة لغتان بمعنًى واحد.

قال: هٰذا قول الأصمعي، وقال ابن الأعرابي: الجنازة: النعش، والجنازة: الميت، وقال يعقوب في «إصلاحه»[٣]: الجِنازةُ والجَنَازةُ لغتان[٤].

قال ابن سيده في «عويصه»: يعنىٰ بهما النعش وعليه الميت إذا سترته بالكفن. قال: والمختار الجِنازة بالكسر، نقله عنه اللبلي، وحكى المطرز عن الفراء: جنزوه: إذا حملوه على الجنازة.

وقال صاحب كتاب «المعالم» عن الفارسي: هو الجَنازَة والنعش، والسَّرير، ولا يكون جِنَازة حتىٰ يكون عليه الميت[٥]. قال: فأما السَّرير والنَّعْش فلازِمَانِ له، وقال عن غير الفارسي: النعش للمرأة والسَّرير للرجل[٦].

---

(١) لم أعثر علىٰ «نوادر ثعلب»، وذكر في «فصيحه»: الجِنارة للخشب التي يُحْمَلُ عليها الميت. ٱنظر: «فصيح ثعلب» ص ٥١.

(٢) في (ب): بسند.

(٣) في (ب): أصله.

(٤) «إصلاح المنطق» ص ١١١.

(٥) ٱنظر: «اللسان» (جنز) ٢/ ٦٩٩.

(٦) ٱنظر: «المخصص» ٢/ ٧٨.

المَوْتُ: مفارقة الروح للجسد، وقد سلف إيضاحه في الغسل[١].

التَّوْبَةُ والمظالم: سلف بيانهما في صلاة المسافر[٢] والاستسقاء[٣].

المُحْتَضَرُ: هو الذي نزل به الموت وحضرت مقدّماته[٤]، وهٰذِه التسمية مأخوذة من قوله تعالىٰ: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّئَاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ﴾[٥].

الأَخْمَصَان: هنا أسفلُ الرِّجْلين، [٦٩أ] وحقيقتهما[٦] (المنخَفِضُ من أسفلهما)[٧]، قاله في «الدقائق»[٨]. وفي «دلائل النبوة» للبيهقي: الأخمص في القدم من تحتها، وهو ما ٱرتفع عن الأَرض في وسطها.

وروينا في حديث أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام كان يطأ بقدميه جميعًا ليس له[٩] أخمص[١٠].

---

(١) سبق في ١/ ٢٩٩.

(٢) سبق في ص٣٨. (٣) سبق في ص٧٢.

(٤) ٱنظر: «التهذيب» (حضر) ٤/ ٢٠١، «اللسان» ٢/ ٩٠٨، «القاموس المحيط» ص ٣٧٧.

(٥) النساء: ١٨.

(٦) من «دقائق المنهاج»، وفي النسخ الثلاث: وحقيقهما.

(٧) ما بين القوسين سقط من (ب).

(٨) «دقائق المنهاج» ص ٤٩.

(٩) سقطت من (أ).

(١٠) «دلائل النبوة» ١/ ٢٩٥. والأَخْمَصُ: باطن القدم، وما رق من أسفلها وتجافىٰ عن الأرض، وقيل: الأخمص: خَصْرُ القدم. قال ثعلب: سألت ابن الأعرابي

قوله: (**وَيُقْرَأُ عِنْدَهُ يس**) ٱختلف المفسرون في معنىٰ يس علىٰ خمسة أقوال جمعها الماوردي، أحدها: أنه ٱسم من أسماء الله تعالىٰ أقسم به، قاله (ابن عباس)[١].

وثانيها: أنه فواتح من كلام الله تعالى ٱفتتح بها كلامه، قاله مجاهد.

(**ثالثها**: أنه يا رجل)[٢].

رابعها: أنه يا محمد، قاله محمد ابن الحنفية[٣].

خامسها: أنه يا إنسان، قاله عكرمة وغيره[٤].

ثم ٱختلفوا، فقال الحسن[٥] بلغة الحبشة، وقال آخرون: بلغة كعب، وقال الشعبي[٦]: بلغة طيء.

عن قول علي كرم الله وجهه، في الحديث: كان رسول الله ﷺ خُمْصانَ الأَخْمَصَيْنِ، فقال: إذا كان خَمَصُ الأَخْمَصِ بقدر لم يرتفع جدًّا ولم يستو أسفل القدم جدًّا فهو أحسن ما يكون، فإذا ٱستوىٰ أو ٱرتفع جدًّا فهو ذم، فيكون المعنىٰ أن أَخْمَصَهُ معتدل الخَمَص. ٱنظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» **٢/ ٨٠**، «اللسان» (خمص) **٣/ ١٢٦٦**.

(١) في (أ): ابن فارس.

(٢) في «النكت والعيون» أنه ٱسم من أسماء القرآن، قاله قتادة.

(٣) رواه ابن أبي شيبة وابن المنذر والبيهقي في «الدلائل» كما في «الدر المنثور» **٧/ ٤٧**.

(٤) رواه الطبري **١٩/ ٣٩٨**.

(٥) زاد في هامش (أ): هي.

(٦) عامر بن شراحيل، وقيل: ابن عبد الله بن شراحيل، وقيل: ابن شراحيل ابن عبد، أبو عمرو الكوفي، ابن أخي قيس بن عبد من شَعْب همدان، وأمه من سبي جلولاء، ولد لست سنين خلت من خلافة عمر بن الخطاب، على المشهور. وثقه ابن معين وأبو زرعة، وغير واحد.

وقال غيره: إنها بالسريانية[(١)].

وقوله: (يس) هو بسكون النون، حكاية للفراء[(٢)].

قال الزجاج: بعضهم يقول: يس[(٣)] بفتح النون علىٰ أنه ٱسم للسورة حكاية، كأنه قال: ٱتْلُ يس.

ويس علىٰ وزن هابيل وقابيل لا ينصرف، والتسكين أجودُ لأنها حروف هجاء[(٤)].

قوله: (فَإِذا مَاتَ غُمِّضَ) يقال: أَغْمَضَ عينيه وغَمَّضَهَا بتشديد الميم[(٥)].

رویٰ عن: أسامة بن زيد بن حارثة، والأشعث بن قيس الكندي، وأنس بن مالك، والبراء بن عازب وغيرهم كثير.

رویٰ عنه: إبراهيم بن مهاجر، والأجلح بن عبد الله الكندي، وأسماء بن عُبيد، وإسماعيل بن أبي خالد وغيرهم كثير. توفي سنة خمس ومائة.

انظر ترجمته في: «طبقات ابن سعد» ٦/ ٢٤٦-٢٥٦، ٤٥١، «تهذيب الكمال» ١٤/ ٢٨-٤٠ (٣٠٤٢)، «سير أعلام النبلاء» ٤/ ٢٩٤-٣١٩ (١١٣).

(١) «النكت والعيون» ٥/ ٥، ٦، وكل هٰذِه الأقوال رواها الطبري مسندة ١٠/ ٤٢٤، ٤٢٥ (٢٩٠٤٧: ٢٩٠٥١).

(٢) «معاني القرآن» ٢/ ٣٧١.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» ٤/ ٢٧٧.

(٥) الغُمْضُ والغَماضُ والغِماضُ والتَّغْماضُ والتَّغْمِيضُ والإِغْماض: النوم، وأغمض في السلعة: ٱستحط من ثمنها لرداءتها.

ٱنظر: «التهذيب» (غمض) ٨/ ٢٠، ٢١، «اللسان» ٦/ ٣٢٩٩، «القاموس المحيط» ص ٦٤٩.

قوله: **(وَشُدَّ لَحْيَاهُ)** هو بفتح اللام، وقد سلف بيانه في باب الوضوء[(١)].

السَّرِيرُ: معروف، وهو مشترك بين سرير المولود وبين سرير الميت وهو نعشه، وسرير الملك، وجمعه: أسِرَّة وسُرُر بضم السين[(٢)] والراء، كما قال تعالىٰ: ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ﴾[(٣)] هٰذِه في اللغة الفصيحة المشهورة[(٤)]، ويجوز فتح الراء الأولىٰ عند المحققين من النحويين[(٥)] وأهل اللغة.

قال الجوهري: جمع السَّرِيرِ: سُرُرٌ، إلا أنَّ بعضَهم يستثقل ٱجتماع ضمَّتين مع التضعيف[(٦)]، فرد الأولىٰ منهما إلى الفتح لِخِفَّته، فتقول: سُرَرٌ، وكذلك ما أشبهه، كذليل وذُلَلٍ ونحوه[(٧)].

---

(١) سبق في ١/ ٢٧٧.

(٢) في (ب): الميم، وهو خطأ.

(٣) الحجر: ٤٧.

(٤) ٱنظر: «الكتاب» ٣/ ٦٠٤، ٦٠٥.

(٥) حكىٰ أبو زيد وأبو عبيدة أن ناسًا فتحوا عين سُرُر فقالوا: سُرَر، والأشهر الضم.
ٱنظر: «شرح شافية ابن الحاجب» ٢/ ١٣٢ للرضي ت ٦٨٦هـ مع شرح شواهده للبغدادي ت ١٠٩٣ هـ، تحقيق محمد محيي الدين وآخرين، دار الكتب العلمية ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.
واستثقل بعض التميميين والكلبيين ضمة عين (فُعُل) في المضاعف فجعلوا مكانها فتحة فقالوا: جُدَد وذُلَل بدل جُدُد وذُلُل .
ٱنظر: «شرح الكافية الشافية» ٤/ ١٨٣٧، «الهمع» ٦/ ٩٥.

(٦) من «الصحاح»، وفي النسخ الثلاث: التصغير.

(٧) «الصحاح» ١/ ٥٥٧.

وذكر الفتح أيضًا ابن مالك في «مثلثه» قال: لكن الضم أَقْيَسُ وَأَشْهَرُ[(١)].

وقال الواحدي في تفسير سورة الحجر عن أبي عبيدة يقال في جمع السرير: سُرُر بضم الراء، وسُرَر بفتحها، وكل فعيل من المضاعف يجمع علىٰ فُعُل وفُعَل بالضم والفتح.

وقال المفضل: بعض تميم وكلب يفتحون؛ لأنهم يستثقلون ضمتين متواليتين في حرفين من جنس واحد[(٢)].

وقال الشلوبين في كتابه «شرح الجزولية» عند قول الجزولي: وإنما فتحوا عين فُعُل في مضاعفه، والأعرف الضم.

قال الشلوبين: مثاله: سُرَر وسُرُر جمع سَرِير، وجُدَد وجُدُد[(٣)] جمع جَدِيد، وهٰذا قياس في النحو مطرد عند [٦٩ب] النحويين، وذلك يَرُدُّ قول يعقوب وغيره في قولهم: ثيابٌ جُدُدٌ، ولا يقال: جُدَد، وإنَّما الجُدَدُ: الطَّرائِقُ[(٤)]؛ فإن الفتح[(٥)] في جُدَد جمع جديد جائز علىٰ ما ذكرناه، ولم يعرفه يعقوب[(٦)].

وقال أبو عمر الزاهد في «شرح الفصيح» في أوائل باب المضموم

---

(١) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ٢/ ٣٠٢.
(٢) «التفسير البسيط» ١٢/ ٦١١-٦١٢.
(٣) سقطت من (ب).
(٤) «إصلاح المنطق» ص ١٦٧.
(٥) من «شرح المقدمة الجزولية»، وهو الموافق للسياق، وفي النسخ الثلاث: الضم.
(٦) «شرح المقدمة الجزولية الكبير» ٣/ ١١٢٩، ١١٣٠.

أوله: سمعت المبرِّد يقول: ثياب جُدُد وثياب جُدَد، وسُرُر وسُرَر فصيحتان[١]، ٱنتهىٰ.

فقد[٢] تلخص من كلامهم جواز الفتح في الراء الأولىٰ من سُرَر أيضًا، نبه علىٰ ذلك المصنف[٣].

قوله: (ويُدْخِلُ أُصْبُعَهُ فَمَهُ): كذا هو بالميم، وقد سلف في شروط الصلاة أن ذلك لغة.

الرَّأْسُ: مهموز ويجوز تركه، كما سلف في الوضوء[٤].

السِّدْرُ: معروف، وهو من شَجَرِ النَّبِقِ، ويطلق السدر على الغاسول المعروف وعلى الشجرة[٥].

قوله: (ويُسَرِّحُهُمَا): أي: يمشطهما، وأصل التسريح: الإرسال[٦]، والشعر يتلبد، ويسترسل بالمشط[٧].

المِشْطُ: فيه لغات: ضم الميم مع إسكان الشين ومع ضمها أيضًا، وكسر الميم مع إسكان الشين، ويقال: مِمْشَط. بميمين الأولىٰ

---

(١) في هامش (ب): لعله: فصيحان.

(٢) في (ب): وقد.

(٣) «تهذيب الأسماء واللغات» ٣/١٤٧، ١٤٨، وانظره لباقي الأقوال السابقة، وانظر: «المجموع» ٥/١٠٣.

(٤) سبق في ١/٢٧٦.

(٥) ٱنظر: «المجمل» (سدر) ص ٣٧٣، «اللسان» ٤/١٩٧١، «القاموس المحيط» ص ٤٠٥.

(٦) ٱنظر: «اللسان» (سرح) ٤/١٩٨٥، «القاموس المحيط» ص ٢٢٣ .

(٧) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٠٩.

مكسورة، ويقال له: المِشْقَىٰ بكسر الميم وإسكان الشين المعجمة، وبالقاف مهموز وغير مهموز، والمِشْقَاءُ بالمد، والمِكَدُّ بكسر الميم وفتح الكاف، والقَيْلَم بفتح القاف وإسكان المثناة من تحت وفتح اللام، والمِرْجَلُ بكسر الميم[١]، ذكرها كلها أبو عمر الزاهد في «شرح الفصيح».

قوله: (ثم يُحَرِّفه): أي: يضعه علىٰ حرفه وهو جنبه، وحرف كل شيء: جانبه[٢].

الخِطْمِيُّ: بكسر الخاء المعجمة، وممن صرح به الجوهري[٣]، وكذا ضبطه المصنف في الأصل بخطه، وقال المطرزي في «غريب أسماء الشعراء»: أنا ثعلب عن عياض في «تنبيهاته» أنه بالفتح لا غير[٤].

القَرَاحُ: بفتح القاف وتخفيف الراء: الخالص. قال الأزهري

---

(١) ٱنظر: «اللسان» (مشط) ٧/ ٤٢٠٩.

(٢) قاله الرازي. ٱنظر: «ثلاثة كتب في الحروف» ص ١٤٦، وحرف كل شيء: طَرَفُهُ وشَفِيرُهُ وحَدُّه.
ٱنظر: «التهذيب» (حرف) ٥/ ١٢، «المجمل» ص ١٦٣، «الصحاح» ٢/ ١٠٢٩، «القاموس المحيط» ص ٧٩٩.

(٣) «الصحاح» ٢/ ١٤١٨.

(٤) كذا العبارة في النسخ الخطية، وفيها إشكال كبير إذ كيف ينقل ثعلب عن عياض وثعلب قد توفي سنة ٢٩١، وعياض توفي سنة ٥٤٤، وذكر ثعلب في «مجالسه» أنه بالكسر والفتح، ٱنظر: «مجالس ثعلب» ٢/ ٤٦٤، وانظر: «التنبيهات المستنبطة» ق/ ١١٦ وعلىٰ هٰذا الرأي الأزهري في «التهذيب» (خطم) ٧/ ٢٥٧، وانظر: «اللسان» ٢/ ١٢٠٤، ١٢٠٥، والخِطْمِيُّ: ضرب من النبات يغسل به.

وغيره: الماء القَرَاحُ: هو الخالص الذي لم يجعل[(١)] فيه كافور ولا حَنُوط[(٢)].

الفَرقُ: بالفاء ثم راء، ثم قاف: وسَطُ الرأس؛ سُمِّيَ بذلك لأنه موضع فرق الشعر، ويُسَمَّىٰ أيضًا المَفْرِقُ بفتح الراء وكسرها، كما قاله الجوهري[(٣)]. ومنه: شَابَ مفرقه، وفي كثير من نسخ «المحرر» بدل مفرقه قرنه بالقاف ثم الراء، ثم النون، وهو جانب الرأس.

القَرَابَةُ: مصدرٌ بمعنى الرحِم، تقول: بيني وبينه قَرَابة، وقُرْبٌ، وقُرْبَىٰ، ومَقْرَبَةٌ بفتح [٧٠أ] الراء وضمها، تقول: ذو قَرابتي، ولا تقول: هم قَرابتي، ولا: هم قَرَاباتي، والعامة تقول ذلك، ولٰكن قل: هو قريبي، قاله الجوهري[(٤)].

وحينئذٍ فتعبير المصنف بالقرابات ليس بصواب؛ وسببه أن المصدر لا يجمع إلا عند ٱختلاف النوع، وهو مفقود هنا، وإطلاقه على الأشخاص أيضًا، وعبارة «المحرر»[(٥)]: القرابة، وهو الصواب.

الشَّعْرُ والظُّفْرُ: تقدم الكلام عليهما في باب أسباب الحدث[(٦)].

---

(١) من هامش (أ)، (ب)، وهو الموافق للمطبوع، وفي النسخ الثلاث: يحصل .

(٢) «الزاهر» ص ٢٠٩، وانظر: «اللسان» (قرح) ٦/ ٣٥٧٤.

(٣) «الصحاح» (فرق) ٢/ ١١٦٧، وانظر: «اللسان» ٦/ ٣٣٩٨، ٣٣٩٩، «القاموس المحيط» ص ٩١٦.

(٤) «الصحاح» ١/ ٢٠٦.

(٥) «المحرر» ص٨٢.

(٦) سبق في ١/ ٢٥١.

الإِبْطُ: معروف، وهو بكسر الهمزة وإسكان الباء، وفيه لغتان التذكير والتأنيث، حكاهما أهل اللغة، والأرجح: التذكير[١].

قال ابن السكيت: الإِبط مذكَّر وقد يؤنَّث[٢]، فيقال: إبط حسن وحسنة، وأبيض وبيضاء.

العَانَةُ: الشعر الذي فوق ذكر الرجل وحوله، والشعر الذي حول قبل المرأة، هٰذا هو المعروف.

ونقل المصنف في «تهذيبه» و«مجموعه» عن كتاب «الودائع» المنسوب إلى ابن سريج[٣] أن العانة: الشعر المستدير حول حلقة

---

(١) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني ص ١١٩، ولابن الأنباري ص ٣٠٣، ٣٠٤، ولابن التستري ص ٥٧.

(٢) «إصلاح المنطق» ص ٣٦٢.

(٣) ابن سريج: هو القاضي أبو العباس أحمد بن عمر ابن سريج البغدادي، شيخ الشافعية في عصره، ولد ببغداد، وتولىٰ قضاء شيراز، فكان مثال العدالة والنزاهة، بلغت مؤلفاته زهاء (٤٠٠) مصنف.

منها: «الرد على ابن داود في إبطال القياس»، «التقريب بين المزني والشافعي»، وغيرها.

توفي ببغداد لخمس بقين من جمادى الأولىٰ سنة (٣٠٦هـ)، وعمره خمسون عاما، وقيل: سبعة وخمسون.

انظر: «تاريخ بغداد» ٤/ ٢٨٧-٢٩٠، «المنتظم» ٦/ ١٤٩-١٥٠ (٢٢٩)، «طبقات الإسنوي» ٢/ ٢٠-٢١ (٥٩٣)، «تاريخ الإسلام» ٢٣/ ١٧٧-١٨٠، «سير أعلام النبلاء» ١٤/ ٢٠١-٢٠٤ (١١٤)، «تذكرة الحفاظ» ٣/ ٨١١-٨١٣ (١.٧٩٨)، «شذرات الذهب» ٢/ ٢٤٧-٢٤٨.

الدبر[١]. قال: والعامة تظن أنها الشعر النابت فوق الذكر وتحت السرة. قال: وليس الأمر كما ظنوا، ورد ذلك المصنف عليه فقال: تفسيره العانة بما حول الدبر خاصة، وإنكار ما حول الذكر، شاذ مردود.

قال: فالأولىٰ حلق الجميع؛ أعني: ما حول القبل والدبر، ثم قال: والسنة في الرجل: الحلق، وفي المرأة: النتف[٢]. ورأيت بعض مشايخنا ينكر عليه الثاني- أعني في دعواه أنه السنة-، بل رأيت من يعترض عليه فيه معللًا بأنه يرخي المحل.

الشَّارِبُ: سلف الكلام عليه في باب الوضوء[٣].

اللَّفائِفُ: جمع لفافة، ما يلف على الجسد؛ أي: يغطيه ويعمه.

الإِزَارُ: ما يؤتزر به.

العَوْرَةُ: ما بين السرة والركبة، يذكر ويؤنث[٤].

الخِمَارُ: بكسر الخاء، معروف؛ سُمِّيَ بذلك لأنه يخمر الرأس؛ أي: يغطيه، ويقال له: القناع والمِقْنَعَة والمِقْنَع بكسر الميم، والعامة تقول: مَقْنَعَة بالفتح، وهو لحن[٥]، كما نبه عليه ابن هشام اللخمي في «مدخله»[٦].

---

(١) «المجموع» ١/ ٣٤٢.

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/ ٢/ ٥٤.

(٣) سبق في ١/ ٢٨٠.

(٤) انظر: «اللسان» (عور) ٥/ ٣١٦٧.

(٥) انظر: «لحن العوام» للزبيدي ص ٢٠٨.

(٦) «المدخل إلى تقويم اللسان» ص١٧٦.

الحَنُوطُ: بفتح الحاء وضم النون، ويقال: الحِناط -بكسر الحاء-، قال الأزهري: يدخل فيه الكافور وذَرِيرة القصب، والصندل الأحمر(١).

وقال غيره: الحنوط: كل شيء خلط من الطيب وغيره للميت خاصة، يقال: حَنَّطْتُ الميتَ تَحْنِيطًا، وتَحَنَّطَ الرجل الحنوط: إذا ٱستعمله متأهبًا للموت(٢) [٧٠ب].

قوله: (**وَعَلَيْهِ حَنُوطٌ وَكَافُورٌ**): قد سلف دخول الكافور في ٱسم الحنوط، فكيف يعطفه عليه، وقد ٱعترض هو في «نكته» علىٰ قول الشيخ: وقدر الحنوط والكافور، فقال: الكافور زائد؛ لأنه داخل في ٱسم الحنوط. قال: إلا أن يكون أراد به أنه يُسْتَحَبُّ أن لا يخلو الحنوط منه، وما ٱعترض عليه وارد عليه هنا.

قوله: (**وَيُشَدُّ أَلْيَاهُ**): هو بفتح الهمزة وإسكان اللام، بعدها ياء مثناة تحت، وبعدها ألف ثم هاء، هٰذا هو المشهور، وفي لغة أخرىٰ: أليتان بمثناة تحت ثم مثناة فوق، والجمع: أَلَيَاتٌ بفتح الهمزة واللام(٣).

قوله: (**وَهُوَ أَنْ يَضَعَ الخَشَبَتَيْنِ المُقَدَّمَتَيْنِ**): يجوز أن يقرأ المقدمتين بفتح الدال وكسرها، والكسر أفصح.

---

(١) «الزاهر» ص ٢١٣.

(٢) ٱنظر: «اللسان» (حنط) ٢/ ١٠٢٤، «المخصص» ٣/ ٢٦٨.

(٣) ٱنظر: «اللسان» (ألا) ١/ ١١٨، ١١٩.

العَاتِقُ: ما بين المَنْكِبِ والعنق، وهو مذكرٌ، وقيل: يؤنثُ[(١)].

قوله: (اللَّهُمَّ ٱجْعَلْهُ فَرَطًا لأَبَوَيْهِ): أي: سابقًا مهيِّئًا مصالحهما في دار القرار شافعًا فيهما[(٢)]. قال القاضي عياض: الفَرَط -بفتح الفاء والراء-: الذي يتقدم الواردة فيهيئُ لهم ما يحتاجون إليه[(٣)]. وهو في الدعاء: الشافع يشفع لوالديه وللمؤمنين الذين يصلون عليه.

الذُّخْرُ: بالذال المعجمة، تقول منه: ذخرت الشيء أذخره بالفتح.

قوله: (وَعِظَةً): أي: واعظًا، وهو ٱسم مصدر بمعنى الوعظ. قال ابن فارس في «المجمل»: الوَعْظُ: التَّخْوِيفُ، والعِظَةُ: الٱسمُ منه[(٤)]. وقال الخليل: هي التذكير بالخير فيما يرقُّ له قلبُهُ[(٥)(٦)]، وقال الجوهري: الوَعْظُ: النُّصْحُ والتذكيرُ بالعواقب، يقال: وَعَظْتُهُ وَعْظًا وعظةً، فاتّعَظَ[(٧)]، أي: قَبِلَ المَوْعِظَةَ[(٨)].

---

(١) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني ص ١٢٠، ولابن الأنباري ص ٢٩٨، وحكاه عن الفراء والأحمر وأبو عبيد ويعقوب، ولابن التستري ص ٩٣، «المخصص» ١/ ١٣٥، ٥/ ١٣٨، وحكى ابن بري التأنيث، وأنكره صاحب «اللسان» (عتق) ٥/ ٢٨٠٠.

(٢) ٱنظر: «دقائق المنهاج» ص ٥٠.

(٣) «مشارق الأنوار» ٢/ ١٥١.

(٤) «مجمل اللغة» ص ٧٥٧.

(٥) في (أ): قبله.

(٦) «كتاب العين» ٢/ ٢٢٨.

(٧) ساقطة من (أ).

(٨) «الصحاح» ٢/ ٩١٨.

وقال الزُّبيدي في «مختصر العين»: الوَعْظُ والمَوْعِظَةُ والعِظَةُ سَوَاءٌ[(١)].

قوله: (لاَ تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ): هو بفتح التاء وضمِّها، وكذا ضبطه بهما المصنف بخطه في الأصل، وصرح به في «دقائقه»[(٢)]، يقال: حَرَمَهُ وأَحْرَمَهُ، الأول أفصح، يقال منه: حَرَمَهُ يَحْرِمُهُ حَرِمًا بكسر الراء، كسَرَقَهُ يسرقه سَرِقًا، وحِرْمَةً بكسر الحاء، وحَرمة[(٣)] بفتحها، وحِرْمانًا، ذكره كله الجوهري[(٤)]. والمعنىٰ: لا تحرمنا أجر الصلاة عليه، وقيل: أجر المصيبة به، فإن المسلمين كالشيء الواحد.

قوله: (وَلاَ تفْتِنَّا بَعْدَهُ): أي: بالامتحان بالمعاصي.

قوله: (وَعَجُزِهَا): هي بفتح العين وضم الجيم، وهي ألياها، ولا يقال: للرجل عجيزة، بل يقال: له عجز، وقد عجزت المرأة بكسر الجيم تعجز بفتحها عَجزًا أيضًا، وعُجْزًا بضم العين [٧١أ] وسكون الجيم، أي: عظمت عجيزتها، وامرأة عجزاء: عظيمة العجيزة[(٥)].

العُضْوُ: بكسر العين وضمها، لغتان تقدمتا.

السِّقْطُ: بفتح السين وكسرها، وضمها، ثلاث لغات مشهورات،

---

(١) «مختصر العين» ١/ ٢٠٢.

(٢) «دقائق المنهاج» ص ٥٠.

(٣) كذا في الأصول، والذي في «الصحاح»: حريمة.

(٤) «الصحاح» ٢/ ١٤٠٥.

(٥) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١١٠، «اللسان» (عجز) ٥/ ٢٨١٨.

مشتق من السُّقوط[١].

وممن حكاهن ابن مالك في «مثلثه»[٢]، وكذا صاحب «المطالع» قال: وهو ما وُلِدَ ميتًا.

وقال أبو حاتم: ما ولد قبل تمام مدته، يقال منه: أسقطت وسقط جنينها، ولا يقال: وقع[٣].

قلت: واللغات الثلاث في السقط جارية في سقط النار والرمل، حكاهن الجوهري[٤] وغيره.

الاسْتِهْلَالُ: الصياح. قال الجوهري وغيره من أهل اللغة: ٱسْتَهَلَّ المولود: إذا صاحَ عند الولادة[٥].

وقال القاضي عياض: ٱستهل: رفع المولود صوته، وكل شيء رفع صوته فقد ٱستهل، وبه سُمِّيَ الهلال هلالًا، وإهلال الحج؛ لأنه رفع الصوت بالتلبية[٦].

الاخْتِلَاجُ: الٱضطراب. يقال: ٱختلجت عينه: إذا ٱضطربت.

الشَّهِيدُ: ٱخْتُلِفَ في سبب تسميته بذلك علىٰ تسعة أقوال:

---

(١) والكسر أكثر. ٱنظر: «اللسان» (سقط) ٤/ ٢٠٣٧.

(٢) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ٢/ ٣٠٧.

(٣) «مطالع الأنوار» ٥/ ٥٣٦.

(٤) «الصحاح» ١/ ٨٨٤.

(٥) «الصحاح» ٢/ ١٣٧٥.

(٦) «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ٢/ ٢٦٩.

أحدها: لأنه حي؛ لأن أرواحهم شهدت دار السلام، وأرواح غيرهم لا تشهدها إلا يوم القيامة، قاله النضر بن شميل.

ثانيها: لأن الله تعالىٰ وملائكته -عليهم السلام- يشهدون له بالجنة، فمعنىٰ شهيد: مشهود له، قاله ابن الأنباري[١].

ثالثها: لأنه يشهد عند خروج روحه ما له من الثواب والكرامة.

رابعها: لأن ملائكة الرحمة يشهدونه فيأخذون روحه.

خامسها: لأنه شهد له بالجنان وخاتمة الخير بظاهر حاله.

سادسها: لأن عليه شاهدًا[٢] يشهد بكونه شهيدًا، وهو دمه؛ فإنه يبعث «**وجرحه يثعب دمًا**»[٣]، فعيل بمعنىٰ فاعل.

سابعها: لكونه ممن يشهد يوم القيامة على الأمم، حكاه الأزهري[٤]، وعلىٰ هٰذا القول لا ٱختصاص له بهٰذا السبب.

ثامنها: لسقوطهم بالأرضِ، والأرض هي الشاهِدَةُ، قاله ابن فارس[٥].

تاسعها: لقيامه بشهادة الحق في أمر الله تعالىٰ حتىٰ قُتِلَ، حكاه

---

(١) حكاه الأزهري مع القول السابق. ٱنظر: «تهذيب اللغة» (شهد) ٦/ ٧٣.

(٢) ساقطة من الأصول، والمثبت من «شرح النووي علي مسلم» ٢/ ١٦٤، «تهذيب الأسماء واللغات» ٣/ ١٦٧.

(٣) رواه مالك ٢/ ٤٦١، وأحمد ٢/ ٢٤٢ من حديث أبي هريرة، وهو صحيح.

(٤) «تهذيب اللغة» ٦/ ٧٣. بتصرف.

(٥) «مجمل اللغة» ص ٣٩٢.

ابن الجوزي في «زاد المسير» عن أبي سليمان الدمشقي[١].

البغاة: يأتي في بابه إن شاء الله تعالىٰ[٢].

قوله: **(ويُعَمَّقَ)**: يجوز في قراءته إهمال العين وإعجامها.

قال الجوهري: العُمْقُ والعَمْقُ: قعر البئر والفجِّ والوادي[٣].

وقال الزمخشري في سورة الحج: العميقُ: البعيد.

وقرأ ابن مسعودٍ: (معيق)، يقال: بئرٌ بعيد العمق والمُعْقِ[٤].

وقال الراغب في «مفرداته»: أصل العُمقِ: البُعْدُ سُفْلًا[٥].

وقال ابن مكي في «تثقيفه» في باب التصحيف: ويقولون: بحر غَمِيق ووادٍ غميق، والصواب: عَمِيق، بالعين غير معجمة. [٧١ب]

وقد قيل: إنه يقال بالغين المعجمة، وقُرِئَ في الشواذ: (مِن كُلّ فَجّ غَمِيقٍ)[٦].

قال: وزعم قوم أن ما كان منبسطًا علىٰ وجه الأرض، قيل فيه: عميق، وما كان هاويًا إلىٰ أَسفل قيل فيه: غميق، بالغين المعجمة،

---

(١) «زاد المسير في علم التفسير» ٢/ ١٢٧، وانظر للأقوال السابقة: «شرح مسلم» للنووي ٢/ ١٦٤، «النجم الوهاج» ٣/ ٦٩، «مغني المحتاج» ١/ ٣٥٠.

(٢) سيأتي في ٣/ ٧٤.

(٣) «الصحاح» ٢/ ١١٦٢.

(٤) من «الكشاف» ٣/ ٢٢١، وفي النسخ الثلاث: والعمق.

(٥) «مفردات ألفاظ القرآن» ص ٥٨٧.

(٦) الحج: ٢٧، ولم أجد من ذكرها غير ابن مكي في «تثقيفه» ص٧٠، وابن هشام اللخمي في «مدخله» ص٢٥٨.

يقال: فجٌّ عميق، وبئر غميقة.

قال: ولكن العين غير معجمة أكثر وأشهر وأَعرف في كل شيء[(١)].

اللَّحْدُ: بفتح اللام وضمها، لغتان مشهورتان، أفصحهما الفتح، والمُلحد -بضم الميم وفتحها-: الحفر للميت في جانب القبر.

ويقال: لحدت وألحدت لغة قليلة، وهي أن يحفر في الجانب القبلي تحت جدار القبر حفيرة تسع الميت.

وأصل اللحد من الميل، فكل مائل عن الاستواء ملحد، ومنه: الإلحاد في الحرم وفي دين الله[(٢)].

الشَّقُّ: بفتح الشين، كما قيده المصنف في الأصل، وصرح به في «شرح المهذب» وغيره لفظًا، وهو أن يحفر إلىٰ أسفل كالنهر[(٣)]. قال الجوهري: الضَّرِيحُ: الشَّقُّ في وسط القبر، واللَّحْدُ في الجانب[(٤)].

(رِجْلِ القَبْرِ) حيث تكون رجل الميت، كرجل السراويل حيث تكون الرجل.

قوله: (وَيُسَلُّ مِنْ قِبَلِ رَأْسِهِ بِرِفْقٍ): أي: يدخل إدخالًا سهلًا.

اللَّبِنُ: بفتح اللام وكسر الباء، والمفرد: لَبِنة بفتح اللام وكسر الباء، ويجوز إسكان الباء مع فتح اللام وكسرها، وكذا ما أشبهه.

---

(١) «تثقيف اللسان» ص ٧٠.

(٢) انظر: «تحرير التنبيه» ص ١١٢، «اللسان» (لحد) ٧/ ٤٠٠٥.

(٣) «المجموع» ٥/ ٢٥١.

(٤) «الصحاح» ١/ ٣٤٣.

قال ابن السيد: اللِّبْنَةُ بالكسرِ: الآجرةُ والطُّوبَةُ[١].

وقال يعقوب في «الإصلاح»[٢]: هي اللَّبِنَةُ، ومن العرب من يقول: لِبنةٌ[٣].

وقال ابن الأنباري: اللبنة: هو المضروب من الطين قبل الطبخ، وقال ابن حبيب اللغوي: لبنة بفتح اللام وكسرها، جمعها: لَبِن بفتح اللام وكسر الباء أيضًا، ولِبْنة بكسر اللام وسكون الباء، جمعها: لِبَن بكسر اللام وفتح الباء.

قوله: (وَيَحْثُو مَنْ دَنَا ثَلاثَ حَثَيَاتٍ): يقال: حَثَىٰ يحثي، وحَثَيْتُ حثيًا، وحثا يحثو، وحَثوتُ حَثْوًا بالياء والواو، لغتان مشهورتان حكاهما ابن السكيت عن أبي عبيدة وآخرين[٤].

قال ابن سيده: والياء أعلىٰ.

قال: والحَثْيُ: ما رفعتَ به يديكَ[٥]، وزعم ابن قرقول أنه يكون باليد الواحدة أيضًا[٦].

قوله: (ثُمَّ يُهَالُ): أي: يصب، والإهالة: الصب. يقال: هِلْت

---

(١) من «المثلث» ٢/ ١٣٨، وفي النسخ الثلاث: والطوب.

(٢) في النسخ الثلاث: الأصطلاح، وهو خطأ.

(٣) «إصلاح المنطق» ص ١٦٩.

(٤) انظر: «إصلاح المنطق» ص ١٣٩.

(٥) «المحكم» ٣/ ٣٣١، ٣٣٢.

(٦) «مطالع الأنوار» ٢/ ٢٣٢.

الترابَ والدقيق وغيرهما أهِيله هيلًا؛ أي: صببته، فانْهال؛ أي: ٱنصب، وتهيَّل: تصبَّب، وأَهَلْته لغة قليلة في هلته، فهو مهال[(١)]، حكاها أبو عبيد[(٢)] وغيره، وأنكرها ابن درستويه[(٣)].

المَسَاحِي: بفتح الميم [٧٢أ] جمع مِسحاة بكسرها. قال الجوهري: هي كالمجرفة، إلا أنها من حديد[(٤)].

التَّسْطِيحُ: البسط، وسطح الله الأرض؛ أي: بسطها.

التَّسْنِيمُ: جعله كالسنام.

التَّعْزِيَةُ: التصبر.

قال الأزهري في «شرح ألفاظ المختصر»: التعزية: التَّأْسِيَة لمن يصاب بمن يعز عليه، وهو أن يقال له: تَعَزَّ بعزاء الله تعالىٰ، وعزاء الله تعالىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٞ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ١٥٦﴾[(٥)].

وقوله: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ﴾، إلىٰ قوله: ﴿لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ﴾[(٦)].

---

(١) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١١٢.

(٢) ٱنظر: «غريب الحديث» ١/ ١٥٣، وبه: قد هِلْتُه أهيله هَيْلًا: إذا أرسلته فجرىٰ، وهو طعام مهيل.

(٣) «تصحيح الفصيح وشرحه» ص ٨٨.

(٤) ٱنظر: «الصحاح» (جرف) ٢/ ١٠٢٤، «تحرير التنبيه» ص ١١٣، «دقائق المنهاج» ص ٥١.

(٥) البقرة: ١٥٦.

(٦) الحديد: ٢٢، ٢٣.

قال: والعزاء: ٱسم أقيم مقام التعزية، ومعنىٰ: تعزّ بعزاء الله تعالىٰ: تصبر بالتعزية التي عزاك الله تعالىٰ بها، وأصل العزاء: الصبر، وعزيت فلانًا: أمرته بالصبر[١].

وقال ابن سيده في «محكمه» في باب عزز: قولهم: تَعَزَّيْتُ عنه؛ أي: تَصَبَّرْت، أصلها: تعزَّزْت؛ أي: تشدَّدت، مثل: تَظَنَّنْت، والاسم منه: العَزَاء[٢].

قوله: (أَعْظَمَ اللهُ أَجْرَكَ): معناه: كبره وجعله عظيمًا، وأعظم أفصح من عظم، وعكس ثعلب، وقد أخذ عليه ابن صاف وابن هشام وقالا: إن ذلك خطأ؛ لأن الله تعالىٰ قال: ﴿وَيُعْظِمْ لَهُۥٓ أَجْرًا﴾[٣]، وأعظم أفصح من عظَّم، وهي لغة القرآن.

البُكَاءُ: يمد ويقصر لغتان[٤]، والمد أفصح.

قال الجوهري: إذا مددت أردت الصوتَ، وإذا قَصَرْتَ أردت الدموعَ وخروجها.

---

(١) «الزاهر» ص ٢٢٠.

(٢) «المحكم» ١/ ٣٤.

(٣) الطلاق: ٥.

(٤) البكاءُ يُمَدُّ ويُقصرُ، وهو علىٰ لفظ واحدٍ، فمن مدَّه ذَهب به إلىٰ معنى الصوت؛ لأنَّ جميع الأصواتِ التي علىٰ هٰذا البناءِ ممدودةٌ، ومن قصره ذهب به إلىٰ معنى الحُزْنِ، هٰذا قول الخليل.

ٱنظر: «المقصور والممدود» للفراء ص ٤٣، ولابن ولاد ص ١٥، ١٣٣ ولأبي علي القالي ص ٢٨٩.

قال حسان بن ثابت:

بَـكَـتْ عَـيْـنِـي وحُـقَّ لـهـا بُـكَـاهَـا

ومـا يُـغْـنِـي الـبُـكـاءُ ولا الـعَـوِيـلُ[(١)]

وبَكَيْتُ الرجلَ وبَكَّيْتُهُ بالتشديد، كلاهما إذا بكيتَ عليه، وأَبْكَيْتُهُ: إذا صنعتَ به ما يُبْكيهِ[(٢)].

النَّدْبُ: تعديد شمائل الميت، كقولهم: واكهفاه واجبلاه[(٣)]، يقال: ندبه ندبًا، والاسم: الندبة بالضم، وأصل الندب: أثر الجرح، شبه ما يجده من الوجد والحزن بألم الجرح ووجعه، نبه عليه صاحب «المستعذب»[(٤)].

فقوله: (وَيَحْرُمُ النَّدْبُ بِتَعْدِيدِ): إدخال الباء لا معنىٰ له؛ فإن الندب هو التعديد نفسه كما قررناه.

وقد عبر به الرافعي حتىٰ في «المحرر»، والمصنف في كتبه فقالا: والندب هو تعداد[(٥)] الشمائل[(٦)].

الشَّمَائِلُ: جمع شِمال بكسر الشين، وهو ما ٱتصف به الشخص من

---

(١) ٱنظر: «ديوان حسان» ١/ ٥٠٤، «الجمهرة» ٣/ ٢١٠، «الكامل» ١/ ١٠٥.

(٢) «الصحاح» ٢/ ١٦٦٤.

(٣) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١١٤.

(٤) «النظم المستعذب شرح غريب المهذب» ١/ ١٣٩.

(٥) في (أ): تعدد.

(٦) «المحرر» ص٨٨، «تحرير التنبيه» ص ١١٤، «المجموع» ٥/ ٢٨٠.

الطباع، كالكرم والبخل.

قال الشاعر:

أَلَـمْ تَـعْـلَـمَـا أَنَّ الـمَـلَامَـةَ نَـفْـعُـهـا[١]

قـلـيـلٌ ومـا لَـوْمِـيْ أَخِـي مِـن شِـمَـالِـيَـا[٢]

[٧٢ب] أي: من خلقي، والبيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وأما الجوهري فنسبه لجرير[٣].

النَّوْحُ: هو رفع الصوت بالندب، كما قاله المصنف في «شرح المهذب»[٤]، وقيده بعضهم بالكلام المسجع[٥].

قال الجوهري: التَّنَاوُحُ: التقابل، ومنه سُمِّيَت النَّوَائِحُ؛ لأنَّ بعضهنَّ يقابل بعضًا، ونَاحَتِ المرأة تَنُوحُ نَوْحًا ونِيَاحًا، والاسم: النِّيَاحَةُ، ونساءٌ نَوْحٌ وأَنْوَاحٌ، ونُوَّحٌ، ونَوَائِحُ، ونَائِحَاتٌ[٦].

النَّعِيُّ: بكسر العين مشدَّد، وبإسكانها مخفَّف، كذا ضبطه بهما المصنف في «دقائقه»[٧]، وكذا في «شرح المهذب»[٨]، وزاد:

---

(١) ساقطة من (أ).

(٢) اُنظر: «المفضليات» ص ١٥٦، تحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف. «المقتضب» ٢/ ٢٠٤، «اللسان» (شمل) ٤/ ٢٣٢٩.

(٣) «الصحاح» ٢/ ١٣٠٠.

(٤) «المجموع» ٥/ ٢٨٠.

(٥) قاله الدميري، اُنظر: «النجم الوهاج» ٣/ ٨٩.

(٦) «الصحاح» ١/ ٣٦٣.

(٧) «دقائق المنهاج» ص ٥١.

(٨) «المجموع» ٥/ ١٧٣.

تشديد الياء مشهور، لا جرم اقتصر عليه في أصل الكتاب فيما رأيته بخطه، وحكى الوجهين غيره أيضًا.

قال الجوهري: النَّعْيُ: خبر الموت، يقال: نَعَاهُ له نَعْيًا ونُعْيَانًا بالضم، وكذلك النَّعِيُّ على فَعِيلٍ، يقال: جاء نَعِيُّ فلانٍ.

والنَّعِيُّ أيضًا: النَّاعِي، وهو الذي يأتي بخبر الموت[١].

وقال صاحب «المطالع»: نعي أبي سفيان[٢] بإسكان العين وبكسرها وتشديد الياء[٣].

الجَاهِلِيَّةُ: من الجهل. قال الواحدي: هو اسم لما كان قبل الإسلام في الفترة؛ سُمُّوا به لكثرة جهلهم[٤].

قوله: (وَمَنْ تَعَذَّرَ غَسْلُهُ يُمِّمَ) أي: تعسر لعذره.

اللَّغَطُ: بفتح الغين وإسكانها: الأصوات المرتفعة، ويقال فيه أيضًا: اللِّغَاطُ على وزن الكتاب، قاله الجوهري[٥].

المِخَدَّةُ: بكسر الميم، سُمِّيَت بذلك لوضع الخَدِّ عليها، قاله في «الصحاح»[٦].

---

(١) «الصحاح» ٢/ ١٨٢١.

(٢) جزء من حديث رواه البخاري (١٢٨٠)، ومسلم (١٤٨٦) من حديث زينب بنت أبي سلمة.

(٣) «مطالع الأنوار» ٤/ ١٨٥.

(٤) «البسيط» ٦/ ٩٣.

(٥) «الصحاح» ١/ ٩٠١.

(٦) «الصحاح» ١/ ٤٠١.

التَّابُوتُ: صندوق يعمل من الخشب ويدخل فيه الميت، وفي قراءة أبي بن كعب[١]: (التابوه) بالهاء، وهي لغة الأنصار، والتاء لغة قريش[٢].

قال الجوهري: أصله: تَابُوَةٌ، مثل: تَرْقُوَةٍ، فلما سكنت الواو ٱنقلبت هاء للتأنيث[٣].

الرِّخْوَةُ: بكسر الراء أفصح من فتحها وأشهر، وكذا من ضمها، وفي «فصيح ثعلب»: تقول: الشيءُ رِخْوٌ بالكسر؛ أي: إذا كان مُستَرْخِيًا[٤].

قال القزاز: وقالوا: رَخو ورُخو ثلاث لغات، وحكىٰ هٰذِه الثلاث أيضًا ابن جني في «شرح المتنبي»، وقال: الكسر أفصح[٥]، وحكاها أيضًا ابن سيده قال: والأنثىٰ رخوة بالهاء[٦]، وضبطه بخطه في الأصل

---

(١) أُبَيُّ بن كعب بن قيس بن عبيد: الصحابي الجليل، سيِّد القراء، أبو المنذر الأنصاري النجاري المدني المقرئ، شهد العقبة وبدرًا، وجمع القرآن في حياة النبي ﷺ، وكان رأسًا في العلم والعمل، مات سنة (٢٢هـ)، وقيل غير ذلك.
ٱنظر: «طبقات ابن سعد» ٣/ ٤٩٨-٥٠٢، «طبقات خليفة» ٨٨، ٨٩، «التاريخ الكبير» ٢/ ٣٩-٤٠ (١٦١٥)، «حلية الأولياء» ٢/ ٢٥٠-٢٥٦ (٣٩)، «الاستيعاب» ١/ ١٦١-١٦٤ (٦)، «أسد الغابة» ١/ ٦١-٦٣ (٣٤)، «تهذيب الكمال» ٢/ ٢٦٢-٢٧٣ (٢٧٩)، «سير أعلام النبلاء» ١/ ٣٨٩-٤٠٢.

(٢) انظر: «تفسير ابن وهب» ٣/ ٢٦، «الكشاف» ١/ ٢٩٣.

(٣) «الصحاح» ١/ ١٢٥، بتصرف.

(٤) «فصيح ثعلب» ص ٥٠.

(٥) «الفسر» ٣/ ١٢٠.

(٦) «المحكم» ٥/ ١٧٨.

بالكسر والفتح ولم يذكر الضم.

التَّجْصِيصُ: بالجيم، التبييض.

قوله: (يَسْأَلُونَ لَهُ التَّثْبِيتَ) رُوِيَ في الحديث هكذا بإثبات الياء[١]، والتثبت بحذفها، وهما صحيحان، والذي نحفظه هنا هو الأول.

قوله: (تَهْيِئَةُ طَعَامٍ) المراد هنا بالطعام: المأكول، وإن كان في اللغة يطلق علىٰ ما هو أعم من ذلك [٧٣أ].

وقال ابن فارس في «المجمل» وغيره من أهل اللغة: الطعام يَقَعُ علىٰ كُلِّ ما يُطْعَمُ حتَّى الماء، قال تعالىٰ: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ﴾[٢].

وقال عليه الصلاة والسلام في زمزم[٣]: «**إِنّها طَعامُ طُعْمٍ وشِفاءُ سُقْمٍ**»[٤].

---

(١) البقرة: **٢٤٩**.

(٢) «سنن أبي داود» (**٣٢٢١**).

(٣) «صحيح مسلم» كتاب فضائل الصحابة، (**٢٤٧٣**).

(٤) «مجمل اللغة» ص ٤٤٨، والحديث رواه مسلم (**٢٤٧٣**) من حديث أبي ذر دون قوله: «**وشفاء سقم**» وراه بتمامه أبو داود الطيالسي ١/ ٣٦٤ (٤٥٩)، والبزار ٩/ ٣٦١ (٣٩٢٩)، والطبراني في «الصغير» ١/ ١٨٦ (٢٩٥)، والبيهقي ٥/ ٢٤٠ وغيرهم.

كتاب الزكاة

قال الواحدي: الزكاة: تطهير للمال وإصلاح له وتثمير ونماء، كل ذلك قد قيل.

قال: والأظهر أن أصلها من الزيادة، يقال: زكا الزرع يزكو زكاء، ممدود، وكل شيء ٱزداد فقد زكا[١].

قال: والزكاة أيضًا[٢] الصلاح، وأصلها من زيادة الخير، يقال: رجل[٣] زكيٌّ؛ أي: زائد الخير، من قوم أزكياء، وزَكَّى القاضي الشهود: إذا بين زيادتهم في الخير، وسُمِّيَ ما يخرج من المال للمساكين بإيجاب الشرع زكاة؛ لأنها تزيد في المال الذي أخرجت منه وتوفره في المعنىٰ وتقيه من الآفات[٤].

---

(١) الزَّكا مقصور يكتب بالألف؛ لأن أصل زَكا زكوْتُ، والزَّكَاءُ: الزيادة، ممدود، من قولك: زكا الشيء يزكو زكاءً: إذا زاد. ٱنظر «المقصور والممدود» للفراء ص ٦٨، ولابن ولاد ص ٥٢، ولأبي علي القالي ص ٣٤٥.

(٢) في (أ): أصلها.

(٣) من «البسيط»، وفي النسخ الثلاث: رمل.

(٤) «البسيط» ٢/ ٤٤٥، ٤٤٦.

قلت: وقوله تعالىٰ: ﴿أَقَتَلْتَ نَفسًا زَاكيةً﴾[(١)]، وقوله: ﴿غُلَٰمًا زَكِيًّا﴾[(٢)] أي: طاهرًا، وقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾[(٣)]، و﴿يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّىٰ﴾[(٤)]؛ أي: يتقرب، وقيل: يعمل عملًا صالحًا، وجاء بمعنى الإسلام في قوله: ﴿وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ﴾[(٥)]، وبمعنى الحلال في قوله: ﴿أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾[(٦)]، وبمعنى الشفع لأن الزكى الزوج ضد الفرد.

وحكى القاضي عياض في «تنبيهاته»[(٧)] ٱختلافًا في ٱشتقاقها، فقال: قيل: لأنها تبارك في المال، وقيل: لأنها تزكو عند الله وتنمو ويضاعف لصاحبها، كما جاء في الحديث: « **حتىٰ يكون أكبر من الجبل** »[(٨)]، وقيل: لأن صاحبها يزكو بأدائها، كما قال تعالىٰ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾[(٩)] الآية، وقيل: تطهر المال، وقد

---

(١) الكهف: ٧٤، وبالألف قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وقرأها من غير ألف عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي. انظر: «السبعة» لأبي بكر ابن مجاهد ص ٣٩٥.

(٢) مريم: ١٩.

(٣) الأعلىٰ: ١٤.

(٤) الليل: ١٨.

(٥) عبس: ٧.

(٦) الكهف: ١٩.

(٧) «التنبيهات المستنبطة» ق ٧٩، وما بعدها، بتصرف.

(٨) في النسخ الثلاثة: الجمل. والحديث رواه مسلم (١٠١٤) عن أبي هريرة بلفظ: « **حتىٰ تكون أعظم من الجبل كما يربي أحدكم فلوه أو فصيله** » وهو ولد الناقة، وعند البخاري (١٤١٠) بلفظ: « **حتىٰ تكون مثل الجبل** »، وروي أيضا بلفظ: « **حتىٰ تكون مثل أحد** » رواه أحمد والدارمي وابن حبان.

(٩) التوبة: ١٠٣.

جاء في الحديث تسميتها بالأوساخ[١]، ولو بقيت في المال ولم تخرج منه لأفسدته، ووقع في القرآن تسميتها صدقة[٢]؛ لأن صاحبها يصدق بإخراجها أمر الله بذلك، ودليل علىٰ صدق إيمانه، ووقع أيضًا فيه تسميتها نفقة وحقًّا وعفوًا، قال تعالىٰ: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ﴾[٣]، ﴿وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[٤]، ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ﴾[٥]، علىٰ ٱختلاف بين المفسرين في بعض ذلك[٦].

قلت: وحدها شرعًا- كما قال الماوردي وغيره-: ٱسم لأخذ شيء مخصوص، من مال مخصوص، علىٰ أوصاف مخصوصة لطائفة مخصوصة[٧]. ثم ٱعلم أن الزكاة لفظة عربيّة معروفة قبل ورود الشرع مستعملة في أشعارهم [٧٣ب]، وقول[٨] داود الظاهري: لا أصل لها في اللغة، وإنما عرف بالشرع. عجيب.

قال الماوردي بعد حكايته: وهٰذا الخلاف وإن كان فاسدًا، فليس مؤثرًا في أحكام الزكاة[٩].

---

(١) ٱنظر: «صحيح مسلم» الزكاة، باب ترك ٱستعمال آل النبي على الصدقة، (١٠٧٢).

(٢) وذلك في قوله تعالىٰ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾.

(٣) الأنعام: ١٤١.

(٤) التوبة: ٣٤. (٥) الأعراف: ١٩٩.

(٦) ٱنظر: «الكشف والبيان» ٣/ ١٩٦، «الجامع لأحكام القرآن» ٧/ ٩٩، ١٠٠، ٣٤٦، ٨/ ١٢٤.

(٧) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١١٥.

(٨) في (أ): قال.

(٩) «الحاوي الكبير» ٣/ ٧١.

النَّعَمُ: بفتح النون، يذكر ويؤنث[١]، سُمِّيَ بذلك بطنه[٢]، كما نبه عليه شارح «التعجيز».

وفي «تحرير المصنف» في باب إحياء الموات: النَّعَمُ: الإبل والبقر[٣]، وهو ٱسم جنس، وجمعه: أَنْعَامٌ. قال: ونقل الواحدي إجماعَ أهلِ اللُّغةِ علىٰ هٰذا كلّه.

وقال ابن دريد في «الجمهرة»: النَّعَم: ٱسم يلزم الإبل خاصة[٤]، وقال الهروي: الأنعام: المواشي من الإبل والبقر والغنم، فإذا قيل: النعم فهي الإبل خاصة، وهٰذا غريب في الأسماء أن يدل الجمع علىٰ جنس لا يدل عليه المفرد.

قلت: فعلىٰ هٰذا كان ينبغي للمصنف أن[٥] يبدل النَّعَمَ بالأَنْعَامِ.

وأما الجوهري فقال: الأَنعام: المالُ الراعيةُ، وأكثر ما يقع على الإبل[٦].

وقال غيره: لا يطلق[٧] على الغنم أنها نعم إلا إذا كان معها إبل أو

---

(١) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني ص ١٩٦، وقال أنه مذكر، ولابن الأنباري ص ٣٤٦، ونقل أبو عبيد عن الكسائي التذكير والتأنيث، ولابن التستري ص ١٠٧، وقال أنه مذكر.

(٢) من المخطوط، ولا معنىٰ لها.

(٣) زاد في «تحرير التنبيه» ص ٢٥٦: والغنم.

(٤) «جمهرة اللغة» ٢/ ٩٥٣.

(٥) سقطت من (أ).

(٦) «الصحاح» ٢/ ١٥٠٥.

(٧) في النسخ الثلاث: ينطلق.

بقر، ويطلق علىٰ كل من الإبل والبقر نعم بمفرده.

ونقل القاضي عياض في «شرح مسلم» في كلامه علىٰ حديث أم زرع عن أكثر أهل اللغة[١]: أن النعم مختصة بالإبل[٢].

واعترض بعض الشراح على المصنف من وجه آخر فنقل عن الفراء[٣] أن النعم ذكر لا تؤنث، تقول: هٰذا نعم وارد. قال: فكان ينبغي أن يقول: وهو، وقد أسلفنا لك أنه يذكَّر ويؤنَّث.

وممن حكاها ابن دريد في «الجمهرة»[٤]، والمطرزي في «المغرب»[٥]، والبخاري في «صحيحه»[٦] في تفسير سورة النحل فقوله: وهي. صحيح على اللغة الأخرىٰ، وفي «الصحاح» عن الفراء التزام تأنيثه[٧].

الإِبِلُ: بكسر الباء وتسكن للتخفيف، ولا واحد لها من لفظها، وقد سلف في شروط الصلاة.

وذكر ابن الأثير في كتابه «المرصع في الآباء والأمهات» أنه يقال

(١) في (أ): العلم.

(٢) «إكمال المعلم بفوائد مسلم» ٧/ ٤٦٩.

(٣) «معاني القرآن» ٢/ ١٠٨.

(٤) «جمهرة اللغة» ٢/ ٩٥٣.

(٥) «المغرب» ص ٤٥٨.

(٦) «صحيح البخاري» كتاب: التفسير، سورة النحل، قبل حديث (٤٧٠٧).

(٧) «الصحاح» ٢/ ١٥٠٥، وذلك غير صحيح؛ لأن الجوهري نقل عن الفراء أنه قال: هو ذكرٌ لا يؤنث.

له: أبو كامل وابن الخَلِيَّة، (وبنات الأرحبي)[١]، وبنات البيد، وبنات شَدقَم، وبنات العَسْجَد، وبنات العيد، وبنات الفحل، وبنات وطّاء، وذُكِرَ غير ذلك[٢].

البَقَرُ: ٱسم جنس، الواحدة: بقرة، الذكر والأنثىٰ[٣]، ويقال في الواحدة أيضًا: باقُورَةٌ، والتبقير والبقير والبقرات كلها بمعنى البقر، وهي مشتقة من بقرت الشيء: إذا شققته؛ لأنها تبقر الأرض بالحراثة، ومنه قولهم: بقر بطنه.

ومنه قيل لمحمد بن علي بن الحسين[٤] بن [٧٤أ] علي بن أبي طالب: الباقِرُ؛ لأنه بَقَرَ العلم فدخل فيه مدخلًا بليغًا[٥]، ووصل منه غاية مرضية[٦].

الغَنَمُ: ٱسم جنس أيضًا، وهي مؤنثة[٧] لا واحد لها من لفظها، يطلق على الذكور والإناث[٨].

---

(١) في النسخ الثلاث: وبنات الأجي، ولعله سهو من الناسخ، والصواب ما أثبته من المطبوع.

(٢) «المرصع» ص ٢٩٠.

(٣) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني ص ٨٤، ولابن الأنباري ص ١١٤، ١١٥.

(٤) في النسخ الثلاث: الحسن.

(٥) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١١٦.

(٦) ٱنظر: «اللسان» (بقر) ١/ ٣٢٣، ٣٢٤.

(٧) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم ص ١٥٣، ولابن التستري ص ٩٥.

(٨) ٱنظر: «اللسان» (غنم) ٦/ ٣٣٠٧.

الخَيْلُ: ٱسم جنس لا واحد له من لفظه، كالقوم والنفر، والرهط، والنساء، واحده من غير لفظه: فرس، يطلق على الذكر والأنثىٰ، هٰذا قول الجمهور[١].

وحكىٰ أبو البقاء في «التبيان»[٢] قولًا شاذًّا أن واحده: خائل، كطائر وطير[٣]، قالوا: والخيل مؤنثة، وجمعها: خيول.

قال السجستاني في كتابه «المذكر والمؤنث»: الخَيْلُ مُؤَنَّثةٌ، ويجمع علىٰ خُيول، وتصغير الخيل: خُيَيْلٌ[٤].

قال الواحدي: سُمِّيَت خيلًا لاختيالها في مشيها بطول أذنابها[٥].

فائدة:

للخيل أسماء ذكرها ابن الأثير في «المرصع»: ابن أعوج، ابن سَبْل، بنات أعوج، بنات جافل، بنات ابن حَلّاب، بنات الرِّباط، بنات الصريح، بنات صهّال، بنات الغراب، (بنات الوجيه)[٦][٧].

الرَّقِيقُ: يطلق على الواحد والجمع، قاله الجوهري[٨].

---

(١) ٱنظر: «المحكم» (خيل) ٥/ ١٥٩، «القاموس المحيط» ص ٩٩٦.

(٢) في النسخ الثلاث: البيان، وهو خطأ.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» ١/ ١٩٨.

(٤) «المذكر والمؤنث» ص ١٥٣، ولابن الأنباري ص ٥٥٢.

(٥) «البسيط» ٥/ ٩٨، آل عمران: ١٤.

(٦) من «المرصع»، وفي النسخ الثلاث: بنات الرحبية.

(٧) «المرصع» ص ٢٩٥.

(٨) «الصحاح» ٢/ ١١٢٨.

الظَّبْيُ: معروف، والأنثىٰ: ظبية بالهاء، وجمع الظبي في القلة: أَظْبٍ، كدَلْو وأَدْلٍ، ووزنه: أفعُل، وجمعه في الكثرة: ظِبَاءٌ وظُبِيٌّ، كثُدِيٍّ، وهو علىٰ وزن فعول. قال الجوهري: ويقال أيضًا: ظَبَيَاتٌ بفتح الباء(١).

وأما قول صاحب «التنبيه»: وإن أتلف ظبيًا ماخضًا. فمما غلطوه فيه وعدوه لحنًا، وصوابه: ظبية ماخضًا؛ لأن الماخض الحامل، ولا يقال في الأنثىٰ إلا ظبية، والذكر: ظبي.

الشَّاةُ: الواحدة من الغنم، يقع على الذكر والأنثىٰ(٢) من الضأن والمعز، وأصلها: شوهة؛ ولهٰذا إذا صغرت عادت الهاء فقيل: شويهة(٣)، والجمع: شياه بالهاء في الوقف والدرج.

بِنْتُ المَخَاضِ: سُمِّيَتْ بذلك لأن أمها حامل بآخر قد لحقت بالمخاض، وهي الحوامل، والمخض: الحركة، ومنه: مخض اللبن لإخراج الزبد، وهو تحريكه.

ووقع في «كفاية ابن الرفعة» أن الماخض ٱسم جنس لا واحد له من لفظه، والواحدة: خِلفة، وتعبيره بالماخض تحريف، وصوابه: المخاض بالخاء قبل الألف؛ فإن أهل اللغة قد نصوا علىٰ أنه يكون ٱسمًا كما يكون مصدرًا وهو ألم الولادة، يطلق أيضًا على الجمع

(١) «الصحاح» ٢/ ١٧٥٦.

(٢) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني ص ١٥٥، ولابن الأنباري ص ٩٣، ولابن التستري ص ٨٦.

(٣) ٱنظر: «الكتاب» ٣/ ٤٦٠، «المقتضب» ١/ ٢٩١.

وهي الحوامل المسماة بالخلفات، واحدها: خلفة.

بِنْتُ لَبُونٍ: سُمِّيَتْ بذلك لأن أمها ذات لبن، أي: حان لأمها أن ترضع ثانيًا، ويصير لها لبن وإن لم ترضع، وجمع لبون: لبن بضم اللام وكسرها.

الحِقَّةُ: [٧٤ب] بكسر الحاء الأنثىٰ والذكر: حق؛ سُمِّيَت بذلك لأنها ٱستحقَّت أن تركب ويحمل عليها وأن يطرُقَها الفحل[(١)].

الجَذَعَةُ: بفتح الذال للأنثىٰ، والذكر: جذع؛ سُمِّيَا بذلك لأنه يجذع مقدم أسنانه؛ أي: يسقطها[(٢)]، وقال البندنيجي وغيره: لتكامل أسنانها، وقال الأصمعي: لأن أسنانها لا تسقط. قال ابن مكي: والفقهاء يقولون: جذْعة وحقة، والصواب: جذَعة بفتح الذال، وحِقة بكسر الحاء[(٣)].

فصل:

ومن المهمات التي يتأكد الٱعتناء بها معرفة أسنان الإبل والبقر والغنم، فنقول: أما أسنان الإبل فقال أهل اللغة: يقال لولد الناقة إذا وضع: رُبَع بضم الراء وفتح الباء، والأنثىٰ: رُبَعَة؛ أي: وهو الذي ينتج في أوّل زمن النتاج وهو زمان الربيع، وجمعه: رِبَاع بكسر الراء، وأرباع، ثم هُبَع وهُبَعَة بضم الهاء وفتح الباء الموحدة،

---

(١) ٱنظر: «البيان في مذهب الإمام الشافعي» ٣/ ١٦٦.

(٢) ٱنظر: «البيان في مذهب الإمام الشافعي» ٣/ ١٦٦.

(٣) «تثقيف اللسان» ص ٢٦٤.

والهبع هو الذي يُنْتج في آخر النتاج في زمان الصيف، وسُمِّيَ- كما قاله الجوهري- من قولهم: هَبَعَ: إذا ٱستعان بعنُقه في مشيه[١]؛ وذلك أن الربع أقوىٰ منه لكونه ولد قبله، فإذا سار الهبع معه ٱحتاج- أي: الهبع- إلى الاستعانة بعنقه حتىٰ لا ينقطع عنه، واقتضىٰ كلام القاضي حسين في «تعليقه» ونقله عنه في «الكفاية» أن التقييد بالربيع راجع إلى الربع والهبع، أو إلى الأخير خاصة وهو هبع، وأن الاسمين يطلقان علىٰ كل مولود للناقة وليس بجيد، والصواب ما قررناه، وبه فسر الأزهري[٢] والجوهري وغيرهما، فإذا فصل عن أمه فهو فصيل، والجمع: فصلان، والفصال: الفطام، وهو في جميع السنة حُوَار بضم الحاء. قال الماوردي: وبعد الفصيل سليل؛ أي: وهو ولد الناقة حالة وضعه قبل أن (يعلم أنه)[٣] ذكر أم أنثىٰ، ثم جاسر، فإذا ٱستكملت السنة ودخلت في الثانية فهو ابن مَخَاض، والأنثىٰ بنت مخاض[٤] سمي بذلك لأن أمه لحقت بالمخاض وهي الحوامل، ثم لزمه هٰذا الاسم وإن لم تحمل أمه، ولا يزال ابن مخاض حتىٰ يدخل في السنة الثالثة، فإذا دخل فيها فهو ابن لَبُون والأنثىٰ بنت لبون، هكذا يستعمل مضافًا

---

(١) «الصحاح» (هبع) ٢/ ١٠٠٤.

(٢) «الزاهر» ص ٢٢١، «تهذيب اللغة» ١/ ١٤٧، ١٤٨.

(٣) سقطت من (أ).

(٤) «الحاوي الكبير» ٣/ ٧٩.

إلى النكرة وهٰذا هو الأكثر، وقد ٱستعملوه قليلًا مضافًا إلى المعرفة، قال الشاعر:

وَابــنُ الــلَّــبُــونِ، إذا مــا لُــزَّ فــي قَــرَنٍ[١]

قالوا: سمي بذلك لأن أمه وضعت غيره وصارت ذا لبن، ولا يزال ابن لبون حتىٰ يدخل في [٧٥أ] السنة الرابعة، فإذا دخل فيها فهو حِقٌّ، والأنثىٰ: حِقَّةٌ؛ لأنه ٱستحق أن يُحْمَلَ عليه ويركب وأن يطرقها الفحل فتحمل منه؛ ولهٰذا صح في الحديث: «طَرُوقَةُ الفَحْل، وطروقة الجمل»[٢]، وطروقة بمعنىٰ مطروقة، كحلوبة وركوبة بمعنىٰ: محلوبة ومركوبة، ولا يزال حِقًّا حتىٰ يدخل في السنة الخامسة، فإذا دخل فيها فهو جَذَع بفتح الذال، والأنثىٰ: جَذَعَةٌ، وهي آخر الأسنان المنصوص عليها في الزكاة.

ولا يزال جَذَعًا حتىٰ يدخل في السادسة، فإذا دخل فيها فهو ثَنِيٌّ، والأنثىٰ: ثَنِيَّةٌ وهو أول الأسنان المجزئة من الإبل في الأضحية، ولا يزال ثَنِيًّا حتىٰ يدخل في السابعة، فإذا دخل فيها فهو رَبَاع بفتح الراء، ويقال: رباعي بتخفيف الياء، والأول أشهر، والأنثىٰ: رَبَاعِيَةٌ بتخفيف الياء، ولا يزال رَبَاعًا ورَبَاعيًا حتىٰ يدخل في السنة الثامنة، فإذا دخل

---

(١) الشطر من بيت لجرير، وبقيته:

لَـمْ يَـسْـتَـطِـعْ صَـوْلَـةَ الـبُـزْلِ الـقـنـاعِـيـسِ

انظر: «المجموع» ٥/ ٣٥١، «ديوان جرير» ص ٢٥٠ - دار بيروت - ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

(٢) «صحيح البخاري» كتاب: الزكاة، باب: زكاة الغنم، (١٤٥٤).

فيها فهو سَدَسٌ -بفتح السين والدال-، ويقال أيضًا: سَدِيسٌ بزيادة ياء، والذكر والأنثىٰ فيه بلفظ واحد.

ولا يزال سَدَسًا حتىٰ يدخل في السنة التاسعة، فإذا دخل فيها فهو بَازِلٌ بالباء الموحدة وكسر الزاي واللام؛ لأنه بَزَلَ نَابُهُ؛ أي: طَلَعَ، والأنثىٰ: بَازِلٌ أيضًا بلا هاء، ولا يزال بَازِلًا حتىٰ يدخل في السنة العاشرة، فإذا دخل فيها فهو مُخْلِفٌ -بضم الميم وإسكان الخاء المعجمة وكسر اللام، والأنثىٰ: مُخْلِفٌ أيضًا بغير هاء في قول الكسائي، ومُخْلِفَةٌ بالهاء في قول أبي زيد النحوي، حكاه عنهما ابن قتيبة[١] وغيره ووافقهما غيرهما.

ثم ليس له بعد ذلك ٱسْمٌ مخصوص، ولكن يقال: بَازِلُ عَامٍ وَبَازِلُ عَامَيْنِ، وَمُخْلِفُ عَامٍ وَمُخْلِفُ عَامَيْنِ، وكذلك ما زاد، فإذا كبر فهو عَوْد بفتح العين وإسكان الواو، والأنثىٰ: عودة، فإذا هرم فهو قَحْم -بفتح القاف وإسكان الحاء المهملة-، والأنثىٰ: ناب وشارف، وهٰذا الذي ذكرته إلىٰ هنا قول إمامنا الشافعي رضي الله عنه في رواية حرملة، ونقله أبو داود في «سننه» عن الرِّيَاشيِّ وأَبي حَاتِمٍ السجستاني، والنَّضْر بن شُمَيْل، وأبي عُبَيْد[٢].

ونقله أيضًا ابن قتيبة والأزهري[٣]، وخلق سواهم، لكن الذي

(١) «أدب الكاتب» ص ١٢٧.

(٢) «سنن أبي داود» كتاب: الزكاة، باب: تفسير أسنان الإبل، قبل حديث (١٥٩١).

(٣) «الزاهر» ص ٢٢٧، «تهذيب اللغة» ٢/ ٣٧٤.

ذكرته فيه زيادة ألفاظ لبعضهم علىٰ بعض[(١)].

وفي «سنن أبي داود»: ويُقَالُ: مُخْلِفُ عَامٍ وَمُخْلِفُ عَامَيْنِ، وَمُخْلِفُ ثَلَاثَةِ أَعْوَامٍ إِلَىٰ خَمْسِ سِنِينَ. ولم يقيده الجمهور بخمس. قال أبو داود: والخَلِفَةُ: الحَامِلُ.

قال أبو حاتم: والجَذُوعَةُ وَقْتٌ مِن الزمان ولَيْسَ بِسِنٍّ، وَفُصُولُ الأَسْنَانِ عِنْدَ طُلُوعِ سُهَيْلٍ.

قال أبو داود: وأنشدنا [٧٥ب] الرِّيَاشِيُّ:

إِذَا سُهَيْلٌ آخر[(٢)] اللَّيْلِ طَلَعْ
فَابْنُ اللَّبُونِ الحِقُّ وَالحِقُّ جَذَعْ
لَمْ يَبْقَ مِنْ أَسْنَانِهَا غَيْرُ الهُبَعْ

وَالهُبَعُ: الذِي يُولَدُ فِي غَيْرِ حِينِهِ[(٣)].

وقد نظم عبد الله بن محمد الأشيري ذلك في أبيات، وهي:

حوار ففي أولى النتاج هو الرُبَع
وإن جاء في أخرى النتاج فقل: هبع
فإن فصلوه بعد عام فإنه
فصيل عن الأم الذي كان قد رضع
وإن حملت فابن المخاض هو أربع
كذلك إلىٰ عامين يدعىٰ كذا سُمِع

---

(١) هٰذا الفصل نقله ابن الملقن عن النووي. ٱنظر: «المجموع» ٥/ ٣٥٠: ٣٥٢.

(٢) من «سنن أبي داود»، وفي النسخ الثلاث: أول.

(٣) «سنن أبي داود» كتاب: الزكاة، باب: تفسير أسنان الإبل، قبل حديث (١٥٩١).

فإن نتجت فابن اللبون إذا ٱنقضىٰ
ثلاث سنين منه ينتج فاستمع
وما قد تعدىٰ عن ثلاث لأربع
فذلك حق وابن خمس هو الجذع
وقالوا ثني لابن ست وإن سما
لسبع فقل هٰذا رباع وقد ربع
وقالوا السديس ابن الثمان وبازل
لتسع وإن عشر فمخلف ينتجع

وقال الماوردي: يقال لولد الناقة إذا وضعته لدون وقته ناقص الخلق: خديج، وإن كان لوقته ناقصه: مخدوج؛ أي: ناقص، ومنه سُمِّيَت خديجة فإنها لم تستكمل مدة الحمل بل وضعت لستة أشهر، وإن وضعته لوقت كامل الخلق قيل له: هبع ورُبَع[1]، إلىٰ آخر ما سلف.

وما نقلته عن الماوردي تبعت فيه ابن الرفعة في «الكفاية» - أعني في ٱشتراط نقصان الوقت والخلقة معًا في مسمى الخديج- وليس كذلك، بل شرطه نقصان الوقت فقط، ولم يتعرض للذي ٱجتمع فيه النقصانان.

وأما أسنان البقر فقال الأزهري: التَّبيع الذي قد أتىٰ عليه حولٌ من أولاد البقر، والمُسِنَّة: التي قد صارت ثنية. قال: وتُجْذِعُ البقرة في

(١) «الحاوي الكبير» ٣/ ٧٩.

السنة الثانية، وتُثْني في الثالثة، فهي ثَنِيٌّ، والأنثىٰ: ثَنِيَّةٌ، وهي التي تؤخذ في أربعين من البقر.

ثم هو رَبَاع في السنة الرابعة، ثم سَدَس في الخامسة، ثم صَالِغٌ في السادسة، وهو أقصىٰ أسنانه، ثم يقال: صالغ عام وصالغ عامين فما زاد(١).

ونقل ابن الرفعة عن البندنيجي أنه يقال لما تلده البقرة حين يولد: عجل وعجول، فإذا دخل في الثانية قيل له: جذع، والأنثىٰ: جذعة، إلىٰ آخر ما ذكر، وأسقط منه ما دخل في الرابعة، وكذا هو ساقط من تعليق البندنيجي الذي كان ينقل منه، فاعلمه.

وأما أسنان الغنم فحكى الأزهري عن أبي زَيْد وغيره من أهل العربية أنه يُقال لأولاد الغَنَم ساعةَ تَضَعُها أمهاتها من الضَّأْنِ والمَعْزِ ذكرًا كان أو أنثىٰ: سَخْلَةٌ، وجمعها: سِخَالٌ، ثمَّ هي بهمة للذكَر والأنثىٰ.

فإذا بلغت [٧٦أ] أربعة أشهر وقد فُصِلَت عن أُمهاتها، [فما](٢) كان من أولاد المعزىٰ [فهي](٣) جفار، واحِدها: جَفْر، والأنْثىٰ: جَفْرَة.

فإذا رَعَىٰ وقَوي فهو: عَرِيض وعَتُود، وجمعها: عِتْدَان وعُرْضان، وهو(٤) في ذلك كله: جَدْيٌ، والأنثىٰ: عَنَاق ما لم يأتِ عليها الحول،

---

(١) «الزاهر» ص ٢٢٥، ٢٢٦.

(٢) زيادة من «الزاهر».

(٣) زيادة من «الزاهر».

(٤) من «الزاهر»، وفي النسخ الثلاث: وهي.

وجمعها: عُنُوق، علىٰ غير قياس، والذكر: تَيْسٌ إذا أتىٰ عليه الحول، والأنثىٰ: عَنْزٌ[١]، ثم يجذع في السنة الثانية، فالذكر: جَذَع، والأنثىٰ: جَذَعة، ثم يثني في الثالثة، فالذكر: ثَنِيٌّ، والأنثىٰ: ثَنِيَّةٌ، ثم يكون رَبَاعيًا في الرابعة، وسديسًا في الخامسة، وصَالِغًا في السادسة، وليس بعد الصالغ سِنٌّ[٢].

الضَّأنُ: مهموز ويجوز تخفيفه بالإسكان كنظائره، وهو جمع، واحده: ضائن، كراكب وركب، ويقال في الجمع أيضًا: ضَأَن بفتح الهمزة كحارس وحَرَس، ويجمع أيضًا علىٰ ضئين، وهو فعيل بفتح أوله، مثل غازي وغَزِيّ، والأنثىٰ: ضائنة بهمزة بعد الألف ثم نون، وجمعها: ضوائن[٣].

السَّنَةُ واحدة السنن، نقصت منها واو وقيل هاء، وأصلها: سنه أو سنو[٤].

المعز: بفتح العين وإسكانها، وهو ٱسم جنس، الواحد: ماعز، والمعزىٰ والأمعوز بالضم، والمعيز بفتح الميم بمعنى المعز.

---

(١) من «الزاهر»، وفي النسخ الثلاث: عنزة.

(٢) «الزاهر» ص ٢٢٦، ٢٢٧.

(٣) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١١٨.

(٤) الذاهب منها يجوز أن يكون هاءً وواوًا؛ بدليل قولهم في جمعها: سنهات وسنوات، وأصل السنة: سَنْهَةٌ بوزن جبهة، فحذفت لامها، ونُقِلَت حركتها إلى النون فبقيت سنة، وقيل: إن أصلها سَنَوَةٌ بالواو، فحذفت كما حذفت الهاء. ٱنظر: «اللسان» (سنه) ٤/ ٢١٢٧.

البَعِيرُ: يقع في اللغة على الذكر والأنثىٰ[(١)]، وجمعه: أَبْعِرَةٌ وأَبَاعِرُ وبُعْران؛ سُمِّيَ بذلك لأنه يبعر، يقال: بَعَرَ يَبْعَرُ -بفتح العين فيهما- بَعْرًا، كذَبَحَ يَذْبَحُ ذَبْحًا[(٢)].

السَّاعِي: هو عامل الصدقات، وأصل السعي: العمل، وخص عامل الصدقات بهٰذا الاسم.

الدَّرَاهِمُ: جمع درهم -بكسر الدال وفتح الهاء، وبكسرهما-، ودِرْهام، حكاهن ثعلب عن الفراء[(٣)] فيما ذكره الزاهد في «شرح الفصيح»، واحتج بعضهم للثالثة بقوله:

لــو أنّ عــنــدي مــائــتــي دِرْهَــامِ[(٤)]

الشِّقْصُ: بكسر الشين وإسكان القاف: القطعة من الشيء، قاله أهل اللغة[(٥)].

---

(١) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني ص ١٠٤، ولابن الأنباري ص ٩٧.

(٢) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١١٧، ١١٨.

(٣) ٱنظر: «اللسان» (درهم) ٣/ ١٣٧٠، وانظر: «سر صناعة الإعراب» ١/ ٢٥ لأبي الفتح عثمان بن جني ت: ٣٩٢هـ - تحقيق د/ حسن هنداوي - دار القلم دمشق- الطبعة الثانية- ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

(٤) شطر من قول الشاعر (الرجز):

لــو أنّ عــنــدي مــائــتــي دِرْهــام
لــجــاز فــي آفــاقــهــا خــاتــامــي

انظر: «الصحاح» (درهم) ٢/ ١٤٢٠، «سر صناعة الإعراب» ١/ ٢٥، «المخصص» ٣/ ٢٩٨، «اللسان» (درهم) ٣/ ١٣٧٠.

(٥) الشِّقْصُ والشَّقِيصُ: الطائفة من الشيء، والقطعة من الأرض، وقيل: هو قليل

الجُبْرَانُ: الإتمام والإكمال، من جبر الكسر: إذا ردَّه، كأنه كان ناقصًا فكمله.

التَّبِيعُ: بفتح التاء؛ سُمِّيَ بذلك لأنه يتبع أمه في المسرح، كما يقال: فصيل إذا فصل عن أمه، وقيل: لأن قرنه يتبع أذنيه(١) أو ترقوته وضعف، وجمعه: أتبعة وتِبَاعٌ وتَبَائِعُ، حكاهن الجوهري(٢).

المُسِنَّةُ: بضم الميم وكسر السين، سُمِّيَتْ بذلك لزيادة سنها، ويقال لها: ثنيّة، وقيل: لتكامل سنها.

وقال الأزهري: لطُلوع سِنّها، حكاه ابن الأثير(٣)، وعبارة صاحب «المستعذب»: هي [التي](٤) ألقت أسنانها ثنيتها ورباعيتها، ودخلت في الخامسة، وهو أقصىٰ أسنان البقر(٥)، وجمعها: مسنات بالألف والتاء جمع سلامة.

ووقع في «الكفاية»- أي: جمعها- أيضًا: مسنان، وهو [٧٦ب] تحريف، وصوابه: مَسَانٌّ بفتح الميم وتشديد النون، علىٰ أنه جمع تكسير ووزنه مفاعل، ولكن أدغمت النون، وقد صرح به الجوهري

من كثير، وقيل: هو الحظ، والجمع من كل ذلك: أَشْقاصٌ وشِقاصٌ. ٱنظر: «اللسان» (شقص) ٤/ ٢٢٩٩.

(١) ٱنظر: «البيان في مذهب الإمام الشافعي» ٣/ ١٨٩.

(٢) «الصحاح» ٢/ ٩٢٤، وذكر في جمعه: تِبَاعٌ وتَبَائِعُ فقط.

(٣) «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٢/ ٤١٢.

(٤) زيادة من «النظم المستعذب».

(٥) «النظم المستعذب في شرح غريب المهذب» ١/ ١٤٨.

في فصل الفاء[(١)] من باب المعتل، وفي آخر فصل السين من باب النون[(٢)].

المَاشِيَةُ: جمعها «مواشي»، وهي النعم، وقد يطلق علىٰ كل ماشٍ من الدواب والأنعام، والمراد هنا الأول؛ أعني: الإبل والبقر والغنم.

النَّعْجَةُ: هي الشاة الأنثىٰ من الضَّأْنِ، قاله أهل اللغة، ومنهم الجوهري وابن فارس[(٣)]، والزبيدي[(٤)]، والواحدي[(٥)].

قال الجوهري: النَّعْجَةُ من الضَّأنِ، والجمع: نِعَاجٌ ونَعَجَاتٌ[(٦)].

الرُّبَّىٰ: بضم الراء وتشديد الباء، وهي التي يتبعها ولدها، قاله القاضي حسين وغيره، وقيل: الحديثة العهد بالنتاج، قاله أهل اللغة، ومنهم الرافعي في «الشرح»[(٧)] و«المحرر».

قال القلعي: فسرها صاحب «المهذب» بالتي ولدت ومعها ولدها[(٨)]، وأصحاب اللغة لا يشترطون كون الولد معها ويقولون: هي[(٩)] حديثة العهد بالولادة، سواء بقي معها ولدها أو مات.

---

(١) وجدت في مادة (فتىٰ)، وغير واضحة في النسخ الثلاث.

(٢) «الصحاح» (فتىٰ) ٢/ ١٧٨٠، (سنن) ٢/ ١٥٧٠.

(٣) «مجمل اللغة» ص ٧٠٥.

(٤) «مختصر العين» ١/ ١٠٣.

(٥) «البسيط» ١٩/ ١٨٢.

(٦) «الصحاح» ١/ ٣١٣.

(٧) «العزيز شرح الوجيز» ٢/ ٤٩٦.

(٨) «المهذب» ١/ ١٥٠.

(٩) في (أ): في.

وقال الأزهري: قريبة العهد بالولادة. يقال: هي [في][1] رِبَابِها - بكسر الراء- ما بينها وبين خمس عشرة ليلة[2].

وقال الجوهري عن الأمويِّ: هي رُبَّىٰ ما بينها وبين شهرين. قال أبو زيد: الرُّبَّىٰ في المَعْزِ، وقال غيرُه: من المَعْزِ والضأن، وربما جاءت في الإبل، وجمع الرُّبَّىٰ: رُبَّاتٌ- بضم الراء- والمصدر: رِبَّاتٌ بكسرها[3].

قال الأزهري: والرُّبَّىٰ من الإبل: عَائِذ، وجمعها: عُوْذٌ، ومن ذوي الحافر: فَرِيْشٌ، وجمعها: فُرُشٌ، ومن الآدميات: نُفَسَاء، وجمعها: نِفَاس[4] ونُفَسَاوَات[5].

وقال القاضي عياض في «تنبيهاته»: الربى مقصور هي التي تربي ولدها[6].

وحكى المحب الطبري قولًا أنها التي تربىٰ في البيت من الغنم.

الأَكُولَةُ: بفتح الهمزة وضم الكاف، وهي السمينة المعدة للأكل، قاله الأزهري[7]، وصاحب «المهذب»[8]، والرافعي في «المحرر»،

---

(١) زيادة من «الزاهر» يقتضيها السياق.
(٢) «الزاهر» ص ٢٢٨.
(٣) «الصحاح» (ربب) ١/ ١٥٤.
(٤) في النسخ الثلاث: أنفاس، والمثبت من «الزاهر».
(٥) «الزاهر» ص ٢٢٨، ٢٢٩.
(٦) «التنبيهات المستنبطة» ق ٤٢أ.
(٧) «الزاهر» ص ٢٢٨.
(٨) «المهذب» ١/ ١٥٠.

وغيرهم.

وقال الرافعي في «الشرح»: هي المسمنة في قول أبي عبيد، والخصيّ في قول شمر.[(١)]

وحكى القاضي عياض في «تنبيهاته» عن السلمي أنها الكباش وليست التي تسمن. قال: وسمعت أنها الرباعية وهي عندي أولىٰ ما قيل [٧٧أ] فيه.

قال الأزهري: وأكيلة الذئب: فريسته[(٢)].

الخيار: هي حَزَرَاتُ المالِ بتقديم الزاي على الراء، وحُكِيَ في «شرح المهذب» عكسه، وإن كان ٱقتصر في «التحرير» على الأول[(٣)].

قال الأزهري: يقال لخيار المال: حَزْرَة النفس[(٤)] وحَزْرَة القلب؛ لأن صاحبها يَحْزُرُها في نفسه ويقصدها بقلبه[(٥)].

المَشْرَبُ[(٦)]: بفتح الميم ثم شين معجمة، وهو الموضع الذي يشرب منه، عينًا كان أو نهرًا (أو بئرًا)[(٧)].

المَسْرَحُ: بفتح الميم ثم سين مهملة، وهو ما يجتمع فيه ثم يساق

---

(١) «العزيز شرح الوجيز» ٢/ ٤٩٦.

(٢) «الزاهر» ص ٢٢٨.

(٣) «المجموع» ٥/ ٣٩٩، «تحرير التنبيه» ص ١٢٣.

(٤) في النسخ الثلاث: العين، وما أثبته من «الزاهر» وهو الموافق للسياق.

(٥) «الزاهر» ص ٢٣٠.

(٦) من «المنهاج»، وفي النسخ الثلاث: المشرع.

(٧) سقطت من (أ).

إلى المرعىٰ وهو المرتع، وأطلق بعضهم المسرح على المرعىٰ؛[١] لأنها مسرّحة إليها، ولا خلاف.

وجعل الغزالي المسرح غير المرعىٰ[٢]، وليس باختلاف كما قال الرافعي[٣]، وعبارة جماعة أنه طريقها إلى المرعىٰ، يقال: سرحت الماشية بالتخفيف سرحًا، وسرحت هي بنفسها سروحًا.

المُرَاحُ: - بضم الميم- موضع مبيتها.

قوله: (وَمَوْضِعِ الحَلَبِ) هو بفتح اللام على المشهور، وعليه ٱقتصر المصنف فيما رأيته من خطه، وحُكِيَ إسكانها وهو غريب ضعيف.

الرَّاعِي: هو الذي يرعىٰ مال الزكاة لهما.

الفَحْلُ: هو المعد لضراب الماشية.

الخُلْطَةُ: بضم الخاء.

النَّاطُورُ: بالمهملة. قال الجوهري: النَّاطِرُ والنَّاطُورُ: حارس الكَرْمِ[٤].

وقال غيره: يقال بالطاء المهملة والمعجمة، ورجح الرافعي في باب المساقاة المهملة[٥]، وكذا رجحه غيره.

---

(١) قاله الليث. ٱنظر: «تهذيب اللغة» (سرح) ٤/ ٢٩٧.

(٢) «الوسيط في المذهب» ١/ ٣٧٤.

(٣) «العزيز شرح الوجيز» ٢/ ٥٠٤.

(٤) «الصحاح» ١/ ٦٦٧.

(٥) ٱنظر: «العزيز شرح الوجيز» ٦/ ٧٠.

قال الجواليقي في «المعرب»: النَّاطُورُ: حافظُ النَّخلِ والشَّجرِ، وقد تكلمت به العرب.

قال أبو حاتم عن الأصمعي: هو الناظور، والنبط يجعلون الظاء طاء[١]؛ وسموا الناظور ناظورًا لأنه ينظر[٢].

قلت: وقيل بالمهملة لحافظ الكرم، وبالمعجمة للحافظ مطلقًا.

الجَرِينُ: بفتح[٣] الجيم وكسر الراء، كما ضبطه المصنف في «تهذيبه». قال: وهو موضع تجفيف التمر[٤].

قال الجوهري: هو الجَرِينُ والجُرْنُ -بضم الجيم وإسكان الراء- وجَرَنَ الثوبُ جُرُونًا: ٱنسحقَ ولاَنَ، فهو جَارِنٌ، وكذلك الدرع[٥]، والجَرَنُ: الأرض الغليظة[٦].

وقال الثعالبي في «سر اللغة» قبل الباب الثالث: البَيْدَرُ لِلْحِنْطة كالجَرِينِ للزَّبيب، والمِرْبَد للتمر[٧]، وقال صاحب «المستعذب»:

---

(١) الناطر والناطور من كلام أهل السواد: حافظ الزرع والتمر والكرم، قال بعضهم: وليست بعربية محضة، وقال أبو حنيفة: هي عربية. قال ابن الأعرابي: النطرة: الحفظ بالعينين، قال: ومنه أخذ الناطور.
انظر: «اللسان» (نظر) ٧/ ٤٤٦٧، (نطر) ٧/ ٤٤٥٩، ٤٤٦٠.

(٢) «المعرب» ص ٣٣٤، ٣٣٥.

(٣) من «تهذيب الأسماء واللغات»، وفي النسخ الثلاث: بضم.

(٤) «تهذيب الأسماء واللغات» ١/ ٢/ ٥٠.

(٥) في النسخ الثلاث: الزرع، وهو موافق لما في «تهذيب الأسماء واللغات»، ولعل السبب في ذلك أن ابن الملقن نقل عن «التهذيب» ولم يرجع إلى «الصحاح».

(٦) «الصحاح» ٢/ ١٥٣٨.

(٧) «فقه اللغة وسر العربية» ص ٤٩.

[٧٧ب] الجرين يُسَمَّىٰ أيضًا المِرْبد والبيدر، والأبدر[١].

الدُّكَّانُ: بضم الدال المهملة، معروف، وهو مذكر. قال الجوهري: الدُّكَّانُ: واحد الدكاكين، وهي[٢] الحوانيت، فارسيٌّ معرَّب[٣]، ووقع في «الوجيز» في أول الباب الثالث من الإجارة: ٱستأجر دكانًا أو حانوتًا،[٤] وهو مما أُنْكِرَ عليه؛ لأنهما بمعنًى كما ترى.

الحَارِسُ: الذي يحرس المال.

قوله: (نُتِجَ) هو بضم أوله وكسر ثانيه، ومعناه: وَلَدَ، يقال: نُتِجت الشاة والناقة- بضم النون وكسر التاء المثناة فوق- تُنْتَجُ نتاجًا: وَلَدَت، وقد نتجها أهلها بفتح النون[٥].

قال صاحب «المستعذب»: ولا يقال: نتجت بالفتح[٦]، ووقع في «صحيح مسلم»: أنتج[٧]، وأنكرت.

وحكى الأخفش نتج وأنتج، وقيل: النِّتَاج في جميع الدوابّ، والوِلادة في الغَنَم، حكاه ابن سيده، وقال قبل ذلك: إنه ٱسم عام[٨].

---

(١) «النظم المستعذب في شرح غريب المهذب» ٢/ ٢٧٨.

(٢) في (أ): وهو.

(٣) «الصحاح» ١/ ١٥٥٣.

(٤) «العزيز شرح الوجيز» ٦/ ١٦٤.

(٥) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١١٧.

(٦) «النظم المستعذب في شرح غريب المهذب» ١/ ١٤٣.

(٧) «صحيح مسلم» كتاب: الزهد والرقائق، حديث رقم: (٢٩٦٤).

(٨) «المحكم والمحيط الأعظم» ٧/ ٢٥٠.

النِّصَابُ: بكَسْرِ النّون: قَدْرٌ معلومٌ مما تَجِبُ فيهِ الزَّكاة، قاله المصنف في «تحريره»[(١)].

وقال القاضي عياض في «تنبيهاته»: معنى النصاب يكون مأخوذًا من النصب وهو العلم؛ أي أنه الحد الذي أُعْلِمَ، ونصب لوجوب الزكاة، ومنه النصب: حجارة نصبت وأعلمت للعبادة، أو أُخِذَت من الٱرتفاع، ونصائب الحوض، واحدها: نصب، وهي حجارة تنصب. أي: ترفع حول الحوض فكأنه ما ٱرتفع من المال عن القلة، أو من النصاب، وهو الأصل، ومنه: الرجل ومنصبه. أي: أصله، فالمراد به علىٰ هٰذا الأصل الموضوع؛ لأن الزكاة تخرج منه.

وقال صاحب «المستعذب على المهذب»: سُمِّيَ نصابًا لأنه أصل في الزكاة. والنصاب والمنصب: الأصل.

وقال الخليل: النصاب: أصل الشيء ومرجعه[(٢)][(٣)].

السَّائِمَةُ: الراعية، وأسمتها: أخرجتها للرعي، وسامت هي تسوم سومًا، وجمع السائمة: سوائم؛ سُمِّيَت بذلك لأنها تسم الأرض. أي: تعلمها، قال تعالىٰ: ﴿فِيهِ تُسِيمُونَ﴾[(٤)][(٥)].

---

(١) «تحرير التنبيه» ص ١١٦.

(٢) «العين» ٧/ ١٣٧.

(٣) «النظم المستعذب في شرح غريب المهذب» ١/ ١٤٢.

(٤) النحل: ١٠.

(٥) ٱنظر: «تهذيب اللغة» ١٣/ ١١١.

باب: زكاة النبات

النبات: يطلق علىٰ ما له ساق وهو الشجر، وعلىٰ غيره وهو الزرع والحشيش، ويكون مصدرًا، قال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ١٧﴾[(١)]، ويكون ٱسمًا بمعنىٰ نابت وهو المراد هنا.

واعترض [٧٨أ] المصنف في «نكته» علىٰ صاحب «التنبيه» حيث قال: كان ينبغي أن يقول: باب زكاة الزروع والثمار بدل باب زكاة النبات؛ قال: فإن أراد بالنبات الٱثنين فاستعمال النبات في غير الثمار غير مألوف، وما ٱعترض به وارد عليه هنا.

ثم ٱعلم أن الزكاة والصلاة والحياة إذا لم تضف تكتب بالواو على الأشهر ٱتباعًا للمصحف، ومن العلماء من يكتبها بالألف، أما إذا أضيفت فلا يجوز كتابتها إلا بالألف، سواء أضيفت إلىٰ ظاهر أو مضمر[(٢)].

الحِنْطَةُ: بكسر الحاء معروفة.

قال الجوهري: جمعها: حِنَطٌ، كقربة وقرب، ويقال لها: البُرُّ والقمح بفتح القاف والسمراء[(٣)].

---

(١) نوح: ١٧.

(٢) وأصل الألف فيها واو؛ فقلبت ألفًا لما ٱنفتحت وانفتح ما قبلها، ألا ترىٰ أنك إذا جمعت قلت: صَلَوَات وزَكَوَات وحَيَوَات. ٱنظر: «أدب الكاتب» ص ٢٠١، ٢٠٢.

(٣) «الصحاح» ١/ ٨٧٥.

الشَّعِيرُ: بفتح الشين على المشهور، ويجوز كسرها. قال ابن مكي: يقال: شِعير وسِعيد وبِعيد، وشِهِدت بكذا، ولِعِبت، بكسر أولهن. قال: وكذا كل ما كان[1] وسطه حرف حلق مكسورًا فيجوز كسر ما قبله، وهي لغة بني تميم. قال: وزعم الليث أن قومًا من العرب يقولون في كل ما كان علىٰ فَعيل: [فِعيل][2] بكسر أوله، وإن لم يكن في أوله حرف حلق، فيقال: كِبير وكِثير، وجِليل، وكِريم، وما أشبهه[3][4].

الأَرُزُّ: معروف، وفيه ست لغات مشهورات: أَرُزٌّ بفتح الهمزة وضم الراء، وأُرُزٌّ بضمهما، والزاي مشددة فيهما، وأُرُزٌ بضمهما مع تخفيف الزاي، ككتب، وأُرْزٌ بضم الهمزة وإسكان الراء والزاي مخففة، ورُزٌّ بحذف الألف وضم الراء وتشديد الزاي، ورنز بزيادة نون ساكنة بين الراء والزاي، زاد صاحب «الواعي» سابعة وهي فتح الهمزة مع تخفيف الزاي كعضد[5]، وهو والدخن معدودان من القطنية بكسر القاف وتشديد[6] الطاء المهملة، وكسر النون، وتشديد الياء، وينكر علىٰ صاحب «التنبيه» حيث أفردهما عنها[7].

---

(١) بعدها في النسخ الثلاث: في. والمثبت كما في «تثقيف اللسان».

(٢) زيادة من «تثقيف اللسان» يقتضيها السياق.

(٣) «تثقيف اللسان» ص ٢٢٧. (٤) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٢٣، ١٢٤.

(٥) ٱنظر: «اللسان» (أرز) ١/ ٥٩.

(٦) في «النظم المستعذب» ١/ ١٥٢: وتسكين.

(٧) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٢٤.

وقال صاحب «الحاوي»: القطنية: الحبوب المقتاتة سوى البر والشعير[١].

العَدَسُ: معروف، ويقال له: البُسُّ بضم الباء والسين[٢].

الزَّعْفَرَانُ: معروف. قال ابن الأعرابي: ويقال له: الفيد والعبير، والجساد، والملاب، والمردقوش، والأيدع، والشعر.

وقال العسكري في «تلخيصه»: الزَّعْفَرَانُ تَعُدُّهُ العَرَبُ مِنَ الطِّيبِ، ويقُالُ لَهُ: الجادِيُّ والرَّيْهُقَانُ، [٧٨ب] والرِّقَانُ، والرَّقُونُ، والأَيْدَعُ، وقالوا: الأَيْدَعُ دَمُ الأَخَوَيْنِ، والفَيْدُ: ورق[٣] الزَّعْفَرَانِ[٤].

الوَرْسُ: بفتح الواو وإسكان الراء، وهو نَبْتٌ أصفر يكون باليمن يصبغ به الثياب والحبر وغيرهما، ووَرَّسْتُ الثَّوبَ تَوْرِيسًا: صَبَغْتُهُ به، ويقال: مِلْحَفَةٌ وَرْسِيَّةٌ: مصبوغة بالوَرْسِ، قاله أهل اللغة[٥].

القِرْطِمُ: بكسر القاف والطاء وبضمهما لغتان مشهورتان، عربي، وهو حَبُّ العُصْفُرِ[٦].

الأَوْسُقُ: جمع وسق بفتح الواو وكسرها، وجمعه أيضًا: وُسُوق،

---

(١) «الحاوي الكبير» ٣/ ٢٤٢.

(٢) العَدَسُ: من الحبوب، واحدته: عَدَسَة، ويقال له: العَلَسُ والعَدَسُ والبُلُسُ. ٱنظر: «لسان العرب» (عدس) ٥/ ٢٨٣٦.

(٣) من «التلخيص»، وفي النسخ الثلاث: شعر.

(٤) «التلخيص في معرفة أسماء الأشياء» ١/ ٣٨٦.

(٥) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٢٦، وانظر: «اللسان» (ورس) ٨/ ٤٨١٢.

(٦) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٢٥، وانظر: «اللسان» (قرطم) ٦/ ٣٥٩٣.

قاله صاحب «المحكم»[١]. وقال صاحب «المطالع»: جمع الوسق: أوساق وأوسق[٢].

وقال القلعي: الوَسق بفتح الواو، وجمعه: أوسق، ويقال بكسر الواو، وجمعه: أوساق، والأول أكثر وأشهر، وغلط ابن مكي الفقهاء في كسرها الواو[٣]، وليس كما قال.

قال الجوهري: الوَسْقُ- يعني: بالفتح- مصدر، والوِسْقُ- بالكسر-: سِتُّون صاعًا.

وقال الخليل: الوَسْقُ حِمْلُ البعير، والوِقْرُ حِمل البغل والحمار[٤].

وقال الهروي: كل شيء حملته فقد أوسقته، وقال غيره: الوسق: ضمك الشيء إلى الشيء بعضه إلىٰ بعض[٥]، وعبر عنه بعضهم بالجمع، قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّيۡلِ وَمَا وَسَقَ ﴿١٧﴾﴾[٦]؛ أي: جمع؛ فَسُمِّيَ الوسق لأنه يجمع الصيعان.

الرَّطْلُ: بفتح الراء وكسرها لغتان سلفتا في الطهارة.

بَغْدَادُ: سيأتي بيانها في القسم الثالث من الكتاب في أسماء

---

(١) «المحكم» ٦/ ٣٢٦.

(٢) «مطالع الأنوار» ٦/ ٢٤٤.

(٣) «تثقيف السان» ص ٢٦٣.

(٤) «الصحاح» ٢/ ١١٨٤، ١١٨٥.

(٥) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٢٦.

(٦) الانشقاق: ١٧.

الأماكن، وكذا دمشق.

التِّبْنُ: معروف.

قوله: ﴿وَمَا ٱدَّخِرَ﴾ هو بتشديد الدال.

العَلَسُ: بفتح العين المهملة ثم لام مخففة، ثم سين مهملة. قال الأزهري عن الشافعي رحمه الله: هو صنف من الحنطة يكون منه في الكِمام حبَّتان وثلاث، ويكون بناحية اليمن[١]. قال الجوهري: وهو طعامُ أهل صنعاء، وصنعاء قاعدة اليمن[٢].

وذكر بعض الفضلاء المصنفين في ألفاظ «المهذب» أنه حنطة صلبة سمراء عسرة الاستقاء جدًّا لا تنقىٰ إلا بالمهاريس، وهي طيبة الخبز سنبلها لطاف قليلة الريع.

وأما قول الغزالي في «وسيطه» أنه حنطة توجد في الشام[٣] فمما أُنْكِرَ عليه؛ فإنه لا يعرف ذلك بالشام ولا قيل إنه كان فيه.

السُّلْتُ: بضم السين وإسكان اللام، وقد حكى المصنف الخلاف في تفسيره.

وقال الأزهري: هو حب بين الحنطة والشعير، لا قشر [٧٩أ] له كالشعير، فهو كالحنطة في ملاسته، وكالشعير في برودته وطبعه[٤].

ووقع في «الوسيط» تبعًا للصيدلاني عكس هٰذا أنه حب يساوي

---

(١) «تهذيب اللغة» ٢/ ٩٦، وانظر: «الزاهر» ص ٢٣٩.

(٢) «الصحاح» ١/ ٧٥٤، ٢/ ٩٦٤، وانظر: «معجم البلدان» ٣/ ٤٢٥، ٤٢٦.

(٣) «الوسيط في المذهب» ١/ ٣٩١.

(٤) «الزاهر» ص ٢٣٩.

الشعير في صورته والحنطة بطعمه[١]، وهو خلاف الصواب، كما نبه عليه ابن الصلاح في «مشكله».

وقال صاحب «البيان»: هو حَبٌّ حامِضٌ صغيرُ الحبِّ رقيقُ القشرِ[٢].

وقال صاحب «العين»: هو شَعيرٌ لا قِشرَ له أجرد يكون بالغَوْر، والحجاز يَتَبَرَّدون بسويقه بالصيف[٣].

وقال الجوهري: هو ضَرب من الشَّعِيرِ ليس له قِشر، كأنّه الحِنطة[٤].

الجَذَاذُ: بفتح الجيم وكسرها وبالدال المهملة والمعجمة، حكاهن صاحب «المحكم»[٥]، وكذلك الحصاد والقطاف والصِّرام كله بالوجهين الأولين.

قال الجوهري: الفَعال والفِعال مطَّردان في كل ما كان فيه معنىٰ وقت الفعل[٦].

العُشْرُ: بضم الشين وإسكانها، وكذلك التسع وما قبله إلى الثلاث، ويقال في العشر: عَشِر بفتح العين وكسر الشين، ومعشار.

---

(١) «الوسيط في المذهب» ١/ ٣٩١.

(٢) «البيان في مذهب الإمام الشافعي» ٣/ ٢٥٧.

(٣) «العين» ٧/ ٢٣٧.

(٤) «الصحاح» ١/ ٢٤٥.

(٥) «المحكم» ٧/ ١٣٧، ١٤١.

(٦) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٩٩.

النَّضْحُ: جمعه: نواضح، وهي الإبل والبقر وسائر الحيوانات التي يستقىٰ بها الماء للزرع والنخيل، ونحوه من الأشجار. قال الأزهري: واحدها: نَاضِحٌ ونَاضِحَةٌ[1]، وقال أهل اللغة: النضح: السقي من ماء بئر أو نهر سانية ونحوها، والسانية والناضح ٱسم للبعير والبقرة التي تسقي عليه من البئر أو النهر، من سنىٰ إذا سقىٰ[2].

الدُّولاَبُ: بفتح الدال وضمها، والضم ذكره الجوهري فقط، وقال: إنه واحد الدواليب، فارسيٌّ مُعَرَّبٌ[3]، والفتح ذكره صاحب «المغرب» فقط، قال: وبها سُمِّيَ الموضع المنسوب إليه محمد بن الصباح البزاز الدولابي[4]، وذكره ابن الصلاح وغيره قبله ممن ٱعتنىٰ بألفاظ «المهذب»، والدولاب هو الذي يستقىٰ عليه، وجمع في «المحرر» بينه وبين الدلاء وهو جمع دالية، قيل: إنها البقرة يستقىٰ عليها الماء كالدِّلاء، وقيل: إنها جذع يداس أحد رأسيه فيرفع الآخر الماء. وقال الجوهري: الدَّالِيَةُ: المَنْجَنُونُ، أي: الدولاب تديرها البقرة[5].

وقال البطليوسي: سُمِّيَت الدوالي لأنها يدلىٰ بها الماء، يقال:

---

(١) «الزاهر» ص ٢٣٥.

(٢) ٱنظر: «اللسان» (نضح) ٧/ ٤٤٥١، وانظر: «اللسان» (سنا) ٤/ ٢١٢٩.

(٣) «الصحاح» ١/ ١٥٠.

(٤) «المغرب» ص١٦٧.

(٥) «الصحاح» ٢/ ١٧٠٣.

أدليت الدلو: إذا أدخلتها في البئر لتملأها[١]، ودلوتها: إذا أخرجتها[٢].

وقال الزبيدي في «الأوهام»: يقولون [٧٩ب] للعنب المُعَرَّش[٣]: دَالِيَة، والدوالي التي تدلو الماء من البئر أو النهر؛ أي: تخرجه[٤].

قوله: **(أَوْ بِمَا ٱشْتَرَاهُ)** ينبغي أن يقرأ قوله: «بما» بالقصر علىٰ أنها موصولة لا ممدودة؛ فإنها على الأول تعم الثلج والبرد وغيرهما.

القِسْطُ: الحصة. قال ابن قتيبة: القسط: الميزان، وبه يقع العدل بالقسمة[٥].

الخَرْصُ: مصدر خَرَصَ يخرُص بضم الراء وكسرها، وهو حَزْرُ ما على النخيل من الرُّطَبِ تَمْرًا[٦].

الجَفَافُ: بفتح الجيم، يقال: جَفَّ الشيء يَجِفّ بكسر الجيم. قال الجوهري: ويَجَفّ أيضًا بالفتح لغة، حكاها أبو زيد وردّها الكسائي جَفَافًا وجُفُوفًا[٧].

---

(١) في النسخ: أعلاها. والمثبت من «الزاهر» ١/ ٣٣٧.

(٢) بحثت عنه ولم أجده.

(٣) من «لحن العوام»، وفي النسخ الثلاث: الغرس.

(٤) «لحن العوام» للزبيدي ص ٢٠٨.

(٥) قال ابن قتيبة: قسط في الجور فهو قاسط، وأقسط في العدل فهو مقسط. «أدب الكاتب» ص٢٧٠.

(٦) ٱنظر: «اللسان» (خرص) ٢/ ١١٣٣، وانظر: «تحرير التنبيه» ص ١٣٠، «دقائق المنهاج» ص ٥٥.

(٧) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٢٦، وانظر: «الصحاح» ٢/ ١٠٢٦.

الغَلَطُ: مصدر غلط إذا أخطأ الصواب في كلامه، عن السعدي، والعرب تقول: غَلِطَ في مَنطقه، وغَلِتَ في الحساب، وحكى الجوهري عن بعضهم أنهما لغتان بمعنًى[١].

(١) «الصحاح» ١/ ٨٩٤.

باب: زكاة النقد

النقد: خلاف الدين والقرض، كما قاله القاضي عياض[١]، وعلىٰ هٰذا يشمل المضروب وغيره من الذهب والفضة، كما هو المقصود، وقال الأزهري: النَّاضُّ من مال: ما كان نقدًا وهو ضد العَرْض[٢].

واعترض المصنف في «تحريره» علىٰ صاحب «التنبيه» في تعبيره بزكاة الناض، بأن الناض عند أهل اللُّغة: هو الدَّراهم والدَّنانير خاصَّة، وأنه كان ينبغي أن يقول: الذَّهب والفضة، كما قال في «المُهَذَّب»، والأَصحابُ؛ ليدخل غيرُ الدَّراهم والدَّنانير من صُنوفِ الذَّهبِ والفضَّةِ[٣]، وفيما ذكرناه ما يدفع ٱعتراضه أو يوجب الٱعتراض عليه.

وأجاب صاحب «الكفاية» عن هٰذا الٱعتراض، فقال: الذي يظهر أنه لا ٱعتراض على الشيخ؛ فإن الأزهري قال: الناض ضد العرض، وقد حكى النووي في «تحريره» بعد ذلك عن أهل اللغة أن العَرْضَ جميعُ الأموالِ، غَيْرَ الذَّهب والفِضَّة[٤]؛ وذلك يدل علىٰ أن الناض هو الذهب والفضة مطبوعًا كان أو غير مطبوع.

---

(١) «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ٢/ ٢٣.

(٢) «الزاهر» ص ٢٤٦.

(٣) «تحرير التنبيه» ص ١٣٠.

(٤) «تحرير التنبيه» ص ١٣٢.

ثم ٱعلم أن أصل النقد في اللغة هو: الإعطاء، تقول: نَقَدْتُهُ الدراهمَ، ونَقَدْتُ له؛ أي: أعطيته إياها فانتقدها[١] نقدًا، أي: أخذها أخذًا، قاله الجوهري[٢]، ثم أطلق النقد على المنقود من باب إطلاق المصدر على ٱسم المفعول، كقولهم: هٰذا درهم ضرب الأمير؛ أي: مضروبه[٣].

الدِّرْهَمُ: سلفت لغاته.

المِثْقَالُ: وزنه ثِنتان وسَبعون حبَّةً من حَبّ الشّعير المُمْتَلئ غير الخارج عن مَقادير حَبّ الشّعير[٤] غالبًا، وكُلّ سبعة [٨٠أ] منها عشرةُ دراهم.

قال العلماء: ولم يَتغيّر الدّينار في الجاهليّة والإِسلام. وأما الدّراهم فكانت في الجاهليّة مُختلفة: بَغْلِيّة وَطَبَرِيّة وغيرهما؛ فالبغليّة منسوبةٌ إلىٰ ملك يُقال له: رَأس البَغل، كل دِرهم ثمانية دوانق، كذا في «التحرير»[٥] أنها نسبة إلىٰ هٰذا الملك. وفي «المستعذب» علىٰ «المهذب» في باب الإقرار أنه مشبه بالدرهم الذي يكون في يد البغل. قال: وقال بعض المشايخ: لعله يكون نسبة إلىٰ

(١) من «الصحاح»، وفي النسخ الثلاث: فتنقدها.
(٢) «الصحاح» ١/ ٤٥٨.
(٣) ٱنظر: «الكتاب» ٤/ ٤٣، «المقتضب» ٤/ ٣٠٤.
(٤) من «تحرير التنبيه»، وفي النسخ الثلاث: الشرع.
(٥) «تحرير التنبيه» ص: ١٣٠، ١٣١.

بغلان، بلد ببلخ، كالنسبة إلى البحرين، يقال فيه: بحري، على الصحيح[١].

والطبريّة منسوبة إلىٰ طبريّة الشّام[٢]، كل دِرهم أربعة دَوانيق، فَجُعِلَت الدّراهمُ في الإسلام ستّة دَوانيق نصف المجموع، وأَجمع أهلُ العصرِ علىٰ هٰذا التَّقدير.

قيل: كان التّقدير في زمن عُمرَ بن الخطاب، وقيل: في زمن بني[٣] أُميّة[٤].

قوله: (مِنْ حُلِيٍّ) هو بضم الحاء وكسر اللام والياء مشدّدة، ويجوز كسر الحاء أيضًا، وقد قُرِئَ بهما في السّبع، والأكثر على الضمِّ[٥]، ومفرد الحُلِيّ: حَلْي بفتح الحاء وإسكان اللام[٦].

قوله: (وَغيْرِهِ) هو بالجر عطفًا علىٰ حُلِيٍّ.

السِّوَارُ: بكسر السين وضمها، حكاهما أبو عبيد وغيره[٧]،

---

(١) «النظم المستعذب في شرح غريب المهذب» ٢/ ٣٤٧.

(٢) ٱنظر: «معجم البلدان» ٤/ ١٧.

(٣) في (أ): ابن.

(٤) «تحرير التنبيه» ص ١٣١.

(٥) ٱنظر: «إتحاف فضلاء البشر» ص٢٩٠، «الحجة في القراءات السبع» ص ١٦٤، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه- تحقيق د. عبد العال سالم مكرم- الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م. دار الشروق. بيروت، «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص ٢٩٤، «حجة القراءات» لابن زنجلة ص ٢٩٦.

(٦) «تحرير التنبيه» ص ١٣٢.

(٧) ٱنظر: «تهذيب اللغة» (سار) ١٣/ ٥١.

وحكاهما ابن عديس أيضًا عن ابن سيده[١].

وقال ابن درستويه: العامة تقول: السُّوار بالضم[٢]، وفيه لغة ثالثة: أُسوار بالضم، قاله ابن سيده[٣]، وحكاهما المصنف في «شرحه لمسلم» في باب الرؤيا[٤].

وقال المنذري في «حواشيه» في باب اللباس: يقال: إِسْوار بكسر الهمزة لا غير، وكذا حكاها ابن مالك في «مثلثه»[٥].

قال صاحب «الواعي» وجمعه: أَسْوِرَة وأَساوِرُ؛ فأَساوِرُ جمعُ أَسْوِرَة، وأَسْوِرَة جمعُ سِوار[٦]، وقال ابن الأعرابي في «نوادره»: يجمع سِوَار المرأة علىٰ أَسْوِرَة وسؤر، ويقال: سور.

قال ابن هشام: يقال له: سوار، إذا كان من ذهب، فإن كان من فضة فهو قُلْب- بضم القاف وسكون اللام.

قلت: قد قال تعالىٰ: ﴿أَسَاوِرَ مِن فِضَّةٍ﴾[٧]، قال: فإن كان من دبل فهو مسكة، وحكىٰ أيضًا هٰذا التدميري وقال: إن كان من قرن أو عاج فهو مسكة، والجمع: مسك.

---

(١) «المحكم» ٨/ ٤٠٣، «المخصص» ١/ ٣٧٠.

(٢) «تصحيح الفصيح وشرحه» ص ٣٠٢.

(٣) «المحكم» ٨/ ٤٠٣.

(٤) «صحيح مسلم بشرح النووي» ١٥/ ٣٤.

(٥) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ١/ ٤٥.

(٦) ٱنظر: «تهذيب اللغة» (سار) ١٣/ ٥١.

(٧) الإنسان: ٢١.

الأُنْمُلَةُ: فيها تسع لغات أفصحها وأشهرها فتح الهمزة وضم الميم، والثانية ضمهما، والثالثة فتحهما، والرابعة كسر الهمزة وفتح الميم، ذكرهن علىٰ هٰذا الترتيب أبو عمر الزاهد في «شرح الفصيح» عن ابن الأعرابي، قال: هي الأَنمُلة وبعدها أُنمُلة، والثالثة أَنمَلة، والرابعة إِنمَلة[١]، قال: والأنامل: أطراف الأصابع، وهكذا قال أكثر أهل اللغة أنها أطراف الأصابع.

قال أبو علي المرزوقي في «شرح المختصر»: وربما سُمِّيَتْ [٨٠ب] الأصابع أنامل.

وذكر البيهقي في كتابه «رد الانتقاد» عن الإمام أبي العلاء بن كوشاد الأصبهاني، أنه نقل عن أبي عمرو الشيباني وأبي حاتم السجستاني والجرمي أنهم قالوا: لكل إصبع ثلاث أنملات، وكذا ذكره الشافعي.

وقال ابن سيده: والجمع: أَنامِلُ، وأُنْمُلاتٌ[٢]، وفي «فصيح ثعلب»: وهي الأنمَلةُ- بفتح الميم- لوَاحدَةِ[٣] الأَنامَلِ، والأُنمُلةُ -بالضم- أيضًا[٤].

وقال الخليلُ- فيما حكاه ابن درستويه عنه-: الأنمُلَة: المِفْصل

---

(١) في هامش النسخ الثلاث: حكىٰ غيره عنه كسرها.

(٢) «المحكم» ١٢/ ٥٤.

(٣) ساقطة من الأصل.

(٤) «فصيح ثعلب» ص ٤٦.

الأعلىٰ من الإِصبع الذي فيه الظُّفْر، وجمعه: الأنامل، قال تعالىٰ: ﴿عَضُّواْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾[1][2].

قال ابن درستويه: والفتح والضم حكاهما الخليل وسيبويه[3]، وحكى ابن سيده في «المخصص» عن ابن جني أن في أَنْمُلة من اللغات مثل ما في الإِصْبع[4]؛ أي: ضم الهمزة مع تثليث الميم، وفتحها مع ذلك، وكسرها مع ذلك، وحكىٰ جميع هٰذِه اللغات أيضًا ابن السيد في «شرح أدب الكاتب» وقال: أفصح اللغات أَنمَلة- بفتح الهمزة والميم-[5] وحكىٰ هٰذِه اللغات أيضًا ابن مالك في «مثلثه»[6] في بيت مع لغات الإصبع العشرة، فقال:

تثليث با إصبع مع شكل همزته
من غير قيد مع الأصبوع قد كملا
وأعط أنملة ما نال الأصبع إلا
المد فالمد للباء وحدها بذلا

وقد جمعها العلامة زين الدين الباريني في بيت واحد فيما أنشدت

(١) آل عمران: ١١٩.
(٢) «العين» ٨/ ٢٣٠.
(٣) «تصحيح الفصيح وشرحه» ص ٢٧٩، ٢٨٠.
(٤) «المخصص» ١/ ١٤٧.
(٥) «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» ٢/ ٢٠٩.
(٦) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ١/ ٢٩، حكى ابن مالك اللغات ولم يحك البيتين.

عنه:

بَـاء إصـبـعٍ ثَـلِّـثَـنْ مـع مـيـم أنـمـلـة
وثَـلِّـث الـهـمـز أيـضًـا وارو أصـبـوعًـا

الأُصْبُع: فيها عشر لغات كما علمته، وقد سلفت أيضًا في باب أسباب الحدث.

الخَاتَمُ: فيه ست لغات قدمتها في باب التيمم: فتح التاء وكسرها، وخاتام، وخيتام، وختام، وختم. وأفاد الثعالبي أنه لا يقال له خاتَم[١] إلا إذا كان فيهِ فَص، وإلَّا فهوَ فَتْخَة[٢]، ويؤيده ما ذكره أصحابنا في الإقرار فيما إذا قال له: عندي خاتم، ثم قال: ما أردت الفص، أنه لا يقبل على الراجح بل يلزمه الخاتم بفصه؛ لأن الخاتم يتناولهما، فلا يقبل رجوعه عن بعض ما يتناوله الإقرار[٣].

المِنْطَقَةُ: -بكسر الميم- ما يشد به الوسط[٤].

السَّرَفُ: هي مجاوزة الحد المعروف لمثله، قاله الأزهري[٥].

المُصْحَفُ: مثلث الميم[٦]، كما سلف في أسباب الحدث.

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) «فقه اللغة وسر العربية» ص ٥٠.

(٣) أنظر: «المجموع» ٢٣/ ٣٠٣، «العزيز شرح الوجيز» ٥/ ٣١٥، «البيان في مذهب الإمام الشافعي» ١٣/ ٤٦٠.

(٤) المِنْطَقُ والمِنْطَقَةُ والنِّطاقُ: كُلُّ ما شد به وسطه.
أنظر: «اللسان» (نطق) ٧/ ٤٤٦٢.

(٥) «الزاهر» ص ٢١٤، وانظر: «تهذيب اللغة» ١٢/ ٣٩٨.

(٦) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ١/ ١٥.

الجَوَاهِرُ: جمع، واحده: جَوهرة، وهو معروف. قال الجوهري وغيره: وهو معرَّب[١].

اللُّؤلُؤُ: معروف، وفيه أربع لغات قُرِئَ بها في السبع بهمزتين وبغيرهما، وبهمز الأول دون الثاني، وعكسه[٨١أ].

قال أهل اللغة: اللؤلؤ الكبار والمرجَان الصغار، وقيل عكسهِ. قال الفراء: سمعت العرب تقول لصاحب اللؤلؤ: (لَآّلٌ) مثل (لَعَّالٍ)، والقياس (لَآّءٌ) مثل (لَعَّاعٍ)[٢].

---

(١) «الصحاح» ١/ ٥١٢، وانظر: «المعرب» ص ٩٨.

(٢) انظر: «اللسان» (لألأ) ٧/ ٣٩٧٥.

باب: زكاة المَعْدِنِ والركازِ والتجارةِ

المَعْدِنُ: بفتح الميم وكسر الدال، هو المكان الذي يستخرج منه الجواهر، كالذهب والفضة، والحديد، والنحاس، والرصاص، وغير ذلك.

قال الأزهري: سُمِّيَ بذلك لعُدُون ما أنبته الله تعالىٰ فيه؛ أي: لإقامته. يقال: عَدَنَ بالمكان يَعْدِن- بكسر الدال- عُدُونًا: إذا أقام. والمَعْدِن: المكان الذي عَدَنَ فيه من جواهر الأرض، أيَّ ذلك كان. قال: وإذا أصاب الرجل قطعة من الذهب في المعادن فهي نَدْرَةٌ، وجمعها: نَدَرات(١).

وقال الجوهري: سُمِّيَ بذلك لأن الناس يُقيمون فيه الصيفَ والشِّتاء(٢)(٣). وقال الماوردي: منه سُمِّيَت المدينة التي باليمن عدن؛ لأن تبعًا كان يحبس فيها المتمردين عليه، وكذا قال المتولي: سُمِّيَ بذلك لطول بقائه في الأرض. قال: وبذلك سُمِّيَت عدنًا لأنها كانت جبًّا لتبع، قال ذلك بعد أن قرر أن المعدن ٱسم للعروق في الأرض كذهب وفضة ونحوهما(٤).

---

(١) «الزاهر» ص ٢٤٨.

(٢) «الصحاح» ٢/ ١٥٨٢.

(٣) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٣٤.

(٤) «الحاوي الكبير» ٣/ ٣٣٣.

قال ابن يونس في «شرح التعجيز»: وقد أحصى العلماء[١] المعادن فوجدوها سبعمائة معدن.

الرِّكَازُ: بكسر الراء هو دفين الجاهلية؛ لأنه ركز في الأرض؛ أي: أقر[٢].

وقال في «التتمة» وغيرها: سُمِّيَ به لاختفائه، ومنه: ﴿أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾[٣].

قال الأزهري: وأُطْلِقَ الركاز على المعدن أيضًا، أي: فإن أصله من ركزت الشيء أركزه في الأرض ركزًا: إذا أثبته، فعلى الأول صاحبه هو الذي دفنه، وعلىٰ هٰذا الله هو الذي أركزه فيها.

قال: وقيل: إن الرِّكازَ قِطَعُ الفِضَّةِ تَخْرجُ من المعدِن، وقيل: من الذهب أيضًا، فإذا أصابَ الرجل ذلك قيل: قد أرْكزه[٤].

التِّجَارَةُ: - بكسر التاء- عبارة عن تقليب المال وتصرفه لطلب النماء، يقال: تَجَرَ يَتْجُرُ- بضم الجيم- تَجْرًا بإسكانها، وتِجَارةً، فهو تاجر، وقوم تجر كصاحب وصحب، وتِجَار كصحاب، وتُجّار- بالضم وتشديد الجيم- كفاجر وفُجّار، وأتجر بمعنىٰ تجر.

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٣٤.

(٣) مريم: ٩٨.

(٤) «تهذيب اللغة» ١٠/ ٩٥ بتصرف.

قال ابن كيسان فيما نقله القرطبي: ويجوز تجائر[١].

النَّيْلُ: هو ما يناله؛ أي: يأخذه بيده، يقال: نال خيرًا. ينال نيلًا، وأناله غيره، والأمر فيه: نَل- بفتح النون-، وإذا أخبرت عن نفسك كسرت.

قوله: **(مَصْرِفَ الزَّكَاةِ)** هو بكسر الراء؛ أي: محل الصرف، وأما المفتوح فمصدر.

قوله: **(وَشَرْطُهُ النِّصَابُ، وَالنَّقْدُ)** مراده بالنقد: الدَّراهم والدنانير دون المضروب فقط، كما سلف التنبيه عليه.

الحَوْلُ: سُمِّيَ بذلك لأن الشخص يحول فيه من حال إلىٰ حال [٨١ب].

قال في «المحكم»: هو سَنَةٌ بأسْرِها، فالجمع: أحْوَالٌ وحُوُولٌ وحُؤُولٌ، وحالَ الحَوْلُ حَوْلًا: تَمَّ، وأحَاله اللهُ علينا: أَتَمَّهُ، وحالَ عليه الحَوْلُ حَوْلًا وحُؤُولًا: أتىٰ، وأحال الشيء، واحْتالَ: أتىٰ عليه حَوْلٌ كامِلٌ، وأحْوَلَ الصبيُّ: أَتَىٰ عليه حَوْلٌ من مَوْلده، وأحال الحَوْلَ: بَلَغَه[٢].

قوله: **(الجَاهِلِيُّ)** المراد به ما قبل الإسلام؛ سُمُّوا بذلك لكثرة جهالاتهم.

قوله: **(بِآخِرِ الحَوْلِ)** الباء فيه للظرفية بمعنىٰ (في)، وكذلك الباء

---

(١) انظر: «اللسان» (تجر) ١/ ٤٢٠، وانظر: «تحرير التنبيه» ص **١٣٣**.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» ١/ ٢١١.

المذكورة بعد هٰذا في القول الثاني والثالث.

القِنْيَةُ: بكسر القاف وضمها: الاَدخار. قال الجوهري: يقال: قَنَوْتُ الغَنَمَ وغيرها قِنْوَةً وقُنْوَةً- بكسر القاف وضمها-، وقَنَيْتُ أيضًا قِنْيَةً وقُنْيَةً- بالكسر والضم-: إذا اَتخذتها لنفسك لا لتجارة. ومالٌ قُنْيَانٌ وقِنْيَانٌ- بالكسر والضم-: يتَّخذ قُنْيَةً. وقُنِيَتِ الجاريةُ بالضم علىٰ ما لم يسمّ فاعله، تُقْنَىٰ قِنْيَةً: إذا سُترت ومنعت اللعب مع الصِّبيان[١].

الشِّرَاءُ: يمد ويقصر، كما سلف في التيمم[٢].

العَرْضُ: - بفتح العين وإسكان الراء- هو جمع صنوف الأموال غير الذهب والفضة، قاله أهل اللغة كما سلف في الباب قبله، وأما العَرَض -بفتح الراء- فهو جمع متاع الدنيا من الذهب والفضة وغيرهما، وله معان أخر معروفة[٣].

قوله: (إِنْ لمْ يَنِضّ) هو بكسر النون، يقال: نَضَّ يَنِضُّ: إذا صار

---

(١) «المحكم» ٤/ ٤، ٥.

(٢) اَنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٣٢، واَنظر: «الصحاح» ٢/ ١٧٩١.

(٣) اَنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٣٢، والعَرْضُ: ما خالف الثَّمَنَين الدراهم والدنانير من متاع الدنيا وأثاثها، وجمعه: عُرُوض، فكل عَرْضٍ داخل في العَرَض، وليس كل عَرَضٍ عَرْضًا.
والعَرَضُ: من أحداث الدهر من الموت والمرض ونحو ذلك، والعَرَضُ: الآفة تعرض في الشيء، وعرضُ الدنيا: ما كان من مالٍ، قل أو كثر، والعَرَضُ: ما نيل من الدنيا. قال أبو عبيدة: جميع متاع الدنيا عَرَضٌ.
اَنظر: «اللسان» (عرض) ٥/ ٢٨٨٦، ٢٨٨٧.

ناضًّا[١].

وقوله: (لا إِنْ نَضَّ) هو بفتح النون، والناض في اللغة: الدراهم والدنانير خاصة، علىٰ ما سلف في الباب قبله، والنَّضُّ- بفتح النون- بمعنى النَّاضِّ، حكاه الجوهري وغيره[٢][٣].

---

(١) نضَّ الماءُ يَنِضُّ نَضًّا ونضيضًا: سال، وقيل: سال قليلا قليلا، والنضيض: الماء القليل، والنضيضة: المطر الضعيف القليل، والنضيضة: السحابة الضعيفة. والنَّضُّ: الدرهم الصامت. والنّاضُّ من المتاع: ما تحول ورقًا أو عينًا. الأصمعي: ٱسم الدراهم والدنانير عند أهل الحجاز الناضُّ والنَّضُّ، وإنما يسمونه ناضًّا إذا تحوَّل عينًا بعدما كان متاعًا.

ٱنظر: «اللسان» (نضض) ٧/ ٤٤٥٥، ٤٤٥٦.

(٢) «الصحاح» ١/ ٨٦٦.

(٣) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٣٠.

باب: زكاة الفطر

يقال: زكاة الفطر، أي: وجبت بالفطر، وزكاة الفطرة. أي: وجبت على الفطرة -وهي الخلقة- تزكية للنفس. أي: تطهيرًا لها وتنمية لعملها، وهي بكسر الفاء فيهما، والفُطرة- بضم الفاء- هو المُخْرَجُ في زكاةِ الفطرِ، كذا قال في «الكفاية»، وهو غلط تبع فيه ابن أبي[(١)] الدم في «شرح الوسيط»؛ فإنه نقله عن بعض المعتبرين، والصواب أنها بالكسر؛ ففي «التحرير» للمصنف أنها بكسر الفاء، وهي ٱسْمٌ مُوَلَّدٌ. قال: ولعَلَّها من الفِطْرَةِ التي هي الخِلْقَة[(٢)]، وكذا في «شرح مسلم»[(٣)] وفي «شرح الخطب النباتية» لأبي البقاء العكبري: الفطرة ما تخرج عقب رمضان من الأشياء المنصوص عليها؛ وسُمِّيَت فطرة؛ لأنه يفطر عليها الصائم وأنها شكر لتمام الصَّوم إلىٰ أن جاء الفطر، وفي الحديث: «**الفطرة طهرة للصَّائم من اللغو والرفث**»[(٤)] وقد أسلفت هٰذا عنه في صلاة العيد.

وقال صاحب «المستعذب [٨٢أ] على المهذب» وهو من فقهاء

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) «تحرير التنبيه» ص ١٣٥.

(٣) «صحيح مسلم بشرح النووي» ٧/ ٥٨.

(٤) رواه أبو داود (١٦٠٩)، ابن ماجه (١٨٢٧) من حديث ابن عباس.

اليمن: أصل الفطر: الشق، يقال: فطر ناب البعير: إذا ٱنشق موضعه للطلوع، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ۝١﴾[1] أي: ٱنشقت، فكأن الصائم ينشق صومه بالأكل[2].

وقال ابن معن في «تنقيبه على المهذب» لم أجد هٰذِه اللفظة في شيء مما وقفت عليه، هل هي بضم الفاء أو كسرها، والفقهاء ينطقون بهما، ولا تؤخذ اللغة عنهم.

قوله: (فَمَنْ لَمْ يَفْضُلْ) هو بفتح الضاد وضمها، يقال: فَضِل -بفتح الضاد وكسرها-، فمضارع المفتوح بالضم، ومضارع المكسور بالضم والفتح، وفتحه قياس، وضمه بناء نادر؛ وهٰذا إنما يجيء علىٰ تداخل لغتين. قال الجوهري: هو شاذٌّ لا نظير له[3].

القُوْتُ: بضم القاف: ما يَقوم به بدنُ الإنسان من الطعام، وقَاتَهُ يَقُوتُهُ قَوْتًا بالفتح وقِيَاتَةً، والاسم: القُوْتُ -بالضم- وما عنده قُوتُ ليلة، وقِيتُ ليلة، وقِيتَةُ ليلة، بكسر القاف فيهما، وقُتُّهُ فاقْتَاتَ، واسْتَقَاتَهُ: سأله القُوتَ، وفلانٌ يَتَقَوَّتُ بكذا، قاله كله الجوهري[4][5].

المَسْكَنُ: بفتح الكاف وكسرها[6].

---

(١) الانفطار: ١.

(٢) «النظم المستعذب في شرح غريب المهذب» ١/ ١٦٣.

(٣) «الصحاح» ٢/ ١٣٣٤.

(٤) «الصحاح» ١/ ٢٥١.

(٥) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٣٥.

(٦) ٱنظر: «اللسان» (سكن) ٤/ ٢٠٥٣.

الخَادِمُ: يطلق على الذكر والأنثىٰ بغير هاء، وجاء في لغة قليلة في الأنثىٰ: خادمة[١].

الأَقِطُ: معروف. قال ابن سيده: الأقط مثلث الهمزة مع سكون القاف، والأَقِط- بفتح الهمزة وكسر القاف- وهو شيء يعمل من اللّبن المَخيض.

قال ابن الأعرابي: يعمل من ألبان الإبل خاصة[٢]. وقال صاحب «المستعذب على المهذب»: هو من أطعمة العرب، يغلى اللبن الحامض على النار حتىٰ ينعقد ويجعل قطعًا صغارًا، ويجفف في الشمس[٣]، وادَّعى القلعي أن من كسر الهمزة منه فقد أخطأ.

وقال النووي: إنه لبنٌ يابسٌ غيرُ منزوعِ الزُّبد، قال: وهو بفتح الهمزة وكسر القاف، ويجوز إسكان القاف مع فتح الهمزة وكسرها، كما في نظائره[٤].

وقال المنذري في «حواشيه» في باب أكل الضب: إنه جبن اللبن المستخرج زبده. قال: واللغة المشهورة فيه فتح الهمزة وسكون القاف، وربما سكن في الشعر[٥]، وتنقل حركة القاف إلىٰ ما قبلها.

وقال الصغاني في «عبابه»: الأقط مثال كتف، والإقط مثال إبل،

---

(١) ٱنظر: «اللسان» (خدم) ٢/ ١١١٥، «المخصص» ١/ ٣٢٦.

(٢) «المحكم» ٦/ ٢٨٨.

(٣) «النظم المستعذب في شرح غريب المهذب» ١/ ١٦٥.

(٤) «تحرير التنبيه» ص١٣٦.

(٥) كذا، ولم أقف على كلام المنذري.

والأقط بالتحريك، وهما عن الفراء، والأقط بالكسر، وهٰذا في ضرورة الشعر.

قال: فتميم تحذف كل ٱسم علىٰ فعل أو فعل، مثال: أقط أو حذر، فتقول: أقط أو حذر، قال ذلك أبو حاتم، والفصيح الأول[١].

(١) هي لغة بكر بن وائل، وأناس كثير من بني تميم. ٱنظر: «الكتاب» ٤/ ١١٣، وانظر: «التصريح بمضمون التوضيح» ١/ ٢٨٨ لخالد بن عبد الله الأزهري ت ٩٠٥هـ- تحقيق د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم -الطبعة الأولىٰ- ١٩٩٢م.

باب: من تلزمه الزكاة، وما تجب فيه

مراده بقوله: (وما تجب فيه) شروط وإلا فقد بين ما تجب فيه الزكاة فيما مضىٰ.

قوله: [٨٢ب] **(وَالجَمِيعُ صِنفٌ زَكَوِيٌّ)** هٰذا هو الصواب عند أهل العربية[١] في ٱستعمال هٰذِه اللفظة، ووقع في «المهذب»: زكاتي، والصواب: زكوي، كرحوي وبابه[٢].

قوله: (وَالثَّانِي يُخْرِجُ لِتَمَامِ الأُوْلَىٰ): هٰذا هو الأفصح في ٱستعمال هٰذِه اللفظة، ويقع في «المهذب» كثيرًا: الأولة، وذلك لغة ضعيفة.

السُّلْطَانُ: سبق في الجمعة.

---

(١) أبدلت من الياء واو؛ كراهية ٱجتماع الياءات.
ٱنظر: «الكتاب» ٣/ ٣٤٩، «المقتضب» ١/ ٢٨٤.

(٢) «المجموع» ٥/ ٤٠٩.

كتاب الصيام

الصيام في اللغة: الإمساك ويستعمل في كل إمساك، يقال: صام: إذا سكت، وصامت الخيل: وقفت. قال الجوهري: الصَّوْمُ: الإمْسَاكُ عن الطعام، وقد صَام الرجل صَوْمًا وصِيَامًا، وصَامَ الفرسُ صَوْمًا. أي: قامَ علىٰ غير ٱعتلافٍ.

وقال أبو عبيدة: كلُّ ممسِكٍ عن طعامٍ أو كلامٍ أو سيرٍ فهو صائِمٌ[(١)]، وقال ابن فارس: الصَّوْمُ: [الإمساك][(٢)] عن الطعام. والصِّيامُ: القِيامُ في قوله: خَيْلٌ صِيامٌ[(٣)].

وأما قوله تعالىٰ: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾[(٤)]، فقيل: صيامًا، وكانوا لا يتكلمون في صيامهم، والمشهور صَمْتًا، وعلىٰ هٰذا قيل: إنه صمت مخصوص، وهو إلىٰ آخر النهار بدليل قولها: ﴿فَلَنْ

(١) «الصحاح» ٢/ ١٤٥٤.

(٢) زيادة من «مجمل اللغة» يقتضيها السياق.

(٣) «مجمل اللغة» ص٤٢٠.

(٤) مريم: ٢٦.

أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾[١]. قال مكي: وجمع صائم: صُوَّمٌ وصُوَّامٌ، قال: وقال بعضهم: صُيَّامٌ[٢].

وحده شرعًا: إمساك مخصوص في زمن مخصوص من شخص مخصوص عن زمن مخصوص[٣]، كما ذكرته في «الشرح»، وربما قيل: إمساك جميع النهار القابل للصوم عن إدخال عين من الظاهر إلى الباطن في منفذ مفتوح، وعن الجماع واستنزال الماء، والاستقاء عن قصد وذكر وعلم بالتحريم مع النية من عاقل مسلم طاهر عن الحيض والنفاس.

وأخصر منه أنه الإمساك عن الطعام والشراب في بياض النهار مع النية بشرائط مخصوصة.

رَمَضَانُ: ٱخْتُلِفَ في ٱشتقاقه علىٰ أقوال حكاها الواحدي:

أحدها: أنه مأخوذ من الرَّمَضِ، وهو حَرُّ الحِجارة من شِدَّةِ حَرِّ الشمس[٤]؛ فسُمِّيَ هٰذا الشهر رمضان؛ لأن وجوب صومه صادف شدة الحر، حكاه الأصمعي عن أبي عمرو.

ثانيها: قاله الخليل: أنه مأخوذ من الرَّمَضِي[٥]، وهو من السحاب

---

(١) مريم: ٢٦.

(٢) ٱنظر: «اللسان» (صوم) ٤/ ٢٥٢٩.

(٣) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٤٢. وليس فيه جملة: «عن مخصوص»، وزاد في «المجموع» ٦/ ٢٤٨: «عن شيء مخصوص».

(٤) هٰذا القول حكاه الخليل، أما القول الثاني فلم يرد عنه. «العين» (رمض) ٧/ ٣٩.

(٥) من «العين»، وفي النسخ الثلاث: الرميض.

والمطر: ما كان في آخر القيظ وأول الخريف؛ سُمِّيَ رمَضِيًّا[١] لأنه يدرك[٢] سخونة الشمس، فَسُمِّيَ هٰذا الشهر رمضان لأنه يغسل الأبدان من الآثام.

ثالثها: أنه من قولهم: رَمَضْتُ النَّصْلَ[٣] أرمضه رَمْضًا: إذا دَقَقْتُهُ بين حجرين ليَرِقَّ[٤]؛ فَسُمِّيَ هٰذا الشهر رمضان لأنهم كانوا [٨٣أ] يرمضون أسلحتهم فيه ليقضوا بها أوطارهم في شوال قبل دخول الأشهر الحرم، وهٰذا القول يحكىٰ عن الأزهري.

قال الواحدي: فعلىٰ هٰذا الٱسم جاهلي، وعلى القول الأول يكون الٱسم إسلاميًّا، وقبل الإسلام [لا][٥] يكون له هٰذا الٱسم. قال: وروىٰ سلمة عن الفراء أنه يقال: هٰذا شهر رمضان، وهما شهرا ربيع، ولا يذكر الشهر مع أسماء سائر الشهور العربية[٦].

وجمع رمضان: أَرْمِضاءُ ورَمَضَاناتٌ، ورَماضِينُ، حكاه النحاس عن الكوفيين.

قال: وغلطهم فيه سيبويه.

قال النحاس: وحكوا فيه أرمضة ويجوز رماض، كما قيل: شعاب

---

(١) من «العين»، وفي النسخ الثلاث: رميضًا.

(٢) من «العين»، وفي النسخ الثلاث: يدرأ.

(٣) من «العين»، وفي النسخ الثلاث: الفصيل.

(٤) ٱنظر: «اللسان» (رمض) ٣/ ١٧٢٩، ١٧٣٠.

(٥) زيادة من «البسيط».

(٦) «البسيط» ٣/ ٥٧١، ٥٧٢ [البقرة: ١٨٥].

في جمع شعبان[(١)][(٢)].

ولرمضان أسماء أخر زائدة على الستين ذكرها أبو الخير أحمد بن إسماعيل الطالقاني في كتابه: «حظائر القدس» منها: شهر الله، وشهر الأمة، والقرآن، والقيام، والنجاة، والأمان، وشهر الإيمان، والاحتساب، والتعظيم، والبركة، والتقرب، والبلوىٰ، والتضعيف، والتراويح، والتحميد، وتطهير الأرواح، والجود، والجزاء، والحصاد للخيرات، والدعاء، والذكر، والرحمة، والمغفرة، والإعتاق من النار، وتكفير السيئات، والسيادة، والجنة، والغفران، وشد المئزر، والزيادة في الرزق، وتزيين الجنة، والسياحة، والصبر، والضياء، والطيب، والحمد، والفتح، (والنصر، والفضل، والقربان، والتفتيح لأبواب الجنة، والتنزيل، وكف النفس)[(٣)]، والإدام، والإنعام، والطاعات، والنور، والعطاء، والمواساة، والفرحتين، والتقوىٰ، والخير للمؤمنين، والشر للمنافقين، والنداء، والاعتصام، والإلطاف، وحطة، وطاب، وقوت، وذكر مستنده في كل منها.

شَعْبَان: سُمِّيَ به لتَشَعُّبهم فيه بكثرة الغارات[(٤)]. قال النحاس:

(١) أشار محقق كتاب «معاني القرآن» إلىٰ أنه يوجد في المخطوطة سقط من الآيات من آية ١٨ : ١٨٨، لا يمكن تداركه لأنه لا يوجد إلا مخطوطة واحدة، وربما يكون هٰذا النص داخلاً ضمن السقط. ٱنظر: «معاني القرآن الكريم» ١/ ١٠٣.

(٢) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٤٢.

(٣) ما بين القوسين سقط من (أ).

(٤) ٱنظر: «اللسان» (شعب) ٤/ ٢٢٧١.

جمعه: شعابات وشعاب علىٰ حذف الزوائد. قال: وحُكِيَ عن الكوفيين شعابين، وذلك خطأ عند سيبويه، كما لا يجوز في عثمان عثامين[(١)(٢)].

الهلال: معروف؛ سُمِّيَ به لأن الناس يرفعون أصواتهم بالإخبار عنه، قاله السهروردي في «شرح ألفاظ المصابيح». قال: واسم القمر الزبرقان، ودارته[(٣)] الهالة، وضوؤه السَّمَر.

قال الجوهري وغيره: إنما يكون هِلَالًا الليلة الأولىٰ [٨٣ب] والثانية والثالثة، ثم هو قمرٌ[(٤)].

وحكىٰ صاحب «المهذب» فيه خلافًا بين الناس فيما يخرج عن تسميته هلالًا ويُسمَّىٰ قمرًا، فقيل: إذا ٱستدار، وقيل: إذا بهر ضوؤه[(٥)(٦)].

قوله: (مُصْحِيَةً) أي: غير مغيمة. وحكى ابن سيده في «المخصص» عن ابن السكيت أنه قال: أَصْحَت السماء، وهي

---

(١) قال سيبويه: أما عثمان ونحوه فلا يجوز فيه أن تكسِّره؛ لأنك توجب في تحقيره عُثَيْمِينَ، فلا تقول: عثامين فيما يجب له عُثَيْمان ولكن عُثْمانون. ٱنظر: «الكتاب» ٣/ ٤٠٦.

(٢) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص١٤٣.

(٣) رسمت في الأصول الألف بعد الراء.

(٤) «الصحاح» ٢/ ١٣٧٥.

(٥) ٱنظر: «المهذب» ٢/ ٩٤.

(٦) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٤٣.

صَحْوٌ، ولا يقال: مُصْحِيَة، ثم ذكر ابن سيده أنه يقال: مُصْحِية[١]، وكذا ذكره ابن أبان في كتابه «العالم».

وقال أبو حاتم: الناس يقولون: إن الإصحاء هو ٱنقشاع الغيم، وليس كذلك، إنما هو إقلاع البرد، سواء كان غيم أو لم يكن، وكذا قال صاحب «الواعي»: أَصْحَتِ السَّماءُ فهي مُصْحِيةٌ، ويومٌ مُصْحٍ: إذا لم يكن فيه برد، وإن كان في السماء غيم[٢].

المَسَافَةُ: البُعْدُ. قال الجوهري: يقال: سُفْتُ الشيء[٣] أَسُوفُهُ سَوْفًا: إذا شَمِمْتُه، والاستِياف: الٱشتمامُ، والمَسَافَةُ: البُعْدُ، أصلها من الشَّمِّ، وكان الدليل إذا كان في فلاةٍ أخذ الترابَ فشمَّه ليعلم أعَلَىٰ قصدٍ هو أم لا؟ ثم أكثروا ٱستعمالهم الكلمة حتىٰ سمَّوا البُعْدَ مسافةً[٤][٥].

التبييت: هو إيقاع النية ليلًا. تقول: بات يفعل كذا يبيت ويبات بيتوتة: إذا فعله ليلًا، وأما قوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ﴾[٦] وقوله: ﴿إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾[٧]، فمعناه: يدبرون.

---

(١) «المخصص» ٢/ ٤٣٩.

(٢) ٱنظر: «اللسان» (صحا) ٤/ ٢٤٠٦.

(٣) من «الصحاح»، وفي النسخ الثلاث: الأرض.

(٤) «الصحاح» ٢/ ١٠٥٤.

(٥) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٥٤.

(٦) النساء: ٨١.

(٧) النساء: ١٠٨.

قوله: (عَنْ أَدَاءِ فَرْضِ رَمَضَانِ) هو مكسور لأنه مجرور بالإضافة إلى ٱسم الإشارة بخلاف رمضان المذكور أولًا في قوله: (وكَمَالُ رَمَضَانَ).

الاسْتِقَاءَةُ: بالمد طلب القيء.

القَيْءُ: سلف بيانه في باب النجاسة.

النُّخَامَةُ: بضم النون. قال ابن سيده في «المحكم»: نَخِم الرجلُ: دَفع بشيء من صدره أو أنفه[(١)].

وقال في «الصحاح» و«المجمل»: النُّخامَةُ بالضم: النُّخاعَةُ[(٢)].

وفي «المغيث» و«المغرب» للمطرزي: هي ما يخرج من الخيشوم[(٣)]، وفي «التهذيب» للمصنف: النخاعة: ما يلفظه الإنسان كالنخامة[(٤)].

الغذاء: بكسر الغين وبالذال المعجمتين، يطلق على المأكول والمشروب.

الدَّوَاءُ: ممدودٌ مفتوح الدال[(٥)]،

---

(١) «المحكم» ٥/ ١٣٧.

(٢) «مجمل اللغة» ص ٦٩٢، «الصحاح» ٢/ ١٥٠٣.

(٣) «المغرب» ص ٤٤٦.

(٤) «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/ ٢/ ١٦٣.

(٥) الدواء علىٰ وجهين، فالدواء الذي يُتَدَاوىٰ به ممدودٌ، والدوى: الرجلُ الأحمقُ مقصورٌ يكتب بالياء لمكان الواو التي في وسطه، والدَّوىٰ أيضًا مقصور: الرجل الطويل المرض، وكذلك الدواة التي يكتب منها مقصورة، وتجمع دَوىً كذلك

وفي لغة بكسرها[١]، حكاها الجوهري، وهي شاذة غريبة، ودَاوَيْتُهُ مُدَاوَاةً، وتَدَاوىٰ هو[٢].

قوله: (فَعَلَى الوَجْهَيْنِ بَاطِنُ الدِّمَاغِ وَالْبَطْنِ وَالأَمْعَاءِ، وَالمَثَانَةِ مُفْطِرٌ بِالاسْتِعَاطِ أَوِ الأَكْلِ أَوِ الحُقْنَةِ أَوِ الوُصُولِ مِنْ جَائِفَةٍ وَمَأْمُومَةٍ وَنَحْوِهِمَا) هٰذا فيه لف ونشر؛ فالاستعاط يعود للدماغ والأكل للبطن، والحقنة للأمعاء والمثانة، وأما الوصول من جائفة ومأمومة فلذلك كله.

الأَمْعَاءُ: بالمد [٨٤أ] جمع مِعًى بكسر الميم مقصور[٣].

قال الواحدي: مثل: ضلع وأضلاع، قال: وتثنيته: معيان؛ يعني: بفتح العين.

قال: وهو جميع ما في البطن من الحوايا، وقال غيره: الأمعاء: المصارين، وهو قريب منه[٤].

بحذفِ الهاء، كقولك: حصاةٌ وحَصًى.
ٱنظر: «المقصور والممدود» للفراء ص٢٣، ٢٤، ولابن ولاد ص ٣٨، ٣٩، ولأبي علي القالي ص ٣٤٣.

(١) قال أبو الجرّاح: الدِّواءُ فكسر، وأنشد:
يـقـولـون مـخـمـورٌ وذاك دِواؤُه   عليّ إذن مَشْيٌ إلى البيت واجب
وقال أبو يوسف: سمعتُ جماعة من الكلابيين يقولون: هو الدِّواء، مكسور ممدود. ٱنظر: «إصلاح المنطق» ص ١٠٤، ١٠٥.

(٢) «الصحاح» ٢/ ١٧٠٥.

(٣) ٱنظر: «المقصور والممدود» للفراء ص ٦١، ولابن ولاد ص ١٠٥، ولأبي علي القالي ص ١٨٩.

(٤) «البسيط» ٢٠/ ٢٣٧، ٢٣٨ [محمد: ١٥].

المَثَانَةُ: بفتح الميم ثم ثاء[١] مثلثة مخففة، ثم ألف، ثم نون مخففة، ثم هاء: مجمع البول، وهو باطن العانة. قال صاحب «المحكم»: هو مُسْتَقَرُّ البَوْلِ من الرَّجُلِ والمَرْأَةِ.

ومَثِنَ مَثَنًا، فهو مَثِنٌ، وأَمْثَنُ، والأُنْثىٰ: مثناء، ٱشتكىٰ مثانته، ومُثِنَ مَثْنًا، فهو مَمْثُونٌ، ومَثِينٌ: كَذلِكَ، والمَثِن[٢]، وهو أَيْضًا أن لا يَسْتَمْسكَ البَوْلُ فيها[٣].

الاِسْتِعَاطُ: أَخذُ الدّواء وغيره من أَنفِه حتىٰ يَصِلَ إلىٰ دماغه، واستعطَ الرجلُ، واستَعَطْتُه، قاله المصنف في «تحريره»[٤]، وقال في «شرح المهذب»: السُّعوط -بضم السين- هو نفس الفعل، وهو جعل الشيء في الأنف وجذبه إلى الدماغ، وبفتحها ٱسم للشيء الذي يتسعطه كالماء والدهن وغيرهما[٥].

وقال المطرزي في «المغرب»: السعوط: الدواء الذي يصب في الأنف[٦].

الحُقْنَةُ: بضم الحاء، والاحتقان: جعل الدواء ونحوه في الدبر، وقد ٱحتقن الرجل[٧]، ولو عبر بالاحتقان كان أولى.

---

(١) من (أ).

(٢) في الأصول: المثنىٰ، والمثبت من «المحكم».

(٣) «المحكم» ١١/ ١٥٢، ١٥٣.

(٤) «تحرير التنبيه» ص ١٤٤.

(٥) «المجموع» ٦/ ٣٣٤.

(٦) «المغرب» ص ٢٢٥.

(٧) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٤٤.

الجَائِفَةُ: بالجيم، هي الجرح الذي ينفذ إلى الجوف، كالبطن والصدر، والثغرة، ونحوها.

المَأْمُومَةُ: هي التي تبلغ أم الرأس التي فيها خريطة الدماغ، كما سيأتي في الجراح.

الإِحْلِيلُ: مخرجُ البول خاصة، ومخرجُ اللبن من الضرع، ومن الثَّدْيِ، قاله الجوهري[١]، قال: وهمزته زائدة ووزنه إفعيل.

وقول ابن الرفعة في معنى الٱحتقان: ما إذا قَطَّر في إحليله شيئًا. ليس بجيد؛ لأنه أحد نوعي الٱحتقان، ثم قال بعد ذلك: إذا دخل مبضعًا فوصل إلىٰ مثانته. والمبضع بكسر الميم ما يبضع به اللحم؛ أي: يقطع، ومنه: «**فاطمة بضعة مني**»[٢] بفتح الباء؛ أي: قطعة، وعبارة غيره: المسبار من السبر وهو الٱختبار؛ لأن ذلك يفعل لاختبار موضع الحصاة التي تسد البول، وأما المبضع فلا يدخل في الإحليل.

المَنْفَذُ: بفتح الفاء كالمدخل والمخرج، كذا ضبطه المصنف في «شرحه للوسيط»، وكذا رأيته بخطه مضبوطًا في أصل الكتاب أيضًا.

المَسَامُّ: بفتح الميم والسين: منافذ البدن.

قال الجوهري: مَسَامُّ الجسد: ثُقَبه[٣]. وقال المصنف في

---

(١) «الصحاح» ٢/ ١٢٥٧.

(٢) «صحيح البخاري» (٣٧١٤) في فضائل الصحابة، باب مناقب قرابة رسول الله ﷺ، «صحيح مسلم» (٢٤٤٩) كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل فاطمة.

(٣) «الصحاح» ٢/ ١٤٤٣.

«تهذيبه»: مسام الجسد: ثقبه، وهي بفتح الميم وتشديد الميم الثانية[١]. وقال المطرزي في «مغربه»: المسام: المنافذ[٢]، من عبارات الأطباء.

الحَلْقُ: الحُلْقُومُ، قاله الجوهري[٣]، وهو مجرى النفس خروجًا ودخولًا.

الذباب: سلف بيانه في شروط الصلاة.

الطَّرِيقُ: تذكر وتؤنث.

الدَّقِيقُ: جمعه: أدقة، كسرير وأسرة.

قوله: [٨٤ب] **(مِنْ مَعْدِنِهِ)** هو بفتح الميم وإسكان العين المهملة، ثم دال مكسورة، ثم نون، ثم هاء؛ أي: من مكانه، ضبطه خوف التحريف.

الإيجار: هو قلب الشيء في الحلق[٤]، بخلاف السعوط، فإنه قلب الشيء في الأنف ليصل إلى الرأس كما سلف.

الاسْتِمْنَاءُ: ٱستدعاء خروج المني.

قُبْلَةُ الرجلِ المرأةَ معروفةٌ، قيل: إنها من المقابلة. قال المصنف: وأظنها من الإقبال إلى الشيء وعليه.

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» ١/ ٢/ ١٥٥.

(٢) «المغرب» ص ٢٣٦. (٣) «الصحاح» ٢/ ١١١٤.

(٤) الوَجْرُ: أن توجر ماءً أو دواءً في وسط حلق صبي. الجوهري: الوجور: الدواء يوجر في وسط الفم.

ٱنظر: «اللسان» (وجر) ٨/ ٤٧٧١.

قوله: (**فَمِه**) قد أسلفنا جوازه، وأن الأفصح حذف الميم منه[١].

قوله: (**فَلَفَظَهُ**) هو بفتح الفاء؛ أي: رماه، يقال: لفظه يلفظه لفظًا، كضربه يضربه ضربًا؛ أي: رماه من فيه، وذلك المرمي يُسَمَّىٰ لُفاظة بضم اللام.

الغَيْمُ: الستر، ومنه سُمِّيَ الغمام غمامًا، وقيل: سُمِّيَ لأنه يغم الماء في جوفه. وقال شمر: سُمِّيَ من قبل غمغمته وصوته، وكذا الغم ضد الفَرَج، كأنه يغطي الفَرَج ويذهب.

السُّحُورُ: بضم السين الأكل في السَّحر، وبالفتح ٱسم المأكول حينئذ، وأكثر ما يُرْوىٰ بالفتح، وقيل: إن الصواب فيه الضم؛ لأن الأجر والبركة في الفعل، علىٰ أن الآخر[٢] لا يمتنع علىٰ سبيل المجاز.

قوله: (**وَلْيَصُنْ لِسَانَهُ**) هٰذِه لامُ الأمرِ؛ أي: يلزمه ذلك.

وقوله: (**وَنَفْسَهُ عَنِ الشَّهَوَاتِ**) هٰذا مستحَبٌ كما نبه عليه في «الدقائق»[٣]، والصيانة عن الكذب والغيبة واجب في حق كل أحد، لٰكن في حق الصائم آكد.

الكَذِبُ: بفتح الكاف وكسر الذال المعجمة، ويجوز إسكانها، كما حكاه المصنف في أواخر «شرح مسلم» في باب حديث توبة كعب وصاحبيه[٤]، وحكاهما صاحب «الواعي» أيضًا، فقال: يقال:

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/ ٢/ ٨٠. (٢) في (ب): الأجر.

(٣) «دقائق المنهاج» ص ٥٥.

(٤) «صحيح مسلم بشرح النووي» ١٧/ ٩٧.

كَذِبَ الرجل يَكْذِبُ كَذِبًا وكِذْبًا بكسر الكاف وإسكان الذال.

زاد ابن عديس: وكَذِبَةٌ وكِذْبَةٌ بالكسر، وكَذبَةٌ بالفتح، وهي تخفيف كِذْبَةٌ. قال ابن عديس: ذكرها اللحياني[١].

قال الواحدي: وهو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو، وقد يُسْتَعَار لفظ الكذب فيما ليس بكذب في الحقيقة[٢].

وقال ابن السكيت: يقال: كَذَب يكذِب كَذِبًا، فهو كاذبٌ وكذوبٌ، وكَيْذُبَان[٣][٤]. ومذهب الجمهور أن الكذب الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو، كما سلف، سواء أخبر عمدًا أم[٥] سهوًا.

واشترطت المعتزلة العمد، وفي الأحاديث الصحيحة: «**من كذب عليّ متعمدًا**»[٦]؛ وهٰذا يدل علىٰ أن الكذب يكون عمدًا وغيره.

ثم ٱعلم أن الكذب يطلق أيضًا على الخبر المخالف لما أخبر عنه[٧] ماضيًا كان أو مستقبلًا، وأنكر بعضهم ٱستعماله في المستقبل؛ وخطأه المصنف؛ لأن في «صحيح مسلم» عن جابرٍ أن

---

(١) ٱنظر: «اللسان» (كذب) ٦/ ٣٨٤٠.

(٢) «البسيط» ٢/ ١٥٣.

(٣) في النسخ الثلاث: كذبان، والمثبت من «إصلاح المنطق».

(٤) «إصلاح المنطق» ص ١٨٩.

(٥) في (أ): أو.

(٦) «صحيح البخاري» كتاب: العلم، باب: إثم من كذب على النبي ﷺ، (١١٠)، «صحيح مسلم» مقدمة مسلم، باب: تغليظ الكذب علىٰ رسول الله ﷺ، (٣).

(٧) سقطت من (أ).

عبدًا لحاطبٍ جاءَ يشكُو حَاطِبًا، فقال: يا رسولَ الله ليدخُلَنَّ حاطبٌ [٨٥أ] النارَ، فقالَ عليه الصلاة والسلام: «**كَذَبْتَ؛ لا يدخُلُهَا فإنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا والحُدَيْبِيَةَ**»[١]. وفي «صحيح البخاري» في آخر تفسير سورة النور، عن عائشة في حديث الإفك: فقام سعد فقال: يا رسول الله ٱئذن لي أن أضرب أعناقهم، وقام رجل من الخزرج فقال: كذبت، وذكر الحديث[٢].

ومثله قوله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نَافَقُواْ يَقُولُونَ لِإِخْوَٰنِهِمُ﴾[٣] إلىٰ قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾.

الغِيْبَةُ: ذِكْرُ الإنسان بما يكره مما هو فيه، وهي حرام إلا في ستة مواضع ذكرتها في «الشرح» فراجعها منه.

الذَّوْقُ: هو ما تدرك به الحلاوة والمرورة، والحموضة، والملوحة، والعذوبة. يقال: ذقت الشيء أذوقه ذوقًا وذواقًا، ومذاقًا، ومذاقة، وما ذقت ذواقًا؛ أي: شيئًا، وذقت ما عند فلان: خبرته، وذقت القوس: جذبت وترها[٤] لأنظر ما شد بها، وأذاقه الله وبال أمره، وتذوقته، أي: ذقته شيئًا[٥] بعد شيء، وأمر

---

(١) «صحيح مسلم» كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل أهل بدر وقصة حاطب بن أبي بلتعة، حديث رقم: (٢٤٩٥).

(٢) «صحيح البخاري» كتاب التفسير، سورة النور، حديث رقم: (٤٧٥٠).

(٣) الحشر: ١١.

(٤) في النسخ الثلاث: وترهما، والمثبت من كتب اللغة.

(٥) زاد في (أ): أي.

مستذاق؛ أي: مجرب معلوم.

العِلْكُ: بكسر العين: معروف. قال الروياني[١] وغيره: وهو المومِيا الذي كلما مضغ صلب وقوي واجتمع.

ويجوز فتح العين علىٰ معنى الفعل، يقال: عَلَكَ -بفتح اللام- يَعْلُكُ بضمها، وضبط المصنف بخطه في الأصل كلامه بالوجهين[٢].

الرِّزْقُ: عند أصحابنا المتكلمين وعند أهل اللغة: كل ما ٱنتفع به المنتفع من مأكول ومشروب، وملبوس، وولد، وزوجة، ودار، وغير ذلك، ويطلق على الحلال والحرام عندنا.

قوله: (لاَسِيَّمَا في العَشْرِ الأَوَاخِرِ مِنْهُ) ٱعلم أن السِّي: المثل، بكسر السين وتشديد الياء، وفي (ما) وجهان:

أحدهما: أن تكون بمعنى الذي، والثاني: أن تكون زائدة؛ فعلى الأول تقدير الكلام أن يعتكف في رمضان لا مثل الذي هو في العشر الأخير، وعلى الثاني: لا مثله في العشر الأخير، ويجوز أن يقال: لاسيما بتخفيف الياء، ولا سوا ما. والعشر من الشهر فيه لغتان:

---

(١) الرُّويانيُّ: هو القاضي العلامة، فخر الإسلام، شيخ الشافعية، أبو المحاسن، عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد الطبري. ولد سنة (٤١٥هـ)، وقتله الملاحدة سنة (٥٠٢هـ). من تصانيفه: «البحر»، «الكافي»، «حلية المؤمن».
انظر: «المنتظم» ٩/ ١٦٠ (٢٥٩)، «معجم البلدان» ٣/ ١٠٤، «تاريخ الإسلام» ٣٥/ ٦٢-٦٤ (٤٣)، «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٢٦٠-٢٦٢ (١٦٢)، «مرآة الجنان» ٣/ ١٧١، ١٧٢، «الأعلام» ٤/ ١٧٥.

(٢) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٤٥.

التذكير والتأنيث، والتأنيث أكثر في الأحاديث وفي كلام العرب، ومنه الأحاديث الصحيحة في طلب ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان.

ومما جاء في التذكير حديث أبي سعيد الخدري في «صحيح مسلم» في آخر كتاب الصيام في أحاديث ليلة القدر، قال: إن رسول الله ﷺ ٱعتكف العشر الأول من رمضان ثم ٱعتكف العشر الأوسط، ثم قال ﷺ: «**إني ٱعتكفت العشر الأول، ألتمس هٰذِه الليلة، ثم ٱعتكفت العشر الأوسط، ثم أتيت، فقيل لي: إنها في العشر الأواخر**» هكذا هو في جميع النسخ [٨٥ب] العشر الأوسط من كلام النبي ﷺ، ومن كلام أبي سعيد، وفي رواية بعده من كلام أبي سعيد: العشر الوسطىٰ[١].

وقوله: (العَشْرُ الأَوَاخِرِ) هو الصواب؛ لأن المقصود هو التأخر[٢] الوجودي، فهو جمع آخر، وفاعله يجمع علىٰ فواعل قياسًا، ولا يقال: العشر الأخر؛ لأن الأخر جمع أخرىٰ، وأخرىٰ تأنيث آخر، ومدلوله وصف مغاير لمتقدم ذكره، وإن كان متقدمًا في الوجود، وكذلك مؤنثه ومجموعه، ويقال: العشر الأول كالليالي الأول[٣]؛ لأنه[٤]

(١) «صحيح مسلم» حديث رقم: (١١٦٧) كتاب الصيام، باب فضل ليلة القدر.

(٢) في (ب): المتأخر.

(٣) وقع بالنسخ الخطية: العشر الأولى كالليالي الأولى. والمثبت المناسب للسياق وكتب اللغة.

(٤) في النسخ الثلاث: لأن، والصواب ما أثبته.

جمع أولىٰ، ولا يقال: العشر الأوائل. وقد ٱتفق[١] [أبو][٢] عمرو ابن الحاجب هٰذِه الأربع مسائل[٣] في جزء مفرد.

الكَفَّارَةُ: أصلها من الكفر -بفتح الكاف- وهو الستر؛ لأنها تستر الذنب وتذهبه، هٰذا أصلها ثم ٱستُعْمِلَت فيما وجد فيه صورة مخالفة وانتهاك، وإن لم يكن إثم كالقاتل خطأ[٤].

قوله: **(عِتْقُ رَقَبَةٍ)** قال الأزهري: إنما قيل لمن أعتق نسمة: أعتق رقبة وفك رقبة، فخصت الرقبة دون سائر الأعضاء؛ لأن حكم السيد وملكه كحبل في رقبة العبد، وكالغل المانع له من الخروج، فإذا أعتق فكأنه أطلق من ذلك، وسيأتي تهذيب لغات العتق في بابه إن شاء الله تعالىٰ[٥].

قوله: **(لِشِدَّةِ الغُلْمَةِ)** هي بضم الغين المعجمة وإسكان اللام مصدر غلم: إذا ٱشتدت حاجته إلى النكاح، ويقال فيها: الغَلَم بفتح الغين واللام.

---

(١) في الأصول: (أنفق)، والمثبت قريب من الرسم، وقد يكون الصواب: أفرد.

(٢) ساقطة من النسخ، والمثبت من مصادر ترجمته.

(٣) في النسخ: الأربع مسائل الأربع.

(٤) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٤٤.

(٥) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٤٤، ١٤٥.

باب: صوم[1] التطوع

التَّطَوُّعُ: التبرُّعُ بالشَّيءِ، قاله الجوهري وابن فارس[2].

الاثْنَيْن: سُمِّيَ بذلك لأنه ثاني الأسبوع، كما قاله المصنف في «تحريره». قال أبو جعفر النحاس: سبيله أن لا يُثنّىٰ ولا يُجمعُ، بل يقال: مَضت أيّام الاْثنين. قال: وحكى البصريّون: اليوم والاثْنُ، والجمع: الثُّني، وذكر الفَرَّاء أن جمعَه: الأَثانين، والأَثنان، وفي كتاب سِيبويه: اليومُ الثُّنَيُّ[3]، فعلىٰ هٰذا جَمْعُه: الأَثْنَاء. قال الجوهري: لا يُثَنَّىٰ ولا يُجْمَعُ؛ لأَنّه مُثَنًّى، فإنْ أَحببتَ جمعَه قلتَ: أَثَانِينُ[4][5].

يَوْمُ الخَمِيْسِ: سُمِّيَ بذلك لأنه خامس الأسبوع، كذا قاله المصنف في «تحريره». قال النَّحّاس: جمعُه: أَخْمِسَةٌ وخُمُس، وخُمْسَان، كَرغِيف ورُغف، ورُغفان، وأَخْمِسَاء كأَنصباء، وأَخَامِسُ، حكاه الفَرَّاء[6]، وما ذكره المصنف من كونه خامس

---

(١) من (أ)، وفي الأصل، (ب): صلاة.
(٢) «الصحاح» ٢/ ٩٦٩، «مجمل اللغة» ص ٤٥٤.
(٣) «الكتاب» ٣/ ٣٩٣.
(٤) «الصحاح» (ثنىٰ) ٢/ ١٦٧٢.
(٥) «تحرير التنبيه» ص ١٤٩.
(٦) «تحرير التنبيه» ص ١٥٠.

الأسبوع مخالف (لما ذكره)[١] في كتاب النذر تبعًا للرافعي أن آخر الأسبوع الجمعة[٢]، فعلىٰ هٰذا يكون أوله السبت، فلا يصح قوله أنه سُمِّيَ يوم الاثنين لأنه ثاني الأسبوع، ويوم الخميس لأنه خامسه، لكنه موافق لما ذكره [٨٦أ] في «تهذيبه» عن صاحب «المحكم» أن أول الأيام الأحد[٣]، وفي «مفردات الراغب»: قولهم: يوم الأحد؛ أي: يوم الأول[٤]، وفي «تفسير ابن عطية» في سورة الحديد أنه قول الأكثرين[٥].

وفي «روض الأنف» للسهيلي أن أول الأسبوع السبت، كما قاله الرافعي[٦]، وأن المشهور من كون أول الأسبوع الأحد خلاف الصواب، ولم يقل به إلا ابن جرير[٧].

عرفة: ذكرناها مبسوطة في الأماكن فراجعها منه.

تاسوعاء وعاشوراء: ممدودان على المشهور، وحُكِيَ عن أبي عمرو الشيباني قصرهما، وهو شاذ[٨].

---

(١) تكررت في الأصل.

(٢) انظر: «المجموع» ٨/ ٤٧٤.

(٣) «تهذيب الأسماء واللغات» ١/ ٢/ ١١٦.

(٤) «مفردات ألفاظ القرآن» ص ٦٧.

(٥) «المحرر الوجيز» ١٤/ ٢٨٦.

(٦) انظر: «العزيز شرح الوجيز» ١٢/ ٣٦٨.

(٧) «الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية» ٢/ ١٩٧، ١٩٨ بتصرف.

(٨) انظر: «المقصور والممدود» لابن ولاد ص ٧٨، ولأبي علي القالي ص ٣٩٨.

قال الجوهري: ويقال: عَشُورَاء بالمد وسُمِّيَ عاشوراء لأنه عاشر المحرم. وقيل: لأنه عاشر كرامة أكرم الله بها هٰذِه الأمة. وقيل: لأن الله أكرم فيه عشرة من الأنبياء بعشر كرامات. حكاهن المنذري في «حواشي السنن».

قال ابن دريد: عاشوراء: ٱسم إسلامي لا يُعْرَف في الجاهلية؛ لأنه ليس من كلامهم فاعولاء[١]. وهٰذا عجيب منه، فالأحاديث الصحيحة ناطقة بخلافه، لا جرم ٱعترضه ابن دحية فقال: هٰذا ليس بسديد؛ لأنه غفل عما ثبت في جميع المصنفات الصحاح عن سيد العرب والعجم وأصحابه، والمتقدمين من أمم، وأنه كان يُسَمَّىٰ به في الجاهلية الجهلاء، ولا يُعْرَف إلا بهٰذا الٱسم.

وقد (ذكر ابن الأعرابي)[٢] أنه سمع خابوراء، وفي «الصحاح»: التَّاسُوعَاءُ: قيل: هو يوم العاشوراء، وأظنُّه مولَّدًا[٣]. هٰذا لفظه بالتعريف فيهما.

وتاسوعاء هو التاسع منه، هٰذا هو المعروف عند جمهور العلماء وأهل اللغة أن عاشوراء هو عاشر المحرم، وتاسوعاء تاسعه[٤].

---

(١) «جمهرة اللغة» ٢/ ١٢٠٧، والنص به تصرف ووهم، وبه: «أما عاشوراء فعلىٰ فاعولاء، ولم يجيء في كلامهم غيره.. والعاشوراء قد تكلموا به قديمًا، وكانت اليهود تصومه فقال النبي ﷺ: «**نحن أحق بصومه**».

(٢) في النسخ الثلاث: ذكر الأعرابي. والصحيح ما أثبتناه.

(٣) «الصحاح» ٢/ ٩٢٥.

(٤) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٤٨.

ومذهب ابن عباس أن عاشوراء تاسعه أخذًا من أظماء الإبل؛ فإن العرب تسمي الخامس من الورد: ربعًا، والتاسع: عِشر بكسر العين، وهٰذا المذهب غلط[(١)].

ومن الغريب حكاية القرطبي له في «تفسيره»[(٢)] عن الشافعي، ونقل ابن عبد الحكم المالكي في «شرح الموطأ» عن بعضهم أن تاسوعاء ٱسم لليلة التاسعة، وعاشوراء ٱسم لليلة العاشرة، لم يجز أن يقال: يوم تاسوعاء ويوم عاشوراء؛ لأنه يكون من إضافة الشيء إلىٰ بعضه، وهو ممتنع عند البصريين.

قوله: (وَأَيَّامِ البِيضِ) هكذا هو بإضافة البيض إلىٰ أيام؛ أي: أيام الليالي البيض، ويقع في بعض نسخ «التنبيه» وكثير من كتب الفقه: الأيام البيض، وهو خطأ عند أهل العربية معدود من لحن العامة[(٣)]؛ لأن الأيام كلها بيض، نبه علىٰ ذلك المصنف في «تحريره»[(٤)].

وقال صاحب «الإقليد»: إن بعض أهل العصر قال: يجوز: والأيام البيض. علىٰ تقدير: والأيام البيض لياليها، فحذفت لياليها من الكلام. قال ولده برهان الدين: ويشهد [٨٦ب] لذلك قوله تعالىٰ: ﴿ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍۖ﴾[(٥)]؛ أي: عاصف الريح أو عاصف

---

(١) ٱنظر: «اللسان» (عشر) ٥/ ٢٩٥٣.

(٢) ١/ ٣٩١ [البقرة: ٥٠].

(٣) سقطت من (أ).

(٤) «تحرير التنبيه» ص ١٤٨، ١٤٩، وانظر: «المجموع» ٦/ ٤٣٦.

(٥) إبراهيم: ١٨.

ريحُه، ثم حُذِفَت الريح وجُعِلَت الصفة لليوم مجازًا، كما قاله أبو البقاء[١]. وأيام البيض هي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر.

وقيل: الثاني عشر بدل الخامس عشر، حكاه جماعة وهو شاذ[٢]، فالاحتياط صوم الأربعة، وسُمِّيَت ليالي البيض لأنها تبيضُّ بطلوع القمر من أولها إلىٰ آخرها، قاله ابن قتيبة[٣] والجمهور، وقيل غير ذلك، ومنه ما روىٰ قنبر عن علي ﷺ أنه سُئِلَ عن ذلك فقال: إنما سُمِّيَت الأيام البيض لأن الله تعالىٰ أهبط آدم إلى الأرض فشرقت عليه شمس الدنيا فاسود جميع بدنه، فلما تاب الله عليه شكا إلىٰ جبريل ذلك، فأوحىٰ الله إليه وأمره أن يصوم الأيام البيض، فلما صام اليوم الثالث عشر ٱبيض ثلث بدنه، فلما صام الرابع عشر ٱبْيَضَّ ثلث بدنه، فلما صام الخامس عشر ٱبْيَضَّ جميع بدنه، ذكره ابن الرفعة في «كفايته»؛ فعلىٰ هٰذا يكون الموصوف بالبياض نفس الأيام، وعلى الأول الليالي.

فائدة:

قسّمت العرب ليالي الشهر عشرة أقسام، سموا كل قسم منها باسم، فقالوا: ثلاث غرر جمع غرة، وثلاث نُفَل بضم النون وفتح

---

(١) «التبيان» ٢/ ٨٤.

(٢) حكاه الصيمري والماوردي والبغوي وصاحب البيان. ٱنظر: «المجموع» ٦/ ٤٣٦.

(٣) «أدب الكاتب» ص ٧٠.

الفاء، وثلاث تسع، وثلاث عشر، وثلاث بيض، وثلاث ذرع بضم الذال وفتح الراء، وكان القياس سكونها، وثلاث ظلم، وثلاث حنادس، وثلاث دأدئ بفتح الدال المهملة الأولىٰ وفتح الهمزة بعدها ثم دال أخرىٰ ثم ياء مهموزة، وثلاث محاق؛ لانمحاق القمر فيها أو الشهر، وقد جمعت ذلك في بيت فقلت:

غــر ونــفــل وتــســع بــيــضــه عــشــر

ذرع وظـــلـــم حـــنـــدس دأْدئ مـــحـــق

قوله: (**وَسِتَّةٍ مِنْ شَوَّالٍ**): هكذا هو بالهاء، وهو لغة، والأفصح حذفها كما ورد في الحديث وإنما حذفت الهاء لأن العرب إنما تلزم الإتيان بالتاء في المذكر الذي هو دون أحد عشر إذا صرحت بلفظ المذكر كقوله تعالىٰ: ﴿وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾[(١)]، فأما إذا لم يأتوا بلفظ المذكر فيجوز إثبات التاء وحذفها، فيقولون: صمنا ستًّا واثني عشر. يريد الأيام، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾[(٢)]، أي: عشرة أيام، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾[(٣)]، ونقله الفراء وابن السكيت عن العرب[(٤)].

---

(١) الحاقة: ٧.

(٢) البقرة: ٢٣٤.

(٣) طه: ١٠٣.

(٤) «معاني القرآن» ١/ ١٥١، «إصلاح المنطق» ص ٢٩٨.

شَوَّال: سُمِّيَ بذلك من شالت الإبل أذنابها: إذا حملت، ذكره النحاس. قال: وجمعه: شوالات وشواويل وشواول[(١)].

التَّشْرِيقُ: هي ثلاثة أيام بعد يوم [٨٧أ] النحر، ويقال لها: أيام مِنًى؛ لأن الحجاج يقيمون فيها[(٢)] بمِنًى، واليوم الأول منها يقال له: يوم القر بفتح القاف؛ لأن الحجاج يقرون بمِنًى، واليوم الثاني يقال له: النفر الأول؛ لأنه يجوز النفر فيه لمن تعجل، ويُسَمَّىٰ أيضًا يوم الرؤوس؛ لأنهم يأكلون رؤوس الهدي، واليوم الثالث يقال له: النفر الثاني ويوم الخلاء؛ لخلو مِنًى منهم.

ولماذا سُمِّيَت أيام التشريق؟ أقوال:

أحدها: لأن الناس يشرقون فيها لحوم الأضاحي والهدايا أي: ينشرونها ويقددونها[(٣)].

ثانيها: لأن أهل مكة وغيرهم يشرقون منصرفين إلىٰ أوطانهم.

ثالثها: لأنهم كانوا يخرجون بمِنًى وغيرها كالمزدلفة إلىٰ مصليات لهم في فضاء من الأرض يسمونها المشارق، واحدها مشراق، فيدعون ويسبحون، وأيام التشريق هي الأيام المعدودات.

رابعها: لإشراق نهارها بالشمس وليلها بالقمر.

خامسها: لأنّ الهَدْيَ لا يُنْحَرُ حتّىٰ تُشْرِقَ الشمس، ذكره الجوهري

---

(١) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٥٥.

(٢) في (أ): بها.

(٣) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٥٠.

عن ابن الأعرابيّ[١].

سادسها: أنه من قولهم: أشرق ثبير كيما نغير[٢]. أي: كيما نسرع، حكاه القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد في كتابه «المنهاج» في المناسك.

وقال أبو حنيفة: التشريق: التكبير دبر الصلوات. وأنكره أبو عبيد، حكىٰ ذلك القاضي عياض رحمه الله[٣].

---

(١) «الصحاح» ٢/ ١١٤٠.

(٢) ٱنظر: «صحيح البخاري» حديث رقم: (٣٦٢٦)، «سنن الترمذي» -الناشر مصطفى البابي الحلبي مصر الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ- شرح وتحقيق: أحمد شاكر. حديث رقم: (٨٩٦)، «سنن النسائي» حديث رقم: (٣٠٤٧).

(٣) «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ٢/ ٢٤٩.

كتاب الٱعتكاف

أصل الٱعتكاف في اللغة: اللبث والملازمة والحبس.

قال الشافعي في «سنن حرملة»: هو لزوم المرء شيئًا، وحبس نفسه عليه برًا كان أو إثمًا. قال تعالىٰ: ﴿مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمۡ لَهَا عَٰكِفُونَ﴾[١].

وقال: ﴿فَأَتَوۡاْ عَلَىٰ قَوۡمٖ يَعۡكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصۡنَامٖ لَّهُمۡۚ﴾[٢]، وقال تعالىٰ في البر: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ﴾[٣] وسُمِّيَ الٱعتكاف الشرعي ٱعتكافًا؛ لملازمته المسجد ولبثه فيه.

قال الأزهري في «تهذيبه» في قول الله تعالىٰ: ﴿وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ﴾[٤]: قال المفسرون وغيرهم من أهل اللغة: عاكفون: مقيمون في المساجد، يقال: عكَف يعكُف ويعكِفُ: إذا أقام[٥].

---

(١) الأنبياء: ٥٢.

(٢) الأعراف: ١٣٨.

(٣) البقرة: ١٨٧.

(٤) البقرة: ١٨٧.

(٥) ٱنظر: «الوجيز» للواحدي ١/ ١٣١، «المحرر الوجيز» لابن عطية ١/ ٤٨٢، «الكشف والبيان» ١/ ١٩٠، «الجامع لأحكام القرآن» ٢/ ١١٤.

وأما قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْهَدْىَ مَعْكُوفًا﴾[(١)] فإنَّ مجاهدًا وعطاءً قالا: محبوسًا وكذلك قال الفراء[(٢)]. يقال: عكفته أعكفه عكفًا: إذا حبستُه. قال الأزهري: ويقال: عكفتُه عكفًا، فعكف يعكِف عكوفًا، وهو لازمٌ وواقع -يعني: متعديًا- كما يقال: رجَعتُه فرجَع. إلا أنّ مصدر اللازم العكوف، ومصدر الواقعِ العَكْف. وقال [٨٧ب] الليث: يقال: عكَف يعكِفُ ويعكُف [عَكْفًا و][(٣)] عكوفًا، وهو إقبالك على الشيء لا ترفع عنه وجهَك[(٤)]. ويُسَمَّى الٱعتكاف جوارا، ومنه حديث عائشة في «صحيح البخاري» وغيره: وهو مُجاوِرٌ في المَسْجِدِ[(٥)(٦)].

والاعتكاف في الشرع: عبارة عن اللبث في المسجد من شخص مخصوص بقصد القربة، [وقال ابن الرفعة: هو اللبث والإقامة في المسجد بقصد القربة][(٧)]، من مسلم عاقل طاهر من الجنابة والحيض والنفاس، صاح كاف نفسه عن قضاء شهوة الفرج، مع التذكر.

---

(١) الفتح: ٢٥.

(٢) «معاني القرآن» ٣/ ٦٧.

(٣) زيادة من «تهذيب اللغة» يقتضيها السياق.

(٤) «تهذيب اللغة» ١/ ٣٢١، ٣٢٢.

(٥) «صحيح البخاري» كتاب: الحيض، باب: غسل الحائض رأس زوجها وترجيله، (٢٩٦).

(٦) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٥٠.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

ليلة القدر: أي: ليلة الحكم والفصل لعظم قدرها. وقيل: لأن الأرض تضيق عن الملائكة فيها.

قوله: (ومَيْلُ الشَّافعيّ إلىٰ أَنَّهَا لَيْلَةُ الحَادِي أو الثَّالِثِ والعِشْرِينَ) (ليلة) مرفوع خبر المبتدأ الذي هو ميل.

وقوله: (أَوِ الثَّالِثِ) هو بالجر عطفًا على الحادي.

الجَامِعُ: هو المسجد الذي يقام فيه الجمعة؛ سُمِّيَ به لجمعه الناس، ويقال له: المسجد الجامع، وهو عند الكوفيين علىٰ ظاهره، وعند البصريين تقديره: مسجد مكان الجامع[(١)(٢)].

قَضَاءُ الحَاجَةِ: كناية عن البول والغائط.

قوله: (فَالْمَذْهَبُ بُطْلَانُ مَا مَضَىٰ مِنَ ٱعْتِكَافِهِمَا) لو عبر بـ«اعتكافه» بالإفراد لكان أولىٰ؛ لأنه عطف أولًا بـ«أو».

المَنَارَةُ: بفتح الميم باتفاقهم، وكذلك المنارة التي يسرج عليها.

المسجد الحرام ومسجد المدينة ومسجد الأقصىٰ: ذكرتهم في أسماء الأماكن فسارع إليها.

---

(١) ذهب الكوفيون إلىٰ أنه يجوز إضافة الشيء إلىٰ نفسه إذا ٱختلف اللفظان، وذهب البصريون إلىٰ أنه لا يجوز ذلك.
ٱنظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» ص **٣٥٢، ٣٥٣**، «شرح التسهيل» **٣/ ٢٢٩، ٢٣٠**، وانظر: «تهذيب اللغة» ١/ ٤٠٠، «اللسان» **٢/ ٦٨٠**.

(٢) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٥١.

كتاب الحج

الحج: في اللغة القصد، يقال: رجل محجوج، أي: مقصود، قاله ثعلب، وقال الأزهري: هو من قولك: حَجَجْتُ فلانًا أَحُجُّهُ: إذا (عمدت إليه)[1] مرَّة بعد أخرىٰ، فقيل: حَجُّ البيت؛ لأن الناس يأتونه كل سنة[2].

ويطلق الحج علىٰ كثرة التردد، يقال: حج بنو فلان فلانًا: إذا أطالوا التردد، وعبارة بعضهم أنه الإتيان مرة بعد أخرىٰ، حكاه الهروي في «غريبيه»[3] والنحاس في «معانيه»[4]، وعبارة الراغب أنه القصد إلى الزيارة[5]، وعبارة بعضهم أنه القَصْدُ إلى الشيْءِ المعظَّمِ، حكاه صاحب «البيان»[6].

---

(١) من «الزاهر»، وفي النسخ الثلاث: عدت.

(٢) «الزاهر» ص ٢٥٩.

(٣) «الغريبين» ٢/ ٤٠٧.

(٤) ٱنظر: «معاني القرآن» ١/ ١١٥.

(٥) «مفردات ألفاظ القرآن» ص ٢١٨.

(٦) «البيان في مذهب الإمام الشافعي» ٤/ ٧.

وعبارة الخليل: هو كثرة القصد إلىٰ من يعظم. حكاه ابن الصباغ في «شامله»، وعبارة عبد الحق في «تفسيره»: أنه السير والقصد[1].

وقرأ حمزة والكسائي «حِج» بكسر الحاء، والباقون بفتحها، فقيل: هما لغتان؛ وقيل: الفتح المصدر وبالكسر الاسم، وقيل: عكسه وهو غريب، [٨٨أ] نقله القاضي عياض[2].

والحجة[3]: المرة من الحج، وفيها اللغتان في الحج، وأكثر المسموع فيها الكسر، والقياس الفتح كالضربة.

قال أهل اللغة: حج يحج بضم الحاء فهو حاج، وجماعة حجيج، وحُج بضمهم الحاء كبازل وبُزْل ونسوة حواجّ[4] غير مصروف، وذو الحجة: شهر الحج.

قال العلماء: اختص الحج في الاستعمال بقصد الكعبة للنسك[5]، وتحريره أنه عبادة مشتملة علىٰ إحرام ووقوف وطواف وحلق وما يتبعها من الواجبات والسنن، وفيه قصد البيت وتكرار العود إليه؛ فإنه يأتيه لطواف القدوم، ثم لطواف الإفاضة، ثم لطواف الوداع، ويقصد في كل سنة.

---

(١) «المحرر الوجيز» ٢/ ٣٧.

(٢) «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ١/ ١٨١.

(٣) في النسخ الثلاث: الحج. والمثبت من هامش (أ).

(٤) في الأصول: الحوائج. والمثبت من كتب اللغة.

(٥) انظر: «المجموع» ٧/ ٧.

العُمْرَةُ: أصلها: الزِّيارَةُ، كما قاله ابن فارس والجوهري وغيرهما[١]. قال الأزهري: هي مأخوذة من الاعتمار وهو الزيارة، يقال: أتىٰ فلان مُعْتَمِرًا أي: زائرًا[٢]، وقال الزجاج وغيره: أصلها القصد.

قال الأزهري: وقيل: إنما قيل للمُحْرِم بالعمرة: معتمِر؛ لأنه قصد إلىٰ موضع عامر[٣] وقال صاحب «البيان»: سُمِّيَت بذلك لأنَّها تُفعَلُ في العمر كله[٤].

قال الجوهري: وجمع العُمْرَةِ: عُمَرٌ[٥]. وعبارة الزمخشري: الحج: القصدُ، والاعتمارُ: الزيارة، فغلبا علىٰ قصدِ البيت وزيارتِه للنسكين المعروفين[٦].

قلت: والعمرة في الشرع: عبارة عن عبادة مشتملة علىٰ إحرام وطواف وسعي وحلق[٧].

الصَّبِيُّ الذِي لاَ يُمَيِّزُ: هو الذي لا يفهم الخطاب ولا يرد الجواب ومقاصد الكلام، ولا يضبطه بسن مخصوص، بل يختلف

---

(١) «الصحاح» ١/ ٦١٣، «مجمل اللغة» ص ٤٨٥.

(٢) «تهذيب اللغة» ٢/ ٣٨٣.

(٣) «تهذيب اللغة» ٢/ ٣٨٤، وانظر: «المجموع» ٧/ ٧.

(٤) «البيان» ٤/ ٦٤، ولفظه: «تفعل في جميع العمر».

(٥) «الصحاح» ١/ ٦١٤.

(٦) «الكشاف» ١/ ١٩١.

(٧) ٱنظر: «المجموع» ٧/ ٤١٢.

باختلاف الأفهام.

المَؤُونَة: تهمز ولا تهمز، وهي فَعُولَةٌ. قال الجوهري: مَفْعُلَةٌ من الأَيْنِ، وهو التَّعب والشدَّة؛ ويقال: هي مَفْعُلَةٌ من الأَوْنِ، وهو الخُرْجُ والعِدْلُ؛ لأنه ثِقلٌ علىٰ[1] الإنسان.

ومَأَنْتُ القومَ أَمْؤُنُهُم مَأْنًا: إذا قمت لهم[2]، ومن ترك الهمز قال: مُنْتُهُم أَمُونُهُم. هٰذا كلام الجوهري[3].

وقال الأزهري: يقال: مُنْتُ فلانًا أمُونُه: إذا قمت بكفايته، والأصل الهمز، غير أن العرب آثرت تركه في فعله، كما ذكره في أرىٰ، وترىٰ، ونرىٰ، ويرىٰ، وأثبتوه في رأيت، كذلك أثبتوا الهمز في المؤنة وأسقطوه من الفعل. قال: وقد مين فلان [٨٨ب] يمان مينًا[4].

الذَّهَابُ: بفتح الذال، ويقال فيه: الذهوب بضمها، يقال منه: ذهب يذهب وأذهبته.

الإِيَابُ: الرجوع.

الرَّاحِلَةُ: الناقةُ التي تَصلُح للرحل، ويقال لكل ما يركب من الإبل، ذكرًا كان أو أنثىٰ، حكاه الجوهري[5]، وهٰذا الثاني هو مراد

---

(١) من «الصحاح»، وفي النسخ الثلاث: عن.

(٢) كذا بالنسخ، وفي النسخ: احتملت مؤنتهم.

(٣) «الصحاح» ٢/ ١٦٠٧.

(٤) ٱنظر: «تهذيب اللغة» (مأن) ١٥/ ٥٠٩، «الزاهر» ص ٣٢٦، وانظر: «تحرير التنبيه» ص ١٢٩.

(٥) «الصحاح» ٢/ ١٢٨٠.

المصنف والفقهاء.

وقال المصنف في «شرح المهذب» في باب الربا: الراحلة: البعير النجيب[١].

المَحْمِلُ: بفتح الميم الأولىٰ وكسر الثانية كالمَجْلِس، كذا ضبطه الجوهري وغيره[٢]، وكذا ضبطه المصنف بخطه في الأصل، ويجوز فتح الميم الأولىٰ وفتح الثانية، وهو مركب يركب عليه على البعير.

الطَّرِيقُ: يذكَّر ويؤنَّث.

الرَّصَدِيُّ: بفتح الراء والصاد المهملة، كذا ٱقتصر عليه المصنف في الأصل بخطه، ويجوز إسكانها، وكأنه نسب إلى الرَّصد وهو الرَّقُوبُ.

قال الجوهري: الرَّقِيبُ: الحافظ، رَقَبْتُ الشيءَ أَرْقُبُهُ: إذا رَصَدْتَهُ. وقال مرّة: الرَّاصِدُ للشيء: المُراقِبُ له، والتَّرَصُّدُ: التَّرَقُّبُ، تقول: رَصَدَهُ يَرْصُدُهُ رَصْدًا وَرَصَدًا[٣].

وقال المطرزي في «مغربه»: الرصدة: جمع راصد، وهو الذي يقعد (بالمرصاد للحراسة)[٤]، وهٰذا قياس، وإنما المسموع الرصد[٥].

---

(١) «المجموع» ٩/ ٥٠١.

(٢) «الصحاح» ٢/ ١٢٥٩.

(٣) «الصحاح» ١/ ١٥٩، ٤٠٦.

(٤) من «المغرب»، وفي النسخ الثلاث: للمرصاد والحراسة.

(٥) «المغرب» ص ١٨٩.

البَحْرُ: بسكون الحاء، ويجوز فتحها.

البَذْرَقَةُ: بفتح الباء وإسكان الذال المعجمة وفتح الراء ثم قاف، ثم هاء، وقال ابن الصلاح: يقال بالدال المهملة والمعجمة، وهي الخفارة مثلثة الخاء[١]، وهي لفظة أعجمية عُرِّبت كما قاله المصنف، وعبارة «الدقائق»: البَذْرَقة بفتح الباء الموحدة وبالذال المعجمة والمهملة هو الخفير[٢]. كذا قال: هو الخفير ومراده الخفارة، وكذا قال ابن الصلاح: البذرقة: الخفارة.

قوله: (وَعلَفُ الدَّابَّةِ فِي كُلِّ مَرْحَلَةٍ) هو بفتح اللام من قوله: علف. قال أهل اللغة: العلَف -بفتح اللام-: ما تطعمه البهيمة من شعير وتبن، وحشيش، وغيرها. قالوا: وإسكان اللام مصدر علفها علفًا.

المَعْضُوبُ: بفتح [الميم وسكون][٣] العين المهملة وضم الضاد المعجمة: هو العاجز عن الحج بنفسه لزمانة أو مرض لا يُرْجَىٰ زواله أو كِبَر، بحيث لا يستمسك على الراحلةِ إلا بمشقة شديدة، مشتق من العَضْب بفتح العين وإسكان الضاد وهو القطع، كذا قاله أهل اللغة، قالوا: يقال منه: عضبته، أي: قطعته. قال الجوهري في «صحاحه»: المعضُوب: الضعيف[٤].

---

(١) انظر: «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ١/ ١١.

(٢) «دقائق المنهاج» ص ٥٥.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) «الصحاح» ١/ ١٩٤، وانظر: «اللسان» (عضب) ٥/ ٢٩٨٢.

قال المصنف في «تهذيبه»: يجوز أن يكون تسمية الفقهاء العاجز عن الحج معضوبًا لهٰذا، ويجوز أن يكون من القطع؛ لأن الزمانة ونحوها قطعت حركته، وهٰذا هو الذي قاله الشارحون لألفاظ الفقهاء(١).

وقال صاحب «فقه اللغة»: إذا كان الإنسان مُبْتَلًى بالزَّمانة، فهو زَمِن، فإذا زادت زَمانته فهو ضَمِن، فإذا أَقْعَدَتْه فهو مُقْعَد، [٨٩أ] فإذا لم يبق به حَراك فهو مَعْضوب(٢). ثم ما ذكرناه من كونه بالضاد المعجمة هو المشهور المعروف، وقيل: بالصاد المهملة حكاه الرافعي، كأنه ضُرِبَ علىٰ عصبه فتعطلت أعضاؤه عن عملها(٣).

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/ ٢/ ٢٥.

(٢) «فقه اللغة وسر العربية» ص ١٥١.

(٣) ٱنظر: «العزيز شرح الوجيز» ٣/ ٢٩٧.

باب: المواقيت

المواقيت: جمع ميقات، وأصله للزمان، ثم توسع فيه فأطلق على المكان، والتوقيت والتأقيت: التحديد، وهو أن يَجعل للشيء وقتًا أو مكانًا أو عددًا مخصوصًا، والموقوت: المحدود. وقال ابن فارس: المِيقاتُ: مَصِيرُ الوَقْتِ[(١)].

شَوَّال: تقدم بيانه في آخر صوم التطوع.

ذُو القَعْدَةِ: بفتح القاف على المشهور، وحكىٰ صاحب «المشارق» و«المطالع» كسرها[(٢)]، ونقل ابن العطار في كلامه علىٰ «التحرير» أنه سمع ابن مالك رحمه الله يقول: إنه يقال بفتح القاف وكسر العين.

سُمِّيَ بذلك لأنهم يقعدون فيه عن القتال لكونه من الأشهر الحرم، وأما قول ابن باطيش في كتابه «المغني»: أن ذُو القَعْدَةَ بفتحِ القافِ لا غَيْرُ[(٣)]. فليس كما قال لما علمته.

ذُو الحِجَّةِ: بكسر الحاء، وحُكِيَ فتحها؛ سُمِّيَ بذلك لأنهم يحجون فيه.

قال النحاس: جمعهما: ذوات القعدة وذوات الحجة، وحكى

---

(١) «مجمل اللغة» ص ٧٥٩.

(٢) «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ٢/ ١٩١، «مطالع الأنوار» ٥/ ٣٨٧.

(٣) «المغني» ١/ ٢٦٢.

الكوفيون نصب أولات القعدة[١].

وحكوا في الجمع أيضًا ذات القعدة، وهو جائز، كما يقال: هٰذِه الشهور وهٰؤلاء الشهور[٢].

مكة والمدينة: ذكرتهما في أسماء الأماكن فليراجع منه.

ذو الحليفة: ذكرتها أيضًا في أسماء الأماكن، وكذا الشام وما بعده من الأماكن.

المُحَاذَاةُ: بالذال المعجمة، وهي هنا المسامتة عن اليمين أو اليسار دون الظهر أو الوجه.

المُجَاوَزَةُ: التعدي إلىٰ غيره والمضي عنه، يقال: جاوزته وأجزته: إذا خلفته وقطعته.

التَّلَبُّسُ: مأخوذ من اللباس. وقال الجوهري: تَلَبَّسَ بالأمر وبالثوب، ولَابَسْتُ الأمر: خالطته[٣].

الخَطْوَةُ: بفتح الخاء -المصدر- وبضمها ما بين القدمين، وقيل: لغتان مطلقًا. وقد سلف ذلك في شروط الصلاة.

---

(١) «عمدة الكتاب» (ص١٠١).

(٢) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٥٥، ١٥٦.

(٣) «الصحاح» ١/ ٧٦٩.

باب: الإحرام

الإحرام: الدخول في النسك بحج أو عمرة، أو مجموعهما، أو مطلقًا؛ سُمِّيَ به لمنعه من المحظورات.

المَخِيطُ: بفتح الميم وكسر الخاء.

الإِزَارُ: سلف بيانه في الجنائز.

انْبَعَثَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ: سارت. وانبعث في السير: أسرع. قال الجوهري: بَعَثْتُ الناقَة: أَثَرْتها(١).

التَّلْبِيَةُ: قال القاضي نقلًا عن المازري(٢) أنها مثناة للتنكير والمبالغة، ومعناه: إجابة بعد إجابة ولزومًا لطاعتك، فثني للتوكيد لا تثنية حقيقة، بل هو كقوله تعالىٰ: [٨٩ب] ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾(٣) أي: نعمتاه، علىٰ تأويل اليد بالنعمة هنا، ونعم الله لا تحصىٰ.

وقال يونس بن حبيب البصري: لبيك: ٱسم مفرد لا مثنىٰ. قال: وألفه إنما ٱنقلبت ياء لاتصالها بالضمير، كلديَّ وعليَّ، ومذهب سيبويه أنه مثنىٰ(٤) بدليل قلبها مع المظهر، وأكثر الناس علىٰ ما قاله سيبويه(٥).

---

(١) «الصحاح» ١/ ٢٦٠.

(٢) في (أ): الماوردي.

(٣) المائدة: ٦٤.

(٤) «الكتاب» ١/ ٣٤٩.

(٥) «إكمال المعلم» ٤/ ١٧٦-١٧٧.

قال ابن[١] الأنباري: ثنوا لبيك كما ثنوا حنانيك؛ أي: تحننًا بعد تحنن.

وأصل لبيك: لببك، فاستثقلوا الجمع بين ثلاث باءات فأبدلوا من الثانية ياء، كما قالوا من الظن: تظنيت، والأصل: تظننت.

واختلفوا في معنىٰ (لبيك) واشتقاقها، فقيل: معناها ٱتجاهي وقصدي إليك، مأخوذ من قولهم: داري تلبّ دارك. أي: تواجهها، وقيل: معناها محبتي لك، مأخوذ من قولهم: ٱمرأة لبة: إذا كانت محبة ولدها عاطفة عليه. وقيل: معناها إخلاصي لك، مأخوذ من قولهم: حب لباب: إذا كان خالصًا محضًا، ومن ذلك: لب[٢] الطعام ولبابه. وقيل: معناها أنا مقيم علىٰ طاعتك وإجابتك، مأخوذ من قولهم: لب الرجل بالمكان وألب: إذا أقام فيه ولزمه.

قال ابن الأنباري: وبهذا قال الخليل والأحمر مثل هٰذِه الإجابة[٣] لقوله: ﴿وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ﴾ الآية [الحج: ٢٧].

وقال إبراهيم الحربي في معنىٰ لبيك: أي: قربًا منك وطاعة، والإلباب: القرب[٤]. وقال أبو نصر: معناه: أنا ملب بين يديك. أي: خاضع. هٰذا آخر ما حكاه القاضي[٥].

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) «الزاهر في معاني كلمات الناس» ١/ ١٠٠.

(٤) من «المشارق»، وفي النسخ الثلاث: الهرب.

(٥) «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ١/ ٣٥٣.

وأصل لبيك: لبين فحذفت النون للإضافة، وكرر لبيك للتوكيد.

قوله: (وَخَاصَّةً عِنْدَ تَغَايُرِ الأَحْوَالِ كرُكُوبٍ إلىٰ آخره) هٰذِه العبارة أحسن من تعبير «المحرر» حيث نص علىٰ هٰذِه الأفراد، ولم يذكر قوله: (عند تغاير الأحوال)، والمصنف ذكر قاعدة عامة يؤخذ منها التأكد في هٰذِه الأشياء وغيرها.

قوله: (وَخَاصَّةً) هو منصوب علىٰ أنه صفة مصدر محذوف.

الصُّعُودُ وَالهُبُوطُ: بضم أولهما مصدران، وبفتحهما ٱسم للمكان الذي يصعد فيه ويهبط منه، ويصح أن يُقْرَأ هنا بالوجهين.

قال صاحب «الواعي»: الصَّعُودُ- بفتح الصاد: العَقَبَةُ الشَّاقَةُ التي تشق على الراقي، والهَبوط: الموضع الذي يشق على الهابط قال: وتقول العرب: ما زلنا في صَعود وهَبوط، أي: في أمر شديد، والصَّعُودُ مؤنّثة[1]، قال: والصُّعود بضم الصاد مصدر، وهو ضد الهبُوطِ[2].

وقال القزاز: الهبوط بالفتح المكان، وبالضم المصدر، قال: وهبطته أنا وأهبطته لغتان.

الرُّفْقَةُ: مثلثة الراء[3]، كما [٩٠أ] سلف في التيمم.

---

(١) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني ص ١٤١، ولابن الأنباري ص ٤٢٦، ولابن التستري ص ٩٠.

(٢) ٱنظر: «اللسان» (صعد) ٤/ ٢٤٤٥، ٢٤٤٦.

(٣) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ١/ ٢٥٨.

قوله: (**اللَّهُمَّ**) فيه مذهبان للنحويين حكاهما الأزهري وغيره.

قال الفراء: أصله: يا الله أُمَّنَا بخير، وكثر ٱستعمالها فقيل: اللهم، وتركت الميم مفتوحة، وقال الخليل -يعني- وسيبويه وسائر البصريين: معناه: يا الله، والميم مشددة عِوَض من ياء النداء، ولا يقال: يا اللَّهُمَّ لئلا يجمع بين البدل والمبدل، وقد سُمِعَ في الشعر وهو شاذ[(١)(٢)].

قوله: (**إِنَّ الحَمْدَ**) يجوز فيه كسر الهمزة وفتحها، وهما وجهان مشهوران لأهل الحديث وأهل اللغة. قال الجمهور: الكسر أجود. قال الخطابي: والفتح رواية العامة.

قال ثعلب: الاَختيار الكسر، وهو أجود في المعنىٰ من الفتح؛ لأنّ من كسر جعل معناه: إن الحمد والنعمة لك علىٰ كل حال، ومن فتح قال: لبيك لهٰذا السبب، فمن كسر عمّ، ومن فتح خص.

وقال ابن بري: من فتح أراد معنى اللام. أي: لبيك لأن الحمد والنعمة لك، ومن كسر ٱستأنف. وكذا قال صاحب «أسرار الحج»: الفتح علىٰ معنىٰ: لأن الحمد، والكسر على الاَبتداء والاستئناف، وهو أبلغ في الثناء؛ لأنه إذا فتح صار لعلة وهو عطاء أو دفع بلاء.

وقال محمد بن الحسن: الكسر والفتح صفة، فمن قال بالفتح وصل، فقال: والملك لا شريك لك. ومن كسر وقف على الملك،

---

(١) «تهذيب اللغة» ٦/ ٤٢٥، ٤٢٦، «الزاهر» ص ١٦٢.

(٢) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٦٠.

وابتدأ: لا شريك لك.

قوله: (**وَالنِّعْمَةَ لَكَ**) المشهور فيه نصب النعمة، ويجوز رفعها على الآبتداء، كما قاله القاضي، ويكون الخبر محذوفًا، قال ابن الأنباري: وإن شئت جعلت خبر إن محذوفًا[١]. تقديره: إن الحمد لك والنعمة مستقرة.

والنِّعمة: -بكسر النون-: الإحسان والعطاء، أي: إن النعمة منك والحمد لك.

قوله: (**وَالمُلْكَ، لاَ شَرِيكَ لَكَ**) قال صاحب «أسرار الحج»: هو مبني على الفتح لاستغراق النفي.

قوله: (**إِنَّ العَيْشَ عَيْشُ الآخِرَةِ**) معناه أن الحياة الهنيئة المطلوبة الدائمة هي حياة الدار الآخرة.

وقوله: (عَيْشُ الآخِرَةِ) هو من باب إضافة الموصوف إلىٰ صفته، كقوله تعالىٰ: ﴿بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾ ﴿وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ﴾، وفيه المذهبان المعروفان مذهب الكوفيين إجراؤه علىٰ ظاهره، ومذهب البصريين تقديره بمحذوف، أي: جانب المكان الغربي، ودار الحياة الآخرة، وعيش الدار الآخرة[٢].

---

(١) «الزاهر في معاني كلمات الناس» ١/ ١٠٠، «إكمال المعلم» ٤/ ١٧٨.

(٢) ٱنظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» ٢/ ٤٣٦: ٤٣٨، «شرح التسهيل» ٣/ ٢٣٠.

باب: دخول مكة

التَّشْرِيفُ: الترفع والإعلاء[١].

التَّعْظِيمُ: التبجيل[٢].

التَّكْرِيمُ: التفضيل[٣].

المَهَابَةُ: التوقير والإجلال[٤].

البِرُّ: الاتساع في الخير والزيادة منه، ومنه سُمِّيَت البرية لاتساعها، وقيل: الطاعة، وقيل: اسمٌ جامعٌ لكل خيرٍ[٥]. [٩٠ب]، وقيل غير ذلك.

وقوله: («**اللَّهُمَّ زِدْ هٰذا البَيْتَ تَشْرِيفًا وَتَعْظِيمًا وَتَكْرِيمًا وَمَهَابَةً، وَزِدْ مَنْ شَرَّفَهُ وَعَظَّمَهُ ممَّنْ حَجَّهُ أَوِ[٦] اعْتَمَرَهُ تَشْرِيفًا وَتَعْظِيمًا وَتَكْرِيمًا وَبِرًّا**»): هكذا صوابه بذكر المهابة وحدها أولًا، والبر وحده ثانيًا لا يجمع بينهما، وهكذا وقع في «الوسيط»[٧] و«المهذب»[٨] و«التنبيه»

---

(١) انظر: «تحرير التنبيه» ص ١٦٩.

(٢) السابق ص ١٦٩.

(٣) السابق ص ١٦٩.

(٤) السابق ص ١٦٩.

(٥) انظر: «تحرير التنبيه» ص ١٦٩.

(٦) في النسخ الثلاث: (و)، والمثبت من «المنهاج».

(٧) «الوسيط في المذهب» ٢/ ٢٧.

(٨) «المهذب» ١/ ٢٢٠.

و«الروضة»[١] على الصواب، ووقع في «المختصر» ذكر المهابة في الموضعين، وغلط في ذلك.

قال صاحب «البحر»: وقيل: إن ذلك ورد في حديث مرسل عن ابن جريج[٢].

ووقع في «الوجيز» ذكر المهابة والبر جميعًا في الأول، وذكر البر وحده ثانيًا، فاعترض الرافعي فقال: الجمع بين المهابة والبر لم نره إلا لصاحب «الوجيز»، ولا ذكر له في الحديث الوارد بهٰذا الدعاء، ولا في كتب الأصحاب، والبيت لا يتصور منه[٣] بر، ولا يصح إطلاق هٰذا اللفظ عليه، إلا أن يعني البر إليه، وأما الثاني فالثابت في الخبر البر فقط، ولم تثبت الأئمة ما نقله المزني، هٰذا آخر ما ذكره الرافعي، واعترضه النووي في «تهذيبه» فقال: لإطلاق البر على

(١) «روضة الطالبين» ٢/ ٣٥٤.

(٢) ابن جريج: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، فقيه الحرم، أبو الوليد، ويقال: أبو خالد الأموي، من أتباع التابعين، أحد الأعلام، أدرك صغار الصحابة لٰكن لم يحفظ عنهم. حدَّث عن أبيه، ومجاهد يسيرًا، وعطاء بن أبي رباح فأكثر، ونافع، والزهري، وخلق كثير، وعنه: السفيانان، ومسلم بن خالد، وابن علية، وأمم سواهم. قال أحمد بن حنبل: كان من أوعية العلم هو وابن أبي عروبة، أول من صنف الكتب، ولد بمكة سنة ثمانين (عام الجفاف)، وتوفي في أول ذي الحجة سنة خمسين ومائة. له كتاب «السنن».
اُنظر: «طبقات ابن سعد» ٥/ ٤٩١، ٤٩٢، «الجرح والتعديل» ٥/ ٣٥٦- ٣٥٨ (١٦٨٧)، «تهذيب الكمال» ١٨/ ٣٣٨- ٣٥٤ (٣٥٣٩)، «سير الأعلام النبلاء» ٦/ ٣٢٥- ٣٣٦ (١٣٨).

(٣) من «أخبار مكة»، وفي النسخ الثلاث: فيه.

البيت وجه صحيح وهو أن يكون معناه أكثر زائريه فبره بزيارته، كما أن من جملة بر الوالدين والأقارب والأصدقاء زيارتهم واحترامهم، ولٰكن المعروف ما قدمناه[(١)].

وقد روى الأزرقي صاحب «تاريخ مكة» فيه حديثًا عن مكحول[(٢)] عن النبي ﷺ: أنه كان إذا [رأى البيت][(٣)] رفع يديه [و][(٤)] قال: «**اللهم زد هٰذا البيت تشريفًا وتعظيمًا وتكريمًا ومهابة وبرًّا، وزد من شرفه**» إلىٰ آخره[(٥)]، هكذا ذكره بالجمع أولًا بين المهابة والبر كما في «الوجيز»،

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» **٣/ ٢٤**.

(٢) **مكحول**: هو مكحول بن أبي مسلم بن شاذل، أبو عبد الله الهذلي بالولاء، فقيه الشام في عصره، من حفاظ الحديث، روىٰ عن النبي مرسلًا، وعن أُبي ولم يدركه، وعن أنس، وثوبان مولىٰ رسول الله ﷺ، يقال: مرسل، وقال أبو عيسى الترمذي: سمع من واثلة وأنس وأبي هند الداري. وقيل إنه لم يسمع من الصحابة إلا من هٰؤلاء.

روىٰ عنه: الهيثم بن حميد الغساني وهو أعلم الناس بقوله، و الزهري ويحيىٰ بن يحيى الغساني، وغيرهم كثير. توفي سنة ثلاث عشرة، وقيل: ست عشرة. وقيل: ثمانية عشرة ومائة.

ٱنظر: «طبقات ابن سعد» **٧/ ٤٥٢- ٤٥٤**، «تهذيب الكمال» **٢٨/ ٤٦٤- ٤٧٥ (٦١٦٨)**، «سير أعلام النبلاء» **٥/ ١٥٥- ١٦٠ (٥٧)**.

(٣) زيادة من «أخبار مكة» يقتضيها السياق.

(٤) زيادة من «أخبار مكة» يقتضيها السياق.

(٥) «أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار» **١/ ٢٧٩**، لأبي الوليد الأزرقي، ت: **٢٤٤**هـ، تحقيق رشدي الصالح، دار الثقافة، ولم يذكره الأزرقي بالجمع بين المهابة والبر، فلم يذكر البر، وهٰذا النص منقول من «تهذيب الأسماء واللغات».

لكن هٰذِه الرواية مرسلة، وفي إسناده رجل مجهول وآخر ضعيف[١].

ورواه الطبراني في «أكبر معاجمه» من وجه آخر من حديث حذيفة ابن أسيد[٢]، وكذا ذكره الشافعي في الأوسط من «الأم»[٣] في الأول والثاني.

قوله: (اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ) قال الأزهري: السلام الأول هو الله تعالىٰ، قال تعالىٰ: ﴿ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ﴾[٤]، والسلام الثاني (أي: المسلم للخلق)[٥].

معناه: من أكرمته مني[٦] بالسلام فقد سلم.

فَحَيِّنَا ربنا بالسلام، أي: سلمنا بتحيتك إيانا من جميع الآفات[٧].

وقال الماوردي في «تفسيره»: أراد السلامة من المعايب. قال:

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» ١/ ٢/ ٢٤، ٢٥.

ورواية الحديث كما قال الأزرقي: حدثني جدي، عن مسلم بن خالد، عن ابن جريج قال: حُدثت عن مكحول.

فقال: حدثت. ولم يذكره، هٰذا هو المجهول، أما الضعيف فهو مسلم بن خالد أبو خالد الزنجي، قال فيه البخاري: منكر الحديث. راجع «التاريخ الكبير» للبخاري- ترجمة رقم ١٠٩٧- ج٧- ص ٢٦٠.

(٢) «المعجم الكبير» ٣/ ٢٠٢.

(٣) «الأم» ٢/ ١٤٤.

(٤) الحشر: ٢٣.

(٥) ما بين القوسين سقط من (أ)، (ب).

(٦) ساقطة من (أ)، (ب).

(٧) «الزاهر» ص ٢٦٥، وانظر: «التهذيب» ٥/ ٥١٣.

والسلام الثاني أي: المسلم للخلق.

وقال القشيري: السلام بمعنى السلامة[١] كالرضاع بمعنى الرضاعة، والثاني بمعنى التحية كقوله تعالىٰ: ﴿تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ﴾[٢] معناه: الرحمة والسلامة من الآفات.

الطَّوَافُ: من طاف به، أي: ألم، يقال: طاف حول الكعبة يطوف طوفًا وطوافًا، وطوفانًا، وتطوف واستطاف. كله بمعنًى.

طَوَافِ القُدُومِ: يقال له: طواف القادم والورود، والوارد، والتحية. وفي الحج ثلاثة أطوفة، هٰذا [٩١أ] أحدها، وثانيها: طواف الإفاضة، ويقال له: طواف الزيارة، وطواف الغرض، وطواف الركن، وطواف الصَّدَر -بفتح الصاد والدال- وثالثها: طواف الوداع، ويقال له: طواف الصدر[٣].

المُوَازَاةُ: المحاذاة، ووازيت الشيء: حاذيته.

قوله: (وأن يطوف سبعًا) هو بفتح السين، أي: سبع مرات، ويجوز ضمها، ويجوز سبوعًا بالواو، ذكره صاحب «المطالع»[٤]، وأسبوعًا، وجمعه: أسابيع.

وذكر صاحب «المستعذب» أنه يجوز مع ضم السين ضم الباء وإسكانها، فحصل خمس لغات[٥].

---

(١) «لطائف الإشارات» ١/ ٤٧٧.

(٢) يونس: ١٠.

(٣) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٦٩.

(٤) «مطالع الأنوار» ٥/ ٤٤٤.

(٥) «النظم المستعذب في شرح غريب المهذب» ١/ ٢٢١.

الاسْتِلَامُ: هو اللمس باليد، وهو ٱفتعالٌ من السَّلام، أي: التَّحِيَّة، قاله الأزهري، ولذلك يُسَمِّي أَهْلُ اليَمَن الرُّكْنَ الأسوَد: المُحَيَّا[١].

وقال ابن قتيبة: هو من السِّلام بكسر السين وهو الحجارة، يقال: ٱستلمت الحجر: لمسته، كما يقال: ٱكتحلت وادهنت، أي: أصبت من دهن وكحل[٢]، وكذا قال الجوهري وقال: ٱسْتَلَمَ الحجرَ بالقُبلة أو باليد[٣]، وكذا قال صاحب «الفائق»: ٱسْتَلَم: ٱفتعل من السَّلِمة وهي الحجر، وهو أن تتناوله وتعتمده بلمس أو تقبيل أو إدراك بعصا[٤]. وقال صاحب «المحكم»: ٱسْتَلَمَ الحَجَرَ، واسْتَلْأَمَهُ بالهمز، أي: قَبَّلَهُ أو ٱعْتَنَقَهُ، وليس أصْلُه الهمز[٥].

وقال ابن الأعرابي: أصله ٱستلأم مهموز، من الملاءمة والموافقة[٦].

الْيَمَانِي: مخفف الياء على المشهور، نسبة إلى اليَمَن، والألف بدل من إحدىٰ يائي النسب، وفي لغة قليلة: يَمَانِيّ بالتشديد، حكاها الجوهري[٧] وصاحب «المحكم»[٨] وآخرون، وعلىٰ هٰذا

(١) «تهذيب اللغة» ١٢/ ٤٥١.
(٢) ٱنظر: «غريب الحديث» لابن قتيبة ١/ ٢٢١.
(٣) «الصحاح» ٢/ ١٤٤٢.
(٤) «الفائق في غريب الحديث» ٢/ ١٩٢.
(٥) «المحكم» ٨/ ٣٣٨.
(٦) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٧٠، ١٧١.
(٧) «الصحاح» ٢/ ١٦٢١.
(٨) «المحكم» ١٢/ ١٧١.

تكون الألف زائدة[١].

قوله: (**اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ**) إلىٰ آخره: أي: أفعله للإيمان، فهو مفعول له[٢].

الوَفَاءُ: التمام، يقال: وفى بالعهد، ووفَّىٰ، وأوفى.

العَهْدُ: له معان، المراد هنا: الميثاق الذي أخذه الله علينا بامتثال أمره واجتناب نهيه.

وقال بعض العلماء: لما خلق الله آدم ٱستخرج ذريته من صلبه، وقال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾[٣]، فأمر أن يُكْتَبَ بذلك عهدًا ويدرج في الحجر الأسود، فقوله: وَفَاءً بِعَهْدِكَ: إشارة إليه.

قُبَالَة البَابِ: بضم القاف، معناه: الجهة التي تقابل الباب، قاله المصنف في «تهذيبه»[٤].

قوله: (**وَمَأْثُورِه**) هو بالثاء المثلثة، أي: منقوله.

---

(١) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٧١.

(٢) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٧١.

(٣) الأعراف: ١٧٢.

(٤) «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/ ٢/ ٧٩.

الرّمَلُ: بفتح الراء والميم، إسراع المشي مع تقارب الخطىٰ دون الوثوب والعدو، وكذا فسره الفقهاء[١].

قال أهل اللغة: الرمل والرملان: الهرولة، فيقول منه: رمَل بفتح الميم يرمُل بضمها.

وعبارة الحافظ أبي موسىٰ في «غريبه»: هو أن يهز منكبيه ولا يسرع، والسعي أن يسرع. وعبارة الجوهري: الرَّمَلُ: الهروَلةُ[٢]، وهو بين المشي والعدو.

قلت: ويقال له: الخبب. قال الشافعي: في «المختصر» الرمل هو الخبب[٣].

قال الرافعي: وقد غلط الأئمة من ظن أنه [٩١ب] دون الخبب[٤]، وقال الجوهري: الخَبَبُ: ضرب من العَدْوِ[٥]، ولعله يريد العدو الخفيف حتىٰ لا يقع التضاد، فيقال لخفيف الرمل والخبب، والشديد ما فوقهما. وقال الأزهري: الرمل: الجمز والإِسراع، ولهٰذا سُمِّيَ خفيف الشعر رمل[٦].

الأَشْوَاطُ: جمع شوط بفتح الشين. قال أهل اللغة: هو الطلق بفتح

---

(١) أنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٧٢.

(٢) «الصحاح» ٢/ ١٢٨٤.

(٣) أنظر: «مختصر المزني» ص ٧٥.

(٤) أنظر: «العزيز شرح الوجيز» ٣/ ٤٠١.

(٥) «الصحاح» ١/ ١٤٤.

(٦) «الزاهر» ص ٢٦٦.

الطاء واللام، يقال: جرىٰ شوطًا[١].

قال الزبيدي: الشَّوْطُ: جَرْيُ مرة إلى الغاية[٢]، وقد يُنْكَرُ على المصنف تسميته الطواف شوطًا؛ فإن الشافعي نص علىٰ كراهية «شوطًا أو دورًا»، ورواه عن مجاهد[٣]، وإنما تسمى المرة طوفة، والمرتان طوفتان، والمرات طوافات، لٰكن المصنف ٱختار عدم كراهته لثبوته في الحديث واللغة.

قال ابن عباس: أمرهم رسول الله ﷺ أن يرملوا ثلاثة أشواط، قال: ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم[٤]، ونطق به الجوهري في «صحاحه» حيث قال: يقال: طاف بالبيت سبعة أَشْوَاطٍ: من الحجر إلى الحجر شَوْطٌ[٥].

قوله: (الأُوْلَىٰ) هٰذا هو الأفصح في ٱستعمال هٰذِه اللفظة، ويقع في «المهذب» وغيره كثيرًا: الثلاثة الأولة والأربعة الأولة، وذلك لغة قليلة[٦].

---

(١) ٱنظر: «اللسان» (شوط) ٤/ ٢٣٦٠.

(٢) «مختصر العين» (شوط) ٢/ ١٩٣.

(٣) «الأم» ٢/ ١٥٠.

(٤) «صحيح البخاري» كتاب: الحج، باب: كيف كان بدء الرَّمَل، حديث رقم: (١٦٠٢)، «صحيح مسلم» كتاب: الحج، باب: ٱستحباب الرَّمَل في الطواف والعمرة، وفي الطواف الأول في الحج، حديث رقم: (١٢٦٦).

(٥) «الصحاح» ١/ ٨٨٨.

(٦) ٱنظر: «المهذب» ١/ ١٤٥.

قوله: (**اللَّهُمَّ ٱجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا**) قال شَمِرٌ وغيره: المبرور: هو الذي لا تخالطه معصية، مأخوذ من البر وهو الطاعة.

وقال الأزهري: المبرور: المتقبل، وأصله من البِرّ، وهو ٱسم جامع للخير، ومنه: بَرِرْت فلانًا، أي: وصلته، وكل عمل صالح بِرٌّ، ويقال: بر الله حَجَّه وأبره[١].

قوله: (**وَذَنْبًا مَغْفُورًا**) أي: ٱجعل ذنبي ذنبًا مغفورًا.

قوله: (**وَسَعْيًا مَشْكُورًا**) قال الأزهري: معناه: ٱجعله عملًا متقبلًا يزكو لصاحبه ثوابه، فهٰذا معنى المشكور[٢]، وقال غيره: عملًا يشكر صاحبه.

قال الأزهري: وَمَسَاعي الرجل[٣]: أعماله [الصالحة][٤]، واحدتها: مَسْعاةٌ[٥].

الاضْطِبَاعُ: ٱفتعال، قلبت التاء طاءً، وهو مشتق من الضَّبْع بإسكان الباء وهو العَضُد، وقيل النصف الأعلىٰ منه، وقيل: منتصفه، وقيل: الإبط[٦].

---

(١) «الزاهر» ص ٢٦٨: ٢٧٠.

(٢) السابق ص ٢٧١.

(٣) من «الزاهر»، وفي النسخ الثلاث: الرمل.

(٤) من «الزاهر».

(٥) «الزاهر» ص ٢٧١.

(٦) «دقائق المنهاج» ص ٥٦.

قال الأزهري: ويقال للاضطباع أيضًا: التأبط والتوشح[١]، وقد فسره المصنف في الكتاب.

قوله: (**وَسَط رِدَائِهِ**) هو بفتح السين على الأفصح، وقد سلف بيان ضابطه في باب صلاة الجماعة[٢] واضحًا.

المَنْكِبُ: بفتح الميم وكسر الكاف: مجمع عظمي العضد والكتف، جمعه: مناكب.

قوله: (**رَقِيَ**) غير مهموز، ومعناه: صعد، كذا في «التحرير» للمصنف[٣]، وضبطه بخطه في الأصل بكسر القاف، وحكى ابن القطاع فتح القاف وكسرها مع الهمز[٤].

وقال صاحب «المستعذب»: يقال بكسر القاف وبالياء في الماضي يرقىٰ بفتحها، والألف في المستقبل رقيًا ورقيًّا: إذا صعد، وارتقىٰ مثله، ولا يقال: رقَىٰ بفتح القاف إلا من الرقية؛ فإنه يقال: رقَى يرقَىٰ رقية، ورقأ[٥] الدم يرقأ بالهمز: إذا ٱنقطع[٦].

قوله: (**أَنْ يَخْطُبَ بِمَكَّةَ في سَابعِ** [٩٢أ] **ذِي الحِجَّةِ**) هٰذا اليوم يُسَمَّىٰ

(١) «الزاهر» ص ٢٦٧، ٢٦٨، وانظر: «التحرير» ص ١٧٠.

(٢) في (أ): الخوف.

(٣) «تحرير التنبيه» ص ١٧٤.

(٤) «الأفعال» ٢/ ٥٨.

(٥) من «المستعذب»، وفي النسخ الثلاث: وأرقىٰ.

(٦) «النظم المستعذب في شرح غريب المهذب» ١/ ٢٢٤.

يوم الزينة فاستفده، فإن المصنف قال في «شرح المهذب»: لا يعرف له ٱسم، وقد سماه بذلك مكي في أعمال الحج، قال: يوم عرفة هو الحج الأكبر عند غير مالك، والحج الأكبر عند مالك يوم النحر، وسماه بذلك القاضي أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي في كتاب «المنهاج في مناسك الحاج». قال: فاليوم الثاني هو يوم التروية.

قيل: سُمِّيَ بذلك لأنهم كانوا يخرجون من مكة إلىٰ مِنًى بالماء معهم، ولم يكن إذ ذاك لمِنًى ماء فكانوا يتزوّدون به للتروية.

قال: والعاشر يوم النحر لأنه ٱفتتاح النحر والحلق والتحصيب، وبه سُمِّيَ المحصب، والحادي عشر يوم الروس وهو أوسط أيام التشريق، وهو يوم القر لقرارهم بمِنًى، والثاني عشر النفر الأول، والثالث عشر الأنجفال[١]، وهو يوم الصدد[٢].

وقال الماوردي: يُسَمَّى اليوم الثالث الخلا؛ لأن مِنًى تخلو فيه من أهلها[٣]. فاستفد كل ذلك.

الغُدُوِّ: المضي، من الغد. وفي يوم الغد لغتان: غَدْو وغُدُو.

---

(١) ٱنْجَفَلَ القَوْمُ ٱنْجِفَالاً: إذا هَرَبُوا بسرعةٍ وانقلعوا كُلُّهُمْ ومَضَوْا. وفي الحديث: لما قدم رسول الله ﷺ المدينة ٱنْجَفَلَ الناس قِبَلَهُ؛ أي: ذهبوا مسرعين نحوه. وانْجَفَلَتِ الشجرةُ: إذا هبت بها ريح شديدة فَقَعَرَتْها. وانجفل الظل: ذهب. ٱنظر: «تهذيب اللغة» (جفل) ١١/ ٨٩، «اللسان» ٢/ ٦٤٣.

(٢) ويُسَمَّىٰ أيضًا: النفر الثاني. ٱنظر: «النجم الوهاج» ٣/ ٥٠٤.

(٣) «كتاب الحج من الحاوي الكبير» ٢/ ٧٥٠.

قوله: (**ثُمَّ يُصَلِّي بِالنَّاسِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمْعًا**) هكذا هو في كل النسخ بفتح الجيم وإسكان الميم ثم عين، ويجوز جميعًا بكسر الميم ثم ياء ثم عين.

قوله: (**آبِق**) هو بمد الألف، وقد سلف في صلاة المسافر الكلام عليه.

قوله: (**وَوَقْتُ الوُقُوفِ مِنَ الزَّوَالِ يَوْمَ عَرَفَة**) هو بنصب يوم علىٰ أنه ظرف للزوال علىٰ إرادة معنى الفعل منه، والتقدير: من حين يزول.

قوله: (**وَيَبِيتُونَ بِمُزْدَلِفَةَ**) أي: يمكثون بها نيامًا ومستيقظين.

قال ابن الأثير: كل من أدركه الليل فقد باتَ، نَام أو لم يَنَم[1].

قوله: (**مُغَلِّسِينَ**) أي: في أول وقتها.

الهَدْيُ: بفتح الهاء وإسكان الدال مع تخفيف الياء وكسرها مع تشديدها لغتان فصيحتان مشهورتان.

قال الروياني: هو ٱسمٌ لما يُهْدىٰ إلىٰ مكة وحرمها، تقربًا إلىٰ الله -تعالىٰ- من النعم وغيرها من الأموال، إلا أنه عند الإطلاق ٱسم للنعم وهي: الإبل والبقر والغنم.

قال الأزهري: أصل الهَديّ بالتشديد، والواحد: هَدْيَةٌ وهَدِيَّةٌ، وتقول: أَهْدَيْتُ الهَدْيَ[2].

النُّسُكُ: قال صاحب «المحكم»: النُّسْك، والنُّسُك: العبادة[3].

---

(١) «النهاية في غريب الحديث والأثر» ١/ ١٧١.

(٢) «الزاهر» ص ٢٧٩.

(٣) «المحكم» ٦/ ٤٥١.

يعني بفتح النون وكسرها[١]، والسين ساكنة فيهما، والمراد بالنسك هاهنا: أفعال الحج، سماها نسكًا لأنها مطهرة للإنسان من أوضار الذنوب، كما أن الغسل طهرة للثوب، فقد طابق مسماه اللغوي؛ لأن النسك من قولك: نسكت الثوب: إذا غسلته.

المُوسَىٰ: تذكر وتؤنث[٢]. قال ابن قتيبة: قال الكسائي: هي فُعْلَىٰ، وقال غيره: مُفْعَلٌ من أوسَيْتُ رأسه، أي: حَلَقْتُه[٣].

قال الجوهري: والكسائي والفراء يقولان: فُعْلَىٰ مؤنثة، وعبد الله بن سعيد الأموي يقول: مُفْعَلٌ مذكر[٤].

قال أبو عبيدة: لم يسمع تذكيره إلا من الأموي[٥].

القَلْمُ: هو تقليم الأظفار. وقال الجوهري: يقال: قَلَمَ ظُفُره بتخفيف اللام، وقَلَّمَ أظفاره [٩٢ب] بتشديدها[٦].

وقال ابن فارس والأكثرون: قَلَمَ وقَلَّمَ، أي: بالتخفيف والتشديد،

---

(١) لم يذكر ابن سيده سوىٰ ضم النون.

(٢) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني ص ١٤٤، وذكر أنها مؤنثة، ولابن الأنباري ص ٣٢٧: ٣٢٩، وحكىٰ أوجهًا ثلاثة: التذكير، والتأنيث، والتذكير والتأنيث، ولابن التستري ص ١٠٥، وذكر أنها مؤنثة.

(٣) «أدب الكاتب» ص ٢٢٥.

(٤) «الصحاح» (موس) ١/ ٧٧٤، وحكىٰ قول الأموي عن أبي عمرو بن العلاء، ولم يذكره عن الأموي.

(٥) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٧٨.

(٦) «الصحاح» ٢/ ١٤٨٥.

لغتان بمعنًى[١].

قوله: (**فَأَرَادَ النّفْرَ**) أي: الذهاب، يقال: نفر ينفر بكسر الفاء وضمها.

قوله: (**فَإِنْ لَمْ يَنْفُرْ**) هو بضم الفاء وكسرها، كما ذكرته، وأصله في اللغة: الانزعاج.

قوله: (**هو بِقَدْرِ حَصَى الخَذْفِ**) هو بخاء وذال معجمتين وفاء. قال الأزهري: حَصَى الخَذْفِ صغار مثل النوىٰ، يرمىٰ بين إصبعين[٢].

وقال الشافعي: حصى الخذف أصغر من الأنملة طولًا وعرضًا[٣]. ومنهم من قال بقدر الباقلاء، وقيل: بقدر النواة، ذكره في «التحرير»[٤]. وكل هٰذِه المقادير متقاربة؛ لأن الخذف لا يكون إلا بالصغير.

الوَدَاعُ: بفتح الواو وكسرها، قاله البطليوسي[٥]، وكأنه بالكسر مصدر ودعت، وبالفتح الاسم، وحكى السخاوي في «شرح المفصل» بعد أن حكى اللغتين عن بعضهم أنه ذهب إلىٰ أنه بالفتح الاسم، وبالكسر مصدر وادع وداعًا.

التَّمَتُّعُ: هو التلذذ والانتفاع، كما قاله الواحدي، يقال: تمتع به.

---

(١) «مجمل اللغة» ص ٥٧٥.

(٢) «الزاهر» ص ٢٧٤.

(٣) «الأم» ٢/ ١٨١.

(٤) «تحرير التنبيه» ص ١٧٨.

(٥) بحثت عنه ولم أجده.

أي: أصاب منه، والمتاع: كل شيء يُنْتَفَعُ به، وأصله من قولهم: جبل ماتع. أي: طويل سُمِّيَ المحرم متمتعًا لتمتعه بمحظورات الإحرام بين الحج والعمرة، ولانتفاعه بسقوط العود إلى الميقات للحج[1]، وجميع الأماكن المذكورة في الباب ذكرناها في قسم الأماكن.

---

(١) «البسيط» ٤/ ٢١ [البقرة: ١٩٦].

باب: محرمات الإحرام

القُفَّازُ: بقاف مضمومة ثم فاء مشددة ثم ألف ثم زاي. قال الجوهري وغيره: هو شيءٌ يُعمَل لليدين يُحشَىٰ بالقطن، ويكون له أزرارٌ تُزرُّ على الساعدين من البرد، تلبسه المرأةُ في يديها، وهما: قُفَّازَانِ[(١)][(٢)].

وقال المصنف في «تهذيبه»: هو لباس للكف يتخذ من الجلود وغيرها تلبسه نساء العرب ليقي أيديهن من الحر ولحفظ نعومتها، ويلبسه أيضًا حملة الجوارح من البزاة وغيرها[(٣)].

البَدَنُ: الجسد، كما قاله أهل اللغة[(٤)].

الشوى: اليدان والرجلان، والرأس من الآدميين، وكل ما ليس مقتلًا.

الخِطْمِيُّ: تقدم بيانه في الجنائز[(٥)].

قوله: **(دَهْنُ)** هو بفتح الدال علىٰ أنه مصدر بمعنى التدهين، وأما الدُّهْنُ بالضم فهو الذي يُدْهَنُ به.

---

(١) «الصحاح» ١/ ٧١٠.

(٢) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٦٢.

(٣) «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/ ٢/ ١٠٠.

(٤) ٱنظر: «التهذيب» (بدن) ١٤/ ١٤٣، «الصحاح» ٢/ ١٥٢٩، «اللسان» ١/ ٢٣٢.

(٥) سبقت الإشارة إليه ص ٢٩٨.

قوله: (ثَلاثِ شَعَرَاتٍ) هو بفتح العين، وإن كانت ساكنة المفرد أيضًا.

قوله: (أَظْفَار) هو جمع ظفر، وقد أسلفنا لغاته في باب أسباب الحدث[1].

البَدَنَةُ: حيث أطلقت في كتب الحديث والفقه، المراد بها: البعير ذكرًا كان أو أنثىٰ، وشرطها أن تكون في سن الأضحية، فتكون قد دخلت في السنة السادسة، ولا تطلق في هٰذِه الكتب علىٰ غير ذلك، وأما أهل اللغة فقال كثيرون منهم أو أكثرهم: تطلق على الناقة والبقرة[2].

وقال الماوردي في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْبُدْنَ﴾[3] نقلًا عن الجمهور أنها الإبل، وقيل: الإبل والبقر[4]، وهو قول عطاء وجابر. وقيل: الإبل والبقر والغنم. قال: وهو شاذ[5].

---

(١) سبقت الإشارة إليه ص ٦٩.

(٢) ٱنظر: «الصحاح» (بدن) ٢/ ١٥٢٩، «اللسان» ١/ ٢٣٣، وزاد الأزهري: والبعير الذكر، ولا تقع على الشاة. ٱنظر: «تهذيب اللغة» ١٤/ ١٤٤ .

(٣) الحج: ٣٦.

(٤) من (أ).

(٥) «النكت والعيون» ٤/ ٣٦.

وقد وقع لابن الملقن وهم على الماوردي في نقله هٰذا، وصوابه: في البدن ثلاثة أقاويل:

أحدها: أنها الإبل، وهو قول الجمهور.

والثاني: أنها الإبل والبقر والغنم، وهو قول جابر وعطاء.

ووقع للنووي في «تهذيبه» و«تحريره»[(١)] و«نكته» وهم على الأزهري، فإنه نقل عنه أنه قال: لا تكون البدنة إلا من الإبل والبقر والغنم. وعزاه في «تهذيبه» إلىٰ «شرح [٩٣أ] ألفاظ المختصر»، وتبعه علىٰ ذلك ابن الرفعة في «كفايته»، والذي فيه ما نصه: والبدن لا تكون إلَّا من الإبل خاصة، وأما الهَدْيُ فيكون من الإبل والبقر والغنم[(٢)]. فسقط من النسخة من قوله: لا تكون.. إلىٰ قوله: يكون. إما لغلط في النسخة أو لانتقال نظره من أحد الموضعين إلى الآخر، فتنبه لذلك.

وجمع البدنة: بدن بإسكان الدال وضمها، وبالإسكان جاء القرآن العزيز، وممن ذكر الضم الجوهري، سُمِّيت بذلك لعظمها وسمنها، لأنّهم كانوا يُسَمِّنُونَها[(٣)]، وأما إطلاق البدنة على الذكر والأنثىٰ من حيث اللغة فصحيح، ممن نص علىٰ ذلك وصرح به صاحب كتاب[(٤)] «العين» فقال: البدنة ناقة أو بقرة، كذلك الذكر والأنثىٰ

والثالث: كل ذات خفٍّ وحافر من الإبل والبقر والغنم، وهو شاذ.

ونقل ابن الملقن هٰذا موافق لما نقله النووي في «تهذيبه» عن الماوردي، ولعل السبب في هٰذا الوهم أن يكون الخطأ في نقل النووي عن الماوردي، وتبعه فيه ابن الملقن.

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» ١/ ٢/ ٢١، «تحرير التنبيه» ص ١٦٤.

(٢) «الزاهر» ص ٢٧٩.

(٣) «الصحاح» ٢/ ١٥٢٩.

(٤) من المطبوع، وفي النسخ الثلاث: الكتاب.

منها يُهْدىٰ إلىٰ مكة[١]. هٰذا لفظه[٢].

النَّعَامَةُ: بفتح النون، يذكر ويؤنث[٣]، والنعام ٱسم جنس كحمامة وحمام[٤].

الغَزَالُ: وَلَدُ الظَّبْيَة إلىٰ حين يَقْوىٰ ويَطْلُعُ قَرْنَاه، ثم هي ظَبْيَةٌ، والذَّكَرُ ظَبْي، قاله أهل اللغة[٥].

قال المصنف في «التحرير»: فاعْتَمِدْ ذلك، فقد وَقَعَ فيه تَخْبِيطٌ في كتب الفِقْه[٦].

وذكر ابن الأثير في كتاب «المرصع» لها كنًى فقال: والغزال والغزالة: أبو الجمال، وأبو الحُسَين، وأبو سفيان، وأبو وَثَّاب، وأم أحوى المقلتين، وأم خُشَيش، وأم حُشيش، وأم عَزَّة، وأم القَسْطَل، وبنت الجُويزيَّة[٧].

العَنْزُ: الأنثىٰ من المعز التي تمت لها سنة، قاله الأزهري في كلامه علىٰ «المختصر»[٨].

---

(١) «العين» ٨ / ٥٢.

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» ١/ ٢/ ٢١، ٢٢.

(٣) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني ص ٨٤.

(٤) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٩٠.

(٥) ٱنظر: «اللسان» (غزل) ٦/ ٣٢٥٢.

(٦) «تحرير التنبيه» ص ١٦٥.

(٧) «المرصع» ص ٣٠١، ٣٠٢.

(٨) «تهذيب اللغة» ١٣/ ٤٤، «الزاهر» ص ٢٢٧.

الأَرْنَبُ: قال الجوهري: هي واحدة الأرانب[١].

وقال صاحب «المحكم»: الأَرْنَبُ -مَعْروفٌ- يكونُ للذَّكَرِ والأُنْثَىٰ، وقِيلَ: الأَرْنَبُ: الأُنْثَىٰ، والخُزَزُ: للذَّكَر، والجَمْعُ: أَرانِبُ، وأَرانٍ عن اللِّحْيانِيِّ، فأَمَّا سِيبَوَيهِ: لم يُجِزْ أَرانٍ إلّا في الشِّعْرِ[٢].

العَنَاقُ: بِفَتْحِ العَيْن، وهي الأُنْثَىٰ من أَوْلاد المَعْزِ إذا قَوِيَتْ ما لم تَسْتَكمِل سنة، وجمعها: أَعْنُقٌ وعُنُوق، كذا قاله في «التحرير» و«الدقائق» و«شرح المهذب»[٣]، وقبله الأزهري في «شرح ألفاظ المختصر»[٤].

ونقل الرافعي عن أهل اللغة أنها الأنثىٰ من أولاد المعز من حين تولد إلىٰ حين تفْطَم وترعىٰ، وذلك بأربعة أشهر[٥]، وتبعه المصنف في «الروضة»[٦]. وقيل: إن العناق من ولد الضأن. وليس بمشهور.

اليَرْبُوعُ: بفتح أوله وسكون ثانيه، حيوان معروف، أكبر من كبار الفأر قريب الشبه به، والياء زائدة، والجمع: أرابيع[٧].

---

(١) «الصحاح» ١/ ١٦١.

(٢) «المحكم» ١١/ ٢٣٢.

(٣) «تحرير التنبيه» ص ١٦٥، «دقائق المنهاج» ص ٥٨، «المجموع» ٧/ ٤٢٧.

(٤) «الزاهر» ص ٢٢٧.

(٥) «العزيز شرح الوجيز» ٣/ ٥٠٨.

(٦) «روضة الطالبين» ٢/ ٤٣١.

(٧) كذا قال، ولم أقف على من قال بقوله، وفي «تحرير ألفاظ التنبيه» ص ١٦٦: جمعها: يرابيع.

الجَفْرَةُ: بفتح الجيم وإسكان الفاء. قال أهل اللغة: هي الأنثىٰ من ولد المعز تفطم وتفصل عن أمها، فتأخذ في الرعي، وذلك بعد أربعة أشهر، والذكر: جفر، سُمِّيَ جفرًا لأنه جفر جنباه، أي: عَظُما[١]، قاله ابن دريد وابن الأنباري[٢] والشيخ أبو حامد.

قال الرافعي: هٰذا معنى الجفر في اللغة، لٰكن يجب أن يكون [٩٣ب] المراد بالجفر هنا ما دون العناق، فإن الأرنب خير من اليربوع[٣]، وهٰذا الاستدراك صحيح، وإيضاحه أنه علىٰ ما سبق في تفسيره[٤] العناق والجفرة يكون الواجب العناق في الموضع الذي أوجبوا فيه الجفرة، وبالعكس علىٰ ما قاله الأزهري من إطلاق العناق إلى السنة[٥] لا يقال: المراد العكس؛ لأن الاسمين يطلقان من حين الرعي إلىٰ تمام السنة، بل المراد تفضيل الواجب في الأرنب على الواجب في اليربوع.

وقال القاضي عياض في «شرح مسلم» في حديث أم زرع: قال ابن الأنباري وابن دريد: الجفرة من أولاد الضَّأن. وقال أبو عبيدة وغيره: من أولاد المعز[٦].

(١) انظر: «تحرير التنبيه» ص ١٦٦، «دقائق المنهاج» ص ٥٨.
(٢) «الأضداد» ص ٣١٩، ٣٢٠.
(٣) «العزيز شرح الوجيز» ٣/ ٥٠٨.
(٤) في (ب): تفسير.
(٥) «الزاهر» ص ٢٢٦، ٢٢٧.
(٦) «إكمال المعلم بفوائد مسلم» ٧/ ٤٦٦.

الإِذْخِرُ: بكسر الهمزة والخاء، نبت طيب الرائحة معروف[١].

قال الجوهري: الإِذْخِرُ: نبتٌ، الواحدة: إِذْخِرَةٌ[٢].

وقال الراغب في «مفرداته»: الإِذْخِرُ: حَشِيشَةٌ طَيِّبَةُ الرِّيحِ[٣].

العَوْسَجُ: بفتح العين والسين، نبت معروف ذو شوك[٤].

قال الجوهري: هو ضَرْبٌ من الشَّوْكِ، الواحدة: عَوْسَجَةٌ، ومنه سُمِّيَ الرجل[٥].

العَلْفُ: هنا بسكون اللام، كما رأيته مضبوطًا بخط مؤلفه؛ لأن المراد به المصدر وهو الإطعام، وهو بفتح اللام: ما تعتلفه البهائم.

الدَّوَاءُ: ممدود[٦].

قوله: (وَبَيْنَ أَنْ يُقَوَّمَ المِثْلُ دَرَاهِمَ) هو منصوب علىٰ إسقاط الباء.

الآصُعُ: جمع صَاع، وهو صحيحٌ، وقد عَدَّه ابن مكّي في لحن العوام، وقال: الصوابُ: أَصْوُع، مثل: دَار وأَدْوُر[٧]. وهو عجيب منه.

---

(١) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٦٨.

(٢) «الصحاح» ١/ ٥٤٣.

(٣) «مفردات ألفاظ القرآن» ص ٣٢٦.

(٤) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٦٨.

(٥) «الصحاح» ١/ ٣٠٢.

(٦) سبقت الإشارة إليه ص ٣٤٩.

(٧) «تثقيف اللسان» ص ١٨٩.

قال المصنف: وهٰذا الذي قاله[١] ابن مكّي خطأٌ صريحٌ وذهولٌ بيِّنٌ، ولفظةُ آصُع صحيحةٌ مستعملةٌ في كتب اللغة وفي الأحاديثِ الصحيحةِ، وهو من باب المقلوب، وكذلك يجوز آدُر في جمع دَار، وشِبه ذلك، وهٰذا بابٌ معروفٌ عند أهلِ التصريفِ يُسَمَّىٰ بابَ القَلْب، لأنَّ فاءَ الكلمةِ في آصُع صاد، وعَيْنُها واوٌ، فَقُلِبَت الواوُ همزةً ونُقِلَت إلىٰ موضع الفاء[٢]، ثم قُلبت الهمزةُ ألِفًا حين ٱجتمعت هي وهمزةُ الجمعِ فصار آصُعًا، وَزْنُهُ عندهم: أَعْفُل، وكذلك القولُ في آدُر ونَحْوِه، والصَّاعُ يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ[٣]، كما سلف في الغسل.

قوله: **(وَأَفْضَلُ بُقْعَةٍ)** يجوز فتح قافه علىٰ أن يكون جمعًا مضافًا إلى الحرم، ويجوز تسكينها مع التنوين علىٰ أن يكون مفردًا، والتقدير: وأفضل بقعة منه؛ يعني: من الحرم.

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) من «تحرير التنبيه»، وفي النسخ الثلاث: الهاء.

(٣) «تحرير التنبيه» ص ١٦٣.

باب الإِحصار والفوات

الحصر والإحصار: المنع، يقال: أحصره المرض، وحصره العدو، وقيل: حُصِرَ وَأُحْصِرَ فيهما. هكذا نقله المصنف في «شرح المهذب» عن أهل اللغة[١].

وقال الأزهري عن أهل اللغة: يقال للرجل الذي يمنعه الخوف أو المرض من التصرف: قد أُحْصِرَ، وهو مُحْصَرٌ. ويقال للذي حُبِسَ: [٩٤أ] قد حُصِرَ، فهو مَحْصُورٌ.

وقال الفراء: لو قيل للذي يمنعه المَرضُ أو الخوف: قد حُصِرَ. لأنه بمنزلة الذي قد حُبِسَ، لجاز. ولو قيل للذي قد حُبِسَ: أُحْصِرَ. لجاز. وكلام العرب هو الأول، وعليه أهل اللغة. وقول ابن عباس: لا حَصْرَ إلاَّ حَصْرُ العَدُوّ[٢]. يدل علىٰ ما قاله الفراء[٣].

وقال الجوهري وابن فارس عن ابن السكِّيت: أَحْصَرَهُ[٤] المَرَضُ: إذا مَنَعَهُ مِنَ السفر أَوْ من حاجَةٍ يُرِيدُها، قال تعالىٰ: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾[٥]. قال: وقَدْ حَصَرَهُ العَدُوُّ يَحْصُرُونَهُ: إذا ضَيَّقوا عَلَيْهِ وأحاطوا به،

---

(١) «المجموع» ٨/ ٢٩٨.

(٢) رواه الشافعي في «الأم» ٢/ ١٧٨، والطبري في «تفسيره» ٢/ ٢١٤.

(٣) «الزاهر» ص ٢٨٥، وانظر لقول الفراء «معاني القرآن» ١/ ١١٧، ١١٨.

(٤) من «الصحاح»، وفي النسخ الثلاث: أحصر.

(٥) البقرة: ١٩٦.

وقال أبو عَمْرٍو الشيبانيّ: حَصَرَني[١] الشَّيءُ وأَحْصَرَني[٢]، أي: حَبَسَني[٣][٤].

وقال ابن فارس: الإِحْصارُ: أَنْ يُحْصَرَ الحاجُّ عَنْ بُلوغِ المَناسِكِ بمَرضٍ ونَحْوِهِ. وناسٌ يقولون: حَصَرَهُ المَرَضُ وأَحْصَرَهُ العَدُوُّ[٥].

وقال الزمخشري: يقال: أُحصِرَ فلان: إذا منعه أمرٌ من خوفٍ أو مرضٍ أو عجزٍ، وحُصِرَ: إذا حبَسه عدوه عن المضيِّ، أو سُجِنَ[٦].

وقال ابن الأثير في «نهايته»: الإِحْصار: المنْع والحبْس، يقال: أحْصَره المرض أو السُّلطان: إذا منعه عن قصده، فهو مُحْصَر، وحَصَره: إذا حبسه، فهو مَحْصور[٧].

وقال الجوهري: قال الأخفش: حَصَرْتُ الرجل: حَبَسْتُهُ، وأَحْصَرَني[٨] بَولي[٩] ومَرَضِي: جعلني أَحْصُرُ نفسي[١٠].

وقال الواحدي عن الزجاج: الروايةُ عن أهل اللغة لمن منعه خوف

---

(١) في النسخ: حصرت. وما أثبته من «الصحاح»، وهو الصحيح الموافق للسياق.
(٢) في النسخ الثلاث: وأحصرت. وما أثبته هو الصحيح الموافق لما في «الصحاح».
(٣) «الصحاح» ١/ ٥٢١، «مجمل اللغة» ص ١٧٣.
(٤) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٨٢.
(٥) «مجمل اللغة» ص ١٧٣.
(٦) «الكشاف» ١/ ٢١٨.
(٧) «النهاية في غريب الحديث والأثر» ١/ ٣٩٥.
(٨) من «الصحاح»، وفي النسخ الثلاث: وحصرني.
(٩) في (أ)، (ب): قولي.
(١٠) «الصحاح» ١/ ٥٢١.

أو مرض: أُحْصِر، والمحبوس: حُصِر. قال: وقال الزجاج -في موضع آخر- وثعلب: حصر وأحصر لغتان[١][٢].

وقال أبو عبيدة في قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنۡ أُحۡصِرۡتُمۡ﴾[٣]: معناه: قام بكم مرض أو ذهاب نفقة أو فوات حج، فهٰذا مُحْصَر، والمحصور: هو الذي جُعل في بيتٍ أو دارٍ أو سجنٍ[٤]. وكذا قاله الأخفش[٥]، وقال بعضهم: كل ما كان من حبس الناس فهو محصور، وما حبسه شيء من الأشياء غير الآدميين فهو محصر.

تقول: ما حصرك؟ ومن أحصرك؟ وبهذا يجتمع ثلاثة أقوال:

أحدها: أن الحصر من المرض، والإحصار من غيره، ومعناهما سواء.

ثانيها: أن الحصر والإحصار واحد.

ثالثها: -وهو المشهور- أن الحصر: الحبس، والإحصار: المنع

---

(١) «فعلت وأفعلت» ص ٢٦، ٢٨.

(٢) «البسيط» ٤/ ٩ [البقرة: ١٩٦].

(٣) [البقرة: ١٩٦].

(٤) «مجاز القرآن» ص ٦٩، وقد فرق بينهما الراغب في «المفردات» ص ١٢٨، فقال: والحصر والإحصار من طريق البيت، فالإحصار يقال في المنع الظاهر كالعدو والمنع الباطن كالمرض، والحصر لا يقال إلا في المنع الباطن، فقوله تعالىٰ: ﴿فَإِنۡ أُحۡصِرۡتُمۡ﴾ فمحمول على الأمرين.

(٥) «معاني القرآن» ١/ ٣٥٥ للأخفش، تحقيق د/ عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، الطبعة الأولىٰ (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).

من المقصود.

والآية السالفة قريبًا جاءت علىٰ وفق المشهور، وإن كان واردًا في العدو.

وأما الإحصار عند الفقهاء فالمراد به المنع من إتمام أركان الحج أو العمرة[1]، وإنما قلنا عن الأركان، لأنه لو أُحْصِرَ بعد الوقوف عما سوى الطواف والسعي وتمكن منهما لم يجز له التحلل، كما صرح به الروياني وغيره؛ لأنه متمكن من التحلل بالطواف والحلق، وفوات الرمي يجبر الدم، وتقع حجته مجزئة عن حجة الإسلام. [٩٤ب].



(١) ٱنظر: «الوسيط في المذهب» ٢/ ٥٥، «مغني المحتاج» ١/ ٥٣٢.

كتاب البيع

البيع في اللغة: مقابلة شيء بشيء، ويُسَمَّىٰ شراء أيضًا، قال تعالىٰ: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾[(١)]. قال ابن قتيبة: بِعْتُ الشَّيْء: ٱشتريته وبِعْتُه، وشَرَيْتُ الشَّيْء: ٱشتريته وبِعْتُهُ[(٢)]. وقال الأزهري: العرب تقول: بِعْتُ، بمعنىٰ: بعت ما كنت ملكته، وبعت بمعنى: ٱشتريت. قال: وكذلك شريت بالمعنيين، قال: وكل واحد بَيِّعٌ وبائع؛ لأن الثمن والمثمن كل واحد منهما مبيع[(٣)(٤)].

وكذا قال غيرهما من أهل اللغة، قالوا: ويقال: بعته أبيعه فهو مَبِيْع ومَبْيوع. قال الجوهري: كمَخِيطٍ ومَخْيُوطٍ.

قال الخليل: المحذوف من مَبِيع واو مفعولٍ؛ لأنَّها زائدة وهي[(٥)]

---

(١) يوسف: ٢٠.

(٢) «أدب الكاتب» ص ١٨١.

(٣) من «الزاهر»، وفي النسخ الثلاث: بيع.

(٤) «الزاهر» ص ٢٨٧.

(٥) في النسخ الثلاث: فهو. وما أثبته من «الصحاح».

أولىٰ بالحذف. وقال الأخفش: المحذوف عينُ[١] الكلمة.

قال المازني: كلاهما حسن، وقول الأخفش أقيس. والابْتِيَاعُ: الْاشتراءُ، وتبايعا وبَايَعْتُهُ واسْتَبَعْتُهُ: سألته أن يُبِيعَنِي، وأَبَعْتُهُ: عَرَضْتُهُ للبيع، وبِيعَ الشيءُ بكسر الباء وضمها إشمامًا؛ وبُوعَ لغة فيه، وكذلك القول في كِيلَ وقِيلَ[٢].

وحكى الزجاج عن أبي عبيدة: أباع بمعنىٰ باع،[٣] وهو غريب شاذ[٤].

الإِيجَابُ: الإيقاع، يقال: وجب البيع يجب. وأوجبته: أوقعته.

القَبُولُ: مصدر قبل قبولا، وهو مصدر شاذ. قال المطرزي: لم أسمع غيره بالفتح[٥].

الكِنَايَةُ: هنا وفي غيره من أبواب الفقه كالطلاق، والظهار والأيمان، والعتق، وغيرها: اللفظ المحتمل شيئين فصاعدا، يقال: كَنَيْتُ بكذا عن كذا وكَنَوْتُ. حكاهما الجوهري وغيره، وهو كَانٍ، وقومٌ كانُونَ[٦].

---

(١) من «الصحاح» ونسخة (ب)، وفي الأصل ونسخة (أ): غير.

(٢) «الصحاح» ٢/ ٩٢٣.

(٣) «فعلت وأفعلت» ص ٧.

(٤) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٩٦، ١٩٧.

(٥) بحثت عنه ولم أجده، وقال ابن منظور: القَبُولُ: الحُسْن والشَّارَةُ، وهو القُبُول، بضم القاف أيضًا، لم يحكها إلا ابن الأعرابي، وإنما المعروف القَبول بالفتح. ٱنظر: «اللسان» (قبل) ٦/ ٣٥٢٢.

(٦) «الصحاح» ٢/ ١٧٩٨.

الرُّشْدُ: نقيض الغي، وقد سلف مبسوطًا في شرح الخطبة[(١)].

الشِّرَاءُ: يمد ويقصر، كما سلف في التيمم[(٢)].

المُصْحَفُ: مثلث الميم[(٣)]، كما سلف في أسباب الحدث[(٤)].

قوله: (**فيَصِحُّ في الأَصَحِّ**) هو مرفوع تقديره: فإنه يصح، ولا يصح نصبه لفساد المعنى.

الحَشَراتُ: بفتح الحاء والشين: هوام الأرض وصغار دوابها، كالحية والعقرب وسام أبرص والديدان، واحدها: حَشَرة بفتح الحاء والشين، وحكى ابن الصلاح في «مشكله» إسكانها.

وقال المنذري في باب أكل حشرات الأرض من «حواشيه»: الحشرات كالضَّب واليربوع والقنفذ. قال: وقيل: هي هَوامُّ الأرضِ مما لا سم فيه[(٥)].

الحِنْطَةُ: -بكسر الحاء- البُرُّ والقمح. قال الجوهري: جمعها: حِنَطٌ[(٦)].

قوله: (**رُضَاضُهَا**) هو بضم الراء، وبكسرها[(٧)]، كما قاله في

---

(١) سبقت الإشارة إليه ص ٢٠.

(٢) سبقت الإشارة إليه ص ١٣٠.

(٣) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ١/ ١٥.

(٤) سبقت الإشارة إليه ص ٧٢.

(٥) ٱنظر: «اللسان» (حشر) ٢/ ٨٨٣.

(٦) «الصحاح» ١/ ٨٧٥.

(٧) من «الدقائق»، وفي النسخ الثلاث: أي: مكسرها وهو خطأ.

«الدقائق»[(١)]، ورأيته كذلك مضبوطًا بخطه في الأصل.

الشَّطُّ: جانبُ الوادِي والنهرِ، قاله الجوهري[(٢)].

الصَّحْرَاءُ: الفلاة، كما سبق في باب[(٣)] أسباب الحدث[(٤)].

الضَّالُّ: لا يقع إلا على الحيوان إنسانًا كان أو غيره، قاله الأزهري[(٥)] وغيره.

الآبِقُ: سلف بيانه في صلاة المسافر.[(٦)]

قوله: (نَفَذَ): هو بفتح الفاء وبالذال [٩٥أ] المعجمة، تقول: نَفَذَ يَنْفُذُ -بالضم- نَفَاذًا ونُفُوذًا. أي: مضىٰ، ومنه: تنفيذ الحاكم، وأما نَفِدَ بكسر الفاء وبالدال المهملة فمعناه: فَنِيَ، ومضارعه: ينفد بالفتح، ومصدره: نفاد، قال تعالىٰ: ﴿مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾[(٧)]، وقال: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾[(٨)].

الصُّبْرَةُ: واحدة الصُّبَر. قال الأزهري: هي الكومة المجموعة من الطعام. قال: وسُمِّيَت صُبْرَةً لإفراغ بعضها علىٰ بعض[(٩)]. وكذا قاله

---

(١) «دقائق المنهاج» ص ٥٩.

(٢) «الصحاح» ١/ ٨٨٧.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) سبقت الإشارة إليه ص ٧٦.

(٥) «الزاهر» ص ٣٦٦.

(٦) سبقت الإشارة إليه ص ٢٦٠.

(٧) لقمان: ٢٧.

(٨) النحل: ٩٦.

(٩) «الزاهر» ص ٣٠٥، وانظر: «تحرير التنبيه» ص ١٩٨.

الروياني في «بحره»، يقال: صبرت المتاع وغيره: إذا جمعته وضممت بعضه إلىٰ بعض.

قوله: (بِمِلْءِ) كذا هو في «المحرَّر» مجرور بالباء علىٰ أنه من أمثلة الثمن، وذكره في «الرَّوضة»[١] تبعًا للرافعي منصوبًا علىٰ أنه مبيع، والحكم لا يختلف.

الأُنْمُوذَجُ: بفتح الذال المعجمة- كذا رأيته بخط مؤلفه- وضم الميم. قال صاحب «المغرب في اللغة» [وهو التطرح][٢]، النموذج بالفتح، والأنموذج بالضم، تعريب أنموذجة[٣].

الصِّوَانُ: بكسر الصاد وضَمِّها: الوعاء الذي يُصَانُ فيه، قاله الجوهري، وتبعه في «الدقائق» قالا: ويُقال أيضًا: صِيَانًا[٤]، وذكر ابن مالك في «مثلثه» أن الصوان مثلث[٥]. قال أهل اللغة: يقال: صُنْتُ الشيءَ أصونه صَوْنًا وصِيَانَةً وصِيَانًا بالكسر، فهو مَصُونٌ.

قال الجوهري: ولا يقال: مُصَانٌ. قال: ويقال: ثوبٌ مَصُونٌ ومَصْوونٌ[٦]، الأول على النقص، والثاني على الإتمام[٧].

---

(١) «روضة الطالبين» ٣/ ٣١.

(٢) كذا بالنسخ الخطية، وليست في «المغرب» ولا معنى لها.

(٣) «المغرب» ص ٤٦٧، ونصه: النموذج بالفتح والأنموذج بالضم تعريب نموذه. اهـ.

(٤) «الصحاح» ٢/ ١٥٧٦، «دقائق المنهاج» ص ٥٩.

(٥) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ١/ ١٣.

(٦) من «الصحاح»، وفي النسخ الثلاث: ومصيون.

(٧) «الصحاح» ٢/ ١٥٧٦، وانظر: «اللسان» (صون) ٤/ ٢٥٣٠.

الرُّمَّانُ: معروف، ونونه أصلية؛ لقولهم: مرمنة للمكان الذي يكثر فيه، والواحدة: رمانة، وهو من الفاكهة باتفاق أهل اللغة.

قال الواحدي في قوله تعالىٰ: ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخۡلٌ وَرُمَّانٌ ۝٦٨﴾[١]: ثمر النخل والرمان من جملة الفاكهة، غير أنهما ذُكِرا على التفصيل للتفضيل[٢]، كقوله تعالىٰ: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ﴾[٣] فأعاد الصلاة تشديدًا لها، كذلك أُعِيد النخل والرمان[٤] ترغيبًا لأهل الجنة، هٰذا قول الفراء.

وقال الزجاج: قال يونس النحوي، وهو يتلو الخليل في القدم والحذق[٥]: إن النخل والرمان من أفضل الفواكه، وإنما فصلا بالواو لفضلهما، وغلط أهل العراق في قولهم: لا يحنث الحالف أن لا يأكل الفاكهة بأكل التمر والرمان. فظنوا أنهما لما ذكرا بعد الفاكهة ليسا منها[٦]، وهو خلاف جميع أهل اللغة، ولا حجة لهم في الآية.

---

(١) [الرحمن: ٦٨].

(٢) من المطبوع ونسخة (ب)، وفي الأصل ونسخة (أ): للتفضل.

(٣) [البقرة: ٢٣٨].

(٤) زاد في النسخ الثلاث: و.

(٥) من المطبوع، وفي النسخ الثلاث: والحذف.

(٦) قاله أبو حنيفة وأبو ثور، وحجتهم أن المعطوف يغاير المعطوف عليه. وخالفهم في ذلك الجمهور من الفقهاء وأهل اللغة. ٱنظر: «المغني» لابن قدامة **١٣/ ٥٩١، ٥٩٢**. لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: د/عبد الله التركي ود/ عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: دار هجر.

قال الأزهري: ما علمتُ أحدًا من العَرب قال في النخل والكرم وثمارها أنها ليست من الفاكهة، وإنما قاله من قال لقلَّةِ عِلْمِه بكلامِ العَرب وعِلم اللغة وتأويل القرآن العربيّ المبين، والعربُ تَذكُر الشيء جُملةً ثمَّ تخصُّ شيئًا منه [٩٥ب] تنبيهًا علىٰ فضْل فيه.

قال تعالىٰ: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾(١)، فمن قال ليسا من الملائكة فهو كافر، ومن قال: إن ثمر النخل والرمان ليسا من الفاكهة؛ لإفراد الله تعالىٰ لهما بعد الفاكهة فهو جاهل، هٰذا آخر كلام الأزهري، وهو آخر كلام الواحدي(٢).

قال النووي في «تهذيبه»: وليس في هٰذِه الآية تعلق لمن أخرج النخل والرمان من الفاكهة، ولا شبهة تعلق بوجه ما؛ وذلك أن الفاكهة نكرة تصلح للقليل والكثير، وللجنس الواحد والأكثر، فلما عطف النخل والرمان عليها أشعر ذلك بأنهما لا يدخلان في قوله تعالىٰ: ﴿فَٰكِهَةٞ﴾(٣) ولا يلزم من هٰذا خروجهما من جنس الفاكهة كلها، وهٰذا ظاهر لا خفاء به(٤).

العَمَى: الضرر، وخُصَّ الأعمىٰ باسم الضرير، وإن كانت العاهات والعلل كلها مضار؛ لأن العمىٰ أعظم المضار وأتعبها.

---

(١) البقرة: ٩٨.

(٢) «تهذيب اللغة» ٦/ ٢٥ (فكه)، «البسيط» ٢٠/ ١٩٨ [الرحمن: ٦٨].

(٣) الرحمن: ٦٨.

(٤) «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/ ٢/ ٧٤.

باب الربا

الربا: مقصور[١]، وأصله: الزيادة[٢].

قال الثعلبي: الربا: الزيادة علىٰ أصل المال من غير بيع، يقال: ربا الشيء: إذا زاد، ويقال: الربا والرما. قال عمر رضي الله عنه: إني أخاف عليكم الرماء[٣]. يعني: الربا.

قال: وقياس كتابته بالياء لكسر أوّله، وقد كتبوه في القرآن بالواو. وقال الفراء: إنما كتبوه كذلك لأن أهل الحجاز تعلموا الكتابة من الحيرة، ولغتهم الربوا، فعلموهم صورة الحرف علىٰ لغتهم.

قال: وكذلك قرأها أبو سمال العدوي بالواو، وقرأها حمزة والكسائي بالإمالة لمكان الكسر في الراء، وقرأ الباقون بالتفخيم لفتحة الباء.

قال: فأما اليوم فأنت فيه بالخيار إن شئت كتبته بالياء، أو علىٰ ما

---

(١) الرِّبىٰ مقصور يكتب بالياء، وهو في المصحف بالواو. ٱنظر: «المقصور والممدود» للفراء ص ٥٧، ولأبي علي القالي ص ١٨٢. والربا مقصور يكتب بالألف في مذهب البصريين لأن أصلها من الواو، فالرِّبَا من رَبَا الشيءُ يَرْبو، وأهل الكوفة يجيزون كتابتها بالياء لمكان الكسرة التي في أولها، فلذلك جاز أن يُكتبَ بالياء والألف. ٱنظر: «المقصور والممدود» لابن ولاد ص ٤٨.

(٢) ٱنظر: «المفردات» ص ١٩٣، «اللسان» ٣/ ١٥٧٢، ١٥٧٤.

(٣) رواه مالك في «الموطأ» ٢/ ٦٣٤.

في المصحف، أو بالألف، هٰذا ما ذكره الثعلبي[(١)].

وقال الجوهري: رَبَا الشيءُ يَرْبُو رَبْوًا[(٢)]، أي: زاد. قال: والرِّبَا: في البيع، ويثنَّىٰ: رِبَوَانِ ورِبَيَانِ، وقد أَرْبَىٰ[(٣)] الرجلُ، والرُّبْيَةُ مخففةً: لغة في الرِّبَا[(٤)]. قال: والرَّمَاءُ بالمدّ: الرِّبَا، وأَرْمَىٰ فلانٌ، أي: أَرْبَىٰ[(٥)].

وقال الواحدي: الربا في اللغة: الزيادة، يقال: رَبَا الشيءُ يَرْبُو رَبْوًا، وأرْبى الرجل: إذا عامل في الربا. قال: والربا في الشرع: ٱسم للزيادة علىٰ أصل المال من غير بيع[(٦)].

وقال[(٧)] أبو البقاء العكبري: لام الربا واو؛ لأنّه مِنْ ربا يَرْبُو، وتثنيته: رِبَوَان. قال: ويكتب بالألف. وأَجاز الكوفيون كتبه وتثنيته بالياء، قالوا: لأجْل الكسرة التي في أوله. قال: وهو خَطَأٌ عندنا[(٨)]. ٱنتهىٰ [٩٦أ].

---

(١) «الكشف والبيان» ١/ ٤٦٤، ٤٦٥.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) في (ب): أبي، ولعله سهو من الناسخ.

(٤) في النسخ الثلاث: المال، وما أثبته من «الصحاح»، وهو الصحيح الموافق للسياق.

(٥) «الصحاح» ٢/ ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٩.

(٦) «البسيط» ٤/ ٤٧٨ [البقرة: ٢٧٥].

(٧) بعدها في الأصل: ويكتب بالألف، ولعله ٱنتقال نظر للناسخ.

(٨) «التبيان في إعراب القرآن» ١/ ١٨١.

وقال ابن قتيبة: الرُّبْية بالضم والتخفيف لغة في الربا. قال: وأصلها: رُبْوَة[١].

وحكى ابن الرفعة في «المطلب» عن القلعي: فتح الراء من الربا والمد أيضًا.

والمختار في حد الربا ما ذكره الروياني أنه ٱسم لمقابلة عوض بعوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حال العقد أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما[٢]، وهٰذا صادق على العقد نفسه.

قوله: (إِنْ كَانَا جِنْسًا) كذا هو في أصل المؤلف كانا بالألف، ويقع في بعض النسخ: إِنْ كانَ مفردًا[٣] فيعاد علىٰ ما يشملهما.

الطُّعْمُ: بضم[٤] الطاء: الأكل، يقول: قد طَعِمَهُ؛ أي: أكله، وطَعِمَ يَطْعَمُ طُعْمًا، علىٰ وزن شَرِبَ يَشْرَبُ شُرْبًا، إذا أكل، قاله الجوهري. قال: وأما الطَّعْمُ بالفتح: فهو ما يدرك بالذَّوق[٥].

التَّفَكُّهُ: التنعم. قال المطرزي في «المغرب»: الفاكهة: ما يُتَفَكَّهُ به. أي: يُتَنَعَّمُ به[٦].

---

(١) «أدب الكاتب» ص ٤٣٧.

(٢) «المجموع» ١٠/ ٢٥.

(٣) في (أ): منفردًا.

(٤) في (ب): بفتح.

(٥) «الصحاح» ٢/ ١٤٥٧.

(٦) «المغرب» ص ٣٦٤.

قوله: (وَ**خُلُولُهَا**[١] وأَدْهانُهَا أَجْنَاسٌ) هما مرفوعان عطف على الأدِقَّةِ.

الجِزَافُ: بيعُ الشيءِ وشراؤه بلا كيل ولا وَزْن، وهو يَرْجع إلى المساهلة، قاله في «المحكم»، قال: وهو دخيل[٢].

وقال الجوهري: هو فارسيٌّ مُعَرَّبٌ، وذكره الجوهري بكسر الجيم[٣]. قال المصنف: وجدته كذلك مضبوطًا في نسخة معتمدة، وكذا نص عليه غير واحد من الأئمة، منهم: صاحب «المطالع»[٤]، وذكره صاحب[٥] «المحكم» بكسر الجيم وفتحها، قال: وهو الجَزَافة أيضًا[٦]. قال الجوهري: أَخَذْتُهُ مُجَازَفَةً وجِزَافًا[٧].

قال المصنف: ورأيته مضبوطًا في نسخة معتمدة من «تهذيب اللغة» للأزهري عليها خط الأزهري.

قال: يقال: جِزاف وجُزاف، الأول بالكسر، والثاني بالضم، فحصل ثلاث لغات: كسر الجيم وفتحها وضمها[٨]، وقد جزم

---

(١) كذا في النسخ، وفي «المنهاج» خلوها.

(٢) «المحكم» ٧/ ٢١٣.

(٣) «الصحاح» ٢/ ١٠٢٥.

(٤) «مطالع الأنوار» ٢/ ١٢١.

(٥) سقطت من (ب).

(٦) «المحكم» ٧/ ٢١٣، ونصه: والجُزَاف والجِزَاف والجَزَاف.

(٧) «الصحاح» ٢/ ١٠٢٥.

(٨) «تهذيب الأسماء واللغات» ١/ ٢/ ٥١.

بذلك المصنف في «تحريره» و«دقائقه» فقال إنه مثلث الجيم[١].

قوله: (**وَقَدْ يُعْتَبَرُ الكَمَالُ أَوَّلاً**) هٰذا هو الصواب؛ أعني: بلفظ (وقد)، ويقع محرفًا بـ(قيل) بدله، فاجتنبه، ونسخة المصنف على الأول، فاستفده.

الرُّطَبُ: -بضم الراء وفتح الطاء- رطب التمر، الواحدة: رُطَبَةٌ، والجمع: رِطابٌ وأَرْطابٌ، وجمع الرُّطَبَةِ، رُطَباتٌ ورُطَبٌ، وأَرْطَبَ البُسْرُ: صارَ رُطَبًا، ورطبت القوم ترطيبًا: أطعمتهم الرُّطَبَ، وأرضٌ[٢] مُرْطِبَةٌ: كثيرة الكلأ[٣].

الزَّبِيبُ: الذي يؤكل معروف، الواحدة: زَبِيبَةٌ، ويقال: زَبَّبَ فلانٌ عنبه تزبيبًا[٤]. أي: جعله زبيبًا[٥].

الجَفَافُ: بفتح الجيم، يقال: جَفَّ الشيءُ يَجِفُّ بكسر الجيم، ويَجَفُّ أيضًا بالفتح لغة. حكاها الجوهري عن أبي زيد، وردّها الكسائي جَفَافًا وجُفُوفًا[٦].

---

(١) «تحرير التنبيه» ص ٢١٥، «دقائق المنهاج» ص ٥٩.

(٢) في النسخ الثلاث: وأرطب. والمثبت هو الموافق لما في كتب اللغة.

(٣) اْنظر: «اللسان» (رطب) ٣/ ١٦٦٤، ١٦٦٥.

(٤) في النسخ: تزبب. والمثبت من «الصحاح» (زبب).

(٥) اْنظر: «اللسان» (زبب) ٣/ ١٨٠٢.

(٦) «الصحاح» ٢/ ١٠٢٦، بتصرف، ونصه: جَفَّ الثوبُ وغيره يَجِفُّ بالكسر جَفَافًا وجفوفًا، ويَجَفّ بالفتح لغة فيه، حكاها أبو زيد، وردّها الكسائي.

القِثَّاءُ: بكسر القاف وضمها لغتان، وبالمد[(١)]، وهو معروف. قال [٩٦ب] الجوهري: القِثَّاءُ: الخِيَارُ، الواحدة: قِثَّاءَةٌ، (والْمَقْثَأَةُ)[(٢)] والمَقْثُؤَةُ: موضع القِثَّاءِ، وأَقْثَأَتِ الأرضُ: إذا كانت كثيرة القِثَّاء[(٣)].

قال الثعلبي: قرأ يحيىٰ بن وثاب وطلحة بن مصرف، والأشهب العقيلي: ﴿وَقُثائها﴾[(٤)] بضم القاف، وهي[(٥)] لغة تميم[(٦)]. وذكر ابن السكيت فيما يضم أوله ويكسر: قِثَّاءٌ وقُثَّاءٌ[(٧)].

السِّمْسِمُ: معروف.

الجُبْنُ: فيه ثلاث لغات حكاهن أبو عمر الزاهد في «شرح الفصيح» عن ابن الأعرابي، وحكاهن أيضًا الجوهري وآخرون أشهرهن عند ابن الأعرابي والجوهري بإسكان الباء، والثانية: بضمها بلا تشديد، والثالثة: بضمها مع التشديد[(٨)].

---

(١) القِثَّاء: جمع قِثَّاءة، وبعض بني أسد يضم، فيقول: قُثَّاءة وقُثَّاء، وهو في الوجهين ممدودٌ. ٱنظر: «المقصور والممدود» للفراء ص ٩١، ولابن ولاد ص ٩٢، ولأبي علي القالي ص ٤٥٩.

(٢) من «الصحاح»، وفي النسخ الثلاث: والقثاة.

(٣) «الصحاح» ١/ ١٠٣.

(٤) البقرة: ٦١.

(٥) في النسخ: وعلى.

(٦) «الكشف والبيان» ١/ ١٢٥.

(٧) «إصلاح المنطق» ص ١٣٤.

(٨) «الصحاح» ٢/ ١٥٣٧، وانظر: «اللسان» (جبن) ١/ ٥٤٠، وانظر: «دقائق المنهاج» ص ٥٩.

وقال ابن قتيبة: الجُبُنُ بضم الباء، ولا تشدد النون، إنما شددها بعضهم[١].

الأَقِطُ: تقدم بيانه في باب زكاة الفطر[٢].

النَّارُ: مؤنثة، وجمعها: أَنْوُرٌ ونِيرانٌ ونُورٌ، قال ذلك أبو حاتم السجستاني في «المذكر والمؤنث»[٣].

العَسَلُ: يذكر ويؤنث[٤]. قال ابن مكي: والغالب فيه التأنيث[٥]، والمراد به: عسل النحل وما يطلق عليه عسل من عصير العنب فعلىٰ سبيل المجاز، قال محمد بن أبان بعد أن حكىٰ أن العسل يذكر ويؤنث فيقولون: هٰذِه عَسَلَةٌ، ويريدون هٰذِه الطائفة من العسل، كما يقولون: لَحْمَةٌ، وتصغير ذلك: عُسَيلَةٌ، ويجمع العَسَلُ: أَعْسالًا وعُسُولًا وعسْلًا وعُسْلانًا.

وحكى المطرز عن ثعلب عن ابن الأعرابي أنه يقال: لَسِبْتُ العَسَلَ؛ أي: لَعقْتُهُ[٦]، والضَّحْكَ والشَّهْدَ والسَّعابِيبَ والجَلْسَ

---

(١) «أدب الكاتب» ص ٢٩٦.

(٢) سبقت الإشارة إليه ص ٣٤٣.

(٣) «المذكر والمؤنث» ص ١٣٩، وانظر: «المذكر والمؤنث» لابن الأنباري ص ٤٠٧، ٤٠٨، ولابن التستري ص ١٠٦.

(٤) أنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني ص ٨٣، ولابن الأنباري ص ٣٤٥، ولابن التستري ص ٩٣، وذكر أنها مؤنثة.

(٥) «تثقيف اللسان» ص ١٨٠.

(٦) أنظر: «فصيح ثعلب» ص ١٧.

والطِّرمَ والضَّربَ واللَّواصَ والأَرْيَ.

قال محمد بن أَبَان في كتابه «العالم»: ومن أسماء العسل: المَزْحُ والشَّوبُ، والذَّوب، والذُّواب، علىٰ وزن فُعَال، والنَّسِيلُ، والنَّسِيلَةُ، وجَنَى النَّحل، ولُعَابُ النَّحل، والشَّهْد، والسَّلوىٰ، والماذي[١].

فائدة: العسل بفتح السين، وحكى ابن هشام السبتي في «شرح الفصيح» عن ابن سراج أنه يقال بالتسكين، وهو غريب.

الصَّفْقَةُ: مأخوذة من قولك: صفقت له في البيع والبيعة؛ أي: ضربت بذلك علىٰ يده بالبيعة صفقًا، ضرب بيده علىٰ يده، وذلك عند وجوب البيع، والاسم منها: الصَّفْقُ[٢] والصِّفِقَّىٰ[٣].

قوله: (رِبَوِيًّا): هو بفتح الراء وكسرها، والكسر أفصح.

العَجْوَةُ: نوع من التمر.

قال الجوهري: هو [من][٤] أجود تمر المدينة، ونخلها يُسَمَّىٰ لِيْنَةً[٥]. قال الأزهري: وهٰذا الصَّيْحاني الذي يُحْمَلُ من المدينة من العَجوة[٦].

---

(١) «تحفة المجد الصريح» ص ٣٧٦، ٣٧٧.

(٢) في النسخ الثلاث: الصفقة.

(٣) ٱنظر: «اللسان» (صفق) ٤/ ٢٤٦٣.

(٤) زيادة من المطبوع يقتضيها السياق.

(٥) «الصحاح» ٢/ ١٧٥٧.

(٦) «الزاهر» ص ٢٩٦.

قال الشيخ أبو محمد ابن الجويني في كتابه «الفَرْق والجَمْع»: كنت بالمدينة فدخل بعض أصدقائي، فقال: كنا عند الأمير فتذاكروا أنواع تمر المدينة فبلغت أنواع الأسود ستين نوعًا، ثم قالوا: وأنواع الأحمر فبلغت هٰذا المبلغ[(١)] [٩٧أ].

وفي «تاريخ البخاري» بسنده إلىٰ بريدة أن رسول الله ﷺ قال: «**خير تمركم البَرْنِيُّ**»[(٢)].

---

(١) «الجمع والفرق» للجويني ٢/ ٥٦، تحقيق/ عبد الرحمن بن سلامة بن عبد الله المزيني، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولىٰ.

(٢) «التاريخ الكبير» ٥/ ١١٢.

باب المناهي

عَسَب الفَحْلِ: هو بفتح العين والسين المهملتين ثم باء موحدة، وقد حكى المصنف في الكتاب الٱختلاف في تفسيره[١]، والتفسير الثالث وهو أنه أجرة الضراب، جزم به الجوهري حيث قال: العسب: الكِرَاء الذي يُؤخَذ علىٰ ضِراب الفحل[٢].

قوله: **(وَهُوَ ضِرَابُهُ)**: هو بكسر الضاد، وهو طروق الفحل الأنثىٰ.

حَبَلُ الحَبَلَةِ: هو بفتح الباء والحاء في حبل وفي الحبلة، وحكى الكسائي إسكان الباء في الأول، وهو قوله: حبل، وهٰذا غلط، والصواب: الفتح.

قال أهل اللغة: الحبلة هنا جمع حابل، كَظالِم وظَلَمة، وفاجر وفجرة، وكاتب وكتبة.

قال الأخفش: يقال: حبلت المرأة فهي حَابِل، والنسوة: حَبَلة[٣]، وقال ابن الأنباري وغيره: الهاء في الحبلة للمبالغة، وقيل: إشعار بأنها أنثىٰ حتىٰ تحبل.

واتفق أهل اللغة- كما نقله عنهم المصنف في «تحريره» و«تهذيبه»-

---

(١) «روضة الطالبين» ٣/ ٣٩٥.

(٢) «الصحاح» ١/ ١٩٢.

(٣) زاد في النسخ الثلاث: الحبلة.

علىٰ أن الحَبَلَ مختصٌّ بالآدميّات، وإنما يقال في غيرهن: الحَمْل، يقال: حبلت المرأة ولدًا وحبلت بولد، وحبلت[١] من زوجها، وحملت الشاة والبقرة والناقة ونحوها، ولا يقال: حبلت.

قال أبو عبيد: لا يقال لشيءٍ من الحيوان حَبَل إلاَّ ما جاء في هٰذا الحديث[٢]. ٱنتهىٰ.

والحبل مصدر أُرِيدَ به هنا المفعول.

النَّتَاجُ: بفتح النون، ورأيته بخط المصنف في الأصل بكسرها في ثلاثة[٣] مواضع، وهو قوله: نَتَاجُ النَّتاجِ بأنْ يَبِيعَ نَتاجَ النَّتاجِ.

وقوله: (وَهُوَ نَتَاجُ النَّتَاجِ): هو تفسير منه لحبل الحبلة، وكذا أطلقه ابن الأنباري، وقال أبو عبيد: إنه ولد الجنين الذي في بطن الناقة.

المَلَاقِيحُ: قال القاسم بن سلام أبو عُبيد والأزهري وغيرهما: الملَاقِيح: الأَجِنَّة، الواحدة: مَلْقُوحَة[٤]. قال الجوهري: هو من قولهم: لُقِحَتْ، كالمحموم من حُمَّ، والمجنون من جُنَّ.

قال: والمَلَاقِيحُ: ما في بطون النوق من الأجِنَّة[٥]، وكذا قال أبو

---

(١) من المطبوع، وفي النسخ الثلاث: وحملت.

(٢) «تحرير التنبيه» ص ١٩٩، «تهذيب الأسماء واللغات» ١/ ٢/ ٦١، وانظر: «اللسان» (حبل) ٢/ ٧٦٢.

(٣) في النسخ الثلاث: ثلاث، وما أثبته هو الصواب.

(٤) «تهذيب اللغة» ٤/ ٥٢، «غريب الحديث» ١/ ١٢٨.

(٥) «الصحاح» ١/ ٣٥٤.

عبيدة معمر: الملاقيح: ما في بطون الحوامل من الإبل خاصة.

وقال الأزهري في «الشرح»: واحدة المَلَاقيحِ: مَلْقُوحَةٌ؛ لأن أمها لَقَحَتْها[١]؛ أي: حملتها، والملاقيح: الحوامل، وقال: والمَلَاقيحُ: الأَجِنَّةُ التي في بطون الأمهات[٢].

وكذا قال ابن فارس في «المجمل»: المَلاقِيحُ: التي تكونُ في البُطونِ[٣]، فلم يخص الأزهري وابن فارس بالإبل وخصها أبو عبيدة والجوهري.

وقول الغزالي في بعض نسخ «الوسيط»: الملقاح: هو ما في بطن الأم[٤]، مما أنكره الشيخ تقي الدين ابن الصلاح عليه، وقال: إنه لا يكاد يصح من حيث اللغة.

قال: وإن كان قد قال في «البسيط»: [٩٧ب] الملاقيح: جمع ملقاح؛ إذ واحد[٥] الملاقيح عند صاحب «الصحاح»: مَلْقُوحة[٦].

المَضَامِينُ: قد فسر المصنف أنها ماء في أَصلاب الفحول، وكذا قاله أبو عبيدة معمر بن المثنىٰ في «غريبه»، وأبو عبيد القاسم بن سلام، والجوهري[٧]، وغيرهم.

---

(١) من المطبوع، وفي النسخ الثلاث: لحقتها.

(٢) «الزاهر» ص ٣٠٩.

(٣) «مجمل اللغة» ص ٦٤٧.

(٤) «الوسيط في المذهب» ٢/ ٨٨.

(٥) في (أ): واحدها.

(٦) «الصحاح» ١/ ٣٥٤.

(٧) «غريب الحديث» ١/ ١٢٨، «الصحاح» ٢/ ١٥٧٨.

وقال صاحب «المحكم»: المضَامِينُ: ما في بُطونِ الحَوامِلِ من كُلِّ شيء، كأنهنَّ تَضَمَّنَّهُ[(١)].

قال: ومنه الحديثُ، وناقةٌ ضامِنٌ، ومِضْمانٌ: حاملٌ، من ذلك أيضًا[(٢)].

وقال الأزهري في «شرح ألفاظ المختصر»: المَضَامِين: ماء في أصلاب الفحول؛ سُمِّيَت بذلك لأن الله تعالىٰ أودعها ظهورها فكأنها ضمِنتها[(٣)].

وحكىٰ صاحب «مطالع الأنوار» عن مالك بن أنس الإمام أنه قال: المضامين: الأجنة في البطون.

وعن ابن حبيب من أصحابه: هو ماء في ظهور الفحول، قال: وقيل: المضامين: ما يكون في بطون الأجنة، مثل: حبل[(٤)] الحبلة[(٥)]، ٱنتهىٰ كلامه.

وعبارة بعضهم أنه ما ٱجتمع في الأرحام عقب الضراب.

المُلاَمَسَةُ: مفاعلة من لمس يلمس: إذا أجرىٰ يده على الشيء.

قوله: **(بِأَنْ يَلْمِسَ)** هو بكسر الميم وضمها، وهما لغتان

---

(١) من المطبوع، وفي النسخ الثلاث: تضمنت.

(٢) «المحكم» ٨/ ١٤٥.

(٣) «الزاهر» ص ٣٠٩.

(٤) في (أ)، (ب): حبلة.

(٥) «مطالع الأنوار» ١/ ٣٥٤.

مشهورتان، ذكرهما الجوهري فقال: اللَّمْسُ: المَسُّ باليد، وقد لَمَسَهُ يَلْمُسُهُ[١]، وذكرهما أيضًا صاحب «ديوان الأدب»[٢].

المُنَابَذَةُ: بالذال المعجمة مفاعلة من نبذ الشيء ينبذه: إذا طرحه وألقاه، قال تعالىٰ: ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾[٣].

قوله: (يَحْصُدَهُ) هو بكسر الصاد وضَمِّها، قاله في «دقائقه»[٤]، ورأيته كذلك بخطه في الأصل أيضًا.

قوله: (والأَجَل وَالرَّهْنِ والْكَفِيلِ المُعَيَّنَاتِ) غلب المصنف ما لا يعقل علىٰ من يعقل، والقاعدة العكس ويقول: المعينين.

قوله: (وَلَهُ الخِيَارُ إِنْ أَخْلَفَ) قال الجوهري: أَخْلَفَهُ؛ أي: وجد موعده خُلْفًا بالضم. قال: والخُلْفُ في المستقبل كالكذِب في الماضي[٥].

قوله: (و [من][٦] المَنْهِيِّ عَنْهُ مَا لاَ يَبْطُلُ) هو بفتح الياء كما ضبطه المصنف بخطه فيما رأيته، والطاء مضمومة ويجوز ضم الياء وكسر الطاء.

البَادِي: البدوي: ساكن البادية، والبدو والبادية بمعنًى، ومنه

---

(١) «الصحاح» ١/ ٧٧٠.

(٢) «ديوان الأدب» ٢/ ١١٥، ١٦٣.

(٣) آل عمران: ١٨٧.

(٤) «دقائق المنهاج» ص ٦٠.

(٥) «الصحاح» ٢/ ١٠٣٨، ١٠٤٠.

(٦) زيادة من «المنهاج» يقتضيها السياق.

الحديث: «ما من ثلاثة في قرية أو بدو..»[١]، والنسبة إليه: بدوي، وفي الحديث: «من بدا فقد جفا..»[٢]؛ أي: من نزل البادية صار فيه جفاء الأعرابي، والبداوة: الإقامة في البادية. قال تعالىٰ: ﴿يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِى ٱلْأَعْرَابِ﴾[٣]؛ أي: نازلون.

قال الجوهري: والبَدَاوَةُ بكسر الباء وفتحها، وهي خلاف الحَضارة. قال: قال ثعلب: لا أعرف فتحها إلا عن أبي زيد وَحدَه، والنسبة إليه: بَدَاوِيٌّ.

وبَادَاه بالعداوة؛ أي: جَاهَرَه، وتَبَادَوْا بالعداوة: تجاهروا، وتَبَدىٰ: أقام بالبادية، وتَبَادىٰ: تشبّه بأهل البادية. وأهل المدينة يقولون: بَدِينا، بمعنىٰ بَدَأْنَا، هٰذا آخر كلام الجوهري[٤].

قوله: (بِأَنْ يَقْدَمَ) هو بفتح الياء والدال [٩٨أ]، يقال: قدِم -بكسر الدال- يقدَم بفتحها قدومًا ومقدَمًا بفتحها.

المَتَاعُ: كل ما يتجر فيه، وأصله: ما ينتفع به ويتبلغ.

السِّعْرُ: بكسر السين، ما تقف عليه السلع من الأثمان لا يزاد عليه.

البَلَدِيُّ: ساكن البلد.

التَّدْرِيجُ: شيئًا فشيئًا لا جملة واحدة، كالذي يصعد أو ينزل من

---

(١) «سنن النسائي» كتاب: الإمامة، باب: التشديد في ترك الجماعة، (٨٤٧).

(٢) رواه أحمد ٢/ ٣٧١ من حديث أبي هريرة.

(٣) الأحزاب: ٢٠.

(٤) «الصحاح» ٢/ ١٦٦٠، ١٦٦١.

درجة إلىٰ أخرى.

الـرُّكْـبَـانُ: جـمـع راكـبٍ، مـثـل: فـارس وفـرسـان، قـالـه الواحدي[(١)][(٢)]، وهم راكبو الإبل في السفر العشرة فما فوقها، قاله ابن السكيت وغيره[(٣)].

وقال بعضهم: يطلق علىٰ ركبان الدواب، حكاه المصنف في «تهذيبه»[(٤)]، والمراد هنا: القادمون من السفر وإن كانوا مشاة.

الطَّائِفَةُ: من الشيء: القطعة منه، قاله الجوهري وغيره في قوله تـعـالـىٰ: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[(٥)]، قـال ابـن عـبـاس: الواحد (فما فوقه)[(٦)][(٧)]، وقال الهروي: يجوز أن يقال للواحد: طائفة، يريد بها نفس[(٨)] طائفة[(٩)].

قال الثعلبي في الطائفة في قوله تعالىٰ: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[(١٠)]: قال النخعي ومجاهد: أقله رجل واحد، وقال عطاء

---

(١) في (أ): الجوهري.

(٢) «البسيط» ٤/ ٣٠٧ [البقرة: ٢٣٩].

(٣) «إصلاح المنطق» ص ٣٣٨.

(٤) «تهذيب الأسماء واللغات» ١/ ٢/ ١٢٥.

(٥) النور: ٢.

(٦) سقطت من (ب).

(٧) «الصحاح» ٢/ ١٠٦٨.

(٨) ساقطة من الأصل.

(٩) «الغريبين» ٤/ ١١٨٦. وفيه: أنفس طائفة.

(١٠) النور: ٢.

وعكرمة: رجلان، وقال ابن زيد: أربعة[(١)].

وحكى الواحدي هٰذِه الأقوال وزاد عن الزهري[(٢)] أنهم ثلاثة فصاعدًا، وعن الحسن أنهم عشرة، وعن قتادة: نفرٌ من المسلمين، وعن ابن عباس في رواية: أنهم أربعة إلىٰ أربعين.

قال الواحدي عن الزجاج: أمَّا من قال: واحد، فهو علىٰ غير ما عند أهل اللغة؛ لأنَّ الطائفة في معنىٰ جماعة، وأقل الجماعة ٱثنان، وأقل ما يجب عندي في الطائفة ٱثنان.

قال الواحدي: والذي ينبغي أن يتحرىٰ في شهادة عذاب الزنا أن يكونوا جماعة؛ لأن الأغلب على الطائفة الجماعة[(٣)].

وحُكِي عن ربيعة شيخ مالك أنه قال: الطائفة هنا خمسة، هٰذا مذاهب المفسرين والعلماء، وأما مذهبنا فإن الطائفة عندنا أربعة.

قال الشيخ أبو حامد: جعل الشافعي الطائفة في هٰذِه الآية أربعة، وفي صلاة الخوف ثلاثة، وفي قوله تعالىٰ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِى ٱلدِّينِ﴾[(٤)]. قال: الطائفة واحد فصاعدًا، ٱنتهىٰ.

واعترض أبو بكر بن أبي داود علىٰ[(٥)] الشافعي في قوله: أقل الطائفة ثلاثة، فقال: هٰذا خطأ؛ لأن الطائفة في الشرع واللغة تطلق

---

(١) «الكشف والبيان» ٤/ ٣٤٤، وحكىٰ قول الزهري وقتادة.

(٢) كتب الناسخ في هامش (ب): لعله: الأزهري.

(٣) «البسيط» ١٦/ ١٠٥ [النور: ٢].

(٤) التوبة: ١٢٢.

(٥) في (ب): عن.

علىٰ واحد، فأما اللغة فحكىٰ ثعلب عن الفراء أنه [٩٨ب] قال: مسموع من العرب أن الطائفة الواحد، وأما الشرع فقد ٱحتج الشافعي بقبول خبر الواحد بقوله تعالىٰ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ﴾[1]، فحملها على الواحد.

وأجاب أصحابنا عن ٱعتراضه بأجوبة[2] أشهرها وأرجحها أن يسلم له أن الطائفة الواحد، وإنما قال الشافعي في الخوف: يستحب أن لا تكون الطائفة أقل من ثلاثة؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَلْيَأْخُذُوٓا۟ أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا۟ فَلْيَكُونُوا۟ مِن وَرَآئِكُمْ﴾[3]، وقال سبحانه في الطائفة الأخرىٰ: ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا۟ فَلْيُصَلُّوا۟ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا۟ حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾[4] فعبر عنهم بضمير الجمع في هٰذه المواضع كلها، وأقل الجمع ثلاثة، وأما الطائفة في الآية التي ٱستشهد بها، فإنا حملناها على الواحد بالقرينة، وهو أن الإنذار يحصل بالواحد، وفي آية الزنا حملناها علىٰ أربعة؛ لأن المقصود إظهار ذلك في ملأٍ من الناس فلا يحصل بواحد، ولأنها البينة التي يثبت بها الزنا.

فإن قيل: فقد قال تعالىٰ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ

---

(١) التوبة: ١٢٢.

(٢) تكررت في (أ).

(٣) النساء: ١٠٢.

(٤) النساء: ١٠٢.

﴿لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ﴾[١]، فأعاد ضمير الجمع، فالجواب: أن الجمع عائد إلى الطوائف التي تجتمع من الفرق[٢].

فائدة: تذكر الطائفة وتؤنث.

الغَبْنُ: بفتح الغين وسكون الباء. قال صاحب «المحكم»: الغبْن في البيع والشراء: الوَكس[٣].

قال الجوهري: يقال: غَبَنَهُ في البيع بالفتح؛ أي: خَدَعَهُ، وقد غُبِنَ فهو مَغْبُونٌ، والغَبينَةُ من الغَبْنِ: كالشتيمة من الشَّتْمِ[٤].

وقال الهروي: يقال: غبنه في البيع يغبنه غبنًا، وأصل الغبن: النقص، ومنه يقال: غبن فلان ثوبه: إذا ثنىٰ طرفه فكفه[٥].

وقال صاحب «المحكم»: غَبَنه يَغْبِنه، هٰذا هو الأكثر، وقد حُكِيَ بفتح الباء[٦]، يعني في يَغْبنه، وكل هٰؤلاء لم يذكروا في الغبن في البيع إلا[٧] فتح الغين مع سكون الباء.

وذكر ابن السكيت في باب فَعْل وفَعَل باتفاق معنى الغَبَنِ والغَبْنِ-

---

(١) التوبة: ١٢٢.
(٢) كل الأقوال السابقة نقلها عن النووي في «مجموعه» ٤/ ٣٠٥.
(٣) «المحكم» ٥/ ٣١٨.
(٤) «الصحاح» ٢/ ١٥٨٩.
(٥) «الغريبين» ٤/ ١٣٥٩.
(٦) «المحكم» ٥/ ٣١٨.
(٧) زاد في (أ): في.

يعني: بفتح الباء وسكونها- ثم قال: والغَبْنُ أكثر في الشِّراء والبيع، والغَبَنُ -بتحريك الباء- في الرأي، يقال: غبِنْت رأيي غَبَنًا.

كذا نقله عنه في «تهذيبه»[1] وهو ما رأيته في «إصلاحه»[2]، وخالف في «تحريره» فعكس هٰذِه المقالة عنه فقال عنه: أكثر ما يُسْتَعْمَلُ في الشراء والبيع الفتح، وفي الرأي بالإسكان[3][4]، فتنبه لذلك.

النَّجْشُ: بفتح النون وإسكان الجيم: الإثارة. [٩٩أ] قال الهروي عن أبي بكر: أصله المدح والإطراء، قال: وقال غيره: النجش: تنفير الناس عن الشيء إلىٰ غيره، والأصل فيه تنفير الوحش من مكان إلىٰ مكان[5].

وقال الماوردي: أصله: الإثارة للشيء؛ ولهٰذا قيل للصياد: النجاش، والناجش لإثارته للصيد، ولهٰذا قيل لطالب السلعة[6]: نجاش، والطلب: نجش[7]، وقال ابن قتيبة: أصله: الختل؛ يعني: الخداع، ومنه قيل للصائد: ناجش؛ لأنه يختل الصيد ويحتال له، وكل من ٱستثار شيئًا فهو ناجش[8].

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/ ٢/ ٥٧، ٥٨.

(٢) «إصلاح المنطق» ص ٩٧.

(٣) في (ب): بالسكان، وهو تحريف من الناسخ.

(٤) «تحرير التنبيه» ص ٢٠٨.

(٥) «الغريبين» ٤/ ١٨١١.

(٦) في (أ): السعة.

(٧) «الحاوي الكبير» ٥/ ٣٤٢.

(٨) «غريب الحديث» ١/ ١٩٩.

قال ابن الصلاح: والصحيح أنه الإثارة لا كما قال الغزالي أنه الرفع، وقال ابن الأثير: الصحيح أنه المدح والإطراء[١].

قلت: وهو راجع إليه، وقد فسر المصنف حقيقته.

قوله: (**وَبَيْعِ الرُّطَبِ وَالْعِنَبِ لِعَاصِرِ الخَمْرِ**) هو بالكسر عطفًا علىٰ قوله في أول الفصل: (**كبيع حاضر لبادٍ وكبيع الرطب**) إلىٰ آخره.

قوله: (**بَطَلاَ فِي الأَظْهَرِ**) كان الأفصح أن يقول: بطل؛ فإن الأفصح في الضمير الواقع بعد (أو) أن يُؤْتَىٰ به مفردًا، فتقول: إذا لقيت زيدًا أو عَمْرًا فأكرمه.

العَرَبُونُ: (بفتح العين)[٢]، وفيه لغات كثيرة حاصلها: أَرَبُونَ وأُرُبونَ وأَرْبَان وعَرْبُون، وعُرْبون وعُرْبان[٣].

ذكر ابن قتيبة في موضعين من «أدب الكاتب»، أحدهما في باب ما ينقص منه ويزاد فيه، والآخر[٤] فيما جاء فيه أربع لغات: أُرْبَان وأَرْبُون وعُرْبَان وعُرْبُون، الأولىٰ بضم الهمزة وإسكان الراء، والثانية بضم الهمزة وسكون الراء وضم الباء، والثالثة والرابعة علىٰ مثال الأولىٰ والثانية إلا أنهما بالعين بدل الهمزة.

وذكر ابن قتيبة عُرْبَان وعُرْبُون بالضم كما تقدم وزاد ثالثة عربون بفتح العين والراء. قال: والأُرْبَان- يعني: بالضم- لغة في العربان[٥].

---

(١) «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٥/ ٢١.

(٢) سقطت من (أ).

(٣) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٩٧، «دقائق المنهاج» ص ٦٠.

(٤) في (أ): والأحسن.

(٥) «أدب الكاتب» ص ٣١٦، ٤٦٤.

قال ابن الجواليقي في «معربه»: الأُرْبَانُ والأربون أعجمي[(١)]- يعني: معربًا- وفي «فصيح ثعلب»: وهو العَرَبُونُ والعُرْبانُ في قوْلِ الفَرَّاءِ، وقد يُخالَفُ[(٢)].

قال ابن خالويه: وهو الربون أيضًا، وقال ابن عديس: نقلت من خط ابن السيد، قال: أهل الحجاز يقولون: أخذ مني عربّانًا - بتشديد الباء- وقال اليزيدي في «نوادره»: يقال: عربنت عربنة وعربونًا، قال: والعربون الآسم.

وقال التدميري: وعن الفراء يقال: منه عربت وأعربت.

قال ابن هشام السبتي: والذي لا يجوز ولم تستعمله العرب: العربون بفتح العين وتسكين [٩٩ب] الراء كما تنطق به العامة، وجعله ابن مكي في[(٣)] «تثقيفه» مما[(٤)] يلحن فيه[(٥)] أيضًا[(٦)].

قلت: وأفصح اللغات فيه فتح العين والراء، وعليه ٱقتصر المصنف في الأصل كما رأيته بخطه، ووقع في «المحرر»: عربان، وأصله في اللغة: التقديم والتسليف.

قوله: **(أَوْ وَعَبْدَ غَيْرِهِ)** هو بواو بعد (أو) التقدير.

---

(١) «المعرب» ص **٣٣٢**.

(٢) «فصيح ثعلب» ص **٤٥**.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) في (ب): ما.

(٥) في (أ): به.

(٦) «تثقيف اللسان» ص **٢٢٣**.

باب الخيار

الخِيَارُ: ٱسم مصدر من ٱختار يختار ٱختيارًا، وهو طلب خير الأمرين، إمضاء البيع أو فسخه.

الصَّرْفُ: تبايع ذهب أو فضة، سُمِّيَ بذلك لصرفه عن مقتضىٰ باقي البيوع في ٱشتراط المماثلة والتقابض والحلول، ومنع الخيار، وقيل: لصريفه، وهو صوته في كفة الميزان.

قوله: (مَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ) هو بفتح أوله وكسر ثالثه علىٰ وزن يضرب.

قوله: (مُكْثُهُمَا) ميم مكث مثلثة[1]، كما سلف في الطهارة[2].

قوله: (لَهُمَا ولأَحَدِهِمَا شَرْط الخِيَارِ) لم يذكر المشروط له، وذكره الرافعي في «المحرر»، ولم يذكر الشارط لوضوحه.

العَيْبُ: قال الجوهري: العَيْب والعَيْبَة والعَاب بمعنًى واحد، تقول: عاب المتاعُ، بمعنىٰ: صار ذا عَيْبٍ، وعِبْته[3] أنا، يتعدىٰ ولا يتعدىٰ، فهو مَعِيب، ومَعْيُوبٌ أيضًا على الأصل.

وتقول: ما فيه مَعَابَة ومَعَابٌ؛ أي: عَيْب.

والمَعَايِب: العُيوب[4]، وعَيَّبَه: نسبه إلى العَيْب، وعَيَّبَه: جعله ذا

---

(١) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ١/ ١٥.

(٢) سبقت الإشارة إليه ص ٥٦.

(٣) من «الصحاح»، وفي النسخ الثلاث: وعيبته.

(٤) من «الصحاح»، وفي النسخ الثلاث: المعيوب.

عَيْب، وتَعَيَّب مِثلُه.

والعَيْبَة: ما يُجعل فيه الثياب، والجمع: عِيَب، مثل: بَدْرة وبِدَر، وعِيَابٌ[١].

فائدة فقهية:

حاصل العيوب الشرعية ستة: عيب المبيع، ورقبة الكفارة، والغرة، والأضحية، والهدي، والعقيقة، وعيب أحد الزوجين، والإجارة، وحدودها معروفة في أبوابها، وعيب الإجارة ما أثر في المنفعة تأثيرًا يظهر به تفاوت الأجرة، لا ما يظهر به تفاوت قيمة الرقبة؛ لأن العقد على المنفعة.

الخَصَاءُ: بالمد[٢]، وهو في اللغة وكلام الأصحاب: من نزعت خصياه سواء جب ذكره أم لا[٣]، والمراد هنا ذلك، ومن جُبَّ[٤] ذكره وبقيت أنثياه أيضًا عيب لنقصان العين.

قوله: (وَإِبَاقِهِ) قد تقدم حقيقة الآبق من[٥] باب صلاة المسافر[٦].

الجِمَاحُ: بكسر الجيم هو ٱمتناع الدابة علىٰ راكبها، تقول:

---

(١) «الصحاح» ١/ ١٩٨، ١٩٩.

(٢) ٱنظر: «المقصور والممدود» للفراء ص ٨٢، ولابن ولاد ص ٣٨، ولأبي علي القالي ص ٤٣٠.

(٣) ٱنظر: «النجم الوهاج» ٤/ ١٢٢.

(٤) في (ب): وجبّ.

(٥) في هامش (أ)، (ب): في.

(٦) سبقت الإشارة إليه ص ٢٦٠.

جَمَحَتِ الدابةُ جُمُوحًا وجِمَاحًا فهي جَمُوحٌ، قاله الجوهري[١].

وقال ابن سيده: يقال: جَمَحَ الفَرس بصاحبِه جمْحًا وجماحًا: [ذهب يجري جريًا][٢] غالبًا، وكُلُّ شيءٍ مضىٰ لشيء علىٰ وجْهِه فقد جَمحَ[٣]. وقال نفطويه: الدابة الجموح هي التي تميل في[٤] أحد شقيها، وفي «التهذيب» للأزهري: فرس جموح إذا ركب[٥] رأسه فلم يرده اللجام، وهٰذا ذم، وفرس جموح؛ أي: سريع، [١٠٠أ] وهٰذا مدح[٦].

القود: بفتح القاف كما رأيته بخط مؤلفه رحمه الله.

قوله: **(قَارَنَ)** صوابه: زيادة همزة قبلها كما سيأتي قريبًا.

الأَرْشُ: مأخوذ- كما قاله ابن قتيبة وغيره- من قول العرب: أرشت بين الرَّجُليْنِ تأريشًا: إذا أغريت أحدهما بالآخر فأوقعت بينهما الخصومة، فَسُمِّيَ نقص السلعة أرشًا لكونه سببًا[٧] للتأريش وهو الخصومة.

قوله: **(وَالأَصَحُّ ٱعْتِبَارُ أَقَلِّ قِيَمِهِ)** قال في «الدقائق»: هو جَمْعُ

---

(١) «الصحاح» ١/ ٣٢٤.

(٢) زيادة من «المحكم» يقتضيها السياق.

(٣) «المحكم» ٣/ ٦٩.

(٤) في (أ): إلىٰ.

(٥) في هامش (أ): لعله: قوي.

(٦) «تهذيب اللغة» ٤/ ١٦٨ بتصرف.

(٧) في النسخ: نقصا. والمثبت من «تحرير التنبيه» ص١٧٨.

قيمةٍ[١]، فعلىٰ هٰذا يقرأ بفتح الياء علىٰ أنه جمع، وبذلك ضبطه في الأصل كما رأيته بخطه، ويجوز أن يقرأ منونًا علىٰ أنه مفرد.

قوله: (عَلَى الفَوْرِ) أي: في الحال، من قولهم: رجع علىٰ فوره؛ أي: قبل سكونه، ومنه: فارت القدر؛ أي: ٱضطربت.

السَّرْجُ: معروف.

الإِكَافُ: بكسر الهمزة، ويقال: وكاف[٢] بكسر[٣] الواو، ويقال: أَوْكَفْتُ الحِمارَ وآكفْتُه: شَدَدْتُ عليه الإكاف، والأُكُف بضم الهمزة والكاف وتخفيف الفاء جمع إكاف، ذكره كله في «التحرير»[٤]، ولم يبين ما هو، وفي «الفصيح»: هو الإِكافُ والوِكافُ، والإكاف: البرْذَعة[٥].

قال التدميري: وقيل: ما يشد فوق البرذعة من بعض أدواتها، وفي الحديث: «فوجدوه في برذعة رجل منهم»[٦].

قال القزاز: والبرذعة: هي الحلس التي تجعل تحت الرحل يُسَمَّى القرطاط، وبه سُمِّيَت البرذعة من الفرس، وحكى اللحياني في «نوادره»

---

(١) «دقائق المنهاج» ص ٦٠.

(٢) في «تحرير التنبيه»: إوِكاف.

(٣) بعدها في «تحرير التنبيه»: الهمزة و.

(٤) «تحرير التنبيه» ص ٣٤٥، ٣٤٦.

(٥) «فصيح ثعلب» ص ٥٢.

(٦) رواه مالك في «الموطأ» ٢/ ٤٥٨.

أنه يقال: أَوْكَفْتُ البغلَ أُوكِفُهُ إيكافًا، وأكفته بالإكاف، والاسم: الإِكافُ والأُكافُ والوِكافُ والوُكافُ بالكسر والضم(١)، وحكىٰ ضم الهمزة والواو أبو الطيب عبد الواحد من كتاب «الإبدال»، قال: وهو للحمار بمنزلة السرج للخيل، وقال صاحب «النهاية في الغريب»: القَتَب للجمل، والإكاف لغيره(٢).

البَيْضُ: بفتح الباء، والمراد بيض النعام.

الرَّانِجُ: بكسر النون، الجوزُ الهنديُّ، كذا ضبطه المصنف في «دقائقه»(٣)، وفي الأصل أيضًا بخطه فيما شاهدته، وقال في «تهذيبه»: رأيته في نسخة من «المحكم» بفتح النون، وضبطناه بكسرها، وكذا وجدته في نسخة معتمدة من «الصحاح» مضبوطًا [بالكسر](٤)، قال- أعني: الجوهري-: وما أظنه عربيًّا(٥).

وقال صاحب «المحكم»: هو النَّارَجيل، وهو جَوْز الهند، حكاه أبو حنيفة، وقال: أحسبه مُعَرَّبًا(٦). وجعله الشيخ في «التنبيه» وفي «المهذب» كالجوز، فقيل: إنه يخرج في قشرين قد ينشق أحدهما، فأراد في «التنبيه» إذا تشقق القشر الأعلىٰ، وفي «المهذب»: إذا لم

---

(١) ٱنظر: «اللسان» (وكف) ٨/ ٤٩٠٩.

(٢) «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٤/ ١١.

(٣) «دقائق المنهاج» ص ٦٠.

(٤) زيادة من المطبوع يقتضيها السياق.

(٥) «الصحاح» ١/ ٢٩٤، وانظر: «المعرب» ص ١٦٢.

(٦) «تهذيب الأسماء واللغات» ١/ ٢/ ١٢٨.

يتشقق[١]، وقيل: هما نوعان ذو قشر وذو قشرين.

البِطِّيخُ: بكسر الباء، [١٠٠ب] وكذا ضبطه المصنف بخطه، وحكى ابن هشام السبتي عن أبي عمرو الشيباني فتحها، وحكى ابن خالويه وغيره لغة ثالثة: طبيخ بتقديم الطاء على الباء، وهي غريبة.

وقال ابن درستويه: كأنه مشتق من الطبْخ، والبطيخ من معنىً آخر؛ وذلك أنه يقال[٢] لمكانه الذي يزرع فيه: المَبْطَخة، وجمعه: المباطِخ، مثل المقاثِي والمقثأة[٣].

المُدَوِّدُ: بكسر الواو، قاله الجوهري[٤]. ورأيته أيضًا بخطه في الأصل- أعني: المصنف.

قوله: (حَسَبِ جَوَابِهِ) هو بفتح السين وقد تسكن في الشعر، قاله الجوهري[٥].

قال: وافتض الجارية[٦]: ٱفترعها.

---

(١) «المهذب» ١/ ٢٨٠.

(٢) زاد في (ب): إنه.

(٣) «تصحيح الفصيح» ص ٣١٣.

(٤) «الصحاح» ١/ ٤٠٣.

(٥) «الصحاح» ١/ ١٣٩.

(٦) هذا تعليق علىٰ قوله في «المنهاج» في آخر هذا الباب: ولَوْ باعَها حامِلاً فانْفَصَلَ رَدَّهُ مَعَها فِي الأَظْهَرِ. ولا يَمْنَعُ الرَّدُّ الٱسْتِخْدامَ، ووَطْءُ الثَّيِّبِ **وافْتِضاضُ البِكْرِ** بَعْدَ القَبْضِ نَقْصٌ حَدَثَ وقَبْلَهُ جِنايَةٌ عَلَى المَبِيعِ قَبْلَ القَبْضِ.

باب التصرية

التَّصْرِيَةُ: أصلها: الجمع، من قولهم: صريت الماء، أي: جمعته. قال أهل اللغة: المصراة هي ناقة أو بقرة أو شاة ونحوها يربط أخلافها ولا تحلب أيامًا، فيجتمع في ضرعها لبن كثير فيتوهم المشتري أن هٰذا اللبن عادتها كل يوم فيشتريها، يقال: صرىٰ يصري تصرية، مثل: غذى المرأة يغذيها تغذية فهي مغذاة، وكانت العرب تصر ضروع الحلوبات إذا أرسلتها تسرح، ويسمون ذلك الرباط: صرارًا، فإذا راحت حلت تلك الأصرة وحلبت، فلذلك يقال: صرى الإبل صررها، الأول من الربط والثاني من جمع اللبن، ويقال: تصوية بالواو بدل الراء، حكاه بعض شيوخنا في بعض مؤلفاته، قال: والتصرية: ترك الحلب اليومين والثلاثة سواء أكان شدًّا أو بغير شد[١].

الجَارِيَةُ: جمعها: جوار بضم الجيم وكسرها[٢].

الأَتَانُ: بفتح الهمزة وحُكِيَ كسرها: الأنثىٰ من جنس الحمير، وجمعها: أُتُنٌ وأُتْنٌ، ككتب وكتب، ومَأْتُونَاءُ بالهمز في أوله والمد في آخره، حكاها الجوهري، وجمعها في القلة: آتُن بمد الهمزة

---

(١) ٱنظر: «اللسان» (صرىٰ) ٤/ ٢٤٤١.

(٢) كذا، ولم أقف على من قال بمثله. وإنما قيل هذا في (الجوار) من المجاورة.

المفتوحة وضم التاء، وفي الكثرة: بضم الهمزة مع ضم التاء وإسكانها أيضًا[(١)].

الرَّحَا: التي يُطْحَنُ بها، مؤنثة[(٢)]. قال ابن خالويه في كتاب «ليس»: وتكتب بالياء والألف لأنهم يقولون[(٣)]: رحوان ورحيان[(٤)]. قال ابن درستويه: وبهذا سُمِّيَت معركة الحرب[(٥)]، وجمعها: الأَرْحاء، علىٰ أَفْعال، والعامة تقول: أَرْحِية، وهو خطأ[(٦)].

وأنكر أرحية أيضًا ابن الدهان اللغوي فقال: لا يقال: أرحية، فإنه خطأ؛ لأن أرحية أفعلة، وأفعلة لا يكون إلا جمع الممدود.

وحكى ابن سيده في «المخصص» عن صاحب «العين»: جمع الرحىٰ: أَرْحِيَةٌ[(٧)].

وحكىٰ أيضًا مكي: أرحية، وقال: هي جمع لفعال[(٨)]، كأنهم قالوا: رحى ورحاء، وقال ابن الأعرابي: أرحية جمع الجمع، [١٠١أ] حكاه المطرز.

---

(١) «الصحاح» ٢/ ١٥٢١.

(٢) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لابن الأنباري ص ٤٢٣، ولابن التستري ص ٧٧.

(٣) في الأصول: يقولوا، والجادة ما أثبتناه.

(٤) ٱنظر: «ليس في كلام العرب» ص ١٣٢.

(٥) في (ب): العرب، ولعله سهو من الناسخ.

(٦) «تصحيح الفصيح» ص ٢٦٥.

(٧) «المخصص» ٤/ ٣٥ حكاه ابن سيده عن سيبويه، لا عن صاحب «العين».

(٨) في (ب): أفعال.

قال ابن الأعرابي: ومن العرب من يقول: أرحياء غير مصروف. قال أبو علي في «المقصور والممدود»: ربما[١] قالوا في الكثير من الجمع: رِحًى، وقال أبو حاتم في «تقويم المفسد»: ورُحىً بضم الراء، قال: وسمعت في أدنى العدد: ثلاث أَرْحٍ منقوص[٢]، وقال الجوهري وابن القطاع: ويقال: رَحَوْتُ الرَّحَىٰ ورَحَيْتُها: إذا أدرتُها[٣].

قال ابن القطاع: رحْوًا ورحْيًا[٤]. قال ابن درستويه: والعامة تقول: الرحىٰ بالكسر، وهو خطأ[٥]. قال الجوهري: وقد يمد الرحىٰ[٦].

---

(١) في (أ): بما.

(٢) قال أبو علي: الرَّحَى التي يطحن بها، معروفة تكتب بالياء؛ لأنه يقال في تثنيتها: رحيان. قال أبو بكر بن الأنباري: ويجوز أن تكتب بالألف. قال أبو علي: وأحسبه قال ذلك لأن الكوفيين يجيزون تثنيتها بالواو أيضًا، فيقولون: رحوان، ورحوت، ورحيت.

وقد قال سيبويه: «رَحًى من بنات الياء»، قال: وذلك أن العرب لا تقول إلا رحًى ورحيان.

والقول ما قال سيبويه؛ لأنا لم نجد أحدًا من فصحاء العرب قال: رحوان. ٱنظر: «المقصور والممدود» لأبي علي القالي ص ٧٩، ٨٠، وانظر: «المقصور والممدود» للفراء ص ٥٤، ولابن ولاد ص ٤٦.

(٣) «الصحاح» ٢/ ١٧١٣.

(٤) «الأفعال» ٢/ ٧٤.

(٥) «تصحيح الفصيح» ص ٢٦٥.

(٦) «الصحاح» ٢/ ١٧١٢، حكىٰ ذلك الجوهري وعلق بقوله: وما أدري ما حجته وما صحته.

قوله: (تَجْعِيدُهُ) قال أهل اللغة: جعدت الشعر تجعيدًا، وهو شعر مجعّد: إذا كان فيه تقبض والتواء، بخلاف الشعر السبط بفتح السين وإسكان الباء وفتحها وكسرها، فإنه المسترسل من غير تقبض[1].

(١) ٱنظر: «اللسان» (جعد) ٢/ ٦٣١.

باب حكم المبيع قبل قبضه
إلى بيع الأصول والثمار

قوله: (**أَوْ يَفْسَخَ**) هو بفتح السين.

قوله: (**بَيْعُ مَالِهِ**) لك أن تقرأه بفتح اللام وكسرها، وكذا ضبطه المصنف بخطه بالوجهين.

قوله: (**أَمَانَةً**) هو منصوب على الحال كما ضبطه أيضًا بخطه.

قوله: (**بأن يشتري عبد زيد بمائة له على عمرو**) اعلم أن عَمْرًا يكتب بالواو فرقًا بينه وبين عُمَرَ، ويسقطها النصب؛ لأنَّ الألف تخلُفها، ويجمع على عُمُورٍ، قاله الجوهري[1].

وقال الأزهري في آخر «تهذيبه» آخر باب الواوات: زيدت الواو في عَمرو دون عُمر؛ لأن (عمر أثقل)[2] من عَمرو[3]، وهذا الفرق [قاله][4] أبو جعفر النحاس في «صناعة الكتاب».

قوله: (**وَتَنَازَعَا فِي مُجَرَّدِ الابْتِدَاءِ**) عبارة «المحرر»: البداية. فغيره المصنف إلى الابتداء؛ لأنه قال في «تحريره»: البداية لحنٌ، فصوابه:

---

(١) «الصحاح» ١/ ٦١٣.

(٢) من «تهذيب اللغة»، وفي النسخ الثلاث: عمرًا فيعل. والصواب ما أثبته.

(٣) «تهذيب اللغة» ١٥/ ٦٧٥.

(٤) من هامش نسخة (أ).

البُداءَة بضم الباءِ وبالمدّ، والبَدْأةُ والبدوءة[(١)]، وتبع في ذلك ابن بري، وفيه نظر ذكرته في «تذهيب التحرير».

التَّوْلِيَةُ: مصدر ولىٰ تولية كعلّىٰ تعلية، والأصل فيها تقليد العمل وموالاته ومتابعته، ثم ٱستعملت فيما ذكره المصنف كأنه يتبع المشتري الأول ويواليه في البيع بمثل الثمن.

والإشْرَاكُ: مصدر أشركه، أي: صيره شريكًا.

والمُرَابَحَةُ: من الربح وهو الزيادة، وذكر المصنف في الباب: المحاطة، ولم يترجم لها.

قوله: (حَطَّ) هو بفتح الحاء.

قوله: (إِنْ بَيَّنَ البَعْضَ) كذا ٱستعمله بالألف [١٠١ب] واللام وليس خطأ؛ فهو رأي بعض النحاة كما أفاده المصنف في «تهذيبه».

نعم المشهور ٱمتناع ذلك، قال الإمام (أبو الحسن نزار بن أبي الحسن)[(٢)] النحوي في كتابه «المسائل السفرية»: منع قوم دخول الألف واللام علىٰ (غير) و(كل) و(بعض)، وقالوا: هٰذِه كما لا تتعرف[(٣)] بالإضافة لا تتعرف بالألف واللام.

قال: وعندي أنه تدخل اللام علىٰ (غير) و(كل) و(بعض) فيقال: فعل الغير ذلك، والكل خير من البعض، وهٰذا لأن الألف واللام هنا

---

(١) «تحرير التنبيه» ص ٥٨.

(٢) في «تهذيب الأسماء» أبو نزار الحسن بن أبي الحسن.

(٣) من «تهذيب الأسماء»، وفي النسخ الثلاث: ينصرف.

ليست للتعريف ولكنها المعاقبة[١] للإضافة، نحو قول الشاعر:

كــأن بــيــن فــكــهــا والــفــك

إنما هو بين فكها وفكها؛ وهٰذا لأنه قد نصَّ علىٰ أن (غير) يتعرف بالإضافة في بعض المواضع، ثم إن الغير يحمل على الضد، والكل يحمل على الجملة، والبعض يحمل[٢] على الجزء، فصلح دخول الألف واللام أيضًا من هٰذا الوجه، هٰذا آخر كلامه، وقد أفاده النووي في «تهذيبه»[٣].

قوله: (دَهْ يَازْدَهْ) هما بفتح الدال وإسكان الهاء والزاي، وده بالفارسية: عشرة، ويازده: أحد عشر، ودوازده: ٱثنا عشر، فإذا قال: ده يازده فمعناها: كل عشرة ربحها درهم، وده دوازده معناها: كل عشرة ربحها درهمان.

قوله: (والرَّفَّاءُ) هو بالمد، يقال: رَفَأْتُ الثوبَ أَرْفَؤُهُ رَفْأً: إذا أَصلحت[٤] ما وَهَىٰ منه.

قال الجوهري: وربما [لم][٥] يهمز[٦].

قوله: (فبان بخمس مائة) أي: ظهر. قال أهل اللغة: يقال: بان

(١) في (أ): المعاتبة، وهو تحريف من الناسخ.
(٢) تكررت في (أ).
(٣) «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/ ٢/ ٦٥، ٦٦.
(٤) في النسخ الثلاث: صلحت.
(٥) زيادة من «الصحاح».
(٦) «الصحاح» ١/ ٩٥.

الأمر، وأبان واستبان بمعنًى.

قوله: (**وَجْهًا مُحْتَمَلاً**) هو بفتح الميم، وأما بالكسر فهو الواقعة بعينها.

باب الأصول والثمار إلى السلم

أي: باب بيع الأصول والثمار، والمراد بالأصول: هو الشجر والأرض، كما فسره في «التحرير» قال: وأما الثِّمار فمفرده[(١)] الأصلي: ثَمَرَةٌ بالفتح علىٰ وزن رقبة، ثم جمعوا الثَّمَرَةَ علىٰ ثَمَرَات وثَمَر بإسقاط التاء، ثم جمعوا الثَّمَر علىٰ ثُمُر بالضم ككِتَاب وكُتُب، ثم جمعوا الثُّمُر علىٰ أَثْمار، كعُنُق وأَعْنَاق[(٢)].

قوله: (سَنَتَيْنِ) هو بالسين ثم نون ثم مثناة فوق ثم تحت ثم نون، كذا هو بخطه.

قوله: (كَالْقَتِّ) هو بفتح القاف وتشديد المثناة فوق وهو الربطة الذي يقطع للدواب، وهو القصة بالصاد المهملة، فاعتمد هٰذا الضبط وإياك أن تصحفه بالفت [١٠٢أ] المذكور في الزكاة بالفاء، وقد وقع ذلك لبعض شيوخنا فاحذره.

الهِنْدِبَىٰ: بفتح الدال وكسرها، يمد ويقصر، بقل معروف[(٣)]،

(١) في (أ)، (ب): ففرده، وهو تحريف من الناسخ.

(٢) «تحرير التنبيه» ص **٢٠٢**.

(٣) ٱنظر: «المقصور والممدود» للفراء ص **٧٩**، ولابن ولاد ص **١١٨**.
قال أبو حاتم: قال الأصمعي: يقال: الهِنْدَبا مفتوحة الدال مقصورة، وآخرون يكسرون الدال فيمدون فيقولون: الهِنْدِباء. قال أبو علي: أما المد مع فتح الدال، فكذا رويناه في كتاب سيبويه. ٱنظر: «المقصور والممدود» لأبي علي القالي ص **٢٠٦، ٤٥٨**.

ويقال: هندباة وهندب. قال في «الصحاح»: هِنْدَبٌ بفتح الدال، وهِنْدَبَىٰ، وهِندَباة: بَقْل.

قال أبو زيد: الهِنْدِبَىٰ- بكسر الدال- يمدّ ويقصر[١]، وقال أبو المعاني محمد بن تميم البرمكي في «المنتهىٰ»: الهندبىٰ بالكسر والقصر من أحرار البقول، وقال الخليل: هو الهِنْدَب والهِنْدَباء والهِنْدَباءة[٢].

الزُّرُوعُ: جمعُ زرعٍ. قال أهل اللغة: الزرعُ: واحد الزروع، وموضعه: مزرعة ومزروع، والزرعُ أيضًا: طرحُ البَذْرِ، والزرع أيضًا: الإنبات، يقال: زرعه الله، أي: أنبته، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴿٦٤﴾﴾[٣][٤].

البَذْرُ: بالذال المعجمة، قاله الجوهري[٥].

قوله: **(لاَ يُفْرَدُ بِالبَيْعِ)** هو راجع إلى الزرع والبذر، وإنما أفرد الضمير ولم يقل: يفردان؛ لأن المعروف في العطف بأو وجوب إفراد الضمير كما سلف[٦].

---

(١) «الصحاح» ١/ ٢٣٣.

(٢) «العين» (هندب) ٤/ ١٢٦.

(٣) الواقعة: ٦٤.

(٤) ٱنظر: «اللسان» (زرع) ٣/ ١٨٢٦.

(٥) «الصحاح» ١/ ٤٨٨.

(٦) سبقت الإشارة إليه ص ١٢٦.

البُسْتَانُ: فارسي معرّب، قاله الجواليقي[١]. ويُسَمَّىٰ بالفارسية الباغ بالباء الموحدة وبالغين المعجمة، وقد ٱستعمله كذلك [في][٢] «الحاوي الصغير».

الدَّلْوُ: بفتح الدال، سلف في التيمم[٣].

البَكْرَةُ: بفتح الكاف وإسكانها لغتان، حكاهما صاحب «المشارق»[٤]، وقال ابن مكي: الصواب: الإسكان وهي التي يسقىٰ بها الماء[٥].

الإِجَّانَةُ: بكسر الهمزة وتشديد الجيم، وبفتح الهمزة أيضًا، وبالكسر مع التخفيف، فهٰذِه ثلاث لغات، وجمعها: أَجَاجِين، وهو الإناء الذي يغسل فيه الثياب. قال الجوهري: ولا تقل: إنْجَانَةٌ[٦][٧]، وجمعها المصنف: أجانات.

قال ابن سيده: الإجَّانة بالكسر والفتح، طائية عن اللحياني: المِرْكن، وهو بالفارسية: إكانة[٨]، والتخفيف مع الكسر حكاه ابن

(١) «المعرب» ص ٥٣.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) سبقت الإشارة إليه ص ١٣٣.

(٤) «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ١/ ٨٨.

(٥) «تثقيف اللسان» ص ١١٥.

(٦) في (أ): إنجابة.

(٧) «الصحاح» ٢/ ١٥٢٢.

(٨) «المحكم» ٧/ ٣٤١.

التياني، وحكىٰ جميع ذلك القزاز وقال: هي المرحضة، وقال كراع: الإجانة: المِطْهَرَةُ[١]، وقال ابن هشام: هي قصرية يغسل فيها ويعجن، وتكون من عود ومن فخار. قال القزاز: والمخضب مثل الإجانة.

السُّلَّمُ: (بضم السين وفتح اللام المشددة)[٢] معروف، وهو الدرج والمرقاة، وهو مذكر على المشهور، ويجوز تأنيثه، وجمعه: سلالم وسلاليم، وقال الجوهري: هو أحد السَّلَالِيمِ[٣]، وقال الهروي في قوله تعالىٰ: ﴿أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾[٤]: أي: مصعدًا، وهو الشيء الذي سلمك [١٠٢ب] إلىٰ مصعدك، مأخوذ من السلامة[٥].

وقال أبو حاتم السجستاني في «المذكر والمؤنث»: السلم مذكَّر، وفي القرآن العزيز: ﴿أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ﴾[٦]. قال: وقد ذُكِرَ بالتأنيث أيضًا عن العرب[٧].

الرَّحَىٰ: سلف قريبًا[٨].

---

(١) ٱنظر: «المنتخب» ١/ ٣٣٢، وقال: المِيجَنَةُ: المِطْهَرَةُ.

(٢) ما بين القوسين جاء في النسخ الثلاث: بفتح السين واللام، والمثبت هو الأنسب للسياق كما في كتب اللغة.

(٣) «الصحاح» ٢/ ١٤٤١.

(٤) الأنعام: ٣٥.

(٥) «الغريبين» ٣/ ٩٢٤.

(٦) الطور: ٣٨.

(٧) «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني ص ١٦٩، وانظر: «المذكر والمؤنث» لابن الأنباري ص ٣١٣، وللتستري ص ٨٢.

(٨) سبقت الإشارة إليه ص ٤١٥.

المِفْتَاحُ: بكسر الميم، مفتاحُ البابِ وكلِّ مستغِلق، وجمعه: مَفَاتِحُ ومفاتِيحُ. قال الجوهري عن الأخفش: هو كالأَمَانِيْ والأَمَانِيِّ[1][2].

العَبْدُ: المَمْلوكُ، قاله في «المحكم»[3]، أي: فيشمل الذكر والأنثى.

التُّوتُ: بتاءين مثناتين، وفي لغة منكرة: توث، بالمثناة في أوله والمثلثة في آخره. قال الحريري في «الدرة»: التوث بالمثلثة تصحيف، وإنما صوابها بتاءين[4]، وقد ذكر اللغتين ابن الأعرابي لكنه رجح المثناة.

وقال ابن قتيبة في باب ما تُصَحِّفُ فيه العوام عن الأصمعي: الفُرْسُ تقول: التوث. أي: بالمثلثة، والعرب تقول: توت، أي: بالمثناة، وقد شاع الفِرْصاد في الناس كلهم[5].

قال بعض أهل اللغة: الفِرْصَادُ: ٱسم للثَّمرة، والتَّوتُ: ٱسم للشَّجرة.

وقال الجوهري: الفِرْصَادُ: هو التوتُ الأحمرُ[6]، وقال الأزهري عن الليث: الفِرْصادُ: شجرٌ معروف، وأَهلُ البَصرة يسمُّون الشجرةَ

---

(١) من «الصحاح»، وفي النسخ الثلاث: والأمان.

(٢) «الصحاح» ١/ ٣٤٥.

(٣) «المحكم» ٢/ ١٩.

(٤) «درة الغواص في أوهام الخواص» ص ٢١٣.

(٥) «أدب الكاتب» ص ٢٩٩.

(٦) «الصحاح» ١/ ٤٣٩.

فِرْصادًا، وَحْملَه: التُّوت. قال: وقال بعضهم: هو الفِرْصاد، والفِرْصيد حَمْل هٰذِه الشجرة[١].

وقال صاحب «الواعي»: التُّوتُ هو الفِرْصَادُ، والعامة تسميه التوث بالمثلثة، والتاء هو الصواب، كذا يقوله النحويون، وقال أبو حنيفة: لم أسمع أحدًا يقوله بالتاء، ورُوِيَ عن الأصمعي أنه قال: التوث بالفارسية وهو التوت بالعربية[٢]. وقال ابن درستويه: من العجم[٣] من يقول: تُوذ -بالذال- أبدلت العرب التاء منهما قالوا: توت؛ لأن التوث والتوذ مهملان منهما، فردّته إلىٰ لفظ يكون مثله في العربية، مثل: (الطُّوط والقُوق)[٤].

وقال ابن درستويه: أصله في لسان العرب: توث بمثناة في أوله ومثلثة في آخره. قال: وتوذ أيضًا بالذال المنقوطة[٥].

وفي كتاب «النبات» لأبي حنيفة: أهل البصرة يسمون شجرته الفرصاد[٦] بالثاء المثلثة، ولم أسمع به في الشعر إلا بالثاء، وذلك

---

(١) «تهذيب اللغة» ١٢/ ٢٦٨، ٢٦٩.

(٢) قال أبو حنيفة: لم يُسْمَع في الشعر إلا بالثاء، وأنشد لمحبوب بن أبي العَشَنَّط النهشلي:

أحلىٰ وأشهىٰ لعيني إن مررت به ... من كرخ بغداد ذي الرمان والتوث

انظر: «اللسان» (توت) ١/ ٤٥٤.

(٣) في النسخ الثلاث: العرب، والمثبت من «تصحيح الفصيح».

(٤) من «تصحيح الفصيح»، وفي النسخ الثلاث: البلوط والعرق.

(٥) «تصحيح الفصيح» ص ٤٩٢.

(٦) بعدها في النسخ: بالثاء المثلثة. ولا وجه لها.

أيضًا قليل؛ لأنه لا يكاد يأتي عن العرب إلا بذكر الفرصاد.

وحكى المطرز في «شرحه» عن ثعلب عن ابن الأعرابي أنه قال: التوت بالتاء وبالثاء، قال: ويقال للتوت الشامي: الفرصاد.

وعبارة «المحرر»: الفرصاد بدل التوث، وعدل عنها إلى التوت؛ لكونها أشهر وقصدًا للتسهيل.

المَغْرِسُ: بكسر الراء، وكذا ضبطه المصنف بخطه- فيما شاهدته- موضع الغرس.

النَّخْلُ: والنَّخيلُ بمعنًى، يذكر ويؤنث[١]. قال تعالىٰ: [١٠٣أ] ﴿أَعۡجَازُ نَخۡلٍ مُّنقَعِرٍ﴾[٢]، وقال: ﴿وَٱلنَّخۡلَ بَاسِقَٰتٍ﴾[٣]، أي: طويلات. قال الجوهري: واحدتها: نَخْلَةٌ[٤].

التَّأْبِيرُ: هو في اللغة: وضع طلع ذكور النخل في طلع إناثها بعد التشقق، ليكون ثمرها أجود. ويُسَمَّى التلقيح أيضًا، ومراد الفقهاء به: تشقق الطلع سواء كان بنفسه أم بغيره، كما نبه عليه الرافعي[٥].

النَّوْرُ: بفتح النون الزهر علىٰ أي لونٍ كان، وقيل: النور: ما كان أبيض، والزهر: ما كان أصفر[٦].

---

(١) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني ص ٨٣، ولابن التستري ص ١٠٦.

(٢) القمر: ٢٠.

(٣) ق: ١٠.

(٤) «الصحاح» ٢/ ١٣٥٩.

(٥) «العزيز شرح الوجيز» ٤/ ٣٤٠.

(٦) ٱنظر: «اللسان» (نور) ٨/ ٤٥٧٣، وانظر: «تحرير التنبيه» ص ٢٠٣.

قوله: (**إِنْ بَرَزَ ثَمَرُهُ**) أي: ظهر.

المِشْمِشُ: بكسر الميمين[١]. قال الجوهري: وحكىٰ أبو عبيدة الفتح[٢].

الجَدَادُ: تقدم بيانه في الزكاة.

البُدُوُّ: الظهور، يقال منه: بدا بمعنىٰ ظهر، بلا همز[٣]، بخلاف بدأ من الاۤبتداء.

الكُمَّثْرىٰ: بفتح الميم وبالثاء المثلثة، الواحدة: كمثراة، وحكى ابن التياني وغيره عن أبي حنيفة أن الإجاص عند أهل الشام الكمثرىٰ.

قال أبو حاتم في «لحنه»: لم يعرف الأصمعي كمثرىٰ مخففة الميم. قال: قوم يزعمون أنه لا يجوز غير التخفيف، وأنكر ذلك الأصمعي، والكمثرىٰ مؤنث لا ينصرف، والتصغير: كميثرة، وحكىٰ ثعلب كمثراة، والأقيس: كُمَيْثِرة[٤]، وحكى ابن خالويه في كتاب «ليس»: كمثراء بالمد والتخفيف[٥].

الكِمَامُ: بكسر الكاف أوعيةُ طَلع النَّخلِ، قال الجوهري: واحدها: كِمٌّ بكسر الكاف وكِمَامَةٌ، والجمع: كِمَامٌ وأَكِمَّةٌ (وأَكْمَامٌ)[٦]

---

(١) في (ب): الميم.

(٢) «الصحاح» ١/ ٨٠٢.

(٣) اۤنظر: «اللسان» (بدا) ١/ ٢٣٤.

(٤) «مجالس ثعلب» ١/ ٢٤٧.

(٥) «ليس في كلام العرب» ص ٣٢٠.

(٦) كذا في «الصحاح» ونسخة (أ)، وفي الأصل، ونسخة (ب): وأكام.

وأَكَاميمُ[(١)].

قوله: (**وَمَا لَهُ كِمَامَانِ لا يزال إلا عند الأكل**) الأكل هنا بفتح الهمزة، فإنه بالضم المأكول .**وقوله:** (**كِمَامَانِ**) كذا عبر به في «المحرر» أيضًا، وصوابه علىٰ قياس (ما سبق)[(٢)] عن الجوهري، وجزم به المصنف في «التحرير» أن يقال: كِمام أو كمامتان بزيادة تاء[(٣)].

البَاقِلا: فيه لغتان: تشديد اللام مع القصر ويكتب بالياء، وتخفيف اللام مع المد، ويكتب بالألف، وقد يقصر: الحب المعروف[(٤)].

قال ابن سيده عن أبي حنيفة: الباقِلَىٰ بالتخفيف [والقصر][(٥)].

وقال عن الأحمر: واحدة[(٦)] الباقِلَّى المقصور المشدد باقِلَّىٰ مقصور مشددة، وجمعه [و][(٧)] واحده سواء. قال: وأرىٰ أن الأحمر حكىٰ مثل ذلك في الباقلاء الممدود، واحدة الباقلاء المشدد المقصور والخفيف الممدود وباقِلَاءة وباقِلّاة[(٨)].

والجُمّىٰ: -بضم الجيم مقصور مشدد الميم- الفول، والجرجر

---

(١) «الصحاح» ٢/ ١٤٩٢، وانظر: «تحرير التنبيه» ص ٢٠٣.

(٢) سقط من (ب).

(٣) «تحرير التنبيه» ص ٢٠٣.

(٤) البَاقِلَّى: الفُول، مشدد اللام مقصور، فإذا خفف مد، فقيل: الباقِلَاء. ٱنظر: «المقصور والممدود» للفراء ص ٤٤، ولابن ولاد ص ١٥، ولأبي علي القالي ص ١٥٩، ٢٩٢، ٤٠٢.

(٥) زيادة من «المحكم» يقتضيها السياق.

(٦) في (أ): الواحدة.

(٧) زيادة يقتضيها السياق.

(٨) «المحكم» ٦/ ٢٦٧.

بالفتح والكسر: الفول.

النَّضْجُ: يجوز فيه ضم النون وفتحها، تقول منه: نَضِج فهو نَضِيج[١] ناضِج، قاله الجوهري[٢].

قوله: (**وَلَوْ عَرَضَ** [١٠٣ب] **مُهْلِكٌ بَعْدَهَا كَبَرْدٍ**) يجوز قراءته بإسكان الراء وفتحها، وقد ضبطها المصنف في «الروضة» بخطه بالوجهين[٣].

قوله: (**سَمَحَ**) هو بفتح السين والميم، كما قاله في «الدقائق»[٤]، ومصدره: سَمَاحًا وسَمَاحَةً، كما قاله الجوهري[٥].

المُحَاقَلَةُ: مأخوذة من الحقل، وهي الساحات التي تزرع، سُمِّيَت محاقلة لتعلقها بزرع في حقل، ويسميه أهل العراق القراح، وقال الماوردي: الحقل: هو السنبل[٦]، وهو في «لسان العرب»: الموضع الذي يكون فيه الشيء كالمعدن.

قلت: ومنهم من يفسر المحاقلة باكتراء الأرض بالحنطة، وهٰذا عندنا جائز، ومنهم من قال: إنها المزارعة علىٰ نصيب معلوم كالثلث والربع ونحوهما، ومنهم من قال إنها بيع الزرع قبل إدراكه، ومنهم من قال: الحقل: الزرع إذا ٱنشقت قبل أن تغلظ سوقه[٧].

---

(١) من «الصحاح»، وفي النسخ الثلاث: نضج.

(٢) «الصحاح» ١/ ٣١٣.

(٣) «روضة الطالبين» ٣/ ٥٦٢.

(٤) «دقائق المنهاج» ص ٦١.

(٥) «الصحاح» ١/ ٣٣٦.

(٦) «الحاوي الكبير» ٥/ ٢١١.

(٧) ٱنظر: «اللسان» (حقل) ٢/ ٩٤٦، وانظر: «المجموع» ١٠/ ٣٦٥.

المُزَابَنَةُ: مأخوذ من الزَّبْن وهو الدفع، ومنه الزبانية؛ لأن الغبن فيها يكثر لبنائها على التخمين فيزيد المغبون دفعه والغابن إمضاءه فيتدافعان.[(١)]

العَرَايَا: جمع عَرِيَّة، وهي ما يفردها صاحبها للأكل؛ فعيلة بمعنىٰ فاعلة لأنها من عريت من حكم باقي البستان[(٢)]، وقيل: بمعنىٰ مفعولة؛ (لأن صاحبها يعروها؛ أي: يأتيها.

قال الهروي: واحدتها: عرية فعيلة بمعنىٰ مفعولة)[(٣)] من عراه يعروه[(٤)]، ويُحْتَمَلُ أن يكون من عَرِيَ يعرىٰ؛ لأنها عريت من جملة التحريم، فعريت، أي: خلت وخرجت، فهي فعيلة بمعنىٰ فاعلة، ويقال: هو عري من هٰذا الأمر، أي: خلو منه[(٥)].

وقال الأزهري والجمهور كما نقله عنهم المصنف في «شرح مسلم»: هي فعيلة بمعنىٰ فاعلة؛ لأنها عريت من حكم باقي البستان، فهي عارية، فعلىٰ هٰذا لامها لام، وعلى الأول ياء. وقيل: هي مشتقة من عروت الرجل: إذا ألممت به؛ لأن صاحبها يتردد إليها، وقد سُمِّيَت بذلك لتخلي[(٦)] صاحبها الأول عنها من بين

---

(١) ٱنظر: «اللسان» (زبن) ٣/ ١٨٠٩.

(٢) في النسخ الثلاث: النسيان، وما أثبته هو الصواب.

(٣) ما بين القوسين سقط من (ب).

(٤) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ٢٠٢.

(٥) «الغريبين» ٤/ ١٢٦٦.

(٦) من «شرح مسلم» للنووي، وفي النسخ الثلاث: لحل.

سَائر نخله[١].

قوله: (كَيْفِيَّتِهِ) الكيفية لفظ مولد مصوغ من (كيف)، و(كيف) ٱسم غير متمكن لا ينصرف، والمراد هنا صفة العقد وحاله، و(كيف) يستفهم به عن الحال[٢].

قولُهُ: (وَاخْتِلاَفُ وَرَثَتِهِمَا [كهما][٣]) هٰذا قليل؛ لأن الكاف لا تجر إلا الظاهر فقط، كما سلف التنبيه عليه في صلاة العيدين.

قوله: (وَيَسْتَرِدُّهُ البَائِعُ سَوَاءٌ كَانَ في يَدِ العَبْدِ أَوْ سَيِّدِهِ) هٰذِه العبارة كثيرًا ما تتكرر في ألسنة الفقهاء، وصوابها: زيادة همزة مع (كان)، وإبدال (أو) بـ(أم)[٤]، نعم قُرِئَ شاذًّا (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَو لَمْ تُنذِرْهُمْ)[٥] بالواو، حكاها[٦] ابن جني [١٠٤أ] وحكاها الفارسي لغة[٧].

قوله: (وَلاَ يُؤَجِّرَ نَفْسَهُ) هو بفتح الراء[٨] عطفًا على المصدر، تقديره: أن ينكح ويؤجر.

(١) «صحيح مسلم بشرح النووي» ١٠/ ١٨٨.

(٢) «اللسان» (كيف) ٧/ ٣٩٦٨.

(٣) سقط من النسخ الخطية، واستدركناه من «المنهاج» ص١٠٨.

(٤) ٱنظر: «همع الهوامع» للسيوطي ٥/ ٢٣٩، ٢٤٠، «شرح التسهيل» ٣/ ٣٥٩.

(٥) البقرة: ٦.

(٦) في (أ): وحكاها.

(٧) بحثت عنه ولم أقف عليه.

(٨) في النسخ: ألا. ولعل المثبت الصواب.

كتاب السَّلم والقرض

السَّلم والسلف بمعنىً.

قال الأزهري في «شرحه لألفاظ المختصر»: السَّلَمُ والسَّلَفُ واحد، يقال: سَلَّمَ وأَسْلَمَ، وسَلَّفَ وأَسْلَفَ بمعنًى واحد، هٰذا قول جميع أهل اللغة[1]. قال: ويقال أيضًا: ٱستلف يستلف، سُمِّيَ سلما؛ لتسليم رأس المال في المجلس وسلفًا لتقديمه، هٰذا كلامه.

وادعىٰ بعضهم أن السلف لغة أهل العراق، والسلم لغة أهل الحجاز، وجزم به الماوردي[2]. وقد أخرج مسلم في «صحيحه» اللفظتين[3]. وفي «غريب الحديث» للخطابي أن في حديث ابن عمر أنه كان يكره أن يقال: السلم بمعنى السلف، وكان يقول: الإسلام لله، ضَنَّ بالاسم الذي هو موضوع للطاعة أن يمتهن في غيرها، وصيانة عن أن يبتذل فيما سواها[4]، وأخرجه البيهقي أيضًا موقوفًا

(١) «الزاهر» (ص٣١٤). (٢) «الحاوي» ٥/ ٣٨٨.

(٣) انظر: «صحيح مسلم» (١٦٠٤) كتاب المساقاة، باب السلم.

(٤) «غريب الحديث» ١/ ٦٦٥.

على ابن عمر[١]، وحكاه الرافعي في «شرح مسند الشافعي» عنه أيضًا[٢]، فاعترض بعضهم فقال: لو عبر المصنف وغيره بالسلف كما وقع في الحديث لكان أولىٰ، ثم أجاب بأن قال: لما كان ٱسم السلف مشتركًا بين المعنى المراد هنا وبين القرض في التسمية والمعنىٰ -كما قاله الرافعي- عدلوا عنه إلى السلم للإيضاح، وهٰذا ذهول عجيب عن ٱستحضار لفظ الحديث، فإن الشارع نطق به كما سلف. قال أصحابنا: ويشترك السلم والقرض في أن كلًّا منهما إثبات مال في الذمة بمبذول في الحال، وحده شرعًا: ما ذكره المصنف، وقد أوضحته في «الشرح» مع زيادة فيه.

قوله: (فَإِنْ عَيَّنَ شُهُورَ العَرَبِ أَوِ الفُرْسِ أَوِ الرُّومِ جَازَ) اعلم أن الشهور عند الجميع ٱثنا عشر شهرًا كما أخبر الله تعالىٰ في كتابه بقوله: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ﴾[٣] الآية، فأما شهور المسلمين فمنها أربعة حرم بنص القرآن، واتفق العلماء علىٰ أنها ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب.

قال أبو جعفر النحاس: وجاء في الشهور ثلاثة مضافات: شهر رمضان وشهرا ربيع، والباقي صفر وجماديان، وشعبان، وشوال، والأشهر العربية واضحة منها [شهر][٤] ثلاثون يومًا، وشهر تسع

---

(١) «السنن الكبرى» ٦/ ٢٨.

(٢) «شرح مسند الشافعي» ١/ ٦٦٥.

(٣) التوبة: ٣٦.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

وعشرون، إلا ذا الحجة، فإنه تسع وعشرون وخمس وسدس؛ فالسنة العربية ثلاثمائة وأربعة وخمسون يومًا وخمس وسدس يوم، كذا ذكره صاحب «المهذب» في كتاب الطلاق، وتوقف مجلىٰ فيه وقال: لم يبن لي وجه زيادة الخمس والسدس، ولا رأيته [١٠٤ب] لغيره من الأصحاب، ورأيته في كتاب منسوب إلى الفرغاني نعته بـ «أصول الحركات السماوية» تحرير شهور العرب شهر تام وشهر ناقص، تكون السنة ثلاثمائة وأربعة وخمسين[١] يومًا، ولكنها تزيد في كل سنة أحد عشر يومًا، فإذا بُسِطَتْ على السنين خص كل سنة خمس وسدس يوم، ثم قال: وهٰذا من الحساب الصحيح باجتماع الشمس والقمر، فأما برؤية الأهلة فإنه يختلف بزيادته ونقصه، ويمكن توالي شهور تامة وشهور ناقصة.

قال مجلىٰ: وهٰذا يناقض ما في «المهذب». وصحح الجيلي أن الهلالية ثلثمائة وخمسة وخمسون يومًا تُسَمَّى الخمسة المسترقة، فتكون سنتهم ثلاثمائة وخمسة وستين[٢] يومًا، وبه جزم ابن دحية في كتاب «التنوير».

وقال الفارقي: لا تحديد بذلك فقد تكون أربعة وخمسين، وقد تكون خمسة وخمسين يومًا، أي: بعد الثلاثمائة.

وقال الماوردي وصاحب «المهذب»: السَّنَة الشَّمْسِيَّة ثلاثمائة

(١) في الأصل، (أ): وخمسون، والجادة ما أثبتناه.

(٢) في الأصل، (أ): وستون، والجادة ما أثبتناه.

وخمسة وَسِتُّونَ يَوْمًا حتىٰ تَرْجِعَ الشَّمْسُ بَعْدَهَا إِلَى البروج التي طَلَعَت مِنْهُ[(١)].

وقال صاحب «المستعذب» في الإجارة: الشمسية ثلاثمائة وأربعة وستون يومًا علىٰ حساب مسير الشمس في الثلاثمائة والعشرين سنة، فإنها تقيم في كل منزلة ثلاثة عشر يومًا بلياليها، تجد ذلك في الضرب ثلاثمائة وأربعة وستين[(٢)].

وقال النووي في «مجموع» له علىٰ «المهذب»: قال جماعات: هٰذا الذي قاله في «المهذب» ليس بصحيح، والصواب حذف قوله: خمس يوم وسدس يوم، وهٰذا الذي أنكروه خطأ منهم، والصواب ما قاله المصنف، وقد سألت عنه جماعة من حذاق هٰذا الفن فقالوا: هٰذا الذي في «المهذب» هو الصواب ولا بد منه عند أهل هٰذا الفن.

وأما شهور الفرس وهم فارس فعدة كل شهر منها ثلاثون يومًا، إلا الأخير فعدته خمسة وثلاثون كما سبق، فتكون سنتهم ثلاثمائة وخمسة وستين[(٣)] يومًا، وأسماء شهورهم: أيلون وتشرين الأول والثاني، وهٰذِه الثلاثة فصل الخريف، وكانون الأول والثاني وسباط بالسين المهملة وآذار بالذال المعجمة، ونيسان وأيار وحزيران، وتموز،

---

(١) «الحاوي الكبير» ١٠/ ١٩٨، «المهذب» ٣/ ٣٣.

(٢) «النظم المستعذب في شرح غريب المهذب» ١/ ٣٩٦.

(٣) في الأصل، (أ): وستون، والجادة ما أثبتناه.

آب، وأما شهور الروم فالثاني والسابع والتاسع والثاني عشر، كل منها ثلاثون يومًا والخامس ثمانية وعشرون وربع يوم، والسبعة الباقية أحد وثلاثون، فتكون سنتهم ثلاثمائة وخمسة وستين[١] يومًا وربع يوم، فإذا صار الربع أكثر من نصف يوم زيد في الخامس يوم، فتصير أيامه تسعة [١٠٥أ] وعشرين، وأيام تلك السنة ثلاثمائة ستة وستون. وقال ابن دحية في «تنويره»: السنة الرومية أيامها ثلاثمائة وخمسة وستون يومًا وربع يوم.

قلت: ويجمع شهور الروم قولك: فاز رجل ختم بحج[٢]، فكل حرف منقوط مشكول بأحد وثلاثين، وكل حرف مشكول مهمل بثلاثين، وكل حرف عدم فيه الأمران فهو بثمانية وعشرين وأوله كانون الثاني.

وفي «تاريخ كوشيار»: الشهور تعرف من التواريخ المستعملة، وهي ثلاثة: تاريخ ذي القرنين وهو الرومي، وتاريخ يزدجرد وهو الفارسي، وتاريخ الهجرة وهو العربي.

أما الرومي فشهوره: تشرين الأول أحد وثلاثون يومًا، تشرين الثاني ثلاثون يومًا، كانون الأول أحد وثلاثون، كانون الثاني مثله، سباط ثمانية وعشرون يومًا وربع يوم، آذار أحد وثلاثون يومًا، نيسان ثلاثون يومًا، أيار أحد وثلاثون يومًا، حزيران ثلاثون يومًا،

---

(١) في الأصل، (أ): وستون، والجادة ما أثبتناه.

(٢) في هامش الأصل، (أ): فاز بحبلي ابنك.

تموز أحد وثلاثون، آب مثله، أيلول ثلاثون، فالسنة الرومية ثلاثمائة وخمسة وستون يومًا وربع يوم، وإذا صار الربع أكثر من نصف يوم زيدت في أيام سباط يوم واحد فتصير أيامه تسعة وعشرين، وأيام تلك السنة ثلاثمائة وستة وستين وهي السنة الكبيسة، ومعرفتها أن تلقى السنين مع السنة التي تريد أربعة أربعة، فإن بقيت ثلاثة فتلك السنة كبيسة، وإن بقيت أقل أو أكثر فلا، وليس بين الروميين والسريانيين(١) في هٰذا(٢) التاريخ خلاف إلا في أسامي الشهور، فإن في هٰذِه التي أثبتناها سريانية، فأول الشهور عند الروم كانون الثاني باسم رومي، ثم علىٰ ترتيبها فإن شئنا سمينا هٰذا التاريخ روميًّا أو سريانيًّا.

وأما العربي فأوله الخميس أول يوم من السنة التي هاجر فيها النبي ﷺ من مكة إلى المدينة، وهو خامس تموز سنة ثلاث وثلاثين وتسعمائة لذي القرنين، وأسماء شهوره المحرم إلىٰ آخرها شهر ثلاثون وشهر تسعة وعشرون، أما ذو الحجة فإنه تسعة وعشرون وخمس وسدس، فالسنة العربية ثلاثمائة وأربعة وخمسون يومًا وخمس وسدس يوم كما سلف.

وأما الفارسي فأوله يوم الثلاثاء أول يوم من السنة التي ملك فيها يزدجر بن شهريار، وهو الثاني والعشرون من ربيع الأول سنة إحدىٰ

(١) في النسخ: الربانيين.

(٢) ساقطة من (أ).

عشرة للهجرة، والسادس عشر من حزيران سنة ثلاث وأربعين وتسعمائة لذي القرنين، وأسماء شهوره فَرْوَرْدِين ماه ثلاثون يومًا، أرد بهبشت ماه مثله، جرداد ماه مثله، تير ماه مثله، مرداذ ماه مثله، [١٠٥ب] تبرماه مثله، مرداذ ماه مثله، شهرير ماه مثله، مهر ماه مثله، أبان ماه مثله، أذر ماه مثله، دَيْ ماه مثله، يهمن ماه مثله، ٱسفنديارا مداه خمسة وثلاثون يومًا، فالسنة ثلاثمائة وخمسة وستون يومًا، وهٰذِه الخمسة الزائدة تُسَمَّى المسترقة وهي زائدة في أيام آخر شهور السنة عندهم، وهو الشهر الذي تحل فيه الشمس الحمل، فالخمسة المذكورة تنتقل في كل مائة وعشرين سنة من شهر رسم لعلمائهم قديمًا.

وفي زيج الضرير أن تشرين الأول يقابله من أشهر القبط هتور ثم كيهك إلىٰ آخرها، ثم توت، ثم بابه وهو أيلول.

قال: ومواسم اليهود مربوطة بشهورهم، وأول شهورهم تشرين، وتاريخه تاريخ تشرين الأول الرومي الآتي بعد أيلول، أما أسماؤها فهي تشرين، مرحشون، كسلو، أطيبت، شقت، أذار الأول ميسول، أبرسيون، تمر، أوب، أيلل.

الهِلَالُ:

سُمِّيَ بذلك لأن الناس يرفعون أصواتهم بالإخبار عنه، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾[1] الآية؛ أي: رفع الصوت بغير ذكر

(١) المائدة: ٣.

الله تعالىٰ، ثم ٱستعمل في كل ما ذبح لغير الله تعالىٰ وإن لم يرفع به صوت، قال ذلك ابن دحية في «العلم المشهور».

قال: وليس في الشهور مؤنث سوىٰ شهر جمادىٰ[(١)]، ولذلك كان نعتها مؤنثًا، فيقال: جمادى الأولىٰ وجمادى الآخرة، ولا يجوز الأول ولا الآخر.

قال: وجمادىٰ بفتح الدال علىٰ وزن حبارىٰ يكتب بالياء وألفها للتأنيث، وتقول: جمادىٰ وجماديان وجماديات[(٢)].

قوله: (فَانْقَطَعَ في مَحِلِّهِ): هو بكسر الحاء، وكذا قوله: (وَلَوْ عَلِمَ قَبْلَ المَحِلِّ) أيضًا.

قوله: (وَمَعْرِفَةُ الأَوْصَافِ): هو معطوف على المسألة الأولىٰ من مسائل الفصل، أي: ويشترط أيضًا معرفة الأوصاف.

الهَرِيسَةُ: سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنها تهرس، أي: تدق، فعيلة بمعنىٰ مفعولة، عربية[(٣)].

الغَالِيَةُ: عَنْبَرٌ ومِسْكٌ مخلوطان بدُهْن، كذا في «التحرير» للمصنف[(٤)]. وقال الرافعي: أي: مركبة من المسك والعنبر والعود

---

(١) هامش الأصل، (أ): حاشية بخط المؤلف: ولا تضاف لفظة شهر إلىٰ شيء من الشهور إلا إلىٰ رمضان وكذا ربيع، نقله المصنف عن أهل اللغة، قالوا: ولا يقال: شهر ربيع. والله تعالىٰ أعلم.

(٢) ٱنظر: «الصحاح» للجوهري مادة: جمد ٢/ ٤٥٩.

(٣) «تحرير ألفاظ التنبيه» للنووي ١/ ٢٣٦، وانظر «المصباح المنير في الشرح الكبير» للفيومي: ٢/ ٦٣٧.

(٤) «تحرير التنبيه» (ص٢١١).

والكافور[١]. قال الجوهري: يقال: أوَّل من سمَّاها بذلك: سُلَيْمَانُ بن عبد الملك، تقول: تَغَلَّيْتُ بالغَالِيَةِ[٢].

التِّرْيَاقُ: بالدال والتاء والطاء مكسورات ومضمومات، فهٰذِه ست لغات، قاله في «الدقائق»[٣]، والمراد التاء المثناة فوق والدال المهملة، قاله الجوهري. ويقال: دراق وطراق هو عجمي معرب[٤].

والعتَّابِيُّ: [١٠٦أ] مركب من قطن وحرير.

الخزُّ: كأنه القز بالقاف. قال المطرزي في «المغرب» هو ٱسم لضرب من الإبريسم والوبر معرب[٥]. قال الليث: هو ما يسوى منه الإبريسم[٦]، وقال الرافعي هنا: إنه مركب من الإبريسم والوبر.

وقال في صلاة العيد: إنه مركب من الإبريسم والصوف[٧]، وهو ظاهر كلام الروياني وكأنه مركب منهما. وقال الماوردي في باب الإحداد: إنه أرفعه[٨] من الوبر[٩].

الجُبْنُ: تقدم بيان لغاته في الربا.

---

(١) «العزيز شرح الوجيز» ٩/ ٢٦٩.

(٢) «الصحاح» ٢/ ١٧٧٨.

(٣) «دقائق المنهاج» (ص٦١).

(٤) ٱنظر: «المعرب» للجواليقي (ص١٤٢).

(٥) ٱنظر: «المعرب» (ص١٣٦).

(٦) «المغرب في ترتيب المعرب» للمطرزي: ١/ ٣٨٢.

(٧) «العزيز شرح الوجيز» ٥/ ٢٩.

(٨) في النسخ الخطية: لم يقع. والمثبت من «الحاوي».

(٩) «الحاوي الكبير» ١١/ ٢٨٠.

الأَقِطُ: تقدم بيانه في زكاة الفطر.

الشَّهْدُ: بفتح الشين وضمها كما رأيته بخط المصنف في الأصل، وقد حكاهما ابن السكيت[١] وغيره.

قال الفارابي في «ديوان الأدب»: هو العسل وحكى اللغتين أيضًا[٢]. وقال ابن السكيت في «إصلاحه» عن يونس: أهل العالية يقولون: الشهد، وأهل الحجاز يقولون: الشُّهد بالضم[٣].

اللُّؤْلُؤُ[٤]: فيه أربع لغات قدمتها في زكاة النقد.

الْيَوَاقِيتُ: جمع ياقوتة، فارسي مُعَرَّب.

الْكَحَلُ: بفتح الكاف والحاء، وكذا رأيته بخطه، وهو أن يعلو جفون العينين سواد كالكحل من غير ٱكتحال.

وذكر في «المحرَّر»: تَكَلْثُمُ الوَجْه، ومراده: ٱجتماع لَحْمِهِ، كما قاله في «الدقائق»[٥].

وقال صاحب «مجمع الغرائب»: المكلثم: هو القصير الحنك الداني الجبهة المستدير مع خفة اللحم.

وقال مظهر الدين في «شرح المصابيح»: لا يكون ذلك إلا مع كثرة

---

(١) «إصلاح المنطق» (ص٩١).

(٢) «معجم ديوان الأدب» باب فعل بفتح الفاء: ١/ ٢٢٨.

(٣) «إصلاح المنطق» (ص٩١).

(٤) «تحرير ألفاظ التنبيه» ١/ ٢٣٣، «المطلع علىٰ ألفاظ المقنع» للبعلي ١/ ١٦٩.

(٥) «دقائق المنهاج» (ص٦١).

اللحم.

اللَّحْمُ: بإسكان الحاء ويجوز فتحها، كما نبه عليه ابن مكي في «تثقيفه»[(١)].

الدَّقِيقُ: بالدال خلاف الغليظ.

والصَّفَاقَةُ: ٱنضمام بعض الخيوط إلىٰ بعض، وَالرِّقَّةُ بالراء: تباعدها. قال ابن سيده في «محكمه»: الثوب الصفيق: المتين[(٢)]. وقال الجوهري: الرَّقِيقُ: نقيض الغليظ والثخين، وقال أيضًا: الدَّقِيقُ: بخلاف الغليظ[(٣)].

ولم يكتف الشافعي بالصفاقة حتىٰ ضم إليها الرقة؛ لأن الصفيق قد يكون غليظًا. وقال الشيخ أبو حامد: الغلظ أو الدقة، والصفاقة أو الرقة، فجعل الغليظ في مقابلة الدقيق، والصفيق في مقابلة الرقيق، والظاهر أن الغلظ والدقة يرجعان إلىٰ كيفية الغزل، والصفاقة والرقة يرجعان إلىٰ كيفية النسج، وقد يستعمل الدقيق موضع الرقيق وبالعكس.

النُّعُومَةُ: ضد الخشونة وهو اللين.

العتق[(٤)]: بضم العين، كذا رأيته مضبوطًا بخط مؤلفه بضم العين، [١٠٦ب] وكذا قوله بعده: والعتق أيضًا.

---

(١) «تثقيف اللسان» (ص٢٢٩، ٢٣٠).

(٢) «المحكم» ٦/ ١٣٢.

(٣) «الصحاح» ٢/ ١١٢٢، ١١٢٨.

(٤) ٱنظر في ضبطها «مشارق الأنوار» للقاضي عياض ٢/ ٦٦.

قال ابن سيده: العَتيق: القديم من كلّ شيء، وقد عَتُقَ عِتْقًا وعَتاقَة. قال: وعَتَق السّمْنُ وعَتُق: يعني: قَدُم[١].

زاد ابن التياني في «الموعب» ضم مضارعه وكسره.

البُرْمَةُ: القِدْرُ، والجمع: بِرَامٌ، قاله الجوهري[٢].

الطَّسُّ: بفتح الطاء وكسرها ثم سين مهملة مشددة، ويقال: طست، وجمعه: طسوس.

قال ابن سيده: الطَّسْتُ: من آنية الصُّفْر، أنثىٰ. قال اللحيانيُّ: وقد تُذَكَّرُ[٣]. وهي الطس أيضًا والطسة، والطِّسة بالفتح والكسر.

وقال ابن عليم: لم أر أنا طست بكسر الطاء، علىٰ أن كثيرًا من المتفصحين ينطقون بكسر الطاء، وكان الأستاذ يأبىٰ ذكره ويخطئهم فيه، ٱنتهىٰ. وقد حكى ابن هشام السبتي الكسر أيضًا.

وقال المنذري في «حواشيه» في باب صفة وضوء النبي ﷺ والمصنف في القطعة التي له علىٰ «سنن أبي داود»: الطست بالسين المهملة، وفيها ست لغات: طَست وَطِست، وطس، وطِس، وِطَسَّة، وطِسَّة بالفتح والكسر في جميعها.

وقال المطرزي في «المغرب»: الطست مؤنثة وهي أعجمية، والطس تعريبها، والجمع: طساس وطسوس، وقد يقال: طسوت[٤].

---

(١) «المحكم» ١/ ١٠١. (٢) «الصحاح» ٢/ ١٣٨٧.

(٣) «المحكم والمحيط الأعظم» ٨/ ٤٣٢.

(٤) «المغرب» ص: ٢٩٠.

وقال ابن دحية في «تنويره» لما حكى الفتح والكسر في الطست، وأن الطسة بالفتح أيضًا والتذكير والتأنيث عن الفراء: لم يسمع من العرب الطست: بل سمع.

القُمْقُمُ: بضم القاف. قال الأصمعي[١]: هو كوفي معرب، تكلمت به العرب في الشعر الفصيح.

المَنارَةُ: بفتح الميم باتفاقهم. قال الجوهري: هي مَفْعَلَةٌ من الاستنارة، بفتح الميم، والجمع: المَنَاوِرُ بالواو؛ لأنه من النُّورِ، ومن قال مَنَائِرُ وهمز فقد شبَّه الأصل بالزائد، كما قالوا: مصائبُ ، وأصله: مَصَاوِبُ[٢].

وقال صاحب المحكم: جمع المنارة: مَنَاوِرُ، على القِيَاسِ، ومَنَائِرُ، مَهْمُوزة، علىٰ غيرِ قِيَاسٍ[٣].

قال ثعلب: إنما ذلك لأن العرب تشبه الحرف بالحرف، فشبهوا منارة وهي مفعلة من النور بفعالة فكسروها تكسيرها.

وَأَمَّا سيبويه فيحمل ما جاء من هٰذا على الغلط.

ووقع في «التنبيه»: المنائر بالهمز، ولم أره في شيء من نسخها بالواو، وهو جائز علىٰ إحدى اللغتين.

وقال البطليوسي في كتاب «المسائل والأجوبة»: إن بعض المتفصحين كان يقول: المنارة التي يُجْعَل فيها السراج ويحتج بأنها

---

(١) انظر «المطلع علىٰ ألفاظ المقنع» ١/ ٢٩٣.

(٢) «الصحاح» ١ / ٦٧٤.

(٣) «المحكم» ١١/ ٢٨١.

آلة في أولها ميم، فسئلت عن ذلك، فقلت: لعمري إنها آلة في أولها ميم كما ذكر، ولكن العرب لم تنطق بها [١٠٧أ] إلا مفتوحة الميم.

وقد بين ذلك ٱمرؤ القيس بقوله:

منارة ممسىٰ راهب متبتل

وفسر المفسرون هٰذا البيت، فقال بعضهم: أراد بالمنارة: الصومعة، وقال مرة: أراد المسرجة، ولم يروه أحد مكسور الميم.

والوجه في ذلك أن المنارة لما كانت توضع في أعلاها المسرجة التي فيها الفتيل المضيء صارت المسرجة هي الآلة والمنارة مكان لها ففتحت ميمها؛ لأن المكان إذا كان من فعل ثلاثي فتحت ميمه نحو: المجلس والمقعد والموضع، وإن كان من فعل زائد على الثلاثة ضمت ميمه نحو المقام: من أقام، والمنطلق: من ٱنطلق.

ثم قال: فإن قيل فقد كان يجب أن يضم الميم من المنارة؛ لأن فعل النور زائد على الثلاثة، ثم أجاب بأن العرب تقول: نار وأنار، كما تقول: ضاء وأضاء، فجاءت المنارة مبنية على الفعل الثلاثي لا على[1] الفعل الرباعي، وقد رأيتهم يحذفون زوائد الأفعال الرباعية ويردونها إلى الأفعال الثلاثية[2] التي هي الأصل في الكلام والأكثر في الٱستعمال، كقوله تعالىٰ: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَـٰحَ لَوَٰقِحَ﴾[3] الآية

---

(١) في النسخ الخطية: لأجل. ولعل المثبت الصواب.

(٢) في النسخ الخطية: الثنائية. والمثبت الموافق للسياق.

(٣) الحجر: ٢٢.

والقياس: ملاقح.

الطَّنْجِيرُ: ضبطه المصنف بخطه في الأصل بفتح الطاء، وضبطه الصغاني بخطه في «العباب» بكسرها، وقال: هو الذي يطبخ فيه بلا غطاء يغطي، ونقل عنه أنه صرح في «مجمع البحرين» بالكسر، قال: وهو عجمي معرب وهو الدست.

وقال الحريري في «درة الغواص»: فتح الطاء مما يلحن الناس فيه، والقياس: بالكسر، إذ لم تُنطَق في هٰذا المثال إلا بفعليل بكسر الفاء، كقِطْمِير ومِنْدِيل وصِنْدِيد وغِطْرِيف[1].

وعن كتاب «التلخيص في أسماء الأشياء ونعوتها» للعسكري: الطنجير أعجمي لا أصل له في العربية، وقد ٱستعمل منه وصرف منه الفعل فقيل: طنجرت اللحم فهو مطنجر إذا طبخته في الطنجير، وراجعت «التلخيص» له فوجدته قال: طنجرت[2] اللحم .. إلىٰ آخره ولم يذكر غير ذلك.

السَّطْلُ: بفتح السين وإسكان الطاء.

قال الجوهري: ويقال أيضًا: السَّيْطَلُ[3]، معربان.

قال الزبيدي: جمع السطل: سطول، قال: وهو طسيسة صغيرة علىٰ هيئة التور له عروة[4].

---

(١) «درة الغواص في أوهام الخواص» (ص٢٧٠).

(٢) في (أ): طبخت.

(٣) «الصحاح» ٢/ ١٢٩٣.

(٤) «مختصر العين» ٢/ ٢٠٦.

قال ابن سيده في «محكمه»: السَّطْلُ: طُسَيْسَةٌ شِبْهُ التَّوْرِ لها عُرْوَة، والجمع: سُطُوْلٌ، عربيٌّ صحيحٌ، والسَّيْطِيلُ[١] لغة فيه، والسَّيْطَل[٢]: الطَّست[٣]. وقال الجواليقي في «معربه»: السَّطْلُ والسَّيْطَلُ أعجميان [١٠٧ب] تكلمت بهما العرب[٤]، والمصنف جمعه علىٰ أسطال.

القَالَبُ: بفتح اللام على الفصيح، وعليه ٱقتصر المصنف في الأصل كما رأيته بخطه، واقتصر الجوهري على الفتح، فقال: القَالَبُ، بالفتح: قَالَبُ الخُفِّ وغيره، قال: وبالكسر: البُسْرُ الأحمر[٥].

الأَرْدَأُ: مهموز. قال أهل اللغة: يقال: ردؤ الشيء، بضم الدال، يردأُ رداءة فهو رديء، وأردأته وهو أردأ من غيره، كله مهموز[٦].

قوله: (قَبْلَ المحل) هو بكسر الحاء وهو وقت الحلول، وهو بفتحها مكان التسليم. وحكى البعلي في كلامه علىٰ ألفاظ «المقنع» كسرها أيضًا[٧].

---

(١) في (أ): السطيل.

(٢) في (أ): السطيل.

(٣) «المحكم» ٨/ ٢٨٦.

(٤) «المعرب» (ص١٩٣).

(٥) «الصحاح» ١/ ٢١٠.

(٦) ٱنظر: «تحرير ألفاظ التنبيه» ١/ ١٨٨، «المطلع علىٰ ألفاظ المقنع» ١/ ٢٨٩، «المصباح المنير»: (ردء): ١/ ٢٢٥.

(٧) «المطلع علىٰ ألفاظ المقنع» ١/ ٢٧٨.

قوله: (**بِأَنْ كانَ حَيَوَانًا**) لو عبر بقوله: كان، بدل: (بأن كان) أولىٰ؛ لأنه يوهم الٱنحصار فيما ذكره وليس كذلك.

قوله: (**أَوْ وَقْتَ غَارَةٍ**) هٰذِه لغة قليلة ٱستعملها المصنف هنا وفي الوديعة، والفصيح أغار إغارة ، كما ٱستعمله في كتاب الهدنة.

قال الشاعر:

شـنـوا الإغـارة فـرسَـانًـا ورُكْـبَـانـا[1]

قوله: (**بَعْدَ المَحِلِّ**) هو بكسر الحاء كما سلف.

قوله: (**فِي غَيرِ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ**) هو بفتحها كما سلف أيضًا.

الإِقْرَاضُ: مصدر، والقرض بفتح القاف وكسرها: ٱسم له، وهو في اللغة: القطع، وعبر في «الروضة» تبعًا لـ«الشرح» بالقرض[2]، وتعبيره هنا أولىٰ؛ لأن الإقراض مصدر لـ(أقرض) وهو موضوع للمعنى المراد هنا، تقول: أقرض فلانًا؛ إذا أعطاه ما يتجازاه[3]، وأما القرض فمعناه: القطع، تقول: قرض الفأر الثوب قرضًا، أي: قطعه قطعًا، ويستعمل أيضا للشيء المقرض، قال تعالىٰ: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾[4] الآية، فنصب ﴿قَرْضًا﴾ على المفعولية إذ لو كان مصدرًا لقيل: إقراضًا. نعم سُمِّيَ إقراضًا؛ لأن المقرض

---

(١) عجز بيت للعنبري.
انظر: «خزانة الأدب» ٦/ ٣٥٢.

(٢) «روضة الطالبين» ٣/ ٢٧٢.

(٣) «المطلع في ألفاظ المقنع» ١/ ٢٩٥.

(٤) البقرة: ٢٤٥، الحديد: ١١.

قطع قطعة من ماله فأعطاها، كما سلف.

وممن حكى الكسر في القرض ابن السكيت[(١)] والجوهري وغيرهما من حكاية الكسائي[(٢)].

قوله: (الإِقْرَاضُ مَنْدُوبٌ) عداه في «المحرر» بحرف الجر، فقال: الإقراض مندوب إليه، والمصنف حذفه وتوسع في الفعل، وكذلك الأصوليون يطلقون المندوب علىٰ إرادة الحرف، والمندوب نفسه هو الشخص، لٰكن الذي ذكره أهل اللغة: ندبته لكذا، أي: دعوته.

---

(١) «إصلاح المنطق» (ص٣٢).

(٢) «الصحاح» ١/ ٨٦١.

كتاب الرَّهن

هو في اللغة: الثبوت والدوام[١]، ومنه: الحالة الراهنة، أي: الثابتة، ورهن بالمكان إذا[٢] أقام به[٣]، وسُمِّيَ بذلك لدوامه عند الرهن.

وقال الماوردي: إنه من الاحتباس، ومنه: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ۝٣٨﴾[٤][٥]، ويطلق أيضًا الرهن على المرهون من باب إطلاق المصدر على ٱسم المفعول، وحينئذ فيجمع علىٰ رهان، ككلب وكلاب.

وأما رُهُن بضم الراء والهاء فقال الأكثرون: جمع رهان[٦]، وقال

---

(١) ٱنظر: «المطلع علىٰ ألفاظ المقنع» ١/ ٢٩٩، «معجم لغة الفقهاء» محمد رواس قلعجي ١/ ٢٢٧.

(٢) في النسخ: هنا. والمثبت المناسب للسياق.

(٣) «المعجم الوسيط» باب الراء ١/ ٣٧٨.

(٤) المدثر: ٣٨.

(٥) «النكت والعيون» ٦/ ١٤٧.

(٦) «إسفار الفصيح» ١/ ٣٨٠.

أبو عمرو بن العلاء جمع رهن، كسقف وسقف[١].

ويقال: رهنت الشيء، وأرهنته[٢] إياه، الأولىٰ أفصح وأشهر، ومنهم من منع الثاني، والراهن: دافع الرهن، والمرتهن: آخذه، والشيء رهن ورهين، والأنثىٰ: رهينة.

وقال الدزماري في «شرحه»: الرهن بفتح الهاء وضمها لغة، وهو مصدر.

قوله: (طرأ) هو بالهمز وقد تخفف.

قوله: (لِيَرْهَنَهُ) هو بفتح الياء وضمها،وضبطه المصنف في الأصل بالفتح فقط.

قوله: (وَبِالدَّيْنِ رَهْنٌ بَعْدَ رَهْنٍ) أي: ويجوز إنشاء دين بالرهن الواحد، وفي هٰذا التركيب نظر؛ لأن الجار والمجرور متعلق برهن وهو مصدر، وتقدير[٣] معمول المصدر ممتنع.

قوله: (وَلاَ يَجُوزُ أَنْ يَرْهَنَهُ المَرْهُونَ عِنْدَهُ بِدَيْنٍ آخَرَ فِي الجَدِيدِ) هو بنصب المرهون علىٰ أنه مفعول ثان فإن (رهن) يتعدىٰ إليهما بنفسه، تقول: رهنت زيدًا الثوب.

قوله: (وَلاَ يَلْزَمُ إِلاَّ بِقَبْضِهِ مِمَّنْ يَصِحُّ عَقْدُهُ) هو شامل للقابض

---

(١) «المطلع علىٰ ألفاظ المقنع» ١/ ٢٩٦، وهناك من نسب هٰذا الكلام للأخفش، ٱنظر «مختار الصحاح» ١/ ١٣٠، «تاج العروس» ٣٥/ ١٢٣.

(٢) تكررت في الأصل، (أ).

(٣) في أ: وتقديره.

والمقبوض منه، فلا يصح من المحجور عليه، وصرَّح في «الروضة» بالقابض تبعًا للرافعي[١]، فعلىٰ هٰذا يكون الجار والمجرور متعلقًا بمحذوف وموضعه نصب، إما على الحال، أي: في حال القبض واقعًا ممن يصح عقده، أو على الصفة، وتقديره قبضًا واقعًا منه، وهو أقرب إلىٰ كلامه؛ فالجار والمجرور إذن متعلق بالمصدر، ويكون المراد بالقبض منه أن يقع بإذنه.

قوله: (وَلَهُ كُلُّ ٱنْتِفَاعٍ لاَ يَنْقُصُهُ) الفصيح في نقصه ينقصه بتخفيف القاف علىٰ وزن أكله يأكله، قال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ لَمۡ يَنقُصُوكُمۡ شَيۡـًٔا﴾[٢] الآية ويجوز التشديد علىٰ وزن كلم يكلم.

قوله: (حَتَّىٰ يَقْبِضَهُ) هو بكسر الباء علىٰ مثال يضرب.

قوله: (وَلَوْ شَرَطَ كَوْنَ المَرْهُونِ مَبِيعًا لَهُ عِنْدَ الحُلُولِ فَسَدا) هو بالألف يعني: فسد البيع والشرط، وربما يقع في بعض النسخ حذفها فاجتنبه فإنه خطأ.

قوله: (وَلَوْ وَطِئَ المُرْتهَنُ المَرْهُونَة بِلاَ شُبْهَةٍ فَزَانٍ) أي: فهو زان، ولو قال: لكان زانيًا كان أولىٰ.

نَشَأَ: مهموز، نشأ ينشأ نشأً ونشوءًا، وأنشأه الله: خلقه، والاسم: النشأة، والنشاءة بالمد، والناشئ: الحدث الذي جاوز الصغر، والجارية ناشئة أيضًا، والجمع: النشأ كطالب وطلب، والنشء أيضًا

---

(١) «روضة الطالبين» ٢/ ٣٣٩.

(٢) التوبة: ٤.

كصاحب وصحب[١].

قوله: (كَثَمَرٍ) هو بفتح المثلثة والميم.

قوله: (وَإِنْ جَنَىٰ عَلَىٰ سَيِّدِهِ فَاقْتَصَّ) هو بفتح التاء علىٰ عود الضمير إلى المستحق ليشمل السيد ووارثه والسلطان عند عدمهما، ولا يصح عوده إلى السيد؛ لأنه لا يتناول حينئذٍ إلا قصاص الطرف، ولا يصح قراءته بضمها لأنه لا يتعدىٰ إلا بمن.

قوله: (عِنْدَ آخَرَ) هو بالنون، وكذا رأيته بخطه فإياك تصحفه.

قوله: (نَقَصَتِ الوَثِيقَةُ) هو بفتح النون والصاد المهملة.

الْقَبَالَةُ: بفتح القاف ثم باء موحدة: الورقة التي يكتب فيها الحق المقر به.

الرَّسْمُ: الكتابة. قال الجوهري: رَسَمَ عليه[٢] كذا وكذا، أي: كَتَبَ[٣].

نَكَلَ: بفتح النون والكاف، وفي لغة: كسر الكاف، حكاها الجوهري عن أبي عبيد وأنكرها الأصمعي[٤].

قال ابن مكي في «تثقيفه»: الفقهاء يكسرون الكاف، والصواب

---

(١) «الصحاح» مادة (نشأ): ١/ ٧٧، «العباب الزاخر» مادة (نشأ): ١/ ٤٦، «لسان العرب» فصل (النون) ١/ ١٧٠.

(٢) في «الصحاح»: عَلَيَّ.

(٣) «الصحاح» ٢/ ١٤٣٠.

(٤) «الصحاح» (نكل) ٥/ ١٨٣٥.

فتحها ماضيًا ومستقبلاً[١].

قلت: وفيه لغية ثالثة: ضم الكاف، حكاه اللبلي في «شرح الفصيح»[٢] فيما حكاه البعلي عنه فيما ٱستدركه علىٰ «مثلث»[٣] شيخه ابن مالك، فقال: في نكل ثلاث لغات: فتح الكاف وكسرها وضمها[٤].

قال المطرز: النكول: أن يرجع عن شيء قاله أو عدوٍّ قاومه أو شهادةٍ أرادها أو يمين تعين عليه أن يحلفها.

قوله: (إِنْ لَمْ يُقْضَ الدَّيْنُ) هو بضم الياء؛ ليعُمَّ قضاء الوارث والأجنبي، كما نبه عليه في «الدقائق»[٥]، لٰكن لو عبر بالسقوط كان أولىٰ؛ ليعم القضاء المذكور والإبراء وغيرهما.



(١) «تثقيف اللسان» (ص٢٦٥).

(٢) اسم هذا الكتاب «المثلث بمعنى واحد من الأسماء والأفعال»، وهو مخطوط لم يطبع.

(٣) «تحفة المجد الصريح» (ص١٠٤).

(٤) ٱنظر: «تحرير ألفاظ التنبيه» ١/ ٣٣٥.

(٥) «دقائق المنهاج» (ص٦١).

كتاب التفليس

قال الأزهري: التفليس: مأخوذ من الفلوس التي هي أخس الأموال، كأنه إذا حجر عليه منع التصرف في ماله إلَّا في (شيء تافه)[١] فلا يعيش إلَّا به، وهو مؤنته ومؤنة عياله. وقيل: لأنه صار ماله كالفلوس لقلته بالنسبة إلى الديون.

قال الأزهري: وأفلس الرجل: إذا عَدِم، ويقال: ٱدّعى الإفلاس[٢]. قال الماوردي: هو كتاب التفليس والفلس، قال: وكره بعض أصحابنا أن يقال: باب الإفلاس؛ [لأن الإفلاس][٣] مستعمل في الإعسار بعد يسار، والتفليس يستعمل في حجر الحاكم على الديون فهو أليق.

الْغُرَمَاءُ: أصحاب [١٠٩أ] الحقوق، ويطلق الغريم أيضًا علىٰ من عليه الحق.

---

(١) في «الزاهر»: الشيء التافه.

(٢) «الزاهر» ص **٣٢٤** بتصرف.

(٣) من «الحاوي» ولابد منها ليستقيم السياق.

قوله: (وَلَوْ أَقَرَّ بِعَيْنٍ أَو دَيْنٍ وَجَبَ قَبْلَ الحَجْرِ) قوله: (وجب) هو صفة الدين خاصة، وأما العين فلا فرق.

قوله: (ولَو أَسْنَدَ وُجُوبَهُ إِلىٰ مَا بَعْدَ الحَجْرِ بِمُعَامَلَةٍ أَوْ مُطْلَقًا لَمْ يُقْبَلْ فِي حَقِّهِمْ) هنا أعني معاملة أو مطلقًا متعلقان بمحذوف، أي: إسنادًا معللًا بمعاملة أو إسنادًا مطلقًا، وإن كان ظاهر إيراده يوهم أنهما قسمان لما بعد الحجر، وليس كذلك.

وعبارة «المحرر»: وإن أسند لزومه إلىٰ ما بعد الحجر وقال: إنه عن معاملة أو أطلق لم يقبل في حقهم، وهي أحسن من عبارة المصنف؛ فإن المقصود أنه لم يسنده إلىٰ ما بعد الحجر بل أطلق، فقوله: (أو أطلق) معطوف علىٰ (أسند)، ولو قالا: ولو أطلق أو أسند وجوبه إلىٰ معاملة الحجر لكان أحسن.

وقوله: (وَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُن[1] التَّعَلُّقُ بِهَا لَا يُزَاحِمُ الغُرْمَاءَ بِالثَّمَنِ) أي: إذا لم يثبت فيجعل (يكون) تامة ولا حاجة إلىٰ إضمار، وعبارة «المحرر»: وأنه إذا لم يكن له ، وذلك واضح، وصحف بعضهم يكن بـ (يمكن)[2]، فاحذره.

المُزَاحَمَةُ: أصلها المضايقة.

قوله: (يُبَادِرُ القَاضِي بَعْدَ الحَجْرِ بِبَيْعِ مَالِهِ) عبارة «المحرر»: إلىٰ بيع ماله، وهو جائزٌ أيضاً، لكن الباء أنص بالفعل؛ فلذا سلكهُ

---

(١) في النسخ ومطبوع «المنهاج»: يمكن. وسياق كلام المصنف أنها كما أثبتناها.

(٢) في النسخ: بتمكين. والسياق يقتضي ما أثبت.

المصنف.

الْعَقَارُ: بفتح العين، وحكىٰ صاحب «المحكم» ضمها وقال: العقر والعُقار بضم العين: المنزل[(١)].

وقال الأصمعي: هو المنزل والأرض والضياع، وهو مأخوذ من عقر الدار بضم العين وفتحها وهو أصلها[(٢)].

وقال ابن السكيت في أوائل كتاب «الأضداد»: أَهْلُ نَجْدٍ يَقُولُونَ: عَقْرُ الدَّارِ بِالْفَتْحِ وَأَهْلُ الحِجَازِ[(٣)] بِالضَّمِّ وَهُوَ أَصْلُهَا، وَمِنْهُ قيل[(٤)] العَقَارُ[(٥)].

وقال ابن قتيبة في «أدب الكاتب»: قولهم: ما له دارٌ ولا عَقَار، العَقَار: النخل، ويقال: بيت كثير العَقَار. أي: كثير النخل[(٦)(٧)].

وقال المصنف في «شرح مسلم» في باب المبادرة بالغزو في قوله: وكان الأنصار أهل الأرض والعقار، أراد بالعقار هنا النخل[(٨)]. وقال

---

(١) كذا والذي في «المحكم» ١/ ١٠٦: العَقْر، والعَقار المنزِل، بفتح العين وليس بضمها.

(٢) ٱنظر: «الزاهر» ٢/ ٤٦، «تهذيب اللغة» ١/ ١٤٦، «تحرير ألفاظ التنبيه» ١/ ١٩٧، «لسان العرب» ٤/ ٥٩٦.

(٣) في «الأضداد»: يَقُولُونَ عُقْرٌ.

(٤) في الأصل، (أ): قول، والمثبت من «الأضداد».

(٥) «الأضداد» ص ١٦٤.

(٦) في «أدب الكاتب»: المتاع.

(٧) «أدب الكاتب» ص ٤٩.

(٨) «شرح النووي علىٰ مسلم» ١٢/ ٩٩.

الزجاج: العقار كل ما له أصل، وقيل النخل خاصة[(١)].

الْحَضْرَةُ: مثلثة الحاء كما سلف في شروط الصلاة.

السُّوقُ: مؤنثة وقد تذكر، مشتقة من سوق الناس بضائعهم إليها، كما قاله صاحب «الجامع» أو لقيام الناس فيها علىٰ سوقهم، كما قال ابن التين في «شرحه للبخاري».

قال ابن مكي: والغالب فيها التأنيث، قال: والدليل علىٰ ذلك أنهم مجمعون على التصغير علىٰ: سُوَيْقَة[(٢)]، وكذا قال ابن السكيت في كتابه «المذكر والمؤنث» أنها أنثىٰ، وربما ذكرت، والتأنيث أغلب لأنهم يحقرونها سُوَيْقَة[(٣)].

قوله: (فَكَدَيْنٍ ظَهَرَ) لا معنىٰ للكاف بل هو دين قد ظهر حقيقة.

قوله: (وَإِنِ ٱسْتُحِقَّ) هو بضم المثناة فوق.

قوله: (يُحَاصُّ) هو مضارع حاصه وهو مفاعلة من الحصة. قال الجوهري: يَتَحَاصُّونَ، إذا ٱقتسموا حِصَصًا[(٤)].

قوله: (وَيُنْفِقُ عَلَىٰ مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ) فحذف المصنف (عليه) ٱختصارًا لدخوله فيمن عليه نفقته.

الزَّمَانَةُ: بفتح الزاي والميم، يقال: زمن يزمن كعلم يعلم.

---

(١) ٱنظر «شرح النووي علىٰ مسلم» ١٢/ ٩٩.

(٢) «تثقيف اللسان» (ص١٨٠).

(٣) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني (ص١٦٦).

(٤) «الصحاح» ١/ ٨١١.

قال الأزهري في «زاهره»: هي كل داء ملازم يزمن الإنسان فيمنعه من الكسب، كالعمىٰ والإقعاد وشلل اليدين، وقد يُسَمَّى الأخرس الأصم زَمِنًا، وقد يكتسب[١].

وقال القاضي عياض في «تنبيهاته» في كتاب المكاتب: الزمن بكسر[٢] الميم الذي أصابته زمانة من مرض أو عذر فعطلت كسبه، والجمع: زمنىٰ مثل مرضىٰ، والاسم: الزمانة بفتح الزاي، وقد زمن الرجل، ولا يقال: أزمن إلا من طول الزمان[٣].

وقال الثعالبي في «سر اللغة»: فصل في أحوال الزمانة: إذا كان الإنسان مُبْتَلًى بالزَّمانة فهو زَمِن، فإذا زادت زَمانته فهو ضَمِن، فإذا أقْعَدَتْه فهو مُقْعَد[٤]، فإذا لم يكن به حَراك فهو مَعْضوب[٥].

وقال صاحب «ديوان الأدب»: يقال رجل زمن. أي: مبتلىً[٦].

قوله: (وَيُتْرَكُ لَهُ) الضمير في (له) عائد علىٰ لفظ (من) المذكور في النفقة، وحينئذٍ فيدخل في نفسه وعياله.

السَّرَاوِيلُ: معرب[٧]، يذكر ويؤنث، وبالنون بدل اللام وبالمعجمة

(١) «الزاهر» (ص٣٩٤).

(٢) في الأصول: بفتح، والمثبت من «التنبيهات».

(٣) «التنبيهات المستنبطة» ق ١٠٥/ب.

(٤) في الأصل، (أ): مفعلة.

(٥) «فقه اللغة وسر العربية» ص١٥١.

(٦) «معجم ديوان الأدب» ٢/ ٢٥٣.

(٧) ٱنظر: «المعرب» (ص١٩٦).

بدل المهملة أيضا، ومصروفة في النكرة وغير مصروفة أيضًا.

قال الأزهري: السراويل أعجمية أعربت، وجاء السراويل علىٰ لفظ الجماعة وهي واحدة، وقد سمعت غير واحد من الأعراب يقول: سروال، وإذا قالوا(١): سراويل أنثوا، في حديث أبي هريرة أنه كره السراويل المخرفجة، يعني الواسعة الطويلة.

قال: وقال الليث: السراويل أعجمية أعربت وأنثت، والجمع: سراويلات قال: وسرولته أي: ألبسته السراويل(٢).

وقال صاحب «المحكم»: السَّراويلُ: فارِسيٌّ مُعرَّبٌ، يُذَكَّرُ ويُؤَنَّث، ولم يعرف الأصمعيُّ فيها إلا التأنيث، والجمعُ: سَراويلات.

قال سيبويه: ولا يُكَسَّر؛ لأنَّه لو كُسِّر لم يرجع إلا(٣) إلىٰ لفْظِ الواحدِ فتُرِكَ(٤).

وقد قيل: [١١٠أ] سَراويل جمعٌ واحِدُه: سِرْوالة، وسَرْوَلَهُ فَتَسَرْوَلَ: أَلْبَسَه إيَّاها فلَبِسَها، والسَّراوينُ: السَّراويلُ، زعم يعقوب أن النُّونَ فيها بَدَلٌ من لام(٥).

وقال الجوهري: السَّرَاوِيلُ معروفٌ، يذكَّر ويؤنَّث، والجمع: سَرَاوِيلَاتٌ. قال سيبويه: سَرَاويلُ واحدةٌ، وهي أعجمية أعربتْ

---

(١) في النسخ: يقول: سراويل، وإذا قال. والمثبت من «تهذيب اللغة».

(٢) «تهذيب اللغة» ١٢/ ٢٧١.

(٣) ساقطة من الأصل و(أ)، والمثبت من «المحكم».

(٤) «الكتاب» ٣/ ٢٢٩، ٤٩٣.

(٥) «المحكم» ٨/ ٣١٠.

فأشبهتْ من كلامهم ما لا ينصرف في معرفةٍ ولا نكرةٍ، فهي مصروفة في النكرة. ومن النحويين من لا يصرفه فيها، وزعم أنّه جمع سِرْوَالٍ وسِرْوَالَةٍ، والعمل على الأوّل، والثاني أقوى[1].

وقال أبو حاتم في «المذكر والمؤنث»: السَّراوِيلُ مُؤَنَّثة، لا يُذَكِّرُها أحدٌ فيما عَلِمْناهُ، وبعضُ العرب يظنُّ السَّراويلَ جماعةً، وسمعت عن الأعراب من يقول: الشِّرْوالُ بالشين، يعني: بالمعجمة[2].

العِمَامَةُ: معروفة، قاله الأزهري، وجمعها: عمائم، وقد تعممها[3] الرجل، واعتمَّ بها، وإنه لحسن العِمّة.

والعرب تقول للرجل[4] إذا سُوِّد: قد عُمِّم وذلك أنَّ العمائم تيجانُ العرب[5].

وكانوا إذا سوّدوا رجلاً عمَّموه عمامةً حمراء، وكانت الفرسُ تتوج ملوكها فيقال له متوج[6].

وقال صاحب «المحكم»: العمامة مَعْروفة، وربما كُنِيَ بها عن

---

(١) «الصحاح» ٢/ ١٢٩٣.

(٢) «المذكر والمؤنث» (ص١٩٧).

(٣) في الأصل، (أ): يعمها، والمثبت من «تهذيب اللغة».

(٤) في الأصل، (أ): للعرب، والمثبت من «تهذيب اللغة».

(٥) أنظر في ذلك «العين» ٦/ ١٧٠، «الصحاح» ٥/ ٢٧٠، وهي مقولة مأثورة ذكرتها كثير من المصادر اللغوية.

(٦) في النسخ الخطية: متوجة. والمثبت من «تهذيب اللغة» ١/ ١٢١، ١٢٢، بتصرف.

البَيْضة و[١] المِغْفر، والجمع: عَمائم وعِمام، الأخيرة عن اللِّحيانيّ.

قال اللحياني: والعربُ تقول: لَمَّا (وضعوا عمامهم عرفناهم)[٢]، فإما أن يكون جَمَعَ عِمامةً جمع تكسير، وإما أن يكون من باب طَلْحةٍ وطلح[٣].

المُكْعَبُ: بضم الميم ليس إلا[٤] المداس: بفتح الميم، وحُكِيَ كسرها، سُمِّيَ بذلك لأنه دون الكعبين.

قوله: (وَيُزَادُ فِي الشِّتَاءِ جبة[٥]): ضبطها المصنف بخطه بالتنوين مرفوعًا ومنصوبًا.

السِّمَنُ: بكسر السين وفتح الميم مصدر سمن، وسمن ضد هزل، ومصدر المقيس فتح السين والميم معًا، ولم أر من ذكره[٦].

الصَّبْغُ والصَّبْغَةُ: بالكسر ما يُصْبَغُ به، وبالفتح مصدر صبغ يصبغ مثلث الباء[٧].

---

(١) في «المحكم»: أو.

(٢) في الأصل، (أ): وصفوا أعمامهم عمياهم والمثبت من «المحكم».

(٣) «المحكم» ١/ ٥٣.

(٤) كذا والذي في «المصباح المنير» ٢/ ٥٣٤: المكعب وزان مقود المداس لا يبلغ الكعبين غير عربي.

(٥) ساقطة من الأصل، (أ)، والمثبت من «المنهاج» ليستقيم الكلام.

(٦) انظر «المطلع على ألفاظ المقنع» ١/ ٣٣٧، «معجم لغة الفقهاء» ١/ ٢٥٠.

(٧) انظر: «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ٢/ ٣٥٧.

كتاب الحجر

الحَجْر في اللغة: المنع[١] وهو مصدر حجر يحجر، وفي «الصحاح»: الحجر [الحرام][٢] بالفتح والكسر والضم، والكسر أشهر[٣][٤].

وفي الاصطلاح: المنع من التصرف في المال[٥] وإنما قيدناه بالمال لأن السفيه يصح طلاقه، وعدم صحة طلاق الصبي والمجنون لسلب عبارتهما، وهو زائد علىٰ معنى الحجر عليهما.

الرُّشْدُ: نقيض الغي كما سلف بيانه في شرح الخطبة.

الْبُلُوغُ: الوصول. قال الجوهري: بَلَغَ الغلامُ: أدرك[٦].

---

(١) انظر «التعريفات»: ١/ ٨٢، «المطلع علىٰ ألفاظ المقنع» ١/ ٣٠٤.

(٢) زيادة من «الصحاح» لابد منها.

(٣) في «الصحاح»: أفصح.

(٤) «الصحاح» ١/ ٥١٥.

(٥) انظر: «لسان العرب» ٤/ ١٦٧، «تاج العروس» ١٠/ ٥٣٠، «مقاييس اللغة» ٢/ ١٣٨.

(٦) «الصحاح» ٢/ ١٠٠٩.

الْعَانَةُ: سلف بيانها في الجنائز.

التَّبْذِيرُ: بالذال المعجمة. قال أهل اللغة: هو تفريق المال إسرافًا، ورجل مبذر وتبذارة[١].

قوله: (**أَوْ إِنْفَاقِهِ فِي مُحَرَّمٍ**) لو أبدل الإنفاق بالضياع أو الغرامة أو الخسارة لكان أولىٰ؛ لما سلف في شرح الخطبة من أنه يقال في المخرج في الطاعات: أنفقت، وفي المكروهات والمعاصي: ضيعت وخسرت وغرمت، ونحو ذلك.

قوله: (**والأَصَحُّ أَنَّ صَرْفَهُ فِي الصَّدَقَةِ وَوُجُوهِ الخَيْرِ**) لو حذف الصدقة لدخلت فيه، وعبارة «المحرر»: وأبنية الخير. مشيرًا إلى المدارس ونحوها، وعبارة المصنف أعم.

المُمَاكَسَةُ: النقصان عما طلبه البائع. قال الجوهري: مَكَسَ في البيع يَمْكِسُ بالكسر مَكْسًا، ومَاكَسَ مُمَاكَسةً[٢].

قوله: (**وَوَلَدُ الزَّرَّاعِ**): قال في «الدقائق»: هو أعمُّ من قول المحرر: المزارع[٣].

قلت: إن كان لفظة المزارع بالميم فكما قال، وإن كان بحذفها علىٰ وزن الضارب فهو أعم من الزراع علىٰ عكس ما قاله؛ لأن المزارع هو مسلم الأرض إلىٰ غيره ليزرعها، والزارع يصدق عليه

---

(١) «تحرير ألفاظ التنبيه» ١/ ٢٠٠ وانظر «لسان العرب» ٤/ ٥٠.

(٢) «الصحاح» ١/ ٧٧٣.

(٣) «دقائق المنهاج» (ص٦١).

وعلىٰ من زرع الأرض نفسه فهو أعم.

الْغَزْلُ: يطلق على المَغْزُولِ وعلى المصدر أيضًا، يقال: [غَزَلت القطنَ][1] غَزْلاً. قاله الجوهري[2].

الْهِرَّةُ: الأنثىٰ، وجمعها: هِرَرٌ، علىٰ وزن قِرْبَةٍ وقِرَبٍ، وإذا جمعت المذكر أثبت فيه الهاء كقِرْدٍ وقِرَدَةٍ، قاله الجوهري[3].

الانفكاك: الخلاص، ويقال: فككته أفكه فكًّا فانفك أي: خلص.

الفِسقُ: العصيان والترك لأمر الله، والخروج عن طريق الحق.

فَسَق يَفْسِق ويَفْسُق فِسقًا، وفُسوقًا، وفَسُق بالضم عن اللِّحياني، ذكره ابن سيده في «محكمه»[4].

السَّفَهُ: ضعف العقل وسوء التصرف، وأصله: الخفة والحركة، تسفهت بالريح الشجر: مالت.

قال أهل اللغة[5]: السفيه: الجاهل الذي قل عقله، وجمعه: سفهاء، وقد سفِه بكسر الفاء يسفَه بفتحها، والمصدر: السفه والسفاهة والسفاه.

قالوا: وأصله: الخفة، وسُمِّيَ هٰذا سفيهًا لخفة عقله؛ ولهٰذا سمىٰ

---

(١) في «الصحاح»: غَزَلَتِ المرأة القطنَ.

(٢) «الصحاح» ٢/ ١٣٢٧.

(٣) «الصحاح» ١/ ٦٨٤.

(٤) «المحكم» ٦/ ١٤٨.

(٥) ٱنظر «تاج العروس» ٣٦/ ٤٠٠، «تهذيب اللغة» ٦/ ٨٢.

الله تعالى النساء والصبيان سفهاء في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تُؤۡتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمۡوَٰلَكُمُ﴾[(١)] لجهلهم وخفة عقولهم.

قوله: (سَوَاءٌ عَلِمَ حَالَهُ مَنْ عَامَلَهُ أو جَهِلَ) كذا عبر به، وصوابه: (أعلم) بزيادة همزة، وأم جهل بإبدال أو بأم، وقد سلف.

قوله: (وَلَوْ أَحْرَمَ بِحَجٍّ فَرْضٍ أعطى الوَلِيُّ كِفَايَتَهُ لِثِقَةٍ) [١١١أ] صوابه: ثقة بحذف اللام لأن (أعطىٰ) يتعدىٰ إلى ٱثنين بنفسه.

الْوَلِيُّ: في اللغة: القريب، من الولي بإسكان اللام وهو القرب[(٢)].

الآجُرُّ: فارسيٌّ معربٌ، والمراد به: الطوب المشوي، وفيه ست لغات ذكرهن الجواليقي، إحداهن: آجُرّ بالمد وضم الجيم وتشديد الراء، والثانية كذلك لكن الراء مخففة، والثالثة: آجُورٌ بالمد، الرابعة: ياجُور، الخامسة: أجُرُون، السادسة: آجَرون بالمد وفتح الجيم.

قال: وحُكِيَ عن الأصمعيّ في الواحدة: آجِرَّة وآجُرَّة، قال: والهمزة في الآجُرِّ فاء الكلمة، وإذا صغرت آجرة، فإن شئت حذفت الزيادة الأولىٰ فقلت: أجَيِّرَةٌ ولا تُعوِّض، وإن شئت حذفت الأخيرة فقلت: أُوَيْجِرَةٌ، وإن شئت عوَّضت فقلت: أوَيْجِيرَةٌ[(٣)].

اللَّبِنُ: تقدم في الجنائز[(٤)].

---

(١) النساء: ٥.

(٢) ٱنظر «تحرير ألفاظ التنبيه» ١/ ٢٥٤، «دستور العلماء» ٣/ ٣٢٢.

(٣) «المعرب» ص ٢١، ٢٢.

(٤) تقدم ص ١٠٣-١٠٤.

الْجِصُّ: تقدم في الطهارة[(١)].

العَقَارُ: تقدم قريبًا.

الغِبْطَةُ: حُسْنُ الحالِ، كما قاله الجوهري[(٢)].

النسيئة: التأجيل.

---

(١) تقدم ص ٢٣٧-٢٣٩.

(٢) «الصحاح» ١/ ٨٩٣.

كتاب الصلح

الصلح والإصلاح والمصلحة، والاصطلاح: قطع المنازعة، مأخوذ من صَلح الشيءُ بفتح اللام وضمها إذا كمل وهو خلاف الفساد، يقال: صالحته مصالَحة وصِلاَحًا بكسر الصاد، ذكره الجوهري وغيره، قال: والصُّلْح يذكَّر ويؤنَّث، وقد ٱصْطَلَحَا وتصالَحَا، واصَّالحا[١].

الطَّرِيقُ: تذكر وتؤنث، كما سلف في الخطبة.

النَّافِذُ: بالذال المعجمة.

قوله: (لاَ يُتَصَرَّفُ فِيهِ) هو بضم الياء.

قوله: (يَضُرُّ) بفتح أوله وضم ثانيه، يقال: ضره يضره بفتح الياء وضم الضاد، وأضره يضر به بضم الياء وكسر الضاد لغتان.

المَارَّةُ: الطائفة المارون.

قوله: (وَلاَ يُشْرَعُ) هو بضم الياء أي: يخرج.

---

(١) «الصحاح» ١/ ٣٤١.

الجَنَاحُ: الخارج من الخشب، مأخوذ من جَنَحَ يَجْنُحُ بفتح النون وضمها جُنُوحًا: إذا مَالَ، واجْتَنَح كَجَنَحَ[(١)] وأجنحه غيره، كذا قاله في «التحرير»[(٢)].

وقال الدزماري في «شرح التنبيه»: إنه مأخوذ من جناح الطير، قال: وهو الروشن.

السَّابَاطُ: سَقيفةٌ بين حائطين تحتها طريق أو نحوه، والجمع: سَوَابِيطُ[(٣)] وساباطاتٌ، قاله الجوهري[(٤)].

الْقَوَافِلُ: جمع قافلة، والقافلة عند أهل اللغة[(٥)]: الرفقة الراجعة من السفر، والقفول: الرجوع، يقال: قفل يقفُل بضم الفاء.

قال ابن قتيبة: من غلط العامة قولهم: القافلة: الرُّفْقَة في السفر [١١١ب] ذاهبةً كانت أو راجعةً، وإنما القافلة الراجعة من سفر، ولا يقال [للخارجة قافلة][(٦)] حتىٰ تصدر[(٧)].

---

(١) في الأصل، (أ): تجنح، والمثبت من «التحرير».

(٢) «تحرير التنبيه» (ص٢٢٥).

(٣) في الأصل، (أ): سوابط، والمثبت من «الصحاح».

(٤) «الصحاح» ١/ ٨٨٢.

(٥) ٱنظر: «الزاهر في معاني كلام الناس» ٢/ ٧٠، «معجم ديوان الأدب» ١/ ٣٦٨، «الصحاح» ٥/ ١٨٠٣، «المخصص» ٢/ ١٢٥ «مختار الصحاح» ١/ ٢٥٨، «المصباح المنير» ٢/ ٥١١.

(٦) في الأصل، (أ): للقافلة خارجة، ولعل المثبت هو الصواب.

(٧) «أدب الكاتب» (ص٢٠) بتصرف، وبه: ولا يقال لمن خرج إلىٰ مكة من العراق قافلة حتىٰ يصدروا.

المَحْمِلُ: تقدم بيانه في الحج[١].

الْبَعِيرُ: تقدم بيانه في الزكاة[٢].

المِظَلَّةُ: بكسر الميم وفتح الظاء وتشديد اللام، نص عليه الجوهري[٣] وغيره، ومنهم المصنف في «دقائقه»[٤]، وكذا بخطه في الأصل فيما شاهدته، وأهمل لغة أخرىٰ وهي فتحها، حكاها عبد الدايم القيرواني عن ابن الأعرابي، وأصلها: البيت الكبير[٥] من الشعر، ثم ٱستعمل فيما يعمل على المحمل ونحوه من الخشب ونحوه وأصله كل ما يستظل به.

قوله: (**وَأَنْ يَبْنِيَ فِي الطَّرِيقِ**) هو معطوف علىٰ معمول (**ويحرم**).

الدَّكَّةُ: بفتح الدال كما ضبطه أهل اللغة، قال في «الدقائق»: لا غير مكان مرتفع يُقْعَدُ عليه[٦]، لمنع الطروق في ذلك المحل.

الدَّرْبُ: معروف عربي، قال الجواليقي: معرب[٧]. وأصله: المضيق في الجبال.

---

(١) تقدم ص ١٩٦.

(٢) تقدم ص ١٢٨.

(٣) «الصحاح»٢/ ١٣١١.

(٤) «دقائق المنهاج» (ص٦٢).

(٥) ٱنظر: «لسان العرب» ١١/ ٤١٨، «المصباح المنير» ٢/ ٣٨٥.

(٦) «دقائق المنهاج» (ص٦٢).

(٧) «المعرب» (ص١٥٣).

قوله: (سَمَّرَهُ) هو بفتح الميم مخففًا، ويجوز تشديدها.

قوله: (وَمَنْ لَهُ [فيه][(١)] بَابٌ فَفَتَحَ آخَر أَبْعَدَ مِنْ رَأْسِ الدَّرْبِ) أي: من بابه الأصلي، ولو أتىٰ بـ(عن) بدل (من)[(٢)] كان أحسن لعدم الإبهام.

قوله: (وَمَنْ لَهُ دَارَانِ تَفْتَحَانِ) هو بالمثناة فوق؛ لأن الدار مؤنَّثةٌ، كما قاله الجوهري[(٣)]. وكذا كل غائبتين، قال تعالىٰ: ﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا﴾[(٤)]، وقال تعالىٰ: ﴿ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾[(٥)]، وقال: ﴿أَن تَزُولَاۚ﴾[(٦)]، وقال: ﴿عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ﴾[(٧)].

الشَّارِعُ: الطريق الأعظم، وأصله: من مشرعة الماء[(٨)] وهي الطريق الواردة، والشارع أيضًا ما كان نافذ الطرفين، والزقاق ما ليس بنافذ، وكذا الدرب.

قوله: (وَيَجُوزُ فَتْحُ الكَوَّاتِ) هو بفتح الكاف على الأصح وتشديد الواو، وهي فتح في الحائط، والمفرد: كَوَّةٌ بفتح الكاف، والجمع:

---

(١) ساقطة من الأصل، (أ)، والمثبت من «المنهاج».

(٢) في الأصل، (أ): بمن بدل عن. ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٣) «الصحاح» ١/ ٥٤١.

(٤) آل عمران: ١٢٢.

(٥) القصص: ٢٣.

(٦) فاطر: ٤١.

(٧) الرحمن: ٥٠.

(٨) ٱنظر «الصحاح» ٣/ ١٢٣٦، ٱنظر «لسان العرب» ٨/ ١٧٥.

كوَاءٌ بالفتح[١] والمدّ ويجوز القصر.

وحكى الجوهري وغيره الضم وجمعها: كُوىً[٢] وهي غريبة.

وقال صاحب «المشارق»: الكوة بفتح الكاف على المشهور وحكي الضم.

وقال لنا الصدفي[٣] عن بعض شيوخه عن المعري[٤]: إنها بالفتح غير نافذة وبالضم نافذة[٥].

قال القاضي: وهو ضعيف[٦] المعري ليس بأهل أن يقلد[٧].

وفي «المستوفىٰ» لابن دحية: الجزم بعكس هٰذِه المقالة، فإنه قال: هي بالفتح نافذة وبالضم غير نافذة، ذكره في كتاب «النور في أسمائه ﷺ»، وجمعها في الكتاب تبعًا لـ«المحرر» جمع تصحيح والتكسير أولىٰ؛ لأن التصحيح للقلة علىٰ مذهب سيبويه فلا يؤخذ من التعبير به جوازه في الكثرة.

الجُذُوعُ: بالذال المعجمة الأخشاب، واحدها: جذع، ويجمع في

---

(١) ورد في هامش نسخة (أ): صوابه بالكسر، وهو موافق لـ «صحاح» الجوهري ٢/ ١٧٩٨.

(٢) «الصحاح» ٢/ ١٧٩٨.

(٣) في المطبوع: القاضي الشهيد.

(٤) في المطبوع: المغربي.

(٥) «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ١/ ٣٤٨.

(٦) زيادة في أ: (أي).

(٧) «تحرير ألفاظ التنبيه» ١/ ٢٠٢.

القلة علىٰ أجذاع[1]، ولو عبر بالأجذاع لكان أولىٰ؛ لأنه جمع قلة بخلاف الجذوع فإنه جمع كثرة، فكان يؤخذ المنع من الأكثر بطريق الأولىٰ.

قوله: (**شَوْبُ**) هٰذا هو الصواب في التعبير كما قال في «الدقائق»، قال: وقول المحرر: شائبة تصحيف[2].

قال أهل اللغة[3]: الشوب: الخلط، وقد شُبت بضم الشين أشوبه، فهو مشوب: إذا خلطته.

وقول «الدقائق»: إنه تصحيف لا يظهر لي وجهه. نعم هو تحريف، لأن الشائب فاعل الخلط.

الْعَرْضُ: بفتح العين خلاف الطول[4]، كما قاله ثعلب في «فصيحه»، وهو من الألفاظ المشتركة فهو خلاف الطول كما ذكره، والسِّعةُ، ومنه: ﴿دُعَآءٍ عَرِيضٍ﴾[5]، و﴿عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾[6].

والمصدر: عَرَضْتُ الجارية على البيع والجند والكتاب، وَعَرضْتُ

---

(١) «دقائق المنهاج» (ص٦٢).

(٢) قول القاضي لم أجده في «المشارق» أو «إكمال المعلم» ٧/ ٣٧٠، وإنما هو في «مطالع الأنوار» لتلميذه ابن قرقول قال: قلت. ولم ينسبه لشيخه عياض.

(٣) ٱنظر: «العين» ٦/ ٢٩١، «معجم ديوان الأدب» ٣/ ٢٩١، ونصه من «الصحاح» ١/ ١٥٨، «مجمل اللغة» لابن فارس ١/ ٥١٥، «مقاييس اللغة» ٣/ ٢٢٥.

(٤) ٱنظر «المصباح المنير» ٢/ ٤٠٢.

(٥) فصلت: ٥١.

(٦) آل عمران ١٣٣.

عودًا على الإناء[١]، والعَرْضُ: مصدر عرض بسلعته: إذا عارَضَ بها، والعَرْضُ: أن يُغْبَنَ الرجلُ في البيع، يقال: عارضْتُ الرجلَ فَعَرَضْتُهُ.

والعَرْضُ: سفح الجبل وناحيته، والعَرْضُ: الجَيْشُ[٢].

والعَرْضُ: مصدرُ عَرَضْتُ القومَ على السيفِ؛ أي: قتلتُهُم.

والعَرْضُ: مصدرُ عَرَضْتُ السيفَ علىٰ فَخِذِي.

والعَرْضُ أن يذهبَ الفرسُ في عَدْوِهِ وقد أمالَ رأسَهُ وعنقَهُ، والعَرضُ. بفتح الراء وسكونها: أن تَعْرُضَ الغولُ للإنسانِ.

والعَرْضُ: الجنونُ، وموت الحيوان من غيرِ علَّةٍ، والعطاء، وإصابة العُرْضِ، ذكر ذلك كله ابن السيد في «مثلثه»[٣].

زاد صاحب «الواعي»: العرض: السحاب[٤]، وعرضت القربة عرضًا: إذا ملأتها، والعرض في الحوض مثله، والعرض: ما كان من مال غير نقد، والعرض: واحد العروض، وهي الأمتعة التي يبتاع بها ويتجر بها، والجمع: عروض، والعرض: مصدر عرض التاجر المتاع يعرضه عرضًا، وكذا عرض علينا الشيء ليقلبه عرضًا، [١١٢ب] عرضًا، وعرضت عرض فلان: إذا نحوت نحوه[٥].

---

(١) في (أ): الماء.

(٢) ٱنظر: «جمهرة اللغة» ٢/ ٧٤٧، «تهذيب اللغة» ١/ ٢٩٠، «الصحاح» ٣/ ١٠٨٣، «مقاييس اللغة» ٤/ ٢٧٤.

(٣) «المثلث» ٢/ ٢٧٧، ٢٧٨.

(٤) ٱنظر: «العين» ١/ ٢٧٤، «الجيم» ٢/ ٣٠٤، «مجمل اللغة» ١/ ٦٦٠، «مقاييس اللغة» ٤/ ٢٧٤.

(٥) في (أ): عنه.

وعرض بالضم أفصح، واعترض فلان الشيء عرضًا، وذلك كالخشبة المعترضة[1] ونحوها، واشتريت المتاع بعرَض، وعرْض - بفتح الراء وسكونها- بمتاع مثله.

السَّمْكُ: بفتح السين وهو ٱرتفاع الجدار عن الأرض، وأما طوله: فامتداده من زاوية البيت إلىٰ زاوية الأخرىٰ، وأما عرضه: فالبعد الثالث، كما نبه عليه في «الروضة» تبعًا للرافعي[2].

وعبارة ابن الرفعة في «مطلبه»: للجدار طول وعرض وسمك، فسمكه: هو ٱرتفاعه من وجه الأرض إلىٰ نهاية علوه، وعرضه: هو ما يلي جنبيه، وطوله: ما ٱمتد به.

وعبارة غيره: العرض: هو ما أخذت أسفل الشيء صاعدًا، فإن أخذت أعلاه نازلاً سُمِّيَ عمقًا.

وعبارة صاحب «المستعذب»: السمك: طول الدور، والطول ضد العرض[3].

قوله: (وَسَوَاءٌ كَانَ الإِذْنُ بِعِوَضٍ أَوْ بِغَيْرِهِ) قد تقدم صواب مثل هٰذِه العبارة في باب معاملات العبيد وغيره.

السَّقْفُ: جمعه: سقوف وسقف، وسقفت البيت أسقفه سقفًا.

قوله: (يَتِدَ) هو بفتح التاء من يتد، وكسرها من وَتِد، قاله في

---

(١) ٱنظر «العين» ١/ ٢٧٣، «تهذيب اللغة» ١/ ٢٩٣، «الصحاح» ٣/ ١٠٨٤.

(٢) «روضة الطالبين» ٣/ ٤٤٩.

(٣) «النظم المستعذب في شرح غريب المهذب» ١/ ٢٩٩.

«دقائقه»[١] وضبطه كذلك في الأصل بخطه، ويجوز في الثاني فتحها، حكاه صاحب «الإصلاح» عن أبي عبيدة، قال: وأهل نجد يقولون: وَدٌّ[٢]، أي: بالإدغام.

قال صاحب «الواعي»: ووتد ثم تدغم التاء في الدال فيصير ودًّا[٣].

وحكى ابن عديس عن ابن خالويه أنه يقال: وتد مثل إبل، وحكى اللبلي وتد بالتشديد.

وقال ابن درستويه: الوتد معروف وهو عود مثل سكة الحديد يوتد في الحائط وغيره للثياب.

قال الجوهري[٤]: وَتَدْتُ الوَتَدَ أتد وَتْدًا، علىٰ وزن وسمت أسمه وسمًا.

الكَوَّةُ: بالفتح والضم، والفتح أفصح كما سلف، وعليه ٱقتصر المصنف في الأصل بخطه.

النُّقْضُ: اسم للبناء المنقوض بضم النون وكسرها، لغتان، ٱقتصر الأزهري وصاحب «المحكم» على الضم، وابن فارس والجوهري على الكسر[٥].

والضم أولىٰ؛ لجلالة من ٱقتصر عليه، والكسر هو القياس كالرعي

(١) «دقائق المنهاج» ١/ ٦٢.

(٢) «إصلاح المنطق» (ص١٠٠).

(٣) ٱنظر «الصحاح» ٢/ ٥٤٩.

(٤) «الصحاح» ٢/ ١٠٩، وانظر: «المصباح المنير» ٢/ ٦٤٦.

(٥) «الصحاح»١/ ٨٦٨، «مجمل اللغة» (ص٧١١).

والذبح والنكث بمعنى المرعي والمذبوح والمنكوث.

قال الأزهري عن الليث: النَّقْضُ: إفسادُ ما أَبرمْتَ من عقدٍ أو بناءٍ، والنُّقض يعني: بضم النون: ٱسمُ البناءِ المنقوضِ إذا هُدِمَ، والنِّقْضُ والنِّقْضَةُ يعني: بكسر النونَ: هما الجملُ والناقةُ اللذان قد هزلتهما الأسفارُ وأَدْبَرَتْهُما، والجمع: الأنقاض، والنِّقْضُ يعني: بكسرالنون: مُنْتَقَضُ الكَمْأَةِ من الأَرْضِ إذا أرادت [أن تخرج][1] نقضتْ وجه الأرض نقضًا فانتقضتِ الأرض، ويقال: ٱنتقضَ الجُرح بعد البُرْء، وانتقضَ الأمر بعد التِئامِهِ، وانتقضَ أمرُ الثَّغر بعد سده، هٰذا آخر كلام الأزهري[2].

وقال صاحب «المحكم»: النَّقْضُ: ضدّ الإبرامِ، نَقَضه يَنقُضه نَقْضًا، وانتقض وتناقض، والنُّقْضُ يعني: بضم النون: البناء المنقوض، وناقضه في الشيء مُناقضةً ونِقاضًا، والنّقضُ: ما نقضتَ، والجمع: أنقاض[3].

وقال ابن فارس في «المجمل» والجوهري في «الصحاح»: النِّقْضُ - يعني: بكسر النون -: هو المَنْقوضُ[4]، قال الجوهري: كالنِّكْثِ[5].

---

(١) ساقطة من الأصل، (أ) والمثبت من «تهذيب اللغة».

(٢) «تهذيب اللغة» ٨/ ٣٤٤ بتصرف.

(٣) «المحكم» ٦/ ١١١.

(٤) «مجمل اللغة» ص ٧١١.

(٥) «الصحاح» ١/ ٨٦٨.

قلت: فحصل الوجهان الضم والكسر، وما فعله ابن باطيش[١] وجماعة من شارحي ألفاظ «المهذب» من ٱقتصارهم على الكسر واتهامهم تعينه ٱغترارًا بما في «الصحاح» فليس بجيد.

قوله: **(بِحَيْثُ يُعْلَمُ إِنَّهُمَا)** هو بكسر الهمزة لا غير؛ لوقوعها بعد (حيث)؛ لأن (حيث) لا تضاف إلا إلى الجمل، وقد ولع عوام الفقهاء بالفتح بعدها ويتخرج علىٰ قول لبعضهم.

العُلْوُّ: مثلث العين، والسفل بضم السين وكسرها، ذكره كله[٢] صاحب «المحكم» حيث قال: السُّفْل والسِّفْل- يعنىٰ بضم السين وكسرها-، والسِّفْلَةُ -يعني: بالكسر-: نقيض العُلْو، والأَسْفَل: نَقِيض الأَعْلَىٰ، يكونُ ٱسمًا وظَرْفًا، وقد سَفَلَ وسَفُلَ- يعنىٰ بفتح الفاء وضمها - يَسْفُل فيهما -يعني: بضم الفاء- سِفَالًا وسُفُولًا، وتَسَفَّلَ[٣].

وسَفِلَةُ النَّاس وسِفْلهم، وأسافلتهم: غوغاؤهم.

وقيل: سُفالَةُ[٤] كلِّ شيءٍ وعُلاَوتُهُ: أَسْفَلُهُ وأَعْلَاهُ.

قال: ويقال: عُلْوُ كلِّ شيء، وعِلْوُه، وعَلْوه، وعُلاوَتُه وعلايَتُه[٥].

---

(١) لم يقتصر ابن باطيش على الكسر وإنما ٱقتصر على الضم، ٱنظر: «المغني في الإنباء عن غريب المهذب والأسماء» ١/ ٣٦٠.

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) في (أ): وسفل.

(٤) في الأصل، (أ): سفلة، والمثبت من كتب اللغة.

(٥) «المحكم» ٨/ ٣٣٠، ٢/ ٢٥٢.

وفي «المطالع» عن ابن قتيبة: العلو بكسر العين لا غير.

وقال ابن درستويه عن الخليل: السفل: أسفل كل شيء، والعلو: أعلىٰ كل شيء، يعني: بالكسر [١١٣ب].

وقال ابن مالك في «مثلثه»: العُلْوُ: نقيض السُّفْلِ، مثلث العين[(١)].

وقال الأزهري عن الليث: الأسفل: نقيضُ الأعْلىٰ، والسفْلَىٰ: نقيضُ العُلْيا، والسُّفلُ: نقيضُ العُلْو، والتسفُّل والتَّعلِّي.

والسافلة: نَقيضُ العالية في النَّهْر والرُّمْح ونحوه.

والسافلُ: نَقيضُ العالي، والسفْلة: نقيضُ العِلْية، والسفَالُ: نَقِيض العَلاء، يقال: أمْرهمْ في سَفال وفي عَلاء.

والسفُول: مصدرٌ، وهو نقيضُ العلو، والسفْلُ: نقيضُ العِلْو فى البِناء[(٢)].

---

(١) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ١/ ١٤.

(٢) «تهذيب اللغة» ١٢/ ٤٣٠.

كتاب الحوالة

الحوالة بفتح الحاء، وحكى الجيلي كسرها، مشتقة من التحويل والانتقال، في الشرع: نقل حق من ذمة إلىٰ ذمة[١]، فكأن المال حول من ذمة المحيل إلىٰ ذمة المحال عليه، ويقال: ٱحتال عليه الدين حوالة.

قوله: (**وَكَذَا الْمُتَقَوِّمِ فِي الأَصَحِّ**): فصل بين الْمِثْلِيِّ ومتبوعه بالعطف وهو جائز؛ لأنه ليس بأجنبي، والمتقوم بكسر الواو كما رأيته بخط مصنفه هنا، وفي الشركة والغصب والقضاء على الغائب وهو ظاهر؛ لأنه ٱسم فاعل، وبعض الناس يقرؤه بالفتح علىٰ أن يكون ٱسم مفعول ولا يصح؛ لأنه مأخوذ من يقوم كيعلم وهو قاصر، واسم المفعول لا يبنىٰ إلا من متعدٍّ.

الجَاحِدُ: من أنكر شيئًا سبق ٱعترافه به، كما سلف في تارك الصلاة قبل الجنائز، والإنكار ناسيًا حكمه مثله.

---

(١) ٱنظر «السراج الوهاج علىٰ متن المنهاج» للغمراوي ١/ ٢٣٨، «حاشيتا قليوبي وعميرة» ٢/ ٣٩٨.

كتاب الضمان

هو مصدر ضمنت الشيء أضمنه ضمانًا: إذا كفلت[١] به فأنا ضامن وضمين، وهو حفظ الشيء بضم ذمة إلىٰ ذمة، وهو تضمين معنى الحفظ، وادعى ابن الصباغ في كتاب الحوالة أنه مأخوذ من الضم، وغلط الإمام قائله؛ لأن النون أصلية في الضمان، والضم لا نون فيه، وإن كان فيه معنى الضم، وهو أخذ الوثائق الثلاث: الرهن، والضمان، والشهادة.

قال صاحب «المحكم»: ضَمِنَ الشيءَ وضمن به ضَمْنًا وضَمَانًا، وضَمَّنَه إيَّاه: كَفَلَه[٢]، فجعله يتعدىٰ بنفسه وبحرف الجر.

قال أهل اللغة[٣]: يقال: ضامن وضمين وكافل وكفيل وحميل بفتح الحاء المهملة وزعيم وقبيل.

قال الماوردي: لكن العرف جار أن الضمين في الأموال،

(١) في الأصل، (أ): كلفته، ولعل المثبت الصواب.

(٢) «المحكم» ٨/ ١٤٥.

(٣) ٱنظر «مختار الصحاح» ١/ ١٨٥.

والحميل في الديات، والزعيم في الأمور[1] [١١٤أ] العظام، والكفيل في النفوس، والصبير في الجميع[2].

وقال ابن حبان في «صحيحه»: الزعيم لغة أهل المدينة، والحميل لغة أهل مصر، والكفيل لغة أهل العراق[3].

قوله: (وَالأَصَحُّ ٱشْتِرَاطُ مَعْرِفَةِ المَضْمُونِ لَهُ) أي: معرفة الضامن ذلك، فأضاف المصدر إلى المفعول وهو قليل.

الدَّرَكُ: بفتح الدال والراء وإسكانها لغتان حكاهما الجوهري وغيره.

قال الجوهري: هو التَّبِعَةُ[4] أي: المؤاخذة، وقال المتولي في «التتمة»: سُمِّيَ دركًا لالتزامه الغرامة عند إدراك المستحق عين ماله.

قلت: ويقال له: ضمان العهدة أيضًا.

قال الروياني: والعهدة: الصك المكتوب فيه الثمن، والفقهاء يستعملونه في الثمن؛ لأنه مكتوب في العهدة.

قوله: (لِنَقْصِ الصَّنْجَةِ) هو باللام، وكذا رأيته بخط مؤلفه، وتقع في بعض النسخ بالكاف فيعم نقصان القدر والصفة.

قوله: (وَلَوْ قَالَ: ضمنت مما لك) كذا هو بإدخال (من) علىٰ (ما)،

---

(١) في الأصل، (أ): الأموال، والمثبت من «الحاوي».

(٢) «الحاوي» ٦/ ٤٣١.

(٣) «صحيح ابن حبان» حديث رقم: (٤٦١٩) كتاب: السير، باب: فضل الجهاد.

(٤) «الصحاح» ٢/ ١١٩٦.

ووقع في بعض النسخ بإسقاطها، وبينهما فرق؛ فإن إثباتها يقتضي أن العشرة بعض ما عليه بخلاف حذفها، فإنه يدل علىٰ أنه لا يعلم أن الذي عليه درهم أو عشرة أو ما بينهما، ولا فرق بينهما في الحكم فيما يظهر.

الكَفَالَةُ: بفتح الكاف، يقال: كفله، وكفل به، وتكفل عنه، وتكفل به.



كتاب الشركة

الشِّرْكة: بكسر الشين وإسكان الراء، والشِّرْك بمعنًى، وجمع الشركة: شِرَك بكسر الشين وفتح الراء، كذا قاله المصنف في «تحريره»[(١)] جازمًا به، وفيها لغة ثانية فتح الشين وكسر الراء، حكاها ابن باطيش[(٢)] وصاحب «التنقيب» والدزماري، وفيها لغة ثالثة: فتح الشين وسكون الراء، حكاها اللبلي في «شرحه للفصيح»، وهٰذا اللفظ يقال: شَرِكَةٌ. ثم يجوز حذف الحركة ٱستخفافًا فتقول: شَرْكَةً وشِرْكَةً علىٰ نقل الحركة، وعزاه إلىٰ مكي[(٣)]، وفيها لغة رابعة شرك بغير هاء التأنيث، وقد سلفت.

قال تعالىٰ: ﴿وَمَا لَهُمۡ فِيهِمَا مِن شِرۡكٖ﴾[(٤)] أي: من نصيب، وأصلها: الٱختلاط على الشيوع أو على المجاورة، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ

(١) «تحرير التنبيه» (ص٢٢٩).

(٢) «المغني في الإنباء من غريب المهذب والأسماء» ١/ ٣٧٣.

(٣) «تحفة المجد الصريح» (ص٢١٢).

(٤) سبأ: ٢٢.

كَثِيرًا مِّنَ ٱلْخُلَطَآءِ﴾[١].

قوله: (**وَعَلَيْهِمَا مَا يَعْرِضُ**) هو بكسر الراء، كما قاله الجوهري[٢].

شركة المفاوضة: سُمِّيَت بذلك من قولهم: تفاوضا في الحديث: إذا شرعا فيه جميعًا، [١١٤ب] وقيل: من قولهم: قوم فوضىٰ أي: مستوون. قال الأفوه:

لا يصلح الناس فوضىٰ لا سراة لهم
ولا سراة إذا جهالهم قدموا[٣]

الأَثْمَانُ: الدراهم والدنانير خاصة.

الْعِنَانُ: بكسر العين وتخفيف النون[٤]. قال القاضي عياض في «تنبيهاته»: كذا ضبطناه بكسر العين، وهو المعروف[٥].

وحكىٰ بعضهم فيه الفتح، ووجدته في بعض كتب اللغة كذلك ولم أروه. وهي مأخوذة من عنان الدابة؛ إما لاستواء الشريكين في التصرف والربح علىٰ قدر رأس المال كاستواء طرفي العنان، وإما لمنع كل منهما عن التصرف كما يشتهي كما يمنع العنان[٦] الدابة.

قال الأزهري عن الفراء: شاركه شِركة عِنَان أي: في شيءٍ عَنَّ

---

(١) ص: ٢٤.

(٢) «الصحاح» ١/ ٨٤٦.

(٣) البيت من بحر البسيط، أورده الجوهري في «الصحاح» ٣/ ١٠٩٩.

(٤) ٱنظر «تحرير ألفاظ التنبيه» ١/ ٢٠٥.

(٥) «التنبيهات المستنبطة» ص ١٧٣/ أ.

(٦) في الأصل، (أ) عنان، ولعل المثبت هو الصواب.

لهما، أي: عَرَض[١].

وقال ابن السكيت: شاركَهُ شِرْكةَ عِنانٍ أي: ٱشتركا في شيءٍ خاص، كأَنَّهُ عَنَّ لهما شيءٌ؛ أي: عَرَض، فاشترياه واشتركا فيه[٢].

قال الأزهري: وقال غيرهما: سُمِّيت هٰذِه شركة عِنَان لمعارضة كل واحدٍ منهما صاحبه بمالٍ مثل مال صاحبه، وَعمل فيه مثل عمله بيعًا وشراءً، يقال: عانّه عِنَانًا ومُعَانَّةً، كما يقال: عارضه يعارضه مُعَارَضَةً وعِراضًا[٣].

وقال الرافعي: إنها أخذت من عنان الدابة، إما لاستواء الشريكين في ولاية الفسخ والتصرف، واستحقاق الربح علىٰ قدر رأس المال كاستواء طرفي العنان، وإما لأن كل واحد يمنع الآخر من التصرف كما يشتهي كمنع العنان الدابة، وإما لأن الآخذ بعنان الدابة حبس إحدىٰ يديه على العنان والأخرىٰ مطلقة يستعملها فيما أراد، كذلك الشريك منع نفسه بالشركة عن التصرف في المشترك كما يشتهي، وهو مطلق التصرف في سائر أمواله.

وقيل: هي من عَنَّ الشيء، أي: ظهر، إما لأنه ظهر لكل واحد منهما مال صاحبه، وإما لأنه أظهر وجوه الشركة.

وقيل: [من] المعانة وهي المعارضة؛ لأن كل واحد يخرج بماله

---

(١) «تهذيب اللغة» ١/ ٨١.

(٢) «إصلاح المنطق» (ص٣١٦).

(٣) «تهذيب اللغة» ١/ ١٠٩، بتصرف.

في معارضة الآخر[١].

قوله: (**دُونَ الْمُتَقَوِّمِ**) هو بكسر الواو كما سلف.

قوله: (**وَلِكُلٍّ فَسْخُهُ**) أي: فسخ العقد، كما صرح به في «المحرر».

---

(١) «العزيز شرح الوجيز» ١٠/ ٤٠٥ بتصرف.

كتاب الوكالة

الوكالة: بفتح الواو وكسرها لغتان فصيحتان، حكاهما ابن السكيت[١] وغيره، وهي التفويض، يقال: وكله؛ أي: فوض إليه، ووكلت أمري إلىٰ فلان؛ أي: فوضت إليه واكتفيت به، ويقع على الحفظ أيضًا، قال تعالىٰ: ﴿وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾[٢]، وهي شرعًا: إقامة الوكيل مقام الموكل في العمل المأذون فيه.

قوله: (مَا وَكَّلَ فِيهِ) هو بفتح الواو، وكذا رأيته بخط مؤلفه[٣] **(وَالمُحْرِمِ فِي النِّكَاحِ)** هو بضم الميم من المحرم في الموضعين، والمحرم بفتح الميم يصح أن يكون وكيلًا في القبول، ولا يصح تعاطيه لنفسه.

قوله: (وَمَنْعُهُ فِي الإِيجَابِ) أي: والأصح منع توكيل عبد في إيجاب نكاح، فحذف لفظ النكاح ٱستغناءً عنه بأل الدال على

(١) «إصلاح المنطق» (ص١١١).

(٢) آل عمران: ١٧٣.

(٣) «منهاج الطالبين» ٢/ ١٥٩.

المعهود السابق، وهو نظير ما قاله الزمخشري في «الكشاف» من جواز إقامة أل مقام المضاف إليه[(١)].

الحَضْرَةُ: مثلثة الحاء كما سلف غير مرة.

قوله: **(وَالسِّكَّةُ)** هي بكسر السين؛ أي: الزقاق[(٢)].

قوله: **(وَهُوَ يُسَاوِي)** هٰذِه هي اللغة الفصيحة المشهورة، وفيه لغة قليلة يسوىٰ، وأنكرها الأكثرون وعدوها لحنًا، وفي كتاب النذر من «صحيح مسلم» أن ابن عمر أعتق عبدًا كان ضربه ثم قال: ما فيه[(٣)] من الأجر ما يسوىٰ[(٤)] هٰذا[(٥)].

وفي كتاب الحدود من «صحيح البخاري» في باب لعن السارق: قال الأعمش: كانوا يرون أن الحبل الذي يقطع فيه ما يسوىٰ دراهم[(٦)]. قال المرزوقي في «شرح الفصيح»: يقال: هٰذا الشيء يساوي ألفًا؛ أي: يستوي معه في القدر.

قال: والعامة تقول: يسوىٰ، وليس بشيء، والسوىٰ: وسط الشيء واستقامته؛ ولذلك قيل: سوَّيت الشيء، وسواء السبيل منه، وكذا قولهم: مائة سواء.

---

(١) ٱنظر «الكشاف» ٤/ ٣٩٦.

(٢) ٱنظر «الصحاح» ٤/ ٢٧٧.

(٣) في الأصل، (أ): ما لي، والمثبت من «صحيح مسلم».

(٤) في الأصل، (أ): يساوي، والمثبت من «صحيح مسلم».

(٥) «صحيح مسلم» (٤٣٨٨) باب: صحبة المماليك وكفارة من لطم عبده.

(٦) في الأصل، (أ): درهم، والمثبت من «صحيح البخاري» بعد حديث (٦٧٨٣).

وقال التدميري في «شرح الفصيح»: وزن يساوي: يفاعل، من المساواة وهي المماثلة؛ لأن الشيء يماثل قيمته ويساويها جاء على[1] المفاعلة التي تكون من ٱثنين؛ لأن كل واحد منهما يساوي صاحبه.

وأنكر ابن خالويه وابن درستويه يسوىٰ، وحكاها ابن سيده[2] وعبد الحق لا يسوىٰ ولا يساوي بمعنًى واحد كما ينطق به العامة.

قال ابن هشام: ولم يقولوا: سوىٰ في الماضي، كما قالوا: نكر في [الماضي][3] ولم يقولوا: منكر في المستقبل.

قوله: (وَإِنْ لَمْ يَتَأَتَّ) أي: يتهيأ. قال الجوهري: تَأَتَّىٰ له الشيءُ. أي: تَهَيَّأَ[4].

قوله: (دُونَ المُوَكِّلِ) قال الجوهري: دُوْنَ [١١٥ب] نقيض فوق، وهو تقصير عن الغاية، ويكون ظرفًا.

والدُّوْنُ: الحقير الخسيس، ولا يُشتقّ منه فعل، وبعضهم يقول: دَانَ منه يَدُونُ دَوْنًا، وأُدِينَ إِدَانَةً، ويقال: هٰذا دُونَ ذاك؛ أي: أقربُ منه، ويقال في الإغراء بالشيء: دُونَكَهُ[5].

قوله: (وَكَذَا إِنِ ٱشْتَرىٰ فِي الذِّمَّةِ) المراد بالذمة هنا: الذات

(١) في النسخ الخطية: مجاعل. ولعل المثبت الصواب.
(٢) «المحكم» ٨/ ٤٢٦.
(٣) في النسخ: المستقبل. والمثبت الموافق للسياق.
(٤) «الصحاح» ٢/ ١٦٥٠.
(٥) «الصحاح» ٢/ ١٥٥٤.

والنفس، وكذا قولهم: برئت ذمته وتعلق بذمته، واشتغلت ذمته؛ لأن الذمة في اللغة تكون بمعنى العهد وبمعنى الأمان، كقوله ﷺ: «**يسعىٰ بذمتهم أدناهم**»[١]، وقوله: «**ومن صلى الصبح فهو في ذمة الله**»[٢] وقوله: «**ولهم ذمة الله ورسوله**»[٣]، وبه سُمِّي أهل الذمة، فاصطلح الفقهاء على ٱستعمال لفظ الذمة موضع الذات والنفس، فقولهم: وجب في ذمته؛ أي: في ذاته ونفسه؛ لأن الذمة العهد والأمانة كما ذكرنا، ومحلهما النفس والذات، فسُمِّيَ محلهما باسمهما[٤].

الجُعْلُ: بضم الجيم، ما يجعل للعامل عوضا[٥].

---

(١) رواه أبو داود (٤٥٣٠) كتاب الديات، باب إيقاد المسلم بالكافر، والنسائي (٤٧٣٤) كتاب القسامة، باب القود بين الأحرار والمماليك في النفس، من حديث علي.

(٢) رواه مسلم (٦٥٧) كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاة العشاء والصبح في جماعة، من حديث جندب بن عبد الله.

(٣) رواه مسلم (١٧٣١) كتاب الجهاد والسير، باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث ووصيته إياهم بآداب الغزو وغيرها، عن حديث بريدة.

(٤) ٱنظر «تهذيب الأسماء واللغات» ٣/ ١١٢.

(٥) «تحرير ألفاظ التنبيه» (ص٢٣٠).

كتاب الإقرار

الإقرار: الاعتراف، يقال: أقر يقر إقرارًا[١].

وقال الرافعي: هو الإثبات، من قولهم: قر الشيء يقر وأقررته وقررته[٢]، وليس تسمية هٰذا الباب إقرارًا لأنه ٱبتداء إثبات، بل لأنه إخبار عن ثبوت ووجوب سابق[٣].

قوله: (وَلَوْ أَقَرَّ فِي صِحَّتِهِ بِدَيْنٍ وَفِي مَرَضِهِ لآخَرَ لَمْ يُقَدَّمِ الأَوَّلُ) أي: أقر في صحته بدين لشخص وفي مرضه لآخر، وقدرنا ذلك لينتظم معه قوله: لآخر.

فائدة تتعلق بالأول: قال الواحدي في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ﴾[٤] عن الزجاج: معنى الأول في اللغة: ٱبتداء الشيء، ثم يجوز أن يكون له، ويجوز أن لا يكون، كما تقول: هٰذا أول ما كسبته، جائز

---

(١) «تحرير ألفاظ التنبيه» (ص٣٦٦).

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) «العزيز شرح الوجيز» ١١/ ٨٩.

(٤) آل عمران: ٩٦.

أن يكون بعده كسب وجائز أن لا يكون، ومراد هٰذا ٱبتداء كسبي[(١)].

وقد ٱستعمل المصنف هنا لفظ أول مع ثان، وهو جائز كما قدمناه.

ومما يستدل به علىٰ أن لفظ أول لا يشترط أن يكون له ثان قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَيَقُولُونَ ﴿٣٤﴾ إِنۡ هِيَ إِلَّا مَوۡتَتُنَا ٱلۡأُولَىٰ﴾[(٢)]. وهم كانوا يعتقدون أنه ليس لهم موتة بعدها.

ومما بني علىٰ ما قررناه ما إذا قال لزوجته: إن كان أول ولد تلدينه من هٰذا الحمل ذكرًا فأنت طالق، فولدت ذكرًا ولم يكن غيره، فإن الشيخ أبا علي السنجي قال: ٱتفق أصحابنا علىٰ أنه يقع الطلاق، وليس من [١١٦أ] شرط كونه أولاً أن يرد بعده آخر، إنما الشرط أن لا يتقدم عليه غيره.

وحكى المتولي وجهًا في أنه لا يقع الطلاق في هٰذِه المسألة، قال: لأن الأول يقتضي آخرًا كما أن الآخر يقتضي أولاً، وهو شاذ ضعيف[(٣)].

الكِيسُ: معروف. قال صاحب «المحكم»: هو وعاء معروف من الأوعية يكون للدراهم والدنانير والدُّرِّ والياقوت، والجمع: كِيَسَة[(٤)].

بَلَىٰ: موضوعها لغة لأن تستعمل بعد النفي موجبة له، كقولك:

---

(١) ٱنظر «تهذيب الأسماء واللغات» ٣/ ١٤.

(٢) الدخان: ٣٤- ٣٥.

(٣) ٱنظر «تهذيب الأسماء واللغات» ٣/ ١٤.

(٤) «المحكم» ٧/ ٧٨.

أليس زيد بقائم، فيقول المجيب: بلىٰ. أي : هو قائم، ولا تستعمل بعد إيجاب ٱستفهامًا كان أو خبرًا.

قال أهل اللغة[(١)]: لا تستعمل (بلىٰ) بعد إيجاب، فلا تقول لمن قال: قام زيد: بلىٰ، بل إن أوجبته قلت: نعم، وإن نفيته قلت: لا، ومعنىٰ نعم: نفي الإيجاب، كما أن معنىٰ بل: إيجاب النفي.

وأهل العرف لا يستعملونها أيضًا للإثبات، فليست موضوعة لتصديق الإيجاب لغةً ولا عرفًا، فلا يكون الجواب بها صحيحًا، فلا يكون إقرارًا خلاف ما جزموا به.

وأما الإمام فلم يذكرها في جواب الإثبات، نعم جاءت جوابًا فيه في «صحيح مسلم» في قوله عليه الصلاة والسلام: «أنت الذي لقيتني بمكة؟»[(٢)] قال: بلىٰ. [و] نعم مقررة لما سبقها من إثبات أو نفي.

وحُكِيَ عن ابن الأنباري[(٣)] أنه حضر مع جماعة ليشهدوا علىٰ إقرار رجل، فقال له بعضهم: ألا نشهد عليك؟ فقال: نعم، فشهدوا عليه.

وامتنع ابن الأنباري وقال: إن الرجل منع أن يشهد عليه بقوله: نعم؛ لأن تقرير جوابه: لا تشهدوا عليّ.

---

(١) ٱنظر: «المصباح المنير» ٢/ ٦٧٦.

(٢) «صحيح مسلم» حديث رقم (٨٣٢) كتاب صلاة المسافرين، باب إسلام عمرو بن عبسة.

(٣) في الأصل ابن الأعرابي والمثبت من «درة الغواص» ١/ ٢٣٥، «تصحيح التصحيف، وتحرير التحريف» (ص٥١٨).

قوله: **(قضيته)** كذا هو في الأصل[(١)]، ووقع في بعض النسخ: أو قبضته بدل قضيته، وهي صحيحة أيضًا.

قوله: **(أَوْ أَجِدَ)** كذا هو بخط المصنف فيما رأيته بالجيم مكسورة وتصحف بالخاء المعجمة، ولا يختلف الحكم به.

فلان: قال أهل اللغة[(٢)]: فلان وفلانة علمان علىٰ أعلام الأناسي يعبرون بهما عنهما إذا ٱحتاجوا لذلك، ويدل على القلة ٱمتناع دخول اللام ورب عليها، ومنع صرف فلانة التأنيث والعلمية، ويكنون عن أعلام البهائم بالفلان والفلانية بالألف واللام تفرقة بينهما.

السَّرْجِينُ: بالجيم الزبل، عجميّ مُعَرَّب[(٣)]، ويقال بالقاف بدل الجيم أيضًا، وهما بكسر السين وفتحها، حكاهما البطليوسي وابن سيده[(٤)]. وأما القاضي عياض وغيره فقالوا: ليس في الكلام فعليل بالفتح[(٥)]، وقال الأصمعي: هو فارسي لا أدري كيف أقوله فأقول الروث.

الخِنْزِيرُ: تقدم في النجاسات.

قوله: **(أَوْ كَثِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ)** [١١٦ب] الأول بالثاء المثلثة، والثاني بالباء الموحدة.

---

(١) «منهاج الطالبين» ٢/ ١٨٠.

(٢) ٱنظر «المصباح المنير» ٢/ ٤٨١.

(٣) ٱنظر: «المعرب» (ص١٨٦)، «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» ٢/ ٢٢٠.

(٤) «المحكم» ٧/ ٤٠٣.

(٥) «الصحاح» ٤/ ١٧١٥.

كَذَا: كناية عن عدد مبهم، ويفتقر إلىٰ مميز. قال الجوهري: فينصب ما بعده على التمييز، تقول: عندي كذا درهما[١].

الشَّيءُ: الجزء، تصغيره: شييء بضم الشين وكسرها لغتان، قالوا: ولا يقال: شويء، وجمعه: أشياء غير مصروف، ولأهل النحو والتصريف في عدم صرفه وتحقيق أصله كلام طويل[٢] لا يحتاج الفقيه إليه، تصغر أشياء علىٰ أُشيَّاء بتشديد الياء، ويجمع علىٰ أشاوي بكسر الواو وتشديد الياء، وأشاوي مثل الصحاري[٣].

قوله: (وَلَوْ قَالَ: أَلْفُ دِرْهَم) ٱتفق أهل اللغة علىٰ أن الألف مذكر، واتفقوا علىٰ جواز ألف درهم لا يملكها ونحوه، قالوا: والتأنيث هاهنا لإرادة الدراهم.

قال الواحدي في «بسيطه» في قوله تعالىٰ: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[٤] قال: سُمِّيَ الألف ألفًا؛ لأنه تأليف العشرات في عقد، قال: ويقال: ثلاثة آلاف إلى العشرة، ثم ألوف جمع الجمع. قال: والألف مذكر، وإذا أنث علىٰ أنه جمع فهو جائز. قال: وكلام العرب فيه التذكير[٥].

المغشوش من الدراهم: هو الذي فيه نحاس أو غيره، يقال: غشه

---

(١) «الصحاح» ٢/ ١٧٩٤.

(٢) ٱنظر في ذلك «شذا العرف في فن الصرف».

(٣) «عمدة القاري» ٢/ ١١٣، «الأصول في النحو» ٣/ ٣٣٧.

(٤) البقرة: ٩٦.

(٥) «البسيط» ٣/ ١٦٩.

يغشه غشًّا بكسر الغين[١].

قوله: (**كَهُوَ**) هٰذا قليل كما تقدم في باب صلاة العيدين التنبيه عليه.

الغِمْدُ: بكسر الغين المعجمة: غلاف السيف، وجمعه: أغماد، وغمدت السيف أَغْمِدُه، وأُغْمِدُه غمدًا، وأغمدته أيضًا: إذا جعلته في غمده، فهو مغمود ومغمد، وتغمده الله برحمته: غمره بها[٢].

الصُّنْدُوقُ: فيه لغات تقدمت في أسباب الحدث.

قوله: (**أَوْ ثَوْبٌ مُطَرَّزٌ**) أي: معلم، والطراز: علم الثوب، فارسيّ معرّب، وقد طرزت الثوب فهو مطرز[٣].

المُبْهَمُ: الذي يخفىٰ ما فيه، وأسود بهيم: لا بياض فيه.

التَّأْكِيدُ: والتوكيد لغتان.

قوله: (**فَلْيُبَيِّنْ وَلْيَدَّعِ**) يعني: فليبين المقر له جنس الحق وقدره، ويدعي به بطريقه، وإذا بين وادعاه فالقول قول المقر في نفيه.

قوله: (**وَأَنْ يُصَدِّقَهُ المُسْتَلْحَقُ**) أي: بفتح الحاء كما ضبطه المصنف بخطه. سُمِّيَت المرأة فراشًا؛ لأن الرجل يفترشها، يقال: فلان [كريم المفارش][٤]: إذا كان يتزوج كرائم النساء[٥].

---

(١) في الأصل، (أ): الشين، والجادة ما أثبتناه.

(٢) ٱنظر «الصحاح» ٢/ ٥١٧، «تحرير ألفاظ التنبيه» (ص ٣٦٨).

(٣) ٱنظر: «الصحاح» ٣/ ٨٨٣، «لسان العرب» ٥/ ٥٦٨.

(٤) ساقطة من الأصل، (أ)، والمثبت من كتب اللغة.

(٥) ٱنظر «جمهرة اللغة» ٢/ ٧٢٩، «الصحاح» ٣/ ١٠١٤، «لسان العرب» ٦/ ٣٢٧.

كتاب العارِّية

هي بتشديد الياء ورُوِيَ تخفيفها، والمشهور الأول.

قال القلعي: هي بالتشديد لا غير، والتخفيف حكاه الخطابي[١] وغيره.

وجعله ابن مكي من لحن الفقهاء[٢]، وجمعها: العواري [١١٧أ] بتشديد الياء وتخفيفها، وكذا ما أشبهها مما واحده مشدد يجوز في جمعه التشديد والتخفيف؛ كالبخاتي والسواري والكراسي والمهاري والأواقي وشبهها.

وممن ذكر هٰذِه القاعدة ابن السكيت في «إصلاحه» والجوهري[٣].

وفيها لغة ثالثة عارة، حكاها ابن سيده[٤] وابن التياني أيضًا، وحكاها المنذري في «حواشيه» فقال: عاراة بالألف مشتقة كما قال

---

(١) «غريب الحديث» ٣/ ٢٣٢.

(٢) «تثقيف اللسان» (ص١٧٢، ٢٦٧).

(٣) «إصلاح المنطق» ص ١٧٧، «الصحاح» ١/ ٦١٧.

(٤) ٱنظر: «المحكم» ٢/ ٣٤٥.

الأزهري من عار الرجل: إذا جاء وذهب، ومنه قيل للغلام الخفيف: عَيَّار؛ لخفته في بطالته وكثرة ذهابه ومجيئه، قال: وإنما شددوها لأنهم نسبوها إلى العارة، يقال: أعرته المتاع إعارة وعارةً، والإعارة: مصدر، والعارة: الاْسم، وهو كقولهم: أَجَبْتُهُ إجَابَةً وجَابَةً، وَأَطَعْتُهُ إِطَاعَةً وَطَاعَةً[١].

وقال الجوهري: كأنَّها منسوبةٌ إلى العار؛ لأنَّ طلبها عارٌ وعيبٌ[٢]، وهٰذا خطأ كما ستعلمه، وقيل: مشتقة من التعاور، وهي من ذوات الواو.

ومن قول العرب ٱعْتَوَرُوا الشيءَ وتَعَاوَرُوهُ وتَعَوَّرُوهُ؛ أي: تداولوه، ويقال: أعاره يُعيرُهُ، واسْتَعَارَهُ ثوبًا فأَعَارَهُ[٣]. وقال البطليوسي في «شرح أدب الكاتب»: ٱشتقاق العارية من التعاور، ووزن عارية علىٰ هٰذا فَعَلِيَّة، وأصلها: عَوَرِيّة، ٱنقلبت واوها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

قال: وزعم بعض العلماء أنها منسوبة إلى العار؛ لأن ٱستعارتها عارٌ على المستعير، وهٰذا خطأ من وجهين:

أحدهما: أنه عليه الصلاة والسلام ٱستعار أَدْرعًا من صفوان بن أمية، ولو كان ذلك عارًا لما فعله.

---

(١) «الزاهر» (ص ٣٣٨).

(٢) «الصحاح» ١/ ٦١٧.

(٣) ٱنظر: «الصحاح» ١/ ٦١٧.

والثاني: أن العار عينه ياء، ويدل علىٰ ذلك قوله: عَيَّرته كذا، وعين العاريَّة واو، يدل عليه قوله: تعاورنا العوارِيَّ بيننا، قال: والمنحة هي الشاة أو الناقة يعيرها الرجل صاحبه لينتفع بها مدة ثم يردها، والعارية أعم من المنحة؛ لأنها تقع علىٰ كل مال، فكل منحة عارية ولا عكس[(١)].

قلت: وحقيقتها شرعًا: إباحة الاْنتفاع بما يحل الاْنتفاع به مع بقاء عينه ليردها عليه.

وقال الماوردي: هي هبة المنافع مع بقاء ملك الرقبة[(٢)].

قوله: **(لِيَرُوضَهَا)** أي: يعملها.

قوله: **(أَوْ غِرَاسٍ)** الغراس ٱسم للأغصان التي تغرس، ويطلق أيضًا علىٰ وقت الغرس.

قال أهل اللغة[(٣)]: غرست الشجرة أغرسها بكسر الراء غرسًا.

قوله: **(وَإِذَا أَعَارَ لِلْغِرَاسِ)** أي: لغرس [١١٧ب] الغراس، فإن الغراس هو نفس الأغصان التي تغرس، ولو قال: للغرس. كان أخصر وأحسن، كما نبه عليه المصنف في «تحريره»[(٤)].

قوله: **(مَجَّانًا)** أي: بلا بدل. قال الجوهري: وهو فَعَّالٌ؛ لأنه

(١) «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» ١/ ٨٩-٩٠.

(٢) «الحاوي» ٧/ ١١٦.

(٣) ٱنظر «مجمل اللغة» لابن فارس ١/ ٦٩٣، «المخصص» ٤/ ٣٥١.

(٤) «تحرير التنبيه» (ص٢٣٣).

مصروف[١].

قوله: (حَتَّىٰ يَخْتَارَا) كذا هو بالألف بخط المصنف تبعًا لـ«المحرر»، وحذفها بخطه من «الروضة»، وصحح علىٰ موضع سقوطها، وهو أحسن؛ أي: يختار المعير، وبه تنفصل الخصومة، ورأيت الألف ثابتة في نسخة من الرافعي.

التَّفَرُّجُ: هي لفظة مولَّدة، لعلَّها من ٱنفراج الهم[٢] وهو ٱنكشافه، كما نبه عليه المصنف في «تحريره»[٣].

ووقع في «الوسيط»: التنزه بدل التفرج، وهو مراده، لٰكن هٰذِه اللفظة معدودة من لحن العامة.

قال أهل اللغة: التنزه: التبعد عن المياه والبلاد، من لحن العامة: كنا نتنزه؛ أي: نتفرج[٤].

الْبَذْرُ: بالذال المعجمة بمعنى المبذور، من بذرت: إذا فرقت.

---

(١) «الصحاح» ٢/١٦٠٨.

(٢) في النسخ الثلاث «الهم» وفي «تحرير التنبيه»: الفم، ص ٢٣٣.

(٣) «تحرير التنبيه» (ص٢٣٣).

(٤) «حاشية الجمل علىٰ شرح المنهج» ٣/٤٦٦.

كتاب الغصب

هو في اللغة: أَخْذ الشيء ظُلمًا[١]، كما نص عليه الجوهري وصاحب «المحكم»[٢] وغيرهما.

قال الجوهري: تقول منه: غَصبَه منه، وغَصَبَه عليه، بمعنًى، والاغتصاب مثله، والشيء غَصْبٌ ومَغْصُوبٌ[٣].

قال صاحب «المحكم»: غَصَبَ الشيءَ يَغْصِبه، واغتصبه: أخذه ظلمًا، وغصبه على الشيء: قهره[٤].

قلت: وشاع في ألسنة الفقهاء ومصنفيهم: غصب منه ثوبًا، فيعدونه بمن، والمعروف في اللغة ما قدمناه: غصبه ثوبًا معدًّى بنفسه.

قال المصنف في «تهذيبه»: وقد أنكر بعض فضلاء زماننا هٰذا الٱستعمال على الفقهاء ونسبهم إلى اللحن فيه[٥]، وليس كما زعم.

---

(١) «العين» ٤/ ٣٧٤، «تهذيب اللغة» ٨/ ٦٢.

(٢) «الصحاح» ١/ ١٩٤، «المحكم» ٥/ ٢٥٣.

(٣) «الصحاح» ١/ ١٩٤.

(٤) «المحكم» ٥/ ٢٥٣.

(٥) «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/ ٢/ ٦٠-٦١.

وأما حده في الشرع فقد تعرض له المصنف، وأوضحناه في «الشرح».

قوله: (**حَقَّ الغَيْرِ**) كذا أدخل الألف واللام علىٰ غير، وقد أسلفنا في باب التولية (أن بعضهم جوزه)[١]، وأما الحريري في «درة الغواص» فإنه عده لحنًا، فقال: ومما يلحنون فيه: قولهم: فَعَلَ الغَيْرُ ذلك، فيُدخِلُون علىٰ (غير) آلة التعريف، والمحققون من النحويين يمنعون من إدخال الألف واللام عليه[٢].

الزَّقُّ: السقاء، وجمعه في القلة: أزقاق، وفي الكثرة: زقاق بكسر الزاي وضمها.

الحَالُ: يذكر ويؤنث.

الطائر: مفرد، والجمع: طير، كما قاله جمهور أهل اللغة، وقال أبو عبيد وقطرب: يقع الطير على المفرد أيضًا[٣].

واعلم أن المصنف ٱعترض في «نكته» علىٰ صاحب «التنبيه» حيث قال: ولو فتح قفصًا عن طائر بأن قال: الأولىٰ أن يقول: [١١٨أ] طيرًا؛ معللاً بأنه غير طائر في القفص.

وقد عبر في الكتاب بما ٱعترض به عليه، ولا إيراد عليه لما قررناه.

---

(١) في (أ): إلىٰ بعضهم جوزه، وعلىٰ جوزه علامة كتب مقابلها في الهامش: لعله: جوازه.

(٢) «درة الغواص في أوهام الخواص» (ص١٧٥).

(٣) ٱنظر «الصحاح» ٢/ ٧٢٧.

القَفَصُ: عربي، كما قاله الدزماري في «شرحه»، وهو من قولهم: قفصت الدابة: إذا ٱشتبكت[١] أربع قوائمها، وكل شيءٍ ٱشتبك فقد تقافص.

قوله: (يد عادية[٢]) هو بتخفيف الياء؛ أي: متعدية.

قوله: (وَسَائِرُ الحَيَوَانِ) أي: باقيها.

قوله: (وَمُتَقَوِّمٌ) هو بكسر الواو كما سلف في الحوالة، وكذا ضبطه بخطه هنا، وهناك في الشركة المصنف بخطه.

التُّرَابُ: تقدم بيان لغاته في التيمم واضحًا.

النُّحَاسُ: بضم النون[٣]، وحكى ابن خالويه كسرها، وهو معروف، وعبر في «المحرر» بالصفر عوضًا عن النحاس، وهو بضم الصاد وكسرها.

التِّبْرُ: بكسر التاء الذهب غير المضروب، فإذا ضُرِبَ دنانيرَ فهو عينٌ.

قال الجوهري: وبعضهم يقول الفضة أيضًا[٤]. قال الكسائي: ويقال للمكسور أيضًا من الصفر والنحاس والحديد.

المِسْكُ: تقدم بيانه في باب الغسل[٥].

---

(١) في كتب اللغة: شددت.

(٢) في الأصل، (أ): يدعي به، والمثبت من «المنهاج».

(٣) ٱنظر «تهذيب اللغة» ٤/ ١٨٦.

(٤) «الصحاح» ١/ ٤٩٧.

(٥) تقدم ١/ ٢٣٧.

الكَافُورُ: سلف في الجنائز[١].

الغَالِيَةُ: تقدم بيانها في السلم.

قوله: **(أَقْصَىٰ قِيَمِهِ)** هو بكسر القاف وفتح الياء وكسر الميم؛ جمع قيمة، كذا رأيته مضبوطًا بخطه، وعلى الياء علامة السكون أيضًا.

قوله: **(وَأَمَّا المُتَقَوِّمُ)** هو بكسر الواو كما سلف.

الحيلولة: فيعولة، مصدر من حال يحول بينه وبين الشيء، مثل: القيلولة، من قَالَ يَقِيلُ، والبيتوتة من بات يبيت، مصدر جاء علىٰ غير القياس.

الأَصْنَامُ: جمع صَنَمٍ. قال الجوهري: وهو والوَثَنُ بمعنًى[٢]، وقال غيره: الوثن: ما كان غير مصور[٣]، وقيل: ما كان له جثة من خشب أو حجر أو فضة أو جوهر وغيره، سواء المصور وغيره، والصنم صورة بلا جثة[٤].

البُضْعُ: بضم الباء: الفرج.

البِئْرُ: مؤنثة مهموزة، ويجوز تخفيفها، وجمعها في القلة: أبؤر، كأفلس وأبآر بإسكان الباء وبعدها همزة، ومن العرب من يقلب الهمزة فيقول: آبار بالمد على القلب، وفي الكثرة: بئار بكسر الباء ثم همزة،

---

(١) تقدم ١/ ٢٩٧.

(٢) «الصحاح» ٢/ ١٤٥٤.

(٣) ٱنظر «معجم الفروق اللغوية» ١/ ٣٢٣.

(٤) ٱنظر «لسان العرب» ١٢/ ٣٤٩.

وبأرت بئرًا؛ أي: حفرتها، وأبأرت الرجل: جعلت له بئرًا.

الزَّيْتُ: مَعْروفٌ، ويقال له: الخَيْلَع بفتح الخاء المعجمة وإسكان الياء وفتح اللام، ذكره صاحب «المحكم»(١).

السِّمَنُ: بكسر السين وفتح الميم، مصدر سمن، وسمن ضد هزل،كما سلف في التفليس.

الهُزَالُ(٢): بضم أوله، يقال: هزل بضم الهاء: أصابه هزال؛ أي: عجف، وهزلت [١١٨ب] الدابة فهزلت تهزل هزلاً وهزالًا، وهزلتها(٣) هزلاً كضربتها ضربًا، وحكى ابن القطاع: هزل بفتح الهاء وكسر الزاي، وهي مهزولة.

القِصَارَةُ: بكسر القاف وكذا ما أشبهها من الصنائع مكسورة.

قال الزجاج في «معانيه» في كلامه علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾(٤): كل ما كان مشتملًا على الشيء فهو في كلام العرب مبني علىٰ فعالة، نحو: الغشاوة والعمامة والقلادة والعصابة.

قال: وكذلك أسماء الصناعات معنى الصناعة الاْشتمال علىٰ كل ما فيها، نحو الخياطة والقصارة(٥).

قال: وكذلك من ٱستولىٰ علىٰ معنىً، فاسم المستولىٰ عليه

---

(١) «المحكم» ٩/ ٧٤، ١/ ٧٦.

(٢) في النسخ: الهزل. والمثبت من «المنهاج».

(٣) في الأصل، (أ): أهزلتها.

(٤) البقرة: ٧.

(٥) «معاني القرآن» ١/ ٨٣.

الفعالة، نحو: الخلافة والإمارة.

وذكر الواحدي في «بسيطه» في هٰذا الموضع مثله سواء، ويقال: قصره يقصره بضم الصاد قصرًا، إذا بيضه ودقه.

قوله: **(وَأَرْشَ النَّقْصِ)** هو منصوب عطفًا على الرد؛ أي: يكلفه رده وأرش النقص.

الصِّبغ: بكسر الصاد ما يصبغ به، وبفتحها مصدر صبغ يصبغ مثلث الباء كما سلف في التفليس، وقال ابن مالك في «مثلثه»[1]:

للغمس والتلوين قيل صبغ

وما به يُصْبَغُ فهو صُبْغُ

ثم حكىٰ أن الصُّبْغ بضم الصاد خيل بيض النواصي أو الأذناب.

السَّفِينَةُ: واحدة السفن والسفين. قال ابن دريد: هي فعيلة بمعنىٰ فاعلة؛ لأنها تسفن الماء؛ أي: تقشره.

قوله: **(وبِأَرْشِ نُقْصِ بِنَائِهِ)** هو بصاد مهملة.

وقوله: **(إِذَا نُقِضَ)** هو بضاد معجمة، وكذا رأيته بخط مؤلفه.

قوله: **(وَكُلُّ مَا)** ٱعلم أن كلما إذا كانت ظرفًا كتبت موصولة، كقولك: كلما رأيت زيدًا فأكرمه، وإلا كما في لفظ المصنف فتكتب مفصولة، كقولك: كل ما كان منك شكرتك عليه، فيكون هٰذا بتأويل (الذي) فتكتب مفصولة[2]، كما نبه عليه الزجاجي في آخر

---

(١) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ٢/ ٣٥٧.

(٢) ٱنظر «تصحيح التصحيف وتحرير التحريف» ١/ ٤٤٤.

كتاب الهجاء.

قوله: (**وَكُلٌّ مَنِ ٱنْبَنَتْ**) هو بألف ثم نون، ثم باء موحدة، ثم نون، ثم مثناة فوق، كذا رأيته بخطه، وكذا ضبطها بعض شراح «الوسيط»، ووقعت هٰذِه اللفظة في «الوجيز» أيضًا في أوائل الباب، وبحث الرافعي في أنها هل تقرأ علىٰ وزن ٱنفعل أو ٱفتعل.



كتاب الشفعة

هي بضم الشين وإسكان الفاء. قال صاحب «تثقيف اللسان»: [١١٩أ] والفقهاء يضمون الفاء، والصواب، الإسكان[١].

واختلف في ٱشتقاقها علىٰ أقوال:

أحدها: أنها من شفعت الشيء؛ أي: ضممته وثنيته، فهي ضم نصيب إلىٰ نصيب، ومنه: شفع الأذان.

ثانيها: من الزيادة، ومنه: شاة شافع؛ أي: حامل؛ لأنها زادت بولدها.

قال الأزهري في «شرح ألفاظ المختصر»: سمعت أبا الفضل المنذري يقول: سُئِلَ أحمد بن يحيىٰ عن ٱشتقاق الشفعة في اللغة، فقال: هي الزيادة، وهي أن يشفِعَك فيما ٱشترىٰ حتىٰ تزيده إلىٰ ما عنده فتزيده وَتَشْفَعَهُ فيه؛ أي: إنه كان واحدًا فضممت إليه ما زاد وَشَفَعْتَهُ به[٢].

---

(١) «تثقيف اللسان» ص ٢٦٧.

(٢) «الزاهر» (ص٣٤١).

ثالثها: من التقوية والإعانة؛ لأنه يتقوىٰ بما يأخذه، ومنه القرآن شافع مشفع.

رابعها: من الشفاعة، كما كان أهل الجاهلية يفعلون، قاله ابن قتيبة. أو لأن طالبها جاء للمشتري ثانيًا بعد أول، فسُمِّيَ شفيعًا؛ لأن الاثنين شفع[(١)].

الحَمَّامُ: سلف بيانها في شروط الصلاة.

الرَّحَىٰ: سلف بيانها أيضًا في آخر باب الخيار.

الشِّقْصُ: بكسر الشين. قال أهل اللغة: هو القطعة من الأرض والطائفة من الشيء، والشقيص: الشريك، يقال: هو شقيصي؛ أي: شريكي[(٢)].

الحِصَّةُ: النصيب، والجمع: حصص، وأحصصت القوم: أعطيتهم حصصهم.

قوله: (**أَوْ يَصْيِرَ إِلَى المَحِلِّ**) هو بكسر الحاء، وقد ضبطه المصنف كذلك بخطه.

الجُزَافُ: مثلث الجيم كما قدمته في الربا.

قوله: (**فَبَانَ بِخَمْسِمَائَةٍ**) أي: ظهر. قال أهل اللغة: يقال: بان الأمر وأبان واستبان بمعنًى[(٣)].

---

(١) ٱنظر «الحاوي» ٧/ ٢٢٧.

(٢) «الصحاح» ٣/ ١٠٤٣، «تحرير ألفاظ التنبيه» (ص٢٣٧)، «لسان العرب» ٧/ ٤٨.

(٣) «العين»: ٨/ ٣٨١، «المخصص»: ٤/ ٤٧، «المصباح المنير» ١/ ٧٠.

باب القراض

القِراض: بكسر القاف لغة أهل الحجاز، مشتق من القرض وهو القطع، ومنه المقراض؛ لأنه يقطع الشيء، فالمالك قطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها، أو قطعة من الربح.

وقيل: هو مشتق من المقارضة وهي المساواة[١]؛ لتساويهما في الربح، فالمالك مقارض بكسر الراء، والعامل بفتحها، وأهل العراق يسمونه مضاربة؛ لأن كلًّا منهما يضرب بسهم في الربح.

وقيل: مأخوذ من الضرب في الأرض وهو السفر[٢]، فالعامل مضارب بكسر الراء؛ لأنه يضرب بالمال.

ولم يشتق للمالك منه ٱسم فاعل كما قاله الرافعي؛ لأن العامل يختص بالضرب في الأرض، فيكون من المفاعلة التي تكون من واحد، كسافرت وعاقبت اللص، وفيه قلة.

---

(١) ٱنظر «تهذيب الأسماء واللغات» ٣/ ١٨٢.

(٢) ٱنظر «المطلع علىٰ ألفاظ المقنع» (ص٣١٢)، «لسان العرب» ١/ ٥٤٤، «تاج العروس» ٣/ ٢٥١.

وقيل: إن المضارب -بالكسر- رب المال، حكاه الروياني.

التِّبْرُ: سلف بيانه [١١٩ب] في الغصب.

الحُلِيُّ: سلف بيانه في زكاة النقد.

المَغْشُوشُ: سلف بيانه في الإقرار.

العَرْضُ: بفتح العين ما عدا الدراهم والدنانير.

قوله: (**وَقِيلَ: يَجُوزُ عَلَىٰ إِحْدى الصُّرَّتَيْنِ**) أي: المعينتين بأن أحضرهما وفي كل منهما ألف مثلًا، وهو بضم الصاد المهملة ثم راء، ثم مثناة فوق، ثم تحت، ثم نون، فإياك أن تصحف.

قوله: (**وَيَجُوزُ شَرْطُ عَمَلِ غُلامِ المَالِكِ مَعَهُ**) المراد هنا بالغلام: العبد، وعبر به عنه لكراهية إطلاق لفظ العبد على المملوك.

الوَظِيفَةُ: بالظاء المعجمة المشالة.

قوله: (**وَقِيلَ: إِبْضَاعٌ**) هو بكسر الهمزة؛ أي: بضاعة للمالك ربحها، والعامل وكيل متبرع.

قال أهل اللغة[١]: البضاعة: طائفة من المال يبيعها للتجارة، يقال: أبضعت الشيء واستبضعته؛ أي: جعلته بضاعة.

قوله: (**وَلَهُ الرَّدُّ بِعَيْبٍ تَقْتَضِيهِ مَصْلَحَةٌ**) في هٰذا التركيب نظر نحوي؛ لأن قوله: (**تقتضيه مصلحة**)، عائد إلىٰ (الرد) وحينئذ فلا جائز أن يكون صفة؛ لأن العرب لا تنعت بالجمل ولا حالاً منه؛

(١) ٱنظر «لسان العرب» ٨/ ١٥، «المصباح المنير» ١/ ٥٠.

لأن المبتدأ لا يقع منه الحال، ولا من الضمير العائد عليه الكاف في الجار والمجرور؛ لأنه قد تقدم على المبتدأ.

ونقل السهيلي[(١)] عن سيبويه أن الخبر إذا كان ظرفًا أو مجرورًا وقدم على المبتدأ لا يتحمل الضمير، وقد يجاب بأن يجعل الرد فاعلاً علىٰ مذهب الأخفش[(٢)] وغيره ممن يرىٰ أن الجار والمجرور يعمل مطلقًا وإن لم يعتمد علىٰ خلاف مذهب سيبويه، وحينئذ فيصح ورود الحال منه، أو يقال: اللام الداخلة على الرد لام الجنس، والمعرف بلام الجنس قد جوز بعضهم أن يعامل في الوصف معاملة النكرات ومعاملة المعارف. ونقله ابن مالك في «شرحه للتسهيل» عن المحققين، وأعربوا بالوجهين قوله تعالىٰ: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾[(٣)]، وقول الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبني

فمضيت ثمت قلت: لا يعنيني[(٤)]

قوله: (وَكَذَا زَوْجُهُ) كذا هو بخطه، وهو يشمل الذكر والأنثىٰ، وهو أعم من قول «المحرر»[(٥)].

---

(١) ٱنظر «نتائج الفكر في النحو» (ص٣٢٤، ٣٢٧).

(٢) ٱنظر «همع الهوامع» ٢/ ٥٦٠.

(٣) يس: ٣٧.

(٤) البيت من الكامل، وهو لرجل من بني سلول. انظر: «الكتاب» ٣/ ٢٤، «الصحاح» ٥/ ١٨٨٢، «المخصص» ٥/ ٨٠، الخصائص» ٣/ ٣٣٣.

(٥) «المحرر» (ص ٢٢٥).

كتاب المساقاة

هي من السقي؛ لأن العامل يسقي الشجر، فهو أهم أمورهم لا سيما بالحجاز.

قوله: (وَمَوْرِدُهَا النَّخْلُ وَالعِنَبُ) هي عبارة الشافعي في «المختصر»، وهي أحسن من عبارة «التنبيه» و«المحرر» وآخرين: النخل والكرم؛ فقد ورد النهي عن تسمية العنب كرمًا في الحديث الصحيح: «**لا تقولوا: الكرم، وقولوا: الحبلة**»[1] يعني: العنب، نبه عليه المصنف، وتعقبه صاحب «المطلب» [١٢٠أ] فقال: كذا قاله، وفي «الصحاح»: الحبَلَةُ بالتحريك: القضيبُ من الكرْم، وربَّما جاء بالتسكين[2]. قال: فحينئذ يكون الشارع عنىٰ بالحبلة شجر العنب لا نفس العنب.

---

(١) رواه مسلم (**٢٢٤٨**) كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، باب كراهة تسمية العنب كرما، من حديث وائل بن حجر.

(٢) «الصحاح» ٢/ ١٢٥١.

المُخَابَرَةُ: مأخوذة من الخبير وهو الأكّار بتشديد الكاف، وهو الفلاح والحراث، قاله أبو عبيد والأكثرون من أهل اللغة والفقهاء[(١)].

وقال آخرون: من الخبار وهي الأرض اللينة، وقيل: من الخُبرة بضم الخاء وهو النصيب[(٢)].

قال الجوهري عن أبي عبيد: هي النصيب من سمَكٍ أو لحم، يقال: تَخَبَّرُوا خُبْرَةً: إذا ٱشتَروْا شاةً فذبحوها واقتسموا لحمها[(٣)].

وقال ابن الأعرابي[(٤)]: هي مشتقة من خيبر؛ لأن أول هٰذِه المعاملة كان فيها من الشارع.

المُزَارَعَةُ: مفاعلة من الزراعة، قاله المطرزي[(٥)]، وقال صاحب «الإقليد»: من الزرع.

واختلف أصحابنا في المخابرة والمزارعة هل هما بمعنًى أم لا، فقال بعضهم: هما بمعنًى واحد، وادَّعىٰ صاحب «البيان»[(٦)] أن هٰذا قول أكثر أصحابنا، وليس كما قال.

وممن قال من أهل اللغة أنهما بمعنىً صاحب «الصحاح»[(٧)]

---

(١) ٱنظر: «فتح العزيز بشرح الوجيز» ١٢/ ١٠٩، «تهذيب الأسماء واللغات» ٣/ ٨٧.

(٢) «تهذيب الأسماء والصفات» ٣/ ٨٧، «البيان في مذهب الإمام الشافعي» ٧/ ٢٧٧.

(٣) «الصحاح» ١/ ٥٢٨.

(٤) «غريب الحديث» ١/ ١٩٦، «تهذيب الأسماء واللغات» ٣/ ٨٧.

(٥) «المُغَرِّب» (ص٢٠٧).

(٦) «البيان في مذهب الإمام الشافعي» ٧/ ٢٧٧.

(٧) «الصحاح» ١/ ٥٢٨.

والخطابي[١]، وابن الأثير في «جامعه»[٢]، وقال البندنيجي: لا يعرف في اللغة فرق بينهما، والصحيح الذي ذهب إليه جمهور أصحابنا ونص عليه الشافعي، ونقله ابن الصباغ والمحققون عن الجمهور أنهما مختلفان، كما جزم به المصنف، وقد فسرهما. قال الرافعي: وقد يقال: المخابرة: ٱكتراء الأرض ببعض ما يخرج منها [والمزارعة ٱكتراء العامل لزرع الأرض ببعض ما يخرج منها][٣][٤]، ولا يختلف المعنىٰ بهٰذا الاختلاف.

الوَدِيُّ: بفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد الياء: صغار النخل، ويُسَمَّىٰ أيضًا: الفسيل.

الحَدِيْقَةُ: ٱختلف أهل اللغة فيها، فقال الليث: هي أرض ذات شجر مثمر[٥]، وقال أبو عبيدة: هي الحائط؛ يعني: البستان[٦].

وقال الفراء: إنما يقال: حديقة لكل بستان عليه حائط، فإن لم يكن عليه حائط لا يقال: حديقة.

النَّهْرُ: بفتح الهاء وإسكانها كما سلف في صلاة الجماعة واضحًا.

الأَجَاجِينُ: ما حول المغارس محوط عليه يشبه الإجَّانة التي يغسل فيها، التي تكلمنا عليها في باب الأصول والثمار.

(١) «معالم السنن» ٣/ ٨٣ .

(٢) «جامع الأصول في أحاديث الرسول» ١/ ٤٨٠.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(٤) «العزيز شرح الوجيز» ١٢/ ١١٠.

(٥) ٱنظر «تهذيب اللغة» ٤/ ٢٣.

(٦) ٱنظر «المخصص» ٣/ ٢١٧.

التَّلْقِيحُ: وضع شيء من طلع الذكور، -ويُسَمَّى الكُشُّ بضم الكاف، كما ضبطه ابن باطيش[(١)] وغيره فتحها- في طلع الإناث، وقد يستغنىٰ عنه في بعض النخيل بأن يكون تحت ريح الذكر، فيكتفىٰ بحمل الهواء ريحه إليها.

الحَشِيشُ: اليابس من الكلأ [١٢٠ب] دون الرَّطْبِ، قاله أهل اللغة منهم الجوهري[(٢)] وغيره، وحكى الأزهري عن بعضهم إطلاقه على الرطب.

وذكر ابن مكي وغيره من لحن العوام إطلاقهم الحشيش على الرطب[(٣)]، وليس كما زعم.

واعترض المصنف في «تحريره» علىٰ قول الشيخ في باب الإحرام: ويحرم قطع حشيش الحرم بأن قال: الأولىٰ أن يقول: قلع باللام؛ لأن الرطب يحرم قطعه وقلعه، واليابس يحرم قلعه ولا يحرم قطعه[(٤)]، والحشيش لا يطلق على الرطب، وقد علمت أنه لغة فلا إيراد عليه.

تَعْرِيْشُ الكروم: معروف.

الجَدَادُ: فيه أربع لغات أسلفناها في زكاة النبات.

---

(١) «المغني في الإنباء عن غريب المهذب والأسماء» ١/ ٣٢٨.

(٢) «الصحاح» ١/ ٧٨٨.

(٣) «تثقيف اللسان» (ص١٩٧).

(٤) «تحرير التنبيه» (ص١٦٧).

كتاب الإجارة

الإجارة بكسر الهمزة، هٰذا هو المشهور المعروف، وحكى الرافعي ضمها، وصاحب «المحكم» قال: هي بالضم ٱسم للمأخوذ، مشتقة من الأجر وهو عوض العمل.

وقال الشيخ رضي الدين الشاطبي: أرىٰ ثعلبًا حكى الأجارة بالفتح أيضًا[١].

قلت: فإن صح هٰذا كانت اللفظة مثلثة، وحكى الفتح أيضًا صاحب «المستعذب على المهذب»[٢].

قال أهل اللغة[٣]: أصل الأجر: الثواب، يقال: أجرت فلانًا من عمله كذا، أي: أثبته، والله يأجر العبد، أي: يثيبه، والثواب: العوض، من ثاب يثوب إذا رجع، كأن المثيب يعوضه مثل ما أسدىٰ إليه.

(١) «المحكم والمحيط الأعظم» ٧/ ٤٨٥.

(٢) «النظم المستعذب في شرح غريب المهذب» ١/ ٣٩٤.

(٣) «الزاهر» ١/ ١٦٧، «الصحاح» ٢/ ٢٧٦.

قال الواحدي عن المبرد[١]: يقال: أجرت داري ومملوكي غير ممدود، وآجرت ممدودًا، والأول أكثر، إيجارًا وإجارة.

وقال الأخفش: من العرب من يقول: أجرت غلامي أجرًا فهو مأجور، وأجرته علىٰ فعلته فهو مؤاجر.

وقال صاحب «الواعي»: سُمِّيَ كراء الأجير أجرة؛ لأنه ثواب علىٰ عمله، يقال منه: أجره يأجُره ويأجَره ويأجِره، وقُرِئَ: ﴿عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي﴾[٢]، والثانية أفصح، والمصدر منهما: أجر. قال: والأجير: المستأجر للعمل، والإجارة: ما يعطاه من حقه. قال: وحُكِيَ: آجرك الله، بالمد.

الكِرَاءُ: ممدود، وأكريت الدار فهي مكراةٌ، والبيت مُكْرًى، واكْتَرَيْتُ واسْتَكْرَيْتُ وَتَكارَيْتُ بمعنًى، وصاحب الدار مُكْرٍ ومكار، وهم المكارون، ورأيت المكارين بالتخفيف، وإذا أضفته إليك **قلت**: هٰذا مكاريَّ بفتح[٣] الياء المشددة، وهٰؤلاء مكاريَّ مثله، وهذان مكارياي بتخفيف الياء وفتحها، وكذا القول في القاضي والرامي ونحوهما، والمكتري: المستأجر، والمكريّ بتشديد الياء يطلق عليهما جميعًا [١٢١أ]، ذكره المصنف في «تحريره»[٤].

---

(١) ٱنظر «تحرير ألفاظ التنبيه» (ص ٢٤١)، «الكليات» (ص٤٨).

(٢) القصص: ٢٧.

(٣) في الأصل، (أ): بتشديد. ولعل المثب هو الصواب.

(٤) «تحرير التنبيه» (ص٢٤١).

العُقَبُ: بضم العين وفتح القاف النوبة بعد النوبة، لأن كل واحد منهما يعقب صاحبه ويركب موضعه، والعقب جمع عقبة.

قال صاحب «العين»[(١)]: العقبة: مقدار فرسخين، ويقال: ٱعتقبا وتعاقبا، وقال صاحب «ديوان الأدب»[(٢)] في باب فُعْل بضم الفاء وإسكان العين فيما ألحق الهاء فيه: العقبة: النوبة، والجمع: عقب، مثل: ثقبة وثقب.

قوله: (**يُبَيِّنَ البَعْضَيْنِ**) هٰذا مما أدخل فيه الألف واللام على البعض، وقد تقدم ما فيه في باب المرابحة.

السَّمْكُ: بفتح السين كما سلف، وضبطه كذلك المصنف بخطه[(٣)].

المَحْمِلُ: سبق بيان ضبطه في الحج والصلح، وذكر معه في «المحرر» الزاملة، وهي الثياب تجمع وتضم بعضها إلىٰ بعض وهي بمعنىٰ مزملة.

الحِبْرُ: الذي يكتب به مكسور الحاء، وأما العَالِمُ فيقال بفتح الحاء وكسرها لغتان مشهورتان، والمحبرة: وعاء الحبر، وفيها لغتان: فتح الميم وكسرها، وممن ذكر اللغتين ابن مالك في «المثلث»[(٤)].

---

(١) ٱنظر «العين» ١/ ١٨٠.

(٢) ٱنظر «معجم ديوان الأدب» ١/ ١٦٢.

(٣) «منهاج الطالبين» ٢/ ٢٥٥.

(٤) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ١/ ١٣١.

قال الإمام أبو جعفر النحاس في كتابه «صناعة الكتاب»: سُئِلَ الفراء: لِمَ سُمِّيَ المداد حبرًا؟ قال: يقال للعالم: حِبر وحَبر- يعني: بكسر الحاء وفتحها-، فإنما أرادوا مداد حبر فحذفوا مداد، وجعلوا مكانه حبرًا، مثل: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[1]. قال السائل للفراء: فسألت الأصمعي فقال: ليس هٰذا بشيء، إنما هو لتأثيره، يقال: علىٰ أسنانه حبرة: إذا كثرت فيها الصفرة حتىٰ تضرب إلى السواد.

قال أبو جعفر النحاس: قال محمد بن يزيد: وأنا أحسب أنه إنما سُمِّيَ حبرًا؛ لأنه تحبر به الكتب؛ أي: تحسن[2].

الوَرَّاقُ: الناسخ، وبياع الورق يقال له: كاغدي.

المِفْتَاحُ: بكسر الميم، وجمعه: مفاتيح ومفاتح.

الكَسْحُ: الكنس.

الإِكَافُ: بضم الهمزة وكسرها، سلف بيانه في باب الخيار.

البَرْذَعَةُ: الحِلْسُ الذي تحت الرَّحلِ، قاله صاحب «المشارق»[3]، وكذا قاله الجوهري هنا، وقال في حلس: الحِلْسُ للبعير، وهو كساءٌ رقيق يكون تحت البَرْذَعَةِ[4].

الحِزَامُ: بكسر الحاء، وجمعه: حزم، معروف، والفعل: حزمت

---

(١) يوسف: ٨٢.

(٢) «عمدة الكتاب» لأبي جعفر النحاس ص١٣١.

(٣) «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ١/ ٨٤.

(٤) «الصحاح» ١/ ٧٣٠، ٢/ ٩٢٠.

الدابة أحزمها حزمًا.

الثَّفَرُ: بالثاء المثلثة: ما يجعل تحت ذنب الدابة.

البُرَةُ: بضم الباء الموحدة وتخفيف الراء: الحلقة تجعل في أنف البعير، تكون من نحاس وغيره، وقيل: إن كانت من صفر فهي برة أو من شعر فحزامة، أو من خشب فخشاش.

الخِطَامُ: بكسر الخاء المعجمة. قال الجوهري: هو الزِّمَامُ، [١٢١ب].

والزِّمَامُ: الخيطُ الذي يُشَدُّ في البُرَةِ، ثم يشد في طرف المقود بكسر الميم[١].

المَحْمِلُ: سبق ضبطه في الحج وغيره.

المِظَلَّةُ: سبق بيانها في الصلح.

الغِطَاءُ: بكسر الغين والمد، جمعه: أغطية، وهو ما يغطي الشيء، تقول: غَطَّيْتُهُ بتشديد الطاء تَغْطِيَةً.

وحكى الجوهري أيضًا: غَطَيْتُهُ غَطْيًا بالتخفيف، ومنه قولهم: غَطَا الليلُ يَغْطُو ويَغْطِي: إذا أظلم[٢].

قوله: (وَالأَصَحُّ فِي السَّرْجِ ٱتِّبَاعُ العادة) السرج هنا بسين مهملة ثم راء، ثم جيم، ضبطه خوف التصحيف، وقد رأيت من صحفه بالشرح، والرافعي في «الشرح» لم يرجح شيئًا وإنما قال في «المحرر»: إن

---

(١) «الصحاح» ٢/ ١٤١٧، ٢/ ١٤٣٧.

(٢) «الصحاح» ٢/ ١٧٧٧، ٦/ ٢٤٤٧.

الأشبه ٱتباع العادة[١].

قوله: **(وَرَفْعُ الحِمْلِ)** وهو بكسر الحاء.

قوله: **(وَشَدُّ المَحْمِلِ)** هو بالميم

الإِصْطَبْلُ: بكسر الهمزة وهي أصلية، فكل حروف الكلمة أصول، وهو عجميّ معرّب[٢]، وهو بيت الخيل ونحوها. قال أبو عمرو: ليس من كلام العرب[٣].

قوله: **(كَثَوْبٍ ٱسْتُؤْجِرَ لِخِيَاطَتِهِ أَوْ صَبْغِهِ)** هو بفتح الصاد كما ضبطه المصنف بخطه.

قوله: **(كَبَحَهَا)** أي: ضربها باللجام، وهو بالحاء المهملة. قال المطرزي في «المغرب»: كبح الدابة باللجام: ردها، وهو أن يجذبها بنفسه لتقف ولا تجري[٤]، وكذا قال الجوهري: كَبَحَ الدابَّةَ: جذبَها باللجام[٥].

الأَقْفِزَةُ: جمع قفيز، وهو مكيال معروف يسع ٱثني عشر صاعًا.

قال الأزهري: هو ثمانية مكاكيك، والمَكّوك: صاع ونصف، وهو خمس كيلجات، والصَّاعُ: خمسة أرطال وثلث، والمُدُّ: ربع

---

(١) «المحرر» (ص ٢٣٢).

(٢) ٱنظر: «المعرب» (ص١٩).

(٣) ٱنظر «الصحاح» ٤/ ١٦٢٣، «لسان العرب» ١١/ ١٨، «تاج العروس» ٢٧/ ٤٥٣.

(٤) «المغرب» ص٣٩٨.

(٥) «الصحاح» ١/ ٣٥١.

صاع، والفَرَقُ: ستة عشر رطلاً، والإِرْدَبُّ: أربعة وعشرون صاعًا، والقَنْقَلُ: نصف إردب، والكُرُّ: ستون قَفيزًا.

قال: وأخبرني المنذري عن المبرد أنه قال: القِسْطُ: أربعمائة وأحد وثمانون درهمًا، والوَسْقُ: ستون صاعًا، والبهار وزن ثلاثمائة رطل، والكُرُّ: ٱثنا عشر وَسْقًا(١)، وهو الوقر، ٱنتهىٰ كلامه في «شرح ألفاظ المختصر».

القِبَاءُ: ممدود، وجمعه: أقبية، وتقببت القباء: لبسته.

قال الجواليقي: قيل: هو فارسي معرّب، وقيل: عربي، مشتق من القَبْوِ وهو الضَّمُّ والجَمْعُ(٢)، [أول](٣) من لبسه سليمان ﷺ، كان إذا أدخل رأسه الثياب كنصت الشياطين؛ أي: حركت أنوفها ٱستهزاءً به، يقال: كنص فلان في وجه صاحبه، حكاه صاحب «المستعذب» عن «الفائق»(٤).

قوله: (كَتَعَذُّرِ وَقُودِ حَمَّامٍ) هو بفتح الواو الاسم، وبالضم [١٢٢أ] المصدر، وقد ضبطه المصنف بخطه بالفتح؛ لأنه الاسم.

قال الثعلبي في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾(٥).

قرأ الحسن وطلحة ومجاهد: (وقودها) بضم الواو، حيث كان وهو

---

(١) «الزاهر» (ص٣٠٦).

(٢) «المعرب» (ص٢٦٢).

(٣) ساقطة من الأصل، (أ)، والمثبت ما يقتضيه السياق.

(٤) «النظم المستعذب في شرح غريب المهذب» ١/ ٤١٠.

(٥) البقرة: ٢٤.

رديء؛ لأن الوقود بالضم المصدر وهو الإلهاب، وبالفتح الاسم وهو ما يوقد به النار كالطهور والبرود ونحوهما، ومثله الوَضوء والوُضوء، وقرأ عبيد بن عمير: (وقيدها)(١).

الجَائِحَةُ: جمعها: جوائح، وهي الآفة. قال الشافعي فيما نقله الأزهري: جماع الجوائح: كل ما أذهب الثمرة أو بعضها من أمر سماوي بغير جناية آدمي(٢).

قال الأزهري: والجائحة تكون بالبرد يقع من السماء ويكون بالبرد المحروق أول الحر المفرط حتىٰ يبطل الثمر(٣).

وقال أيضًا في «شرح ألفاظ المختصر»: الجَوَائِح: جمع الجائحة، وهي الآفة تصيب ثمر النخل من حَرٍّ مفرط أو بَرد أو برَد يعظم حجمه، فَيْنقضُ الثمر ويلقيه(٤).

وقال الخطابي: الجوائح: هي الآفات التي تصيب الثمار فتهلكها، يقال: جاحهم الدهر يجوحهم، واجتاحهم الزمان: إذا أصابهم بمكروه عظيم(٥).

---

(١) «الكشف والبيان» ١/ ١٦٩.

(٢) انظر: «الأم» ٣/ ٦٠.

(٣) «تهذيب اللغة» ٣/ ٥٤.

(٤) «الزاهر» (ص٣٠٠).

(٥) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» ٣/ ٥٤.

كتاب إحياء الموات

الموات والموتان بفتح الميم والواو: الميت، والميتة الأرض التي لم تعمر قط، ويطلق الميت والميتة على الأرض التي لم تمطَرْ ولم يصبها ماء.

قال الأزهري وغيره: وكل شيء من متاع الأرض لا روح فيه يقال له: مَوَتَان، وما فيه روح: حيوان[(١)].

وقال صاحب «البيان»: ما يؤخذ منه الموتان بفتح الميم والواو: الأرض الموات، والموتان بضم الميم وسكون الواو: الموت الذريع، والموتان بفتح الميم وسكون الواو: عمى القلب[(٢)].

وقال ابن فارس: موتان الأرض ما لم تحي وهي الموات[(٣)].

وكان الأصمعي يقول: ٱشتر من الموتان ولا تشتر من الحيوان،

---

(١) «الزاهر»: (ص٣٥٦).

(٢) «البيان في مذهب الإمام الشافعي» ٧/ ٤٧٤.

(٣) «مجمل اللغة» (ص٦٥٤).

فأما الموتان حقيقة فالموت، يقال: وقع في الإبل موتان شديد[١].

وقال الأزهري: يقال للأرض التي ليس لها مالك، ولا بها ماء، ولا عمارة، ولا يُنْتَفَعُ بها، إلَّا أن يُجرىٰ إليها ماء، أو يستنبط فيها عين، أو يحفر فيها بئر: مَوَاتٌ ومَيْتَةٌ ومَوَتَان -بفتح الميم والواو[٢].

وقال الجوهري: المُوَات[٣] -بالضم-: [١٢٢ب] الموت، وبالفتح: ما لا رُوحَ فيه، والمَوَاتُ أيضًا: الأرض التي لا مالكَ لها من الآدميين، ولا ينتفع بها أحد.

وقال الفراء: المَوَتَانُ من الأرض: التي لم تُحْيَ بَعْدُ[٤].

قوله: (الأَرْضُ التِي لَمْ تُعَمَّرْ قَطُّ) يجوز لك أن تقرأ (قط) بخمسة أوجه، وهي خمس لغات، **أولها**: فتح القاف وتشديد الطاء المضمومة، **وثانيها**: ضمها مع التشديد أيضًا، **ثالثها**: فتحها مع تشديد الطاء المكسورة، **رابعها**: فتحها مع التخفيف، **خامسها**: فتحها مع إسكان الطاء، وهي لتوكيد نفي الماضي.

النَّادِي: مجتمع القوم.

مُنَاخُ الإِبِل: هو بضم الميم، كذا نقل عن «مجمع البحرين»، وكذا ضبطه المصنف بخطه فيما رأيته، وصرح به في «شرح المهذب» في

---

(١) ٱنظر «مجمل اللغة» ١/ ٨١٩، «مقاييس اللغة» ٥/ ٢٨٣.

(٢) «الزاهر» ص٣٥٦.

(٣) في الأصل، (أ): الموت، والمثبت من «الصحاح».

(٤) «الصحاح» ١/ ٢٥٤ ، ٢٥٥.

حديث «**منًى مناخ من سبق**»[(١)][(٢)]، والمناخ: الموضع الذي يناخ فيه الإبل.

البِئْرُ: تقدم بيانه في كتاب الغصب.

الدُّولاَبُ: تقدم بيانه أيضًا في الزكاة.

قوله: (وَحَرِيمُ أبْآر القَنَاةِ) هو بفتح الهمزة مع إسكان الباء ومدة على الألف الثانية، كذا رأيته بخط مصنفه، ويجوز آبار بإبدال الهمزة الثانية ألفًا، وهو جمع بئر، جمع قلة، فإذا أردت الكثرة قلت: بئار.

الانْهِيَارُ: السقوط.

الحَانُوتُ: معروف، يذكر ويؤنث، وهو الدكان. قال الجوهري: الحَانُوْتُ معروف، يذكّر ويؤنّث، وأصله: حَانُوَةٌ، مثل: تَرْقُوَةٌ؛ فلما سُكِّنَت الواو ٱنقلبت هاء التأنيث تاءً، وجمعها: حَوَانِيتُ؛ لأن الرابع منه حرفُ لين، وإنَّما يردّ الٱسم الذي جاوز أربعةَ أحرف إلى

---

(١) «سنن أبي داود» (٢٠١٩) كتاب المناسك، باب تحريم حرم مكة، «سنن الترمذي» (٨٨١) أبواب الحج، باب ما جاء أن منىٰ مناخ من سبق، وابن ماجه (٣٠٠٦، ٣٠٠٧) كتاب المناسك، باب النزول بمنىٰ، «المستدرك» (١٧١٤) كتاب المناسك من حديث عائشة.
قال الترمذي: هٰذا حديث حسن. وقال الحاكم: صحيح علىٰ شرط مسلم ولم يخرجاه وقال ابن القطان: حديث ضعيف لجهالة مسيكة، وضعفه الألباني في «ضعيف سنن أبي داود» (٣٤٥).
وانظر: ترجمة مسيكة في «تهذيب الكمال» ٣٥/ ٣٠٧.

(٢) «المجموع» ٥/ ٢٨٢.

الرباعيّ - في الجمع والتصغير- إذا لم يكن الرابع منه [أحد][(١)] حروف المدّ واللين، هٰذا آخر كلامه[(٢)].

وجمع في «الوجيز» بين الحانوت والدكان، ذكره في أول الباب الثالث من كتاب الإجارة، وهو مما أنكر عليه، وصوابه حذف أحدهما، فإنه هو كما قررناه، وقد سبق إنكاره الرافعي رحمه الله فاختلف في نونه، هل هي أصلية أو زائدة؟ علىٰ قولين حكاهما المنذري في «حواشيه» في باب الإمام يقوم مكانًا أرفع من مكان القوم.

السَّقْفُ: تقدم بيانه في باب الصلح.

الزَّرِيبَةُ: قال الجوهري: الزَّرْبُ والزَّرِيبَةُ: حظيرةٌ للغنم من خشب. قال ابن السِّكِّيت: وبعضهم يقول: زِرْبٌ بالكسر[(٣)(٤)].

المَزْرِعَةُ: مثلثة الراء كما أفاده ابن مالك في «مثلثه» المنظوم[(٥)]، وحكى الفتح والضم ابن السكيت وآخرون، واقتصر [١٢٣أ] الأكثرون على الفتح، ولم يحك المصنف في «تحريره» الكسر، ويقال أيضًا: مُزْدَرَع، ومعناه: موضع الزرع[(٦)].

---

(١) ساقطة من الأصل، (أ)، والمثبت من «الصحاح».

(٢) «الصحاح» ٢/ ١٥٤٨، ١٥٤٩.

(٣) «إصلاح المنطق» (ص٣٢).

(٤) «الصحاح» ١/ ١٦٣.

(٥) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ١/ ١٩.

(٦) «تحرير التنبيه» (ص٢٥٣).

البُسْتَانُ: تقدم في الأصول والثمار.

قوله: (**أَوْ أَعْلَمَ**) يقال: أعلمت الشيء، ولا يقال: علمت.

قوله: (**وَلَوْ أَقْطَعَهُ الإِمَامُ**) قال أهل اللغة[١]: ٱستقطعت الإمام قطيعة: أي سألته إياها، وأقطعني: أذن لي فيها وأعطانيها؛ وسُمِّيَت قطيعة؛ لأنه ٱقتطعها من جملة الأرضين.

الحِمَى: الممنوع، يقال: حميته: جعلته حمًى.

وسمع الكسائي في تثنيته: حموان، والوجه: حميان. قال ابن فارس عن أبي زيد: حَمَيْنا مكان كذا، وهو حِمًى لا يُقْرَبُ، فإذا ٱمتُنِعَ منه وأحذر قيل: أَحْمَيْنا[٢].

قوله: (**أَنْ يَحْمِيَ**) هو بفتح الياء وضمها؛ أي: يمنع، كما قررناه.

يقال: حميته المكان وأحميته، لغة حكاها ابن مالك في فعل وأفعل[٣].

النَّعَمُ: سلف بيانه أول الزكاة.

النُّجْعَةُ: بضم النون من الاّنتجاع: الذهاب لطلب الرعي وغيره، كذا ضبطه المصنف في «تحريره»[٤].

الاستِرَاحَةُ: إدخال الروح على النفس، وهو السرور، لقوله

---

(١) ٱنظر «المصباح المنير» ٢/ ٥٠٨.

(٢) «مجمل اللغة» (ص١٨٣).

(٣) ٱنظر «المطلع علىٰ ألفاظ المقنع» ١/ ٢٢٢.

(٤) «تحرير التنبيه» (ص٢٥٦).

تعالىٰ: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾[(١)].

المَارَّةُ: الطائفة المارون.

البَارِيَّةُ: بتشديد المثناة تحت على الأفصح، وعليه ٱقتصر المصنف فيما شاهدته من خطه ضبطًا، وحكي تخفيفها وهو شاذ، وهي المنسوجة من القصب، يقال: باريٌّ وباريَّةٌ وبوريٌّ بتشديد الثلاث، وبارياء وبورياء ممدودتين، [خمس لغات.

قال الأصمعي: البورياء بالفارسية، وهي بالعربية باريٌ وبوري][(٢)].

الشَّارِعُ: جمعه: شوارع، وهو الطريق الكبير.

الإِزَارُ: ما تؤزر به العورة ما بين السرة والركبة، وهو مذكر ومؤنث[(٣)].

الرِّبَاطُ: جمعه: رباطات، وهي الأبنية المعروفة.

النَّفْطُ: بكسر النون وفتحها، والفاء ساكنة فيهما.

الكِبْرِيتُ: قال الأزهري: هو عَيْنٌ تَجْري، فإذا جَمَدَ ماؤُهَا صَارَ كِبْرِيتًا أبيض، وَأَصْفَر، وَأَكدَرَ وأَحْمَرَ، يقال: إنه من الأحمر، ومعدن خَلْفَ بلادِ وادِي النَّمْل الذي مر به سليمانُ يضيء في

---

(١) الواقعة: ٨٩.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(٣) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني (ص١٩٤)، «المطلع علىٰ ألفاظ المقنع» ١/ ٤١٤.

معدنه، فإذا فارق معدنه زال ضوؤه[١].

القَارُ: الزفت، قاله صاحب «المشارق»، وهو القير[٢]، وحكى ابن سيده في «مخصصه» عن الزجاجي: السِّفْتُ لغة في الزِّفْت[٣].

المُوميَاءُ: بضم الميم الأولىٰ وكسر الثانية ممدود، كذا ضبطه المصنف في «تحريره»[٤]، وقال صاحب «الإقليد»: المومياء يمد ويقصر، قال: والمراد: المكون من [١٢٣ب] أجزاء الأرض، فأما المومياء المأخوذ من عظام الموتىٰ فهو نجس.

البِرَامُ: بكسر الباء جمع بُرْمَة بضمها، قاله في «التحرير»[٥].

وقال ابن الفركاح في «إقليده»: البرام: حجارة تعمل منها القدور.

التَّحَجُّرُ: من الحجر، وهو المنع؛ لأنه يمنع غيره منه.

النَّيْلُ: بفتح النون: العطاء، والمراد هنا: المستخرج من المعدن.

النُّحَاسُ: بضم النون وكسرها كما سلف في الغصب.

المُهَايَأَةُ: أمر يتهايأ القوم عليه، أي: يتراضون به[٦]، ذكره الصنعاني في «التكملة».

---

(١) «تهذيب اللغة» ١٠/ ٤٣٥ بتصرف.

(٢) «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ٢/ ١٩٧.

(٣) «المخصص» ٢/ ٢٢٠، باب: صفات العُقَب.

(٤) «تحرير التنبيه» (ص٢٥٥).

(٥) «تحرير التنبيه» (ص٢٥٥).

(٦) ٱنظر «العين» ٤/ ١٠٣، «تهذيب اللغة» ٦/ ٢٥٧.

كتاب الوقف

الوقف والتحبيس والتسبيل بمعنًى واحد وهو الصدقة المعروفة، والألفاظ المذكورة صريحة فيها.

قال الأزهري: يقال: حَبَسْتُ الأرض وَوَقَفْتُها، وحَبَسْتُ أكثر ٱستعمالاً[١].

قال أهل اللغة[٢]: يقال: وقفت الأرض وغيرها أوقفها وقفًا، هٰذِه اللغة الفصيحة المشهورة.

قال الجوهري وغيره، ويقال: أَوْقَفْتُها في لغة رديئة.

قال: وليس في الكلام أَوْقَفْتُ إلا حرفًا واحدًا: أَوْقَفْتُ[٣] على الأمر الذي كنت عليه.

قال أبو عمرو: كلُّ شيء أمسكت عنه تقول فيه: أَوْقَفْتُ.

قال الكسائي: يقال: ما أَوْقَفَكَ هنا؟ أيْ: ما صيَّرك إلى

---

(١) «الزاهر» (ص٣٦٠) بتصرف.

(٢) ٱنظر «المحكم والمحيط الأعظم» ٦/ ٥٧٧، «تحرير ألفاظ التنبيه» ص٢٥٩.

(٣) في الأصل، (أ): وقفت، والمثبت ما يقتضيه السياق.

الوُقُوفِ[١].

وهو في الاصطلاح[٢]: عطية مؤبدة بشروط معروفة في الفقه، وهو مما ٱختص به المسلمون.

قال الشافعي: لم يحبس أهل الجاهلية -فيما علمت- دارًا ولا أرضًا تبررًا بحبسها، وإنما حبس أهل الإسلام[٣].

قال المتولي: وسُمِّيَ وقفًا[٤] لأن عين المال موقوفة، وسُمِّيَ حبسًا لأن عين المال تصير محبوسة علىٰ تلك الجهة بعينها.

الرَّيْحَانُ: هو كل نبت مشموم طيب الريح،كما قاله أهل العربية والغريب[٥].

المَسْجِدُ: سلف بيانه في الغسل.

الصَّرِيحُ: الخالص، من قولهم: نسب صريح، أي: خالص لا خلل فيه، وهٰذا اللفظ صريح لهٰذا المعنىٰ لا مشارك له فيه.

قوله: (أَوِ الأَوَّلِ فَالأَوَّلِ) هو بكسر اللام، كما ضبطه بخطه، ويجوز الفتح أيضًا، فالكسر إما على البدل وإما علىٰ إضمار فعل، أي: وقفته على الأول فالأول، والفتح إما على الحال، والألف واللام قيل: زائدة، وقيل: معرفة، وإما علىٰ أنه مشبه بالمفعول.

---

(١) «الصحاح» ٢/ ١٠٩٨، ١٠٩٩.

(٢) ٱنظر «البيان في مذهب الإمام» ٨/ ٥٧، «جواهر العقود» ١/ ٢٤٩.

(٣) «الأم» ٤/ ٥٤.

(٤) ساقطة من: (أ).

(٥) ٱنظر «النهاية في غريب الحديث» ٢/ ٢٨٨، «لسان العرب» ٢/ ٤٥٨.

الذُّرِّيَّةُ: أصلها الهمز، لكنهم لم يستعملوه إلا غير مهموز، يجمع علىٰ: ذريات وذراري مشددًا، وقيل: أصلها من الذر بمعنى التفريق؛ لأن الله تعالىٰ ذرهم في الأرض، وقيل: أصلها [١٢٤أ] ذرورة بوزن فعولة، فلما كثر ذلك التضعيف أبدلت الراء الأخيرة ياء فصارت ذروية، ثم أدغمت الواو في الياء فصارت ذرية فعلولة من ذرأ الله الخلق[١].

الْعَقِبُ: بكسر القاف وسكونها. قال القاضي عياض: هو ولد الرجل الذي يأتي بعده[٢].

قوله: (وَلَوْ وَقَفَ عَلَىٰ مَوَالِيهِ) ٱعلم أن المولىٰ يطلق على الرَّبِّ والمَالِكِ، والسَّيِّد، والمُنْعِم، والمُعْتِقِ، والنَّاصِر، والمُحِبِّ، والتَّابِع، والجارِ، وابنِ العَمّ، والحَلِيفِ، والعَقِيد، والصِّهْرِ، والعَبْدِ، والمُنْعَم عَلَيه، والمُعْتَقِ، فهٰذِه ستة عشر معنًى ذكرها ابن الأثير في «نهايته»[٣].

قال: وأكثرها قد جاء في الحديث فيضاف كل واحد إلىٰ ما يقتضيه الحديث الوارد فيه، وكل من ولي أمرًا أو قام به فهو مولاه ووليه، وتختلف مصادر هٰذِه الأسماء.

---

(١) ٱنظر «الزاهر في معاني كلمات الناس» ٢/ ١١٥، «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي» ١/ ٢٥٠، «لسان العرب» ٤/ ٣٠٤.

(٢) ٱنظر «مغني المحتاج» ٣/ ٥٤٣.

(٣) «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٥/ ٢٢٨.

وزاد صاحب «الوجوه والنظائر»: الشريك والنديم، وزاد القاضي عياض في «تنبيهاته»: العاصب والقائم بالأمر، وناظر اليتيم.

قوله: **(وَلَهُ مُعْتِقٌ وَمُعْتَقٌ)** الأول بكسر التاء والثاني بفتحها.

الأَحْفَادُ: جمع [حفيد][1]: أولاد الأولاد؛ سُمُّوا بذلك لإعانتهم لجدهم، يقال: رجل محفود: إذا كان له خدام وأعوان، وأصله: الإسراع، ومنه: وإليك نسعىٰ ونحفد[2]، أي: نسرع في طاعتك.

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) رواه محمد بن نصر المروزي في «صلاة الوتر» ص **٣٢١** مرفوعًا من حديث الحسن بن علي أن النبي علمه أن يقول في القنوت.. في حديث طويل.
ورواه أيضًا الطبراني في «الدعاء» **١/ ٢٣٨ (٧٥٠)** من حديث علي بن أبي طالب، ورواه عبد الرزاق **٣/ ١١٠**، وابن أبي شيبة **٢/ ١٠٧**، والبيهقي **٢/ ٢٩٩**، وانظر: «الإرواء» **٤٢٨**.

كتاب الهبة

أصلها من هبوب الريح، أي: مروره. قال أهل اللغة: يقال: وَهَبْتُ له شيئًا وَهْبًا، ووهبانًا بإسكان الهاء وفتحها، وهِبَةً، والاسم: الموهوب والموهبة بكسر الهاء، قاله الجوهري.

والاتِّهاب: قَبول الهبة، والاستِيهاب: سؤالها، وتواهَبَ القومُ: وهَبَ بعضُهم بعضًا، ورجل وَهَّابٌ ووَهَّابَة، أي: كثير الهِبة لأمواله، والهاء للمبالغة[١].

وقول الغزالي وغيره في كتب الفقه: وهبت من فلان كذا. مما ينكر على الفقهاء لإدخالهم لفظة (من)، وإنما الجيد: وهبت زيدًا مالاً[٢]، ووهبت له مالاً، وجوابه كما نبه عليه المصنف في «تهذيبه»: أن إدخال (من) هنا صحيح وهي زائدة، وزيادتها في الواجب جائز عند أهل الكوفة والأخفش من البصريين، وقد روينا أحاديث فيها: وهبت منه

---

(١) «الصحاح» ١/ ٢٣٢.

(٢) ٱنظر «المجموع شرح المهذب» ١٢/ ٣٠٢.

كذا[١]، وقد سلف شيء من هٰذا في باب التيمم.

العمرىٰ: مأخوذة من العمر، والرقبي من المراقبة، كأن كل واحد منهما يراقب موت صاحبه، ويقال له: عمرىٰ بضم العين والميم، وعمر بضم [١٢٤ب] العين وإسكان الميم، وعمر بفتح العين، وكانت الرقبىٰ والعمرىٰ من هبات الجاهلية[٢].

قوله: (وَمَا جَازَ بَيْعُهُ جَازَ هِبَتُهُ) حذف التاء من جاز هبته؛ لمشاكلة جاز بيعه، ولأن تأنيث الهبة غير حقيقي.

الثَّوَابُ: العوض، وأصله: من ثاب: إذا رجع، فكأن المثيب يرجع إلى المثاب مثل ما دفع.

القُوْصَرَّةُ: بالتخفيف والتشديد: وعاء التمر يتخذ من قصب، قال: وقولهم: إنما سُمِّيَ بذلك ما دام فيها التمر، وإلا فهي زنبيل مبني علىٰ عرفهم.

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» ٣/ ١٩٦، ١٩٧.

(٢) ٱنظر «المجموع شرح المهذب» ١٥/ ٣٩٤، «جواهر العقود» (ص ٣١٢).

كتاب اللقطة

اللقطة: الشيء الملقوط، وهو بفتح القاف على المشهور.

وادَّعى الأزهري أنه الذي سمع من العرب وأجمع عليه أهل اللغة ورواة الأخبار، قال: وكذا قاله الأصمعي والفراء وابن الأعرابي.

وقال الخليل: هي بفتح القاف: الرجل الملتقط، وبإسكانها: الشيء الملقوط؛ لأن فُعَلَةَ للفاعل، مثل: ضحكة ولحنة، وفُعْلَةَ للمفعول.

قال الأزهري: وهو القياس[1].

وكذا قال ابن درستويه قال: وهو بالفتح عند عامة النحويين لما يلقط[2].

وقال الزمخشري[3]: هي بفتح القاف، والعامة تسكنها، وأصلها: من لقط الشيء والتقطه: إذا أخذه من الأرض.

---

(١) «الزاهر» (ص٣٦٤)، «كفاية الأخيار» (ص ٣١٣).

(٢) ٱنظر: «إسفار الفصيح» ٢/ ٧١١.

(٣) «الفائق في غريب الحديث» ١/ ٣٩١.

وحكى ابن مالك[1] في اللقطة أربع لغات: لقَطة ولقْطة، ولقاط بضم اللام، ولقطة بفتح اللام والقاف، فقال:

لــقـــاط ولُـــقْـــطـــة ولُـــقَـــطـــة

ولَـــقـــط مـــا لاقـــط قَـــدْ لَـــقَـــطـــه

وخطأ ابن مكي الفقهاء في «تثقيفه» في قولهم: لقطة بإسكان القاف[2]، وليس كما زعم، وهي مختصة بغير الحيوان كما قاله الأزهري.

والحيوان يُسَمَّىٰ ضالة وهَوَامِي وهَوَافِي، واحدتها: هَامِيَة وهَافِيَة، وهَمَتْ وهَفَتْ وهَمَلَتْ: إذا ذهبت علىٰ وجهها بلا راع[3].

قال البيهقي: وظن مطرف أنهما بمعنًى، أعني: الضالة واللقطة، فاستشكل حديث الجارود: «**ضالة المؤمن حرق النار**»[4]، ولا إشكال ولا نسخ لما لاح من الفرق.

المُهَايَأَةُ: بالهمز: المناوبة[5].

البَعِيرُ: تقدم الكلام عليه في الزكاة.

---

(١) ٱنظر «المطلع علىٰ ألفاظ المقنع» (ص٣٤٠).

(٢) «تثقيف اللسان» (ص٢٦٧).

(٣) ٱنظر: «الزاهر» (ص٣٦٤، ٣٦٦).

(٤) رواه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» ٣/ ٢٦٤ (١٦٣٩). والطبراني في «الأوسط» ٢/ ٢٦٥ (٢١١١) مرفوعًا.

(٥) ٱنظر: «تحرير التنبيه» (ص٢٥٨).

الفَرَسُ: معروف، يقع على الذكر والأنثىٰ[1].

الأَرْنَبُ: تقدم بيانه في محرمات الإحرام.

الظَّبْيُ: تقدم بيانه في [١٢٥أ] الزكاة.

الحَمَامُ: قال الشافعيُّ: هو كلُّ ما عَبَّ وهَدَرَ وإن تفرقت أسماؤه، فهو الحَمَام واليمام، والدبسي، والقمري، والفَوَاخِتُ، وغيرها.

قال الأزهري: وقال أبو عبيد: سمعت الكسائي يقول: الحَمامُ هو الذي لا يألفُ البيوتَ، والذي يألفها هو اليَمامُ.

وقال الأصمعيُّ: كل ذات طوْق كالفواخت والقماري وأشباههما فهي: حمام[2].

قال أهل اللغة[3]: والحمامة تقع على الذكر والأنثىٰ، وجمعها: حمام وحمامات، وحمائم.

الشَّاةُ: تقدم بيانها في الزكاة.

المَفَازَةُ: بفتح الميم. قال ابن سيده: هي المَهْلَكَةُ عَلَى التَّطَيُّرِ، وكُلُّ قَفْرٍ مَفَازَةٌ[4].

وقال الجوهري: المَفَازَةُ: واحدة المَفَاوِزِ.

---

(١) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني (ص٩٣).

(٢) «الزاهر» (ص٢٨٣) بتصرف، «تهذيب اللغة» ٤/ ١٦.

(٣) ٱنظر «المخصص» ٥/ ٧٣، «مختار الصحاح» ١/ ٥٦، ٨٢، «لسان العرب» ٣/ ١١٧.

(٤) «المحكم» ٩/ ٩٤.

قال ابن الأعرابيّ: سُمِّيَت بذلك لأنها مَهْلَكة، [وقال الأصمعيُّ:][١] تفاؤلاً بالسلامة والفوز[٢].

وقال ابن القطاع: هي من الأضداد.

الهَرِيسَةُ: سُمِّيَت بذلك لأنها تُهْرَس، أي: تُدَق، فعيلة بمعنىٰ مفعولة، عربية، وقد سلف بيانها في السلم.

قوله: (وَيَعْرِفُ جِنْسَهَا): هو بفتح الياء وإسكان العين أي: يتعرفه فيعرفه ليعلم صدق واصفها من كذبه.

العِفَاصُ: بكسر العين ثم فاء، هو الوعاء من جلد وغيره.

قال الخطابي: أصله: الجلد الذي يُلْبَس رأس القارورة، كذا نقله عنه المصنف في «تحريره»[٣].

وقال في «تهذيبه»: قال أهل اللغة والفقهاء: هو الوعاء الذي يكون فيه النفقة سواء كان من[٤] جلد أو خرقة أم غيرهما.

قالوا: ويطلق العفاص أيضًا على الجلد الذي يلبسه رأس القارورة؛ لأنه كالوعاء له[٥].

وقال صاحب «المهذب» والجمهور: العفاص: الوكاء، وكلاهما صحيح.

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في الأصل، (أ)، أثبتناه من «الصحاح».
(٢) «الصحاح» ١/ ٧٠٩.
(٣) «تحرير التنبيه» (ص٢٥٧، ٢٥٨).
(٤) ساقطة من (أ).
(٥) «تهذيب الأسماء واللغات» ٣/ ٢٧.

وقال البطليوسي في «شرح أدب الكاتب» في الكلام علىٰ باب ذكر جملة من آلات الكتاب: يقال لما تدخل فيه الدواة ليكون وقاية لها: صِوان وغِلاف وغِشاء. فإن كان شيئًا يدخل فيها لئلا يسيل منها شيء فهو: سِدَاد وعِفاص وصمام، وكذلك القارورة ونحوها، ويجعل السِّداد والصِّمام ما يدخل فيها[1]، هٰذا آخر كلامه.

الوِكَاءُ: بكسر الواو: الخيط الذي تشد به الصرة وغيرها.



(١) «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» ١/ ١٦٢.

كتاب اللقيط

اللقيط والملقوط والمنبوذ [١٢٥ب] والدعي: ٱسم للطفل الذي وُجِدَ مطروحًا في شارع ونحوه، وليس هناك من يدعيه.

ولَقِيط: بمعنىٰ ملقوط، فعيل بمعنىٰ مفعول، كجريح وقتيل وطريح.

المَنْبُوذُ: المطروح، والنبذ: الطرح.

البَدْوُ والبادية: بمعنىٰ تقدم بيانهما غير مرة.

النُّجعة: سلف بيانها في باب إحياء الموات.

الطِّفْلُ والطفلة: الصغيران ما لم يبلغا. قال الواحدي عن أبي الهيثم: الصبي يدعىٰ طفلاً من حين يسقط من بطن أمه إلىٰ أن يحتلم[1].

قال: والعرب تقول: جارية طفل وجاريتان طفل، وجوار طفل،

---

(١) ٱنظر «تهذيب اللغة» ١٣/ ٢٣٥، «لسان العرب» ١١/ ٤٠٢، «تاج العروس» ٢٩/ ٣٧٠.

وغلام طفل، وغلامان طفل، وغلمان طفل.

قال: ويقال أيضًا: طفل وطفلة وطفلتان وأطفال[١].

السَّابِي: هو الذي يسبيه، أي: يأسره، والسباء: أصله الأسر، يقال: سبيت العدو سبيًا وسباءً: إذا أسرته، وأسبيته مثله.

(١) «البسيط» ١٥/ ٢٦٨.

كتاب الجعالة

الجعالة: ما يُجْعَلُ للإنسان علىٰ شيء يفعله[١]، وهي مثلثة الجيم كما أفاده ابن مالك في «مثلثه»[٢]، وقبله اللحياني في «نوادره» فقال: أعطي العامل عملته وعمالته وأجرته وبسلته وجَعالته وجِعالته وجُعالته قال: والجعالة: الرشوة أيضًا. قال: وقال بعضهم: لا يقال: البسلة إلا للراقي وحده.

واقتصر المصنف في «تحريره» و«تهذيبه» على الكسر[٣]، وابن الرفعة في «كفايته» و«مطلبه» حكى الفتح أيضًا، وأما الضم فلم يلما به، وصاحب «التنقيب على المذهب» قال: هي بالفتح، ثم قال: وقد تقال بالكسر.

ونقل الدزماري في «شرحه» كسرها عن الجوهري[٤] وفتحها عن

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» ١/ ٢/ ٥٢.

(٢) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ١/ ١٠.

(٣) «تهذيب الأسماء واللغات» ١/ ٢/ ٥٢، «تحرير التنبيه» (ص٢٤٧).

(٤) «الصحاح» ٤/ ١٦٥٦.

الأزهري[١].

وفي «المغرب» للمطرزي: الجعائل: جمع جعيلة أو جعالة بالحركات الثلاث[٢] بمعنى الجعل، وهو ما يجعل للعامل علىٰ عمله[٣].

وفي «النهاية» لابن الأثير: الجعَائل: جَمْع جَعِيلة، أو جَعَالة بالفتح، والجُعْل: الاْسم بالضم، والمَصْدَرُ بالفتح، وهو ما يجعل للإنسان علىٰ شيء يفعله[٤].

وقال صاحب «المجمل»: الجُعْلُ والجِعالَةُ: ما يُعطاهُ الإِنسانُ على الأمرِ يَفْعَلُهُ[٥].

قال ابن مالك: ويقال: جعلت له جعلاً، وأجعلت: أوجبت[٦].

---

(١) «تهذيب اللغة» ١/ ٢٤٠.

(٢) ساقطة من الأصل، (أ)، وأثبتناها من المغرب.

(٣) «المغرب» (ص٨٤).

(٤) «النهاية في غريب الحديث والأثر» ١/ ٢٧٦، وفيه: وهو الأجرة على الشيء فعلاً أو قولاً.

(٥) «مجمل اللغة» ١/ ١٩١.

(٦) ٱنظر «المطلع علىٰ ألفاظ المقنع» (ص ٣٤٠)، ولم أجده في «مثلث ابن مالك».

كتاب الفرائض

الفرائض جمع فريضة فعيلة من الفرض، وهو التقدير؛ لأن سهمان الورثة مقدرة، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَنِصۡفُ مَا فَرَضۡتُمۡ﴾(١) أو الحز، ومنه قوله [١٢٦أ] تعالىٰ: ﴿نَصِيبًا مَّفۡرُوضًا﴾(٢) الآية أي: مقتطعًا محدودًا، أو الوجوب والإلزام، أقوال، ويقال للعالم بالفرائضِ: فرضي وفارِضٌ وفَرِيض، كعالم أو عليم، حكاه صاحب «المحكم» عن ابن الأعرابيِّ(٣).

مُؤَنَةِ تَجْهِيزِهِ: أي: تهيئته وجهازه من الكفن والحنوط والغسل، يقال: جهزت العروس إلىٰ زوجها إذا هيئت.

الثُّلُثُ: بإسكان اللام وضمها.

الإِرْثُ: والميراث: أصله: العاقبة، قاله المبرد، ومعناه هنا الٱنتقال من واحد إلىٰ آخر، وهو مصدر ورث يرث إرثًا ووراثة أيضًا.

---

(١) البقرة: ٢٣٧.

(٢) النساء: ٧.

(٣) «المحكم» ٨/ ١٢٥.

الوَلاَءُ: بفتح الواو وبالمد.

قوله: **(وَإِنْ سَفَلَ)** وبعده **(وإن سفلت)**: هو بضم الفاء وفتحها، حكاهما صاحب «المحكم»[(١)] وغيره، والفتح أشهر، وقد ضبط المصنف بخطه في الأصل فيهما باللغتين، وكذا في كتاب النفقات أيضًا كما شاهدته، والمضارع يَسْفُل بالضم سَفَالًا وسُفُولًا وتسفل بمعنىٰ سفل.

الأَخُ: قال ابن فارس في «مجمله»: قال بعض أهل العلم: سُمِّيَ الأَخَوانِ لتَأَخِّي كُلِّ واحدٍ منهما بالآخر ما يتأَخَّاهُ الآخر.

قال: ولعل الأُخُوَّةَ مُشتَقَّة من هٰذا، والإِخاءُ: ما يكون بينَ الأَخَوينِ.

قال: وذُكر أَنَّ الإِخْوةَ للوِلادَةِ، والإِخْوانَ للأَصْدِقاء، والنِّسبة إلى الأخت: أُخَوِيٌّ يعني: بضم الهمزة، وإلى الأخ: أخوي يعني: بفتحها[(٢)].

وقال الواحدي في «بسيطه» في قوله تعالىٰ: ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾[(٣)]، قال الزجاج: أصل الأخ في اللغة من التوخي وهو الطلب، فالأخ مقصده مقصد أخيه، وكذلك هو في الصداقة أن تكون إرادة كل واحد من الأخوين موافقة لما يريد صاحبه[(٤)].

---

(١) «المحكم» ٨/ ٣٣٠.

(٢) «مجمل اللغة» (ص٤٧، ٤٨).

(٣) آل عمران: ١٠٣.

(٤) ٱنظر: «تفسير الرازي» ٨/ ٣١٢، «اللباب في علوم الكتاب» ٥/ ٤٤٦.

ثم نقل عن أبي حاتم عن أهل البصرة أن الإخوة في النسب، والإخوان في الصداقة.

قال أبو حاتم[١]: وهٰذا غلط، يقال للأصدقاء والأنسباء: إخوة وإخوان، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾[٢] لم يعن النسب، وقال: ﴿أَوْ بُيُوتِ إِخْوَٰنِكُمْ﴾[٣]، ٱنتهىٰ[٤].

ومما جاء به من الإخوان في النسب قوله تعالىٰ: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ﴾ إلىٰ قوله: ﴿أَوْ إِخْوَٰنِهِنَّ أَوْ بَنِىٓ إِخْوَٰنِهِنَّ﴾[٥].

وذكر ابن السكيت وغيره أنه يقال في جمع الأخ: إخوة بكسر الهمزة وضمها لغتان[٦].

العَمُّ: هو أخو الأب. قال الأزهري عن أبي عبيد عن أبي زيد: يقال: تعمَّمتُ الرجل. إذا دعوته عَمًّا، ومثله: تخوَّلتُ خالًا.

قال الأزهري: وجمع العمّ: أعمام وعُمومة[٧].

قال ابن السكيت: يقال: هما ابنا عَمٍّ. ولا يقال: هما ابنا خالٍ. ويقول: هما ابنا[٨] خالةٍ. ولا يقال: هما ابنا عَمَّةٍ[٩].

---

(١) ٱنظر «تهذيب اللغة» ٧/ ٢٥٤، «لسان العرب» ١٤/ ٢١.

(٢) الحجرات: ١٠.

(٣) النور: ٦١.

(٤) «البسيط» ٥/ ٤٧٤-٤٧٥.

(٥) النور: ٣١.

(٦) «إصلاح المنطق» (ص١٣٤).

(٧) «تهذيب اللغة» ١/ ١٢٠.

(٨) بعدها في الأصول: ابن. وهو خطأ.

(٩) «إصلاح المنطق» (ص ٣١٢).

وقال صاحب «المحكم»: العَمُّ: أخو الأبِ، والجمع: أعمام، وعُموم؛ وعُمومة.

قال سيبويه: أدخلوا فيه الهاء؛ لتحقيق التأنيث، ونظيره البُعولَة والفُحولة.

وحَكى ابن الأعرابيّ في أدنى العَدد: أَعُمّ وأعْمُمُون بإظهار التضعيف[(١)]، جمع العم، وكان الحكم أعَمُّون، لكن هكذا حكاه.

والأُنثىٰ: عَمَّة، والمصدر: العُمومة، وما كنت عَمًّا، ولقد عَمَمْت.

ورجلٌ مُعَمٌّ، ومُعِمٌّ: كريم الأعمام، واسْتَعَمَّ الرجلَ: ٱتخذه عَمًّا، وتعمَّمه: دعاه عَمًّا، وتَعَمَّمته الناس: دعَوْه عَمًّا، كما يقال: تأَبَّاه، وتأَخَّاه، وتَبَنَّاهُ.

وهما ابنا عَمٍّ، تُفْرِد العَمَّ، ولا تثنيه؛ لأنك إنما تريد أن كلَّ واحد منهما مضاف إلىٰ هٰذِه الكنية، هٰذا قول سيبويه[(٢)].

وقال ابن فارس في «المجمل» والجوهري: المعمم: الكثيرُ الأَعْمامِ الكَريمُهُم، والعمِّيَّةُ: الكِبْرُ[(٣)].

قال الجوهري: ويقال: يا ابن عَمِّي ويا ابن عَمِّ ويا ابن عَمَّ. ثلاث لغات.

قال: والنسبة إلىٰ عَمٍّ عَمَوِيٌّ، كأنه منسوبٌ إلىٰ عَمًى، قاله

(١) في الأصل، (أ): التصغير.

(٢) «المحكم» ١/ ٥٢، ٥٣. بتصرف

(٣) «الصحاح» ٢/ ١٤٦٩، ١٤٧٠، «المجمل» (ص٤٦٨).

الأخفش[١].

الزَّوجَةُ[٢]: بالهاء لغة قليلة، حكاها جماعة من أهل اللغة[٣]، والأفصح الأشهر حذفها، وبه جاء القرآن، قال تعالىٰ: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[٤]، وقال تعالىٰ: ﴿وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥٓ﴾[٥].

قال أبو حاتم في كتابه «المذكر والمؤنث»: لغة أهل الحجاز: زوج، وهي التي جاء بها القرآن، والجمع: أَزْواجٌ.

قال: وأهل نجدٍ يقولون: زَوْجَةٌ للمرأة. وأهل مكة والمدينة يتكلمون بذلك أيضًا، وذكر له شاهدًا[٦].

وقد جاءت الهاء في الأحاديث الصحيحة، وتحسن هٰذِه اللغة للفرق بين الزوجين، وقد مشىٰ علىٰ ذلك المصنف.

الأَبُ[٧]: معروف، وقد يطلق علىٰ زوج الأم مجازًا، ومن ذلك حديث أنس لما صنعت أمه أم سليم الطعام وبعثه أبو طلحة زوج أمه أم سليم ليدعو رسول الله ﷺ، قال أنس: فلما رآني رسول الله

---

(١) «الصحاح» ٢/ ١٤٦٩، ١٤٧٠.

(٢) ورد في هامش (أ): يؤخر بعد قوله: وبنت الآبن وإن سفل. كذا بخط المصنف على الحاشية.

(٣) ٱنظر «تحرير ألفاظ التنبيه» (٢٤٩) «معجم ديوان الأدب» ٣/ ٣٠٨.

(٤) البقرة: ٣٥.

(٥) الأنبياء: ٩٠.

(٦) «المذكر والمؤنث» (ص١٦٥).

(٧) ورد في هامش (أ): يقدم على العم. كذا بخط المصنف علىٰ حاشيته.

قال: «**دعانا أبوك؟**» قلت: نعم. أخرجه أبو عوانة في «مسنده»[(١)].

وفي رواية: «**أرسلك أبوك؟**» قلت: نعم[(٢)]، وفي روايات: قال أنس: يا رسول الله، إن أبي يدعوك[(٣)]. وفي رواية: قال أنس: فلما رجعت قلت: يا أبتاه، قد قلت لرسول الله[(٤)]. وفي رواية: يا أبه[(٥)].

وقولهم: الأبوان: هو من باب التغليب، يكون ٱثنان مختلفي اللفظ يأتيان علىٰ لفظ أحدهما، تارة [١٢٧أ] لشرفه، وتارة لشُهرته، وتارة لخفَّته، وتارة لغير ذلك، كالأَبَوين[(٦)] للأب والأم، والعمرين لأبي بكر وعمر، والقمرين للشمس والقمر، وغير ذلك.

وقد عقد أبو عبيد في «غريب المصنف» وابن السكيت في آخر «إصلاح المنطق»[(٧)] في هٰذا بابًا.

قوله: (وَبِنْتُ الاْبْنِ وَإِنْ سَفَلَ): كذا هو بخطه (سفل) بدون تاء في آخره، وهو الصواب، وعبر ابن اللبان وغيره بقوله: وإن سفلت. وهو

---

(١) «مسند أبي عوانة» ٥/ ١٨٢ (٨٣١٧) كتاب الأطعمة، باب بيان صفة ٱتخاذ الخطيفة.

(٢) ٱنظر «مسند أبي يعلىٰ» (١٤٢٦)، «المعجم الكبير» ٥/ ١٠٣ (٤٧٢٩).

(٣) ٱنظر «المعجم الكبير» ٢٥/ ١٠٨ (٢٧٧).

(٤) ٱنظر «مستخرج أبي عوانة» (٨٣١٥) كتاب الأطعمة، باب بيان صفة ٱتخاذ الخطيفة ...، «المعجم الكبير» (٢٧٨).

(٥) «مستخرج أبي عوانة» (٨٣١٨) كتاب الأطعمة، باب بيان صفة ٱتخاذ الخطيفة.

(٦) في الأصل، (أ): كالأبوان. والجادة ما أثبتناه.

(٧) «إصلاح المنطق» (ص٤٠٠- ٤٠٢).

خطأ؛ لأن بنت بنت الٱبن لا ترث.

الرَّدُّ: الصرف، يقال: رد الشيء يرده ردًّا. إذا صرفه، وهو عكس العول؛ لأنه ينقص السهام، والرد يكثرها.

قوله: (وَالْعَمَّاتُ): هو مرفوع، وكذا الخالات.

ذو الأَرْحَامِ: يطلق علىٰ كل قريب وارثًا كان أو غير وارث، لكن الٱصطلاح خصصه بمن لا يرث.

وَالْأَرْحَامُ: جمع رحم علىٰ وزن كتف، وفيه اللغات الأربع في فخذ.

قال ابن عباد: وهو منبت الولد ووعاؤه في البطن[1].

وقال الجوهري: الرَّحِمُ: رَحِمُ الأنثىٰ، وهي مؤنثة، والرَّحِمُ: القَرابةُ[2].

النِّصْفُ: مثلث النون، ويقال: نصيف بزيادة ياء.

الوَلَدُ: بفتح الواو واللام، وحكى ابن قتيبة في «أدب الكاتب» تثليثها مع إسكان اللام[3].

قال الجوهري: الوَلَدُ يكون واحدًا وجمعًا، وكذلك الوُلْدُ بالضم، يعني بضم الواو وإسكان اللام، والوِلْدُ بكسر الواو لغة في الوَلْدِ، والوَلِيدُ: الصبيُّ، والجمع: وِلْدانٌ ووِلْدَةٌ، والوَلِيدَةُ: الصبيّة والأَمَةُ،

---

(١) «المحيط في اللغة» ٣/ ٩٥.

(٢) «الصحاح» ٢/ ١٤٢٧.

(٣) «أدب الكاتب» (ص٤٦١).

والجمع: الوَلائِدُ، ويقال: وَلَدَتِ المرأةُ وِلَادًا وولادة. والوالدةُ: الأمُّ، والوالِدُ: الأبُ، وهما الوالِدانِ[(١)].

الرُّبُعُ: من العدد، معروف، وهو جُزْءٌ مِن أرْبَعَةٍ، يقال: رُبْع ورُبُع. بإسكان الباء وضمها، ورَبِيع بفتح الراء وكسر الباء وبعدها ياء، ثلاث لغات ذكرها في «المحكم». قال: ويَطَّرِدُ ذلك في هٰذِه الكُسُور عنْدَ بعضهم، قال: والجمع: أرْباعٌ ورُبُوعٌ[(٢)].

قوله: (فَصَاعِدًا) هو منصوب على الحال، وناصبه واجب الإضمار.

الثُّلُثُ: بضم اللام، وتسكن أيضًا كما سلف.

السُّدُسُ: بضم الدال، ويجوز إسكانها.

الإِخْوَةُ: بكسر الهمزة وضمها كما سلف، جمع أخ، أصله: أخو بالتحريك.

الصُّلْبُ: بضم الصاد، المراد به الظهر، قال تعالىٰ: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ ۝٧﴾[(٣)].

قال الجوهري: ويقال فيه أيضًا الصَّلَبُ بفتح الصاد واللام في لغة[(٤)].

---

(١) «الصحاح» ١/ ٤٦٤.

(٢) «المحكم» ٢/ ٩٨.

(٣) الطارق: ٧.

(٤) «الصحاح» ١/ ١٧٨.

قوله: (العَصَبَةُ) جمع عاصب. قال ابن قتيبة[١]: لم أسمع به، وهو قياسه، وجمع العصبة: عصبات. [١٢٧ب] وقد ذكر المصنف ضابطه.

قال أهل اللغة[٢]: سُمُّوا بذلك لأنهم عصبوا به أي: أحاطوا، فالأب طرف والابن طرف، والعم جانب، والأخ جانب، وبنوهم كذلك.

قالوا: وكل شيء ٱستدار حول شيء فقد عصب به، ومنه العصائب: العمائم.

فَوْقُ: نَقيض تحت، يكون ٱسمًا وظرفًا فَيُبْنىٰ، فإذا أُضيف أُعرب، ذكره في «المحكم».

وحكى الكسائي: أَفَوْقَ تنام أم أسْفَلَ؟ بالفتح علىٰ حذف المضاف وترك البناء[٣].

الإِدْلاَءُ: التوصل.

الْمُشَرَّكَةُ: بفتح الراء المشددة، كما ضبطه المصنف بخطه في الأصل[٤]، وكذا في «التحرير»[٥]، وسبقه إليه ابن الصلاح؛ سُمِّيَتْ بذلك لما فيها من التشريك بين ولدي الأم وولدي الأبوين، التقدير: المشترك فيهما، أو مسألة الأخوة المشركة، ولو كسرت

---

(١) «غريب الحديث» ١/ ٢٢٦.

(٢) ٱنظر «الصحاح» ١/ ١٨٢، «طلبة الطلبة» (ص٤٣)، «تاج العروس» ٣/ ٣٨٠.

(٣) «المحكم» ٦/ ٣٥٩.

(٤) «منهاج الطالبين» ٢/ ٣٣٧.

(٥) «تحرير التنبيه» (ص٢٧٤).

الراء علىٰ نسبة التشريك إليها مجازًا لم يمتنع، وتُسَمَّى الحمارية أيضًا، وجمع في «التعجيز» بينهما فقال: إلا في المشركة الحمارية؛ ليعلم أنهما ٱسمان لمسألة واحدة، وتُسَمَّى المنبرية أيضًا؛ لأن عمر ﷺ سُئِلَ عنها فأجاب وهو على المنبر، ولها أركان موضحة في الشرح فراجعها.

الأَكْدَرِيَّةُ: بفتح الهمزة، سُمِّيَتْ بذلك باسم السائل أو باسم المسؤول، أو باسم الميتة، أو باسم زوجها، أو لأنها كدرت على الأخت ميراثها، أو كدرت أصل زيد بن ثابت، أو لتكدر أقوال الصحابة فيها، أقوال[(١)].

والأول: حكاه في «التحرير»[(٢)]، والثاني: حكاه القاضي عياض في «تنبيهاته» أن عبد الملك بن مروان ألقاها علىٰ رجل ينظر في الفرائض يُسَمَّىٰ أكدر، فأخطأ فيها، وحكاه صاحب «الشامل» ولم يقل: إنه أخطأ فيها، وحكاه صاحب «المغني» من الحنابلة كالأول، فإنه أفتىٰ فيها علىٰ مذهب زيد فأخطأ فنسبت إليه[(٣)].

وحكىٰ صاحب «البيان» عن الأعمش أن عبد الملك سأل عنها أكدر فذكر له ٱختلاف الصحابة فنسبت إليه.

وعبارة الرافعي أنه سأل رجلاً من الأكدر عنها.

---

(١) ٱنظر «الغرر البهية في شرح البهجة الوردية» ٣/ ٤٢٤.

(٢) «تحرير التنبيه» (ص٢٧٤).

(٣) «المغني» ٩/ ٧٥.

والقول الثاني حكاه صاحب «البيان» و«الشامل»، والمطرزي في «المغرب».

وحكى المطرزي أيضًا أن عبد الملك ألقاها علىٰ فقيه ٱسمه أو لقبه أكدر[(١)]، والسادس حكاه صاحب «البيان» و«الشامل» والرافعي، والأخير حكاه الرافعي أيضًا.

قوله: (وَقِيلَ: إِنْ لَمْ يُضَمَّنْ وَرِثَ) هو بضمِّ الياء من (يضمن) لِيَدْخُلَ فيه القاتلُ خطأ، فإنّ العاقلةَ تضْمَنُهُ، نبه عليه في «الدقائق»[(٢)]، وكذا ضبطه بخطه في الأصل، ثم كتب هٰذا على الحاشية.

الحَمْلُ: بفتح الحاء: ما في البطن، وبالكسر: ما حمل علىٰ ظهر [١٢٨أ] أو رأس، وفي حمل الشجر وجهان حكاهما ابن دريد[(٣)].

الخُنْثَىٰ: بالثاء المثلثة، مأخوذ من قولهم. تَخَنَّثَ الطعام: إذا ٱشتبه أمره فلم يخلص طعمه المقصود وشارك طعم غيره، فسمي الخنثىٰ بذلك؛ لاشتراك الشبهين فيه، قاله الماوردي في باب رضاع الخنثىٰ[(٤)]. وألفه للتأنيث فيكون غير مصروف، والضمائر العائدة عليه يؤتىٰ بها مفردة وإن ٱتضحت أنوثته؛ لأن مدلوله شخص صفته

---

(١) «المُغَرِّب» (ص٤٠٢).

(٢) «دقائق المنهاج» (ص٦٥).

(٣) ٱنظر «الصحاح» ٤/ ١٦٧٧، «لسان العرب» ١١/ ١٧٧، والوجهان هما الفتح والكسر.

(٤) «الحاوي» ١١/ ٤١٠.

كذا وكذا، وهو ضربان أشهرهما ما له فرج الرجال وفرج النساء.

قال ابن المسلم في كتاب «الخناثىٰ»: ولا يكون مشكلاً إلا إذا كان الفرجان تامي الخلق على الصفة الموجودة في الذكور والإناث، فلو كان له فرج المرأة على الخلقة التامة، وله كهيئة الذكر من غير أن يكون له خصيتان، [أو خصيتان][(١)] من غير ذكر فهٰذا ٱمرأة. قال: وهكذا العكس، وهو تنبيه حسن مقيد لما أطلقه الرافعي والأصحاب.

الثاني: أنه الذي له ثقبة لا تشبه واحدًا منهما، والجمع: الخناثىٰ كالحبالىٰ.

والمُشْكِلُ: بضم أوله وكسر ثالثه: الملتبس، يقال: أشكل الأمر فهو مشكل. وحكىٰ يعقوب وغيره: شكل الأمر بمعنىٰ أشكل[(٢)]، سُمِّيَ بذلك؛ لأنه لما تعارضت فيه علامة الذكورة والأنوثة التبس أمره، فَسُمِّيَ مشكلاً.

الثُّمُنُ: بضم الميم وإسكانها.

قوله: (**والثُّمُنِ**[(٣)] **ثَمَانِيَةٌ**): قال ابن سيده: الثَّمانِيَةُ: من العَدَدِ معروفة، يُقالُ: ثَمانٍ علىٰ لَفْظِ (يَمانٍ)، وليس ينسَب، وقد جاءَ في الشِّعْرِ غيرَ مَصْرُوفٍ، حكاه سِيبَوَيْهِ[(٤)].

---

(١) ليست في الأصل، (أ) والمثبت ما يقتضيه السياق.

(٢) ٱنظر: «إصلاح المنطق» (ص٢٥٥).

(٣) بعدها في (أ): من.

(٤) «المحكم» ١١/ ١٥٠.

وقالَ أَبو عَلِيٍّ الفارسيُّ: أَلِفُ ثمان للنِّسَبةِ.

وحكَىٰ ثَعْلَبٌ: ثَمانٌ، في حال الرَّفْع(١).

قال الأزهري: قال أبو حاتم عن الأصْمعي: يقال: ثمانية رجال، وثماني نِسوة، ولا يقال: ثمانٌ، وقال: هنَّ ثماني عَشْرة ٱمرأةً، مفتوحة الياء، وهُما ٱسمان جُعلا ٱسمًا واحدًا ففُتحت أواخرهما. وكذلك: [رأيت ثماني](٢) عشْرة ٱمرأةً، ومررتُ بثمانيَ عَشْرة ٱمرأةً(٣).

الوَفْقُ: من المُوَافَقَةِ، قاله الجوهري، يقال: حَلُوبَتُهُ وَفْقُ عِيالِهِ، أي: لها لبنٌ قَدْرُ كفايتهم(٤). فالوفق هنا الجزء الذي وافق به أحد العددين الآخر.

قوله: (**كَهُمْ وَأُمٍّ**): وكذا ما بعده، قد سلف في باب صلاة العيدين التنبيه علىٰ قلة ذلك، وأن المشهور أن الكاف لا تضاف إلا إلى الظاهر.

العَوْلُ: عبارة عن رفع الحساب، وهو زيادة السهام علىٰ أجزاء المسألة وارتفاعها.

وقول الغزالي: العول: الرفع. مما أنكروه عليه؛ لأن العول مصدر عال يعول عولاً، فهو لازم، فصوابه أن يقول: هو [١٢٨ب] الاٌرتفاع،

---

(١) «المحكم» ١١/ ١٥٠، ١٥١.

(٢) في النسخ: ثماني ثمان. والمثبت من «التهذيب».

(٣) «تهذيب اللغة» ١٥/ ١٠٧.

(٤) «الصحاح» ٢/ ١١٨٦.

وهكذا فسره الأزهري وغيره بالارتفاع والزيادة، قالوا: وعالت الفريضة: إذا ٱرتفعت، مأخوذ من قولهم: عال الميزان فهو عائل أي: مال وارتفع[١].

ونقل الرافعي عن بعضهم أنه يقال[٢]: عال الرجل الفريضة وأعالها. فيعديه، فإن صح هٰذا فلا ٱعتراض علىٰ عبارة الغزالي.

---

(١) «تهذيب اللغة» ٣/ ١٩٦ بتصرف.

(٢) ٱنظر «الأفعال» ٢/ ٣٩٢، «لسان العرب» ١١/ ٤٨٤.

كتاب الوصايا

الوصايا: جمع وصية، من: وَصَيتُ الشيء أَصِيْه: إذا وصلته، فالموصي وصل ما كان له في حياته بما بعد موته، قاله الأزهري[(١)].

وأرض واصية: كثيرة النبات؛ فَسُمِّيَ هٰذا التصرف وصية لما فيه من وصل القرابة الواقعة بعد الموت بالقربات المنجزة في حال الحياة.

ويقال: أوصيت لفلان بكذا، وأوصيت إليه: إذا جعلته وصيًّا.

ونقل المصنف في «تهذيبه» عن أهل اللغة أنه يقال: أوصيته ووصيته بكذا، وأوصيته ووصيت له، وأوصيت إليه: جعلته وصيًّا[(٢)].

وقال ابن القطاع: يقال: [وصيت إليه وصاية، ووصيته، وأوصيته][(٣)] وإليه ووصيت الشيء بالشيء وصيًا: وصلته[(٤)].

---

(١) «الزاهر» (ص٣٧٢) بتصرف.

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» ٣/ ١٩٢.

(٣) في النسخ الخطية: وصيته وإليه وصاية ووصية، ووصيت وأوصيته. والمثبت من «الأفعال».

(٤) «الأفعال» ٣/ ٣٣٣.

وعبارة الهروي: الوصي يكون الموصي[1] والموصىٰ له، وأصله: من وصى النبت يصي إذا ٱتصل[2].

وقال الخليل: العالي أوصىٰ ويجوز وصىٰ[3].

الزِّبْلُ: بكسر الزاي: السِّرْجِينُ، قاله الجوهري[4].

المَرَضُ[5] **المخوف والمخيف**: هو الذي يخاف منه الموت لكثرة من يموت به، فمن قال مخوف قال: لأنه يخاف فيه الموت، ومن قال: مخيف قال: لأنه يخيف من يراه.

الْفَجْأَةُ: سلف بيانها في اللباس.

الطَّبِيْبُ: العالم بالطِّبِّ، وجمع القلة: أَطِبَّةٌ، والكثير: أَطِبَّاء، تقول: ما كنتَ طَبيبًا، ولقد طَبِبت، بكسر الباء، والمتطبِّب: الذي يَتعاطىٰ عِلم الطِّب، والطبُّ بفتح الطاء وضمها: لغتان في الطِّبِّ، وكلُّ حاذقٍ طبيبٌ عند العرب، قاله كله الجوهري[6].

وقد حكىٰ تثليث طاء الطب ابن مالك[7] وغيره.

القُوْلَنْجُ: بضم القاف وإسكان الواو وفتح اللام، ويقال فيه:

---

(١) في الأصل، (أ): الوحي. والمثبت من «الغريبين».

(٢) «الغريبين» ٦/ ٢٠٠٨.

(٣) «العين» ٧/ ١٧٧.

(٤) «الصحاح» ٢/ ١٢٨٥.

(٥) في الأصل، (أ): المريض، والمثبت من «المنهاج».

(٦) «الصحاح» ١/ ١٨٣.

(٧) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ١/ ١٣.

قولون، وليس بعربي، وهو أن ينعقد أخلاط الطعام في بعض الأمعاء فلا ينزل، ويصعد بسببه البخار إلى الدماغ فيؤدي إلى الهلاك، كذا قاله الرافعي في «تفسيره»، وتبعه في «الشرح»، وفيه نقص من جهة قصر سببه على ٱنعقاد أخلاط الطعام، وزيادة من جهة تقييده بصعود البخار، وإيهامه أن الهلاك إنما هو بذلك، وقد يحصل تبخير بدون وجع في الأمعاء، فلا يُسَمَّىٰ قولنجًا.

والذي ذكره أهل الصناعة [١٢٩أ] في تفسيره أنه مرض معوي مؤلم يتعسر معه خروج ما يخرج بالطبع، وقد ينتقل إلى الوسواس والمالنخليا والصرع، وهو رديء، وقد يكون ذلك وحده سببًا للهلاك من غير تصعد بخار، وقسموه إلىٰ ما يحصل في الأمعاء وهو أصعبه، ويُسَمَّىٰ إيلاوس، ومعنىٰ هٰذِه الكلمة: رب ٱرحم، وأنه مستعاذ منه، وإلىٰ ما يحصل في الأمعاء الغليظة، وخصه المتأخرون باسم القولنج؛ لأنه يحصل في أحد الأمعاء الغليظة المُسَمَّىٰ قولون، ثم منه إلى المعى الأعور المتصل بالمعى المستقيم المتصل بمحل البراز، وهٰذا القولنج الحاصل في الأمعاء الغليظة كله رديء، ومع ذلك قسموه إلىٰ سليم ورديء، وكأنهم أرادوا بالسليم ما تقرب منه السلامة، وكلا القسمين عشرة أنواع؛ لأن السبب قد يكون ريحًا أو فعلًا أو ورمًا، حارًّا أو باردًا، بلغميًّا أو سوداويًّا، وقد يكون السبب التواء المعىٰ وبرده، أو ضعف الدافعة، أو ضعف الحبس، وفي بعض هٰذِه العشرة كالسفلىٰ أو الريحي ما يسهل علاجه ويزول بسرعة فهو سليم، فيحمل إطلاق الفقهاء على

الغالب منه أو كله مخوف وإن سهل علاجه، وإنما يسهل إذا لم يقارنه سبب آخر يعينه على الهلاك.

فائدة: ينفع القولنج التين والزبيب، والخبز الخشكار، وترك الغذاء، ويبادر إلى التنقية ولا يبادر إلىٰ سقي المسهل من فوق، فقد لا يجد منفذًا فيؤدي إلىٰ خطر.

ويضر القولنج البقول إلا السداب والسلق وكل غليظ من اللحم، وحبس الريح، وحبس البراز، والحركة على الطعام، وشرب الماء البارد، وأكل الكمأة. وقال ابن الرفعة في القولنج عن ٱنحباس الريح: حل في هٰذا النوع مرة حتىٰ أشفيت منه على الموت لطول بقائه وشدة ألمه وبرئت منه بخروجه من [غير شيء][1] معه.

ذَاتُ الجَنْبِ: قروح تحدث في داخل الجنب بوجع شديد ثم ينفتح في الجوف ويسكن الوجع وذلك وقت الهلاك، وكذلك وجع الخاصرة، وكذا القروح التي تحدث في الصدر والرئة، قاله الرافعي.

والمشهور عند أهل الصناعة في تفسير ذات الجنب أنها ورم حار في الغشاء المستبطن للأضلاع، وقد يقولون: ذات الجنب الخالصة أو [١٢٩ب] شوصة، ومرادهم بذلك ورم حار في الحجاب القاسم للصدر نصفين.

ويقولون أيضًا: البرسام، وهو ورم حار في الحجاب الفاصل بين

---

(١) في النسخ الخطية: غيري. ولعل المثبت الصواب.

أعضاء البدن وأعضاء النفس، وبعضهم يطلق عليه ذات الجنب وهو يلزمه ٱختلاط الذهن.

والقدماء لا يطلقون ٱسم ذات الجنب من الأمراض الرديئة، وإنما يكون في الصدر نفسه كانت في المفصل أم في الغشاء المستبطن للأضلاع، ومتىٰ كان الورم ظاهرًا لا يُسَمَّىٰ ذات جنب بل ورم ظاهر الصدر، وذات الجنب مؤذية جدًّا لإفراطها تسخين القلب والروح لقربها ولقوة الوجع لكون العضو قريب الحس ودائم الحركة بالتنفس، ولمزاحمتها النفس، ولعسر تخلل موادها لأجل صفاقة العضو، ولبعد مكانها من الدواء، ولأن إصلاحها بالتبريد، والعضو الذي هو فيه عصبي يمنع منه، ولتعسر ٱستفراغ موادها بالإسهال ونحوه، وقد تميل ذات الجنب إلى المواضع السفلية فينفتح فتصير بواصير، فيكون ذلك من أسباب الخلاص منها.

وأكثر ما تعرض ذات الجنب في الخريف والشتاء، ويقل عروضها في الصيف وفي البلاد الجنوبية، ومن علاماتها: الحمى اللازمة والوجع الناخس تحت الأضلاع، وضيق النفس وتواتره، والسعال.

وقسموا ذات الجنب أيضًا إلىٰ رديء وسليم، وإلىٰ سهلة وإلىٰ صعبة العلاج؛ فمن علامات السليمة أن يكون الثقب سهلًا لا يحتاج فيه إلىٰ سعال شديد، وأن يكون من أول المرض، وأن يكون نضجًا، وأن يكون (...)[1] غير شديد الخروج عن الأمر الطبيعي،

---

(١) كلمة غير مقروءة بالمخطوط.

وخفة الوجع، وكثرة النوم، واستواء الحركة، وكون البول والبراز على الحالة المحمودة المعهودة في الأمر الطبيعي.

وفرقوا بين ذات الجنب وذات الرئة، وذات الكلية، ومحل البسط في ذلك كتبهم.

وفي كتب جماعة منهم أن سبب وجع الخاصرة ريح أو بلغم، وجعلوه مثل وجع الظهر الحادث عن برد مزاج، وهو قريب من القلب والكبد، وهما رئيسان؛ فلهذا يخاف منه.

الرُّعَافُ: سلف بيانه في صلاة المسافر، والدائم هو المخوف منه، كما نص عليه، وكذا الشديد، وابتداؤه ليس بمخوف، والخفيف القليل ليس بمخوف، بل من مصالح الدماغ؛ فإن الدماغ رئيس ويصعد البخار إليه والمواد ويعرض لها غليان، فاحتاج أن يكون لها منافذ تدفع فضوله، واقتضى السبر والتقسيم أن يكون [١٣٠أ] من عروق الأنف، فإذا كثر ودام ضر، ويعالج المستعد له قبل حدوثه بالاستفراغ أو بالفصد لينجذب الدم إلىٰ ضد تلك الجهة، بشرط أن يكون الفصد ضيقًا جدًّا لئلا يفرط إلىٰ إضعاف القوة.

ومن الأدوية: الكافور والأفيون، ومن الرعاف: رعاف أسود يخرج من الثقب لقروح فيه قتالة.

الْإِسْهَالُ: قسمه أهل الصناعة إلىٰ ما هو من الدماغ، وإلىٰ ما هو من المعدة، وإلىٰ ما هو من غيرهما كالأمعاء، وإلىٰ ما هو من البدن كله، وإلىٰ ما هو من حركة مواد فاسدة، وأكثروا من ذلك فلا نطول به.

الدِّقُّ: بكسر الدال، وهو -كما قال الرافعي- داء يصيب القلب ولا تمتد معه الحياة غالبًا.

ولا شك أن أمراض القلب كلها صعبة؛ فإنه رئيس البدن وملكه، وذكر الأطباء حمى الدق في أقسام الحميات، وهي المتشبثة بالأعضاء، ويلزمها نحافة الأعضاء فيدق أكثر مما يكون في سائر الحميات، وذكروا دق الشيخوخة والهرم، ولم يذكروا الدق مطلقًا من أنواع المرض كما ذكره أصحابنا.

وفي كلامهم أن عند أول عروض الدق يكثر الشعر الذي على الصدر ويغلظ، وعند آخره يعدم الشعر لإفراط يبوسة القلب جدًّا.

الفَالِجُ: قال ابن القطاع[1]: فلج فالجًا: بطل نصفه أو عضو منه.

الحُمىٰ: حرارة غريبة تشتعل في القلب ثم تنبت منه بتوسط الروح والدم والشرايين والعروق في جميع البدن، فيشتعل فيه ٱشتعالاً لا يضر بالأفعال الطبيعية، والكلام فيها وأقسامها كثير جدًّا ليس هٰذا موضعه. وحم الرجل وأحمه الله فهو محموم، ذكره الأزهري وغيره.

قوله: (وَحُمَّىٰ مُطْبَقَةٌ) ضبطه المصنف بخطه بفتح الباء وكسرها.

الشَّاةُ: تقدم بيانها في الزكاة، وكذا الضأن والمعز.

السَّخْلَةُ: بفتح السين المهملة ثم خاء معجمة ساكنة، وجمعها: سخال بكسر السين، وسخل، وهي من ولد الضأن والمعز من حين

---

(١) «الأفعال» ٢/ ٤٦٦.

يولد إلىٰ أن يستكمل أربعة أشهر، فإذا بلغتها فصلت عن أمها، فالأولاد المعزىٰ جفار، وقد سلف هٰذا في كتاب الزكاة.

العَنَاقُ: تقدم بيانها في باب محرمات الإحرام.

الْبَخَاتي: معروفة بتشديد الياء وتخفيفها، وكذا ما أشبهها مما واحده مشدد يجوز في جمعه التشديد والتخفيف، كالعواري والسواري والعلالي، وشبهها، كما سلف في العارية، وواحد البخاتي: [١٣٠ب] بختي، والأنثىٰ: بختية.

قال الجوهري: البُخْتُ: من الإِبل، معرَّب، قال: وقال بعضهم: عربيٌّ.

قال: وجمعها بَخَاتِيُّ غير مصروفٍ؛ لأنه جَمْع الجمع بخلاف مَدَائِنيٌّ[١].

قال أبو حاتم السجستاني في كتاب «المذكر والمؤنث»: البُخْتُ: مؤنّثة، جمع البختي والبُخْتِيّةِ.

قال: ويقال: بَخاتي مشدَّد الياء ومخففه، وبَخَاتىٰ أيضًا بفتح التاء[٢]. قال أهل اللغة[٣]: ويجمع البختي أيضًا علىٰ بخت بضم الباء وإسكان الخاء.

الْعِرَابُ: بالعين المهملة. قال الأزهري: البقر أنواع منها

---

(١) «الصحاح» ١/ ٢٣٧.

(٢) «المذكر والمؤنث» (ص١٦٠).

(٣) ٱنظر «جمهرة اللغة» ١/ ٢٥٢، «إيضاح شواهد الإيضاح» ٢/ ٧٨٨.

الجواميس وهي أنبل البقر وأكثرها ألبانًا وأعظمها أجسامًا، ومنها العِرَابُ، وهي جُرد ملس حسان الألوان كريمة[(١)].

ومنها الدربانية بدال مهملة مفتوحة ثم راء ساكنة، ثم باء موحدة، ثم ألف، ثم نون، وهي التي ينقل عليها الأحمال.

وقال ابن فارس: الدَّرْبانِيَّةُ تَرِقُّ أَظْلافُها وجلودُها ولها أَسْنِمَةٌ[(٢)].

الجَمَلُ: الذكر، والناقة: الأُنثىٰ، كما نقله الأزهري عن العرب العاربة[(٣)].

البَعِيرُ: ٱسم جنس عند أهل اللغة، وسمع من العرب: حلب فلان بعيري، وصرعتني بعيري.

البَقَرَةُ: سلف بيانها في الزكاة.

الثَّوْرُ: الذكر من البقر، والأنثىٰ ثورة، والجمع: ثورة، كعود وعِوَدة، وثيرة وثيران، كحيرة وحيران، وثيرة أيضًا. قال المبرد: إنما قالوا: ثيرة ليفرقوا بينه وبين ثورة الأقط وثيرة علىٰ فعلة ثم حركوه.

الدَّابَّةُ: ٱسم لما يدب على الأرض، ثم ٱشتهر ٱستعمالها فيما ذكره المصنف، وهو الفرس والبغل والحمار.

قوله: (وَجَبَ المُجْزِئُ كَفَّارَةً) هو منصوب على الحال أو التمييز.

الجَارُ: المجاور، تقول: جاورته مجاورة وجوارًا بكسر الجيم

---

(١) «الزاهر» (ص٢٣١).

(٢) «مجمل اللغة» (ص٢٤١).

(٣) «الزاهر» (ص٣٧٥) بتصرف.

وضمها، وتجاوروا واجتررا.

القَبِيلَةُ: بنو الأب. قال الماوردي في «الأحكام السلطانية»: أنساب العرب ست مراتب تجمع أنسابهم وهي: شعب، ثم قبيلة، ثم عمارة، ثم بطن، ثم فخذ، ثم فصيلة؛ فالشعب النسب الأبعد كعدنان؛ سُمِّيَ شعبًا لأن القبائل منه تتشعب، ثم القبيلة، وهي ما ٱنقسمت فيه الشعب كربيعة ومضر؛ سُمِّيَتْ قبيلة لتقابل الأنساب منها، ثم العمارة، وهي ما ٱنقسمت فيه أنساب القبيلة كقريش وكنانة، ثم البطن، وهو ما ٱنقسمت فيه أنساب العمارة كبني عبد مناف وبني مخزوم، ثم الفخذ وهو ما ٱنقسمت فيه أنساب البطن [١٣١أ] كبني هاشم وبني أميّة، ثم الفصيلة وهي ما ٱنقسمت فيه أنساب الفخذ كبني العباس وبني أبي طالب، فالفخذ يجمع الفصائل، والبطن تجمع الأفخاذ، والعمارة تجمع البطون، والقبيلة تجمع العمائر، والشعب تجمع القبائل، فإذا تباعدت الأنساب صارت القبائل شعوبًا، والعمائر قبائل[١].

وزاد ابن الكلبي: العشيرة قبل الفصيلة.

وأنشد أبو محمد عبد الله بن عطاء الأديب:

أقصد الشعب فهو أكبر حي

عددًا في الحواء ثم القبيلة

---

(١) «الأحكام السلطانية والولايات الدينية» (ص٢٦٨، ٢٦٩).

ثم يتلوهما العمارة ثم البطن
والفخذ بعدها والفصيلة
ثم من بعدها العشيرة لٰكن
في جنب ما ذكرنا قليلة

وقال غيره:

قبيلها[١] قبلها شعب وبعدهما
عمارة ثم بطن تلوه فخذ
وليس يؤوي الفتىٰ إلا فصيلة
ولا سداد لسهم ما له قَذَذُ

وذكر الجواني في «الفاضلية» أن العرب علىٰ طبقات عشر أعلاها الجذم ثم الجمهور، ثم الشعوب، واحدها: شعب، ثم القبيلة، ثم العمارة، ثم البطن، ثم الفخذ، ثم العشيرة، ثم الفصيلة، ثم الرهط.

وقال ابن دريد[٢]: الشعب: الحي العظيم من الناس.

العَرْصَةُ: بإسكان الراء بقعة من الدار واسعة ليس فيها شيء من بناء، والجمع: العراص والعرصات، هٰذا أصله.

قوله: (وَيَصِحُّ الإِيْصَاءُ فِي قَضَاءِ الدَّيْنِ، وَتَنْفِيذُ[٣] الوَصِيَّةِ مِنْ كُلِّ حُرٍّ مُكَلَّفٍ): أي: يصح الإيصاء في تنفيذ الوصية ممن ذكره بخلاف الوصية في أمر الأطفال، فإنه لا يكفي لصحتها ذلك، بل لا بد من

---

(١) كذا بالأصول، وفي عدد من المصادر: (قبيلة).

(٢) «جمهرة اللغة» ١/ ٣٤٣.

(٣) في الأصل، (أ): «وتنفذ»، والمثبت موافق للمنهاج.

شرط آخر، وهو ما ذكره، ثم رأيت في نسخة الأصل بخط المصنف (وتنفذ) بدون ياء مثناة تحت بين الفاء والذال، وفيه نوع تكرار؛ فإنه قرر قبل ذلك أنه سنة حيث قال: (**يُسَنُّ الإِيصَاءُ بِقَضَاءِ الدَّيْنِ وَتَنْفِيذِ الوَصَايَا**)، فلا فائدة للحكم هنا بالصحة.

كتاب الوديعة

هي ٱسم لعين يضعها مالكها أو نائبه عند آخر ليحفظها، مأخوذة من ودع الشيء يدع: إذا سكن، فكأنها ساكنة عند المودع مستقرة.

وقيل[(١)]: من قولهم: فلان في دعة؛ أي: خفض من العيش؛ لأنها في دعة عنده غير مبتذلة بالانتفاع.

وقيل[(٢)]: من الدعة وهي الأمان. أي: هي في أمان من التلف عند المودع.

قال الأزهري: أَوْدَعْتُ الرجل [١٣١ب] وَدِيْعَةً: إذا أقررتها في يده علىٰ سبيل الأمانة؛ وسميت وديعة -بالهاء- لأنهم ذهبوا بها إلى الأمانة.

يقال: وَدَعَ الشيء يَدَع: إذا سكن واستقر، وَوَدَعَ الرجل يَدَع: إذا صار إلى الدَّعَة والسكون.

(١) ٱنظر «الصحاح» ٣/ ١٠٧٤، «لسان العرب» ٧/ ١٤٥، «تاج العروس» ١٨/ ٣١٨.

(٢) ٱنظر «شرح حدود ابن عرفة» (ص ٣٤١).

قال أبو عبيد عن الكسائي: أودعت الرجل مالاً: إذا دفعته إليه، يكون وديعة عنده، وأودعتُه: قبلت وديعَتَه[١].

قال الأزهري: والمعروف في كلام العرب: أودعت الرجل: إذا ٱسْتَوْدَعته [وديعة يحفظها لك. وأما أودَعْتُهُ][٢] قبلتُ وديعته، فليس بمعروف[٣].

الْحِرْزُ: أصله في اللغة: الموضع الحصين.

قوله: (**أَوْ يَضَعُهَا فِي خِزَانَةٍ**): هي بكسر الخاء كما ضبطه بخطه في الأصل.

قوله: (**والغَارَةُ**): هٰذِه لغة قليلة كما سلف في أواخر السلم، والفصيح: أغار إغارة.

الفَجْأَةُ: سلف بيانها في الوصية وغيرها.

قوله: (**فَتَرَكَ عَلْفَهَا**): هو بإسكان اللام.

قوله: (**فإن أَعْطَاهُ المَالِكُ عَلَفًا**): هو بفتح اللام، وكذا ضبطه المصنف بخطه فيهما كذلك؛ فإن العلف بسكون اللام المصدر وبفتحها ما يتعلفه البهائم، وقد سلف في باب محرمات الإحرام أيضًا.

قوله: (**فَلَوْ قَالَ: لاَ تَرْقُدْ**): هو بضم القاف.

---

(١) «الزاهر» (ص ١٨٦).

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل، (أ)، والمثبت من «الزاهر».

(٣) «الزاهر» (ص٣٨٠). بتصرف

قال أهل اللغة[١]: يرقد رقدًا ورقودًا ورقادًا: إذا نام، فهو راقد، وهم رقود، وهي راقدة، والرقدة: النومة، وأرقده: أنامه، والمرقد: الموضع، والمرقد: دواء معروف يرقد من شربه.

الصُّنْدُوقُ: فيه لغات تقدمت في باب أسباب الحدث.

قوله: (لاَ يُقْفِلْ): هو بضم الياء وكسر الفاء، يقال: أقفل يُقْفِل، كذا ٱقتصر عليه المصنف في «تحريره»، ورأيته بخطه مضبوطًا في الأصل.

وحكى اللبلي في «شرح الفصيح» عن ابن طريف أنه يقال: قفلت بغير ألف[٢].

قوله: (وَلَوْ قَالَ: ٱرْبِطِ الدَّرَاهِمَ): هو بكسر الباء على المشهور الأفصح.

وحكى الجوهري ضمها عن الأخفش[٣]، يقال: ربط بفتح الباء يربط بكسرها وضمها- قال المطرز وغيره: والكسر أفصح- ربطا. أي: شد، لكن البيان عن الشيخ أبي حامد أن الربط هنا عبارة عن الجعل، وهو خلاف المتبادر. وتبعه ابن يونس فقال: معناه: ٱجعلها.

الجَيْبُ: من جاب يجُوب: إذا قطع، يقال: جُبْتُ القميصَ أجُوبُهُ

---

(١) «جمهرة اللغة» ٢/ ٦٣٥، «الصحاح» ٢/ ٤٧٦، «المحكم والمحيط الأعظم» ٦/ ٣٠٩.

(٢) ٱنظر: «تحرير التنبيه» (ص ٢٣١).

(٣) «الصحاح» ١/ ٨٨٠.

وأَجِيبُهُ: إذا قَوَّرتْ جَيبه، وكذا هو في «الصحاح»[١]، كما سلف في شروط الصلاة.

وهل المراد هنا الجيب المعروف أو فتحة القميص؟.

ظاهر كلام الجوهري وابن قرقول وابن الأثير الثاني، والظاهر أنه هنا الأول، وإن لم أره في شيء من كتب اللغة بهٰذا المعنىٰ.

وبعضهم يجعل عند [١٣٢أ] طوقه فتحة نازلة كالخريطة، فيحتمل أن يكون هو المراد به أيضًا.

---

(١) «الصحاح» ١/ ١٣٤.

كتاب الفيء والغنيمة[١]

القسم: بفتح القاف مصدر بمعنى القسمة، وكذا في قسم الصدقات، والقسم بين الزوجات، كله بفتح القاف فهو النصيب، وبفتح القاف والسين اليمين، ويقال لموضع القسم: مَقْسِم بكسر السين كمجلس.

والفيء: مأخوذ من فاء: إذا رجع، قال تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾[٢] أي: ترجع، والمراد بالرجوع هنا المصير. أي: صار للمسلمين.

والغنيمة والمغنم بمعنًى، يقال: غنم يغنم غنمًا، وأصل الغنم: الربح.

الإِيْجَافُ: الإعمال، وقيل: الإسراع، والوجيف: ضرب من سير الخيل والإبل، يقال: وجف يجف بكسر الجيم وجْفًا بإسكانها ووجيفًا، وأوجفته أنا.

---

(١) في «المنهاج»: كتاب قسم الفيء والغنيمة.

(٢) الحجرات: ٩.

الرِّكَابُ: الإبل خاصة. قال الأزهري وغيره: هي الرواحل المعدة للركوب[(١)].

قالوا: ولا وَاحدَ لها من لَفظِها، بل واحدها: راحلةٌ، وجمعها: رُكُب، ككتاب وكتب[(٢)].

المَصَالِحُ: جمع مصلحة، وهي مفعلة من الصلاح ضد الفساد.

الثُّغُورُ: جمع ثغر، وهو موضع المخافة.

الأَهَمُّ: أفعل تفضيل من هممت الشيء: إذا قصدته.

اليتم: الٱنفراد، ومنه: الدرة اليتيمة.

قال الجوهري وغيره: واليتيم في الناس: من مات أبوه، وفي البهائم: من ماتت أمه[(٣)].

السَّبِيلُ: الطريق، يؤنثان ويذكران[(٤)]؛ وسُمِّيَ المسافر ابن سبيل لملازمته إياها كملازمة الطفل أمه.

الدِّيوَانُ: بكسر الدال على المشهور وحكي فتحها، وأنكره الأصمعي والأكثرون، وهو فارسي معرب، كذا قاله الأكثرون[(٥)].

وحكى النحاس خلافًا بين العلماء أنه عربي أم معرب؟

---

(١) «الزاهر» (ص٣٨١).

(٢) «تهذيب اللغة» ١٠/٢١٦، ٢١٧.

(٣) «الصحاح» ٢/١٥١٩.

(٤) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني (ص١٤٦).

(٥) ٱنظر: «المعرب» (ص١٥٤).

قال الجوهري: أصله: دِوَّانٌ، فعوّض من إحدى الواوين ياء؛ لأنّه يجمع علىٰ دَوَاوِين، ولو كانت الياء أصلية لقيل: دياوين. ويقال: دَوَّنْتُ الديوان(١).

وأول من وضع الديوان في الإسلام عمر بن الخطاب.

قال الماوردي في «الأحكام السلطانية»: الديوان موضوع لحفظ الحقوق من الأموال والأعمال، ومن يقوم بها من الجيوش والعمال.

قال: وفي سبب تسميته ديوانًا وجهان: **أحدهما**: أن كسرى ٱطلع يومًا علىٰ كتّاب ديوانه فرآهم يحسبون مع أنفسهم، فقال: دوانه، أي: مجانين، ثم حُذفت الهاء لكثرة الٱستعمال تخفيفًا.

والثاني: أن الديوان بالفارسية ٱسم للشياطين، فسُمِّيَ الكتّاب باسمهم لحذقهم بالأمور ووقوفهم على الجلي والخفي، [١٣٢ب] وجمعهم لما شذ وتفرّق، وسُمِّيَ مكانهم باسمهم(٢).

العَرِيفُ: فعيل بمعنىٰ فاعل، والعِرافَة عمله، وجمعه: عُرَفَاءُ، وهو النقيبُ كما قال الجوهري(٣).

وقال الماوردي وغيره: النقيب أكبر؛ فإنه يكون علىٰ طائفة من العرفاء. وعبارة ابن الأثير أنه القيم بأمور القبيلة أو الجماعة من الناس يلي أمورهم ويتعرف الأمير منه أحوالهم.

---

(١) «الصحاح» ٢/ ١٥٥٤.

(٢) «الأحكام السلطانية والولايات الدينية» (ص٢٥٩).

(٣) «الصحاح» ٢/ ١٠٧٢.

والعرافة حق. أي: مصلحة للناس ورفق في أمورهم وأحوالهم.

وقوله: (العرفاء في النار) تحذير [من التعرض للرياسة][(١)]، لما في ذلك من الفتنة، وأنه إذا لم يقم بحقه ٱستحق العقوبة وأثم.

قُرَيْشٌ: هم أولاد النضر بن كنانة، كما جزم به المصنف، وهو قول أكثر الناس كما ٱدعاه الأستاذ أبو منصور، لكن الذي نسبه البيهقي إلىٰ أكثر أهل العلم أنه ولد فهر بن مالك بن النضر بن كنانة، وهو لقب له، واسمه قريش.

وقد حكيت في «الشرح» قولين آخرين في ذلك وثالثًا أيضًا؛ وسُمُّوا قريشًا لتقرشهم وهو الكسب والجمع، كذا قاله الفراء والجمهور، وكانوا أصحاب كسب، وقيل غير ذلك مما ذكرته في «الشرح»[(٢)].

وحكى ابن دحية في كتاب «التنوير» في ذلك عشرين قولاً وسردها، قال أهل الأنساب: قريش نوعان: قريش البطاح وهم بنو كعب بن لؤي، وقريش الظواهر وهم بنو عامر بن لؤي، ويقال: قرشي وقريشي، والمختار صرف قريش، قال تعالىٰ: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝١﴾[(٣)]، ويجوز تركه، وجاء في الشعر مصروفًا وغير مصروف، فمن صرف أراد الحي ومن تركه أراد القبيلة.

بَنُو هَاشِم: نسبة إلىٰ هاشم بن عبد مناف؛ سُمِّيَ هاشمًا لأنه كان

---

(١) في النسخ: للتعرض من الرياسة.

(٢) «فتح الوهاب شرح منهاج الطلاب» ٢/ ٣٠، «حاشية البجيرمي علىٰ شرح المنهج» ٣/ ٣٠٢.

(٣) قريش: ١.

يهشم الثريد لقومه وغيرهم جودًا، واسم هاشم عمرو، وفيه أنشدوا:

عمرو العلىٰ هشم الثريد لقومه
ورجال مكة مسنتون عجاف[١]

بنو نوفل وبنو عبد شمس هما ابنا عبد مناف.

وقوله: (ثُمَّ عَبْدِ شَمْسٍ): أي: ثم بني عبد شمس، ويجوز في قراءة عبد شمس ثلاثة أوجه: فتح الدال والسين المهملة من غير تنوين، وجر الدال وفتح السين المهملة من غير تنوين فيهما أيضًا، وجر الدال من غير تنوين وجر المهملة بالتنوين.

عَبْدِ العُزىٰ: هو ابن قصي.

الأَنْصَارُ: جمع نصير، كشريف وأشراف، وهم الحيان: الأوس والخزرج، وهما ابنا حارثة بن ثعلبة، وقد ذكرهم الله تعالىٰ في مواضع من القرآن، قال تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾[٢]، وقال: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ﴾[٣] الآية. وفي «صحيح البخاري» في كتاب المغازي في باب من قتل يوم أحد عن قتادة قال: ما نعلم حَيًّا من أحياء العرب أكثر شهيدًا أعز يوم القيامة من الأنصار.

قال قتادة: وحدثنا أنس بن مالك أنه قُتِلَ منهم يوم أُحُدٍ سبعون،

---

(١) البيت من الكامل، وهو لابنته، انظر: «العين» ٣/ ٤٠٥.

(٢) التوبة: ١٠٠.

(٣) التوبة: ١١٧.

ويوم بئر معونة سبعون، ويوم اليمامة سبعون[١].

وفي «صحيح البخاري» أيضًا عن غيلان بن جرير قال: قلت لأنس ابن مالك: أرأيت ٱسم الأنصار؟ أكنتم تُسَمَّون به، أم سماكم الله تعالىٰ؟ قال: بل سمانا الله تعالىٰ[٢].

وجاء في فضلهم عدة أحاديث، فلنذكر نبذة منها، فأنا من بينهم، ففي «المستدرك» من حديث أنس قال: ٱفتخر الحيان من الأنصار: الأوس والخزرج، فقالت الأوس: منا من ٱهتزّ لموته عرش الرحمن سعد بن معاذ، ومنا من حمته الدَّبْر عاصم بن ثابت بن الأقلح، ومنا من غسلته الملائكة حنظلة بن الراهب، ومنا من أجيزت شهادته بشهادة رجلين خزيمة بن ثابت.

قال الخزرجيون: منا أربعة جمعوا القرآن لم يجمعه غيرهم: أبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد.

قال الحاكم: صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه[٣].

وفيه أيضًا عن زيد بن أرقم قالت الأنصار: يا رسول الله، ٱدع الله أن يجعل أتباعنا منا، فدعا لهم أن يجعل أتباعهم منهم، ثم قال: هٰذا حديث صحيح الإسناد[٤].

---

(١) «صحيح البخاري» (٤٠٧٨) كتاب المغازي، باب من قتل من المسلمين يوم أحد.

(٢) «صحيح البخاري» كتاب المناقب، باب مناقب الأنصار (٣٧٧٦).

(٣) «المستدرك» ٤/ ٩٠.

(٤) وهو في «صحيح البخاري» (٣٧٨٧).

وفي «صحيح[1] ابن حبان» من هٰذا الوجه مرفوعًا: «**اللهم ٱغفر للأنصار ولأبناء الأنصار، ولأبناء أبناء الأنصار [ولنساء الأنصار][2]، ولنساء أبناء الأنصار، ولنساء أبناء أبناء الأنصار**»[3]، وأخرجه أحمد في «المسند» ونحوه في البخاري.

وفي «الطبراني الكبير» من حديث معاذ بن رفاعة عن أبيه مرفوعًا: «**اللهم ٱغفر للأنصار ولأبناء الأنصار ولذراريهم ولجيرانهم**»[4].

ومن حديث أنس مرفوعًا: «**وللكنائن وللجيران**»[5].

وأخرج هٰذا ابن حبان في «صحيحه» بلفظ: «**اللهم ٱغفر للأنصار [ولذراري الأنصار][6] ولذراري ذراريهم ولموالي الأنصار**»[7].

وأخرجه أيضًا من حديث رفاعة بن رافع وزاد: «**ولمواليهم ولجيرانهم**»[8].

---

(١) ساقطة من (أ).

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل، (أ) والمثبت من «صحيح ابن حبان».

(٣) «مسند أحمد» (١٩٢٩٩، ١٩٣٤٣)، «صحيح ابن حبان» (٧٢٨١) كتاب: إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة، باب: فضل الصحابة والتابعين ﷺ، وأصل الحديث في «صحيح البخاري» كتاب: التفسير، باب: قوله: ﴿هم الذين يقولون لا تنفقوا علىٰ من عند رسول الله﴾ (٤٩٠٦).

(٤) «المعجم الكبير» ٥/ ٤١-٤٢ (٤٥٣٤).

(٥) «المعجم الكبير» ١/ ٢٥٤- ٢٥٥ (٧٣٥).

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل، (أ) والمثبت من «صحيح ابن حبان».

(٧) «صحيح ابن حبان» (٧٢٨٢) كتاب: إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة، باب: فضل الصحابة والتابعين ﷺ.

(٨) «صحيح ابن حبان» (٧٢٨٣) كتاب: إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة، السابق.

وأخرج أيضًا من حديث الحارث بن زياد مرفوعًا: «**من أحب الأنصار أحبه الله يوم يلقاه، ومن أبغض الأنصار أبغضه الله يوم يلقاه**»(١).

وفي «الطبراني الكبير» من حديث ابن عباس مرفوعًا: «**لا يبغض الأنصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر، ولا يحب ثقيفًا رجل يؤمن بالله واليوم الآخر**»(٢).

وفي «معرفة الصحابة» لأبي موسى الأصبهاني من حديث عمير بن أقصى الأسلمي مرفوعًا: «**لا حي أفضل من الأنصار، هم أول من يرد** [١٣٣ب] **الحوض عليّ، اللهم اغفر للأنصار كما أيدت بهم الإسلام، لو يعلم الأنصار ما لهم عند الله، يرفع الله ﷻ بهم عمود الدين وأيد بهم الرسول**».

العَرَبُ: ضد العجم. قال ابن قتيبة في كتابه «أدب الكاتب»: (الأعجميُّ، والعجميُّ) و(العَربيُّ، والأعرابيُّ) لا يكاد عوامُّ الناس يفرق بينها، والعجميُّ: منسوب إلى العجم، والأعجمي: ضد العربي، وهو من في لسانه عجمة، والعربيُّ: منسوب إلى العرب وإن لم يكن بَدَويًّا، والأعرابي هو البدوي(٣).

---

(١) «صحيح ابن حبان» (٧٢٧٣) كتاب: إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة، باب: فضل الصحابة والتابعين ﭫ.

(٢) «المعجم الكبير» ١٢/ ١٧ (١٢٣٣٩).

(٣) «أدب الكاتب» (ص٣٤) بتصرف.

الكُرَاعُ: هو كما قال الليث: ٱسم لجميع الخيل والسلاح إذا ذكر مع السلاح، والكراع: الخيل نفسها.

السَّلَبُ: بفتح السين واللام، سُمِّيَ بذلك لأن قاتله سلبه فهو مسلوب، قاله الأزهري(١).

الرَّانُ: براء مهملة ثم ألف ثم نون، كالخف لٰكن لا قدم له، وهو أطول من الخف، كذا فسره المصنف في «شرح المهذب» في باب محرمات الإحرام(٢)، وكذا قال القلعي: هو مثل الخف إلا أنه أكبر منه يصل إلى الفخذين.

وقال صاحب «المستعذب»: هو مثل الخف يلبس في القدمين حتىٰ يبلغ الخفين.

وعبارة «المحرر»(٣) و«الشرح»(٤): الرانين لأنهما ٱثنان، وعبارة «الروضة»: الرانات(٥).

الدِّرْعُ: مؤنثة عند الجمهور، وحكى الجوهري وغيره فيها التذكير، وجمعها: أَدْرُعٌ وأَدْرَاعٌ، وجمع الكثرة: دُرُوعٌ، وتصغيرها: دُرَيْعٌ بلا هاء.

وأما دِرْعُ المرأةِ فادعىٰ في «التحرير» الٱتفاق علىٰ تذكيره،

---

(١) «الزاهر» (ص٣٨٥).

(٢) «المجموع» ٧/ ٢٥٢.

(٣) «المحرر» (ص ٢٨٣).

(٤) «الشرح الكبير» ٣/ ٩٩.

(٥) «روضة الطالبين» ١٠/ ٣٥١.

وجمعه: أَدْرَاعٌ، وادَّرَعَتِ المرأةُ درعها: لبسته، ودَرَّعْتُها إِيَّاه[١].

السِّوَارُ والمِنْطَقَةُ وَالخَاتَمُ: سلف بيانهن في الزكاة.

الجَنِيبَةُ: بالجيم: الدابة التي يقودها الإنسان إلىٰ جنبه.

وقال الجوهري: هي الدابة تُقادُ، وكل طائعٍ مُنقادٍ جنِيبٌ[٢].

الحَقِيبَةُ: بالحاء المهملة ما يشد خلف الراكب، وجمعها: حقائب، ويقال: ٱحتقبه واستحقبه أي: ٱحتمله، ويقال: ٱحتقب فلان الإثم كأنه جمعه وجعله من خلفه.

قوله: (**وَالأَصَحُّ أَنَّ النَّفَلَ**): هو بفتح النون والفاء وإسكانها.

قوله: (**إِنْ نَفَلَ**): يجوز فيه التشديد إذا عديته إلى ٱثنين، والتخفيف إذا عديته إلىٰ واحد، وبالتخفيف ضبطه المصنف بخطه، وكتب عليه: خف؛ لأن معناه جعل النفل.

قال صاحب «المحكم»: نَفَّلَه نَفَلًا، وأَنْفَلَه إِيّاه، ونَفَلَه، بالتَّخْفِيف[٣].

قوله: (**وَالنَّفَلُ زِيَادَةٌ**): كونه زيادة لا بد منها؛ فإن النفل بفتح النون والفاء وإسكانها كما سلف هو الزيادة، وبذلك سُمِّيَتِ النافلة لزيادتها على الفريضة.

الحِيَازَةُ: والحوز: الجمع والضم، حازه يحوزه واحتازه.

---

(١) «الصحاح» ٢/ ٩٣٥، ٩٣٦، «تحرير التنبيه» (ص٣٠٩).

(٢) «الصحاح» ١/ ١٣٣.

(٣) «المحكم» ١٢/ ٤٥.

الأَعْجَفُ: المهزول، يقال: عجف بفتح العين وكسر الجيم يعجف [١٣٤أ] عجفًا، كفرح يفرح فرحًا، ويقال: عجف بضم الجيم أيضًا وفتحها، حكاه ابن القطاع[١]، والأنثىٰ: عجفاء، وجمع النوعين: عجاف، وأعجفته أي: هزلته.

قوله: (**وَمَا لاَ غَنَاءَ فِيهِ**): هو بفتح الغين المعجمة مفتوح ممدود، وهو النفع، كذا رأيته بخط مؤلفه مضبوطًا.

الرَّضْخُ: بضاد وخاء معجمتين. أصله في اللغة: العطاء القليل[٢].

قال الأزهري: هو مأخوذ من قولهم: شيء مَرْضُوخ أي: مرضوض مشدوخ[٣]، وقد فسره المصنف في الكتاب.

---

(١) «الأفعال» ٢/ ٣٢٩.

(٢) «تحرير ألفاظ التنبيه» ١/ ٣٤٣، «معجم لغة الفقهاء» (ص ٢٢٣).

(٣) «الزاهر» (ص٣٨٥).

كتاب قَسْم الصدقات

القسم بفتح القاف مصدر بمعنى القسمة كما أسلفته في الباب قبله.

والصدقات تطلق على الواجب وعلى التطوع، والمراد هنا زكاة المال.

وأما زكاة التطوع فأفرده بفصل في آخره، وجمعه المصنف لاختلاف أنواعها من ماشية ونبات ونقد وغيرها، ويُسَمَّى الكل صدقة وزكاة.

وتبرك المصنف والأصحاب بتسمية كتاب الصدقات مراعاة للفظ، إلا أنه قال الشافعي في القديم: وغلب علىٰ أفواه العوام تسمية الواجب من الماشية صدقة، ومن النبات عشرًا، ومن البقول زكاة.

الفَقِيرُ: قد فسره المصنف. قال ابن دريد: الفقر ضد الغنىٰ، ورجل فقير، وأفقره الله إفقارًا.

وحكى ابن القطاع[1]: فقر فقرًا كصرف صرفًا، وفقر بالكسر فقرًا فهو فقير.

---

(١) «الأفعال» ٢/ ٤٦١.

قال ابن سيده: والجمع: فُقراء، والأنثىٰ: فَقِيرة من نسوة فَقائر(١)، ويقال: هو الفَقْرُ والفُقرُ، والأولىٰ أفصح، حكاه المطرز عن ابن الأعرابي وعدد له أسماء.

المِسْكِينُ: بكسر الميم، وحكىٰ يونس في «نوادره» فتحها، وقد فسره المصنف أيضًا.

المُؤَلَّفَةُ: جمع مؤلف، مأخوذ من التآلف وهو الٱجتماع.

ذَاتِ البَيْنِ: أي: الوصل أي: إصلاح حالة الوصل، ومراد الفقهاء بها أن تكون فتنة بين طائفتين من المسلمين فيحمل رجل مالاً؛ ليصلح به بينهم.

الغنىٰ بالمال: مقصور يكتب بالياء، يقال: غني يغنىٰ فهو غني، واستغنىٰ بمعناه، والغناء ممدود من الصوت.

قوله: **(مَقْصِدَهُ)**: هو بكسر الصاد.

الاسْتِيعَابُ: التعميم بالعطاء، وهو ٱستفعال من وعبت الشيء، ويقال: أوعبه: إذا أخذه كله.

الوَسْمُ: التأثير بكي وغيره، يقال: وسمه يسمه بكسر السين وسمًا وسمة بكسر السين إذا أثر فيه بِكَيٍّ وغيره، وهو بالسين المهملة والمعجمة كما حكاه في «شرحه [١٣٤ب] لمسلم»(٢)، وقبله القاضي

---

(١) «المحكم» ٦/ ٢٣١.

(٢) «شرح النووي علىٰ مسلم» ١٤/ ٩٧.

عياض[١].

وفرق بعضهم فقال: المهملة في الوجه، والمعجمة في سائر الجسد.

البَغَوِيُّ: بفتح الباء الموحدة والغين المعجمة هو صاحب «التهذيب» الإمام أبو محمد الحسين بن مسعود، نسبة إلىٰ بغ، ويقال: بغشور مدينة معروفة بخراسان بين مرو وهراة، قاله السمعاني، وترجمته مبسوطة في الطبقات فلتراجع منه.

[آخر ربع المعاملات، والحمد لله حمد الشاكرين][٢].

يتلوه إن شاء الله تعالىٰ كتاب النكاح.

قال مؤلفه [سيدنا وشيخنا الإمام العلامة سراج الدين أبو حفص عمر، أدام الله النفع به وجزاه خير الجزاء][٣] فرغت من تبييضه مساء يوم الثلاثاء ثالث عشرين صفر من سنة أربع وسبعين وسبعمائة بكوم الريش من ظاهر القاهرة المعزيّة حميت من الآفات.

---

(١) «إكمال المعلم» ٦/ ٦٤٥.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(٣) ما بين المعقوفتين مكانها في (أ): رحمه الله.

كتاب النكاح

قال الأزهري فيما حكاه عنه الواحدي: أصلُ النِّكاح في كلام العرب الوطْء، وقيل: التزويج نِكاح لأنه سبب للوطء[١]، يقال: نكَحَ المَطرُ الأرضَ، ونكَحَ النّعاسُ عَيْنه.

وقال أبو القاسم الزجاجي[٢]: النكاح في كلام العرب بمعنى الوطء والعقد جميعًا، وموضوع (ن ك ح) علىٰ هٰذا الترتيب في كلامهم للزوم الشيء الشيء راكبًا[٣] عليه، هٰذا كلام العرب الصحيح، فإذا قالوا: نكح فلان فلانة ينكحها نكحًا ونكاحًا: أرادوا تزوجها. قال ابن جني: سألت أبا علي الفارسي عن قولهم: نكحها، فقال: فرقت العرب فرقًا لطيفًا يعرف به موضع العقد من الوطء، فإذا قالوا: نكح فلانة أو بنت فلان أو أخته، أرادوا تزوجها

---

(١) «تهذيب اللغة» ٤/ ٦٤.

(٢) ٱنظر «تحرير ألفاظ التنبيه» (ص ٢٧٥)، وذكره صاحب «المطلع» علىٰ أنه: الزجاج، ٱنظر «المطلع علىٰ ألفاظ المقنع» (ص٣٨٦).

(٣) في «البسيط»: وإكبابه.

وعقد عليها، وإذا قالوا: نكح ٱمرأته أو زوجته، لم يريدوا إلا المجامعة؛ لأنه بذكر ٱمرأته وزوجته يستغنىٰ عن العقد.

قال الفراء: العرب تقول: نُكح المرأة بضم النون بضعها، وهو كناية عن الفرج، فإذا قالوا: نكحها فمعناه: أصاب نكحها وهو فرجها.

وقَلَّمَا يقال: ناكحها، كما يقال: باضعها، هٰذا ما حكاه الواحدي[(١)].

وقال ابن فارس والجوهري: النِّكاحُ: الوَطْءُ، وقد يكون العَقْدَ. ونكَحتُها، ونَكَحَت هي، أي: تزوَّجت، وأَنْكَحْتُهُ: زَوَّجْتُهُ، وهي نَاكِحٌ، أي: ذات زوج، واسْتَنْكَحَها: تزوجها، وأَنْكَحَها: زوَّجها[(٢)].

وقال القاضي عياض في «تنبيهاته»: أصل النكاح في وضع اللغة: الضم والجمع[(٣)]. وقال الراغب في «مفرداته»: أصله العقد، ثم ٱسْتُعِيرَ للجماع، ومُحالٌ أن يكونَ الأصل الجماع ثم ٱسْتُعيرَ للعقد؛ لأن أسماء الجماع كلها كِناياتٌ لاسْتِقْباحِهم ذِكرَهُ [١٣٥أ] كاسْتِقْباحهم تعاطيه، ومُحالٌ أن يستعير من لا يقصد فُحشًا ٱسم ما يستفظعونه لما يستحسنونه[(٤)]. قال تعالىٰ: ﴿فَأَنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[(٥)]، وأشار الراغب بهٰذا إلىٰ أنه لم يجئ في القرآن ٱسم الجماع أصلاً بل ٱسم

---

(١) «البسيط» ٤/ ١٦٣-١٦٨.

(٢) «الصحاح» ١/ ٣٦٣، «مجمل اللغة» (ص٧١٣).

(٣) «التنبيهات المستنبطة» ق/ ٥٧- ب.

(٤) «مفردات ألفاظ القرآن» (ص٨٢٣).

(٥) النساء: ٣.

النكاح، فالله تعالىٰ حيي كريم، هٰذا كلام أهل اللغة.

وأما حقيقته عند الفقهاء ففيه ثلاثة أوجه لأصحابنا حكاها القاضي حسين في «تعليقه»، أصحها: أنه حقيقة في العقد مجاز في الوطء، قال تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَكَحۡتُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ طَلَّقۡتُمُوهُنَّ مِن قَبۡلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ﴾[1]، وثانيها: عكسه، وهو قول أبي حنيفة. وثالثها: أنه حقيقة فيهما بالاشتراك.

وقوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥ﴾[2] يحتمل أن يكون المراد العقد، وأخذ ٱشتراط الوطء من السنة، ويحتمل أن يكون الوطء لقرينة قوله: ﴿زَوۡجًا﴾، نعم هٰذِه القرينة ليست قوية في هٰذا الموضع، وإن كانت العرب فرقت بينهما كما أسلفناه عن أبي علي الفارسي، وهو صحيح في زوجته.

أما زوجة بالتنكير فذلك غير لازم، والفرق بينهما أن زوجته تنصرف إلى المعهود، والمعروف كونها زوجة من قبل، وزوجة المنكرة قد يراد به من تصير بالعقد زوجته، كقوله عليه الصلاة والسلام: «**من قتل قتيلاً فله سلبه**»[3]، والآية الكريمة: ﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا﴾[4] من هٰذا القبيل، وإنما الوطء شرط بالسنة ليبين مفهوم الغاية التي تضمنته الآية الكريمة. ومن حياء الله تعالىٰ وكرمه أنه لم

---

(١) الأحزاب: ٤٩.
(٢) البقرة: ٢٣٠.
(٣) رواه البخاري (٣١٤٢)، ومسلم (١٧٥١) من حديث أبي قتادة.
(٤) البقرة: ٢٣.

يأت في الوطء بصريح ٱسمه كما سلف.

وقوله تعالىٰ: ﴿ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً﴾[1] المراد به الوطء، ولا يبعد ٱحتمال العقد، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا﴾[2]، قيل: إنه الصداق. قال القاضي في «تنبيهاته»: والصحيح أنه العقد. أي: لا يقدرون على الزواج لعسرهم.

فائدة:

للنكاح عدة أسماء جمعها أبو القاسم علي بن جعفر اللغوي فبلغت ألف ٱسم وأربعين ٱسمًا، فاستفد ذلك.

قال بعض الحكماء: الدليل علىٰ عظم أمر البعال كثرة ما جاء فيه من الأسماء والأفعال. وقال آخر: من عجيب أمر الباء كثرة ما جاء فيه من الأسماء. وقال آخر: لما كان النكاح سببًا للنسل كثرت العرب فيه الٱسم والفعل.

واعلم أن كثرة الأسماء تدل على الٱعتناء بالمُسَمَّىٰ، فقد ذكر ابن خالويه للأسد أربعمائة ٱسم[3]، وزاد عليه أبو القاسم مائة وثلاثين ٱسمًا، وذكر أبو عبيد للداهية مائتي ٱسم وزاد ابن خالويه تسعين، وزاد أبو القاسم مائتين وخمسة عشر ٱسمًا.

قال الصاحب: من الدواهي كثرة أسماء الدواهي.

---

(١) النور: ٣.
(٢) النور: ٣٣.
(٣) ٱنظر «الصاحبي» (ص٢٢) وذكر فيه أن ابن خالويه جمع للأسد خمسمائة ٱسم، وانظر أيضًا «المزهر» ١/ ٢٥٧، «تاج العروس» ٧/ ٣٨٤.

وذكر الصاحب ابن عباد [١٣٥ب] [(١) للأحجار مائة وعشرين ٱسمًا، وزاد أبو القاسم عليه مائتين وثمانين ٱسمًا، وذكر أبو القاسم للسيف مائتي ٱسم، وللطول ثلاثمائة وأربعين ٱسمًا، وللقصر ثلاثمائة وعشر ٱسمًا، وللأصوات أربعمائة وعشرين ٱسمًا، وللمشي والسير ألف ٱسم وأربعين ٱسمًا.

الأُهْبَةُ: بضم الهمزة، والمراد بها هنا مؤن النكاح، وأهبة كل شيء: ما يعتد له به، وأهبة الحرب: عدته.

قال ابن سيده: قد أَهَّبَ للأمرِ وتَأَهَّبَ(٢).

قال ابن هشام اللخمي: والجمع: أهب وأهبات، وحكى ابن خالويه عن أبي حاتم أنه قال: هبته، كما تقوله العوام.

وحكى ابن طلحة: أخذت لذلك الأمر هبته. قال اللبلي: ولم أره لغيره(٣).

البِكْرُ: العذراء الباقية علىٰ حالها الأولىٰ وصاحبة البكارة، والجمع: أبكار، والمصدر: البكارة بالفتح.

قال الجوهري: البِكْرُ: العذراءُ، والبِكْرُ: المرأةُ التي حملت بطنًا واحدًا. وبِكْرُهَا: ولدُها، الذكَر والأنثىٰ فيه سواء(٤).

---

(١) من هنا يبدأ سقط من الأصل، سنشير إلىٰ نهايته لاحقًا.

(٢) «المحكم» ٤/ ٢٦١.

(٣) قال ابن فارس في «مقاييس اللغة»: وأخذ فلان أهبته، وتطرح الألف فيقال: هبته.

(٤) «الصحاح» ١/ ٤٩٤.

قال ابن درستويه: العرب تُسَمِّي الرجل الذي لم يتزوج بعد بكرًا، وكذلك المرأة التي لم تتزوج قط، ولا يقال لها بكرة بالهاء، قال: ومنه الحديث: «**البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام**»[(١)]، وإنما قيل لهما: بكر؛ لأن جماعهما كان أول جماع منهما، وقيل للرجل الذي قد تزوج وللمرأة التي قد تزوجت: ثيب؛ لأنه مشتق من قولهم: ثاب يثوب إلى الشيء، أي: رجع، وذلك لأنهما قد عاودوا النكاح.

الخِطْبَةُ: بكسر الخاء: طلب النكاح.

المَهْنَةُ: بكسر الميم وفتحها: الخدمة. قال الجوهري: المَهْنَةُ بالفتح: الخِدْمة. وحكىٰ أبو زيد والكسائيّ: المِهْنَةُ بالكسر، وأنكره الأصمعي[(٢)]. وحكىٰ صاحب «المطالع» الكسر أيضًا[(٣)]، واقتصر ابن يونس في «شرحه للتعجيز» على الفتح.

المُرَاهِقُ: بكسر الهاء قريب الٱحتلام، يقال: رهق وراهق فهو مراهق: إذا قارب الٱحتلام.

الأَمْرَدُ: الذي لم تنبت لحيته بعد، وأصل هٰذِه المادة من الملاسة، فَسُمِّيَ الأمرد لملاسة وجهه، ومنه: صرح ممرد، وشيطان مريد، أي: متملس من الخير، ومردوا على النفاق.

قال الجوهري: غلامٌ أَمْرَدُ بَيِّنُ المَرَدِ، ولا تقل: جارية مَرْدَاءُ.

---

(١) رواه بنحوه مسلم (١٦٩٠) كتاب الحدود، باب حد الزنى.

(٢) «الصحاح» ٢/ ١٦١٤.

(٣) «المطالع» ٤/ ٦٧.

قال الأصمعي: يقال: تَمَرَّدَ فلانٌ زمانًا ثم خرج وجهه، وذلك أن يَبْقَىٰ أَمْرَدَ حِينًا[(١)].

الخِطْبَةُ: بكسر الخاء: طلب النكاح، كما سلف قريبًا.

قال ابن السيد في «مثلثه»: هي بالكسر في النكاح خاصةً، وبالضم فيما يُخْطَبُ به في كل شيءٍ[(٢)].

وقال صاحب «الواعي»: الخطبة والخطبة الرجل المخطوب له.

وحكي أن الخطبة بضم الخاء وكسرها: هي المرأة المخطوبة[(٣)].

[١٣٦أ] التَّعْرِيضُ: قال ابن القشيري في «تفسيره»: هو من عرض الشيء وهو جانبه كأنه يحوم على الشيء، وقيل: هو من قول الرجل عرضت الرجل، أي: أهديت له تحفة[(٤)].

البشارة: بكسر الباء وضمها: الخبر الذي يغير البشرة سرورًا أو حزنًا، لكنها عند الإطلاق للخير، فإن أريد الشر قيدت، قال تعالىٰ في الأول: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾[(٥)]، وفي الثاني: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[(٦)]، نص علىٰ ذلك ابن فارس[(٧)] وغيره.

---

(١) «الصحاح» ١/ ٤٥٣.
(٢) «المثلث» ١/ ٥٠٧.
(٣) والذي في كتب اللغة حكاية الكسر فقط. ٱنظر «المخصص» ٥/ ٦، «المحيط في اللغة» ١/ ٣٥٣.
(٤) ذكر نفس المعنى القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» ٣/ ١٨٨.
(٥) الزمر: ١٧.
(٦) آل عمران: ٢١.
(٧) «مجمل اللغة» (ص٧٧).

قال الواحدي: التبشير: إيراد الخبر السار الذي يظهر أثره في بشرة المخبر، ثم كثر ٱستعماله حتىٰ صار بمنزلة الإخبار[١].

قال: وقال قوم: أصله فيما يسر ويغم؛ لأنه يظهر في بشرة الوجه أثر الغم كما يظهر أثر السرور.

ويقال: بَشَّرْتُ الرجلَ تَبْشِيرًا، وبَشَرْتُه أَبْشُرُهُ بضم الشين بَشْرًا وبُشُورًا، وأَبْشَرْتُه إِبْشَارًا، ثلاثُ لغاتٍ حكاهن الجوهري[٢].

ويقال: أَبْشِرْ بخيرٍ، بقطعِ الألف، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَأَبْشِرُوا۟ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾[٣]، وبَشِرْتُ بكذا بكسر الشين، أَبْشَرُ بفتحها، أي: ٱسْتَبْشَرْتُ، وتبَاشَرُوا: بَشَّرَ بعضُهم بعضًا، والتَّبَاشِيرُ: البُشْرىٰ، وتَبَاشِيرُ كل شيءٍ: أوائلُه، والبَشِيرُ: المُبَشِّرُ[٤].

قال الحريري في «درة الغواص»: ويقولون: أَعْطَاه البِشَارَة، والصواب فيه ضم الباء؛ لأنها بالكسر: ما بُشِّرتَ به، وبالضم: حقُّ ما يُعطَىٰ عليها، فأما بالفتح فهي الجَمَالُ، ومنه قولهم: فلان بَشيرُ الوَجْهِ؛ أي: حَسَنُه، وعند أكثرهم أن لفظ بَشَّرْتُه لا تُستعمَلُ إلا في الإخبار بالخير، وليس كذلك، بل قد تُستَعملُ في الإخبار بالشَّرِّ، كما قال تعالىٰ: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٥]، والعلة فيه أن البِشارة

---

(١) «التفسير الوسيط» للواحدي ١/ ١٠٣.

(٢) «الصحاح» ٢/ ٥٩٠.

(٣) فصلت: ٣٠.

(٤) «الصحاح» ١/ ٤٩٠، ٤٩١.

(٥) آل عمران: ٢١.

إنما سُمِّيَت بذلك لاستبانة تأثير خبرها في بَشَرَةِ من بُشِّرَ بها، وقد تتغير البَشَرَةُ للمَسَاءَةِ بالمَكرُوه كما تتغيرُ عند المَسَرَّة بالمحبوب، إلا أنه إذا أُطْلِقَ لفظُها وَقَعَ على الخير، كما أن النِّذَارَةَ تكون عند إطلاق لفظها في الشَّرِّ، وعلىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ۝٦٣ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْآخِرَةِ﴾[1][2].

الشِّغَارُ: بكسر الشين المعجمة نكاح كان في الجاهلية.

قال ثعلب[3]: هو مأخوذ من شغر الكلب برجله: إذا رفعها فبال، معناه: رفعت برجلي عما أراد فأعطيته إياه، ورفع رجله عما أردت فأعطانيه.

وقال غيره: معناه: لا ترفع برجل بنتي حتىٰ أرفع برجل بنتك أو أختك[4].

وفيه قول ثان: أنه سُمِّيَ بذلك لقبحه، من قولهم: شغر الكلب: إذا رفع رجله ليبول][5] [١٣٦ب] قاله ابن الأعرابي.

وفيه قول ثالث: أنه مأخوذ من شغر البلد عن السلطان: إذا خلا؛ لخلو النكاح عن مهر أو عن المهر الصحيح[6].

---

(١) يونس: ٦٣-٦٤.

(٢) «درة الغواص في أوهام الخواص» (ص٣٣١).

(٣) ٱنظر «تهذيب اللغة» ٨/ ٤١.

(٤) ٱنظر «تحفة المحتاج» ٧/ ٢٢٥، «مغني المحتاج» ٤/ ٢٣٣.

(٥) هنا ينتهي السقط من الأصل المشار إليه آنفًا.

(٦) ٱنظر: «أسنى المطالب» ٣/ ١٢٠، «الغرر البهية» ٤/ ١٨٧.

وفيه قول رابع: أنه من قولهم: شغرت بني فلان: إذا أخرجتهم[١]، ومنه قولهم: تفرقوا شغر بغر؛ لأنهما إذا تبادلا بأختيهما فقد أخرج كل واحد منهما أخته إلىٰ صاحبه، قاله ابن الدهان النحوي في «الغريب».

وقال صاحب «المغني في غريب المهذب»: قالوا: أصله الرفع؛ لأنه رفع العقد من أصله[٢]. وقد ذكر المصنف في الكتاب صورته.

الْبُضْعُ: بضم الباء هو الفرج، وقال الأزهري عن ثعلب: قيل: هو الفَرْجُ، وقيل: الجمَاعُ نفسه[٣].

الحَضْرَةُ: مثلثة الحاء.

الْبِكْرُ: العذراء، كما سلف، وعند أصحابنا أن من زالت بكارتها بوثبة ونحوها حكمها حكمها.

الثَّيِّبُ: الموطوءة، وقد ثيبت بفتح الثاء. قال أهل اللغة: يقع الثيب على الرجل والمرأة[٤]، وبه جاء الحديث الصحيح: «**الثيب بالثيب جلد مائة والرجم**»[٥].

---

(١) ٱنظر «المجموع شرح المهذب» ١٦/ ٢٤٧، وذكر أن هٰذا القول لابن بطال في «الفائق» ١/ ١٧، وذكر صاحب «الصحاح» أن هٰذا القول لأبي عبيد، وذكر ابن فارس في كتابيه «المجمل» ١/ ٥٠٦، و«مقاييس اللغة» ٣/ ١٩٧ أنه للشيباني.

(٢) «المغني في الإنباء عن غريب المهذب والأسماء» ١/ ٤٩٤، ٤٩٥.

(٣) «الزاهر» (ص٤٠٦).

(٤) ٱنظر «المغرب في ترتيب المعرب» ١/ ٤٩.

(٥) «صحيح مسلم» (١٦٩٠) كتاب الحدود، باب حد الزنا.

وعبارة الراغب في «مفرداته»: الثَّيب: التي تثوب عن الزوج[١].

وعبارة صاحب «المشارق»: الثيب من النساء التي تزوجت فوطئت[٢]، وكذلك الواطئ من الرجال يُسَمَّىٰ ثيبًا.

قال: فهو من ثاب يثوب، كأنه من إعادة الوطء.

وقال المطرزي في «المغرب»: الثيب من النساء التي تزوجت فثابت.

قال: وعن الكسائي: رجل ثيب إذا دخل بامرأته، وامرأة ثيب إذا دُخِل بها.

قال: وهو فَيْعل من ثاب أيضًا؛ لمعاودتهما التزوج في غالب الأمر، ولأن الخطاب يثاوبونها، أي: يعاودونها[٣].

العَضْلُ: بفتح العين ثم ضاد ساكنة: منع الولي الأيم من التزويج، ومنع الزوج ٱمرأته من حسن الصحبة لتفتدي منه، وكلاهما محرم بنص القرآن العظيم، والمراد هنا الأول.

قال أهل اللغة[٤]: العضل: المنع، يقال: عضل فلان أيِّمه: إذا منعها من التزويج، فهو يعضلها بكسر الضاد وضمها.

قالوا: وأصل العضل: الضيق، يقال: عضلت المرأة: إذا نشب

(١) «مفردات ألفاظ القرآن» (ص١٨٠).

(٢) «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ١/ ١٣٦.

(٣) «المغرب» (ص٧٢).

(٤) ٱنظر «لسان العرب» ١١/ ٤٥١.

الولد في بطنها، وكذلك عضلت الأرض بالجيش: إذا ضاقت بهم كثرة، وأعضل الداء الأطباء: إذا أعياهم، ويقال: داءٌ عضال بضم العين كغراب، وأمر عضال، وأعضل الأمر أي: ٱشتد.

الفِسْقُ: الخروج عن الطاعة، قال تعالىٰ: ﴿فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾[1] أي: خرج.

قوله: (فَإِنْ تَشَاحُّوا أُقْرِعَ) قال الجوهري: تَشَاحَّ الرَّجُلانِ على الأَمْر لا يريدان أن يَفُوتَهما، والشُّحُّ: البُخْل[2].

القُرْعَةُ: المذكورة هنا وفي العتق وغيرهما بضم القاف وإسكان الراء من الاستهام، وهي معروفة.

قال الأزهري: يقال: [١٣٧أ] أقرعت بين الشُّركاء في شيء يقتسمونه فاقترعوا عليه وتقارعوا فقرعَهم فلان، وهي القُرعة[3].

وقال ابن سيده: القُرْعَة: السُّهْمَة، وقد ٱقترع القوْمُ، وتقارَعوا، وقَارَعَ بينهم، وأقْرَعَ أعلىٰ. وقارَعه فقَرَعه يَقْرَعه، أي: أصابته القُرْعَة دونه[4].

وقال الجوهري: يقال: كانت له القُرْعَةُ، إذا قَرَعَ أصحابَه[5].

---

(١) الكهف: ٥٠.

(٢) «الصحاح» ١/ ٣٣٧.

(٣) «تهذيب اللغة» ١/ ٢٢٩.

(٤) «المحكم» ١/ ١١٦.

(٥) «الصحاح» ٢/ ٩٧٤.

وحكى ابن الجواليقي[١]: قرع بين نسائه وأقرع، والظاهر أنه لا ٱختصاص لها بذلك، وقد سلف من كلام ابن سيده في غير النساء.

الكَفَاءَةُ: بالفتح والمد مصدر بمعنى المساواة والتعادل، ومنه كفتا الميزان لتعادلهما[٢].

والكفء والكفيء: بفتح الكاف وكسر الفاء مهموز ممدود، والكفوء بالضم والمد علىٰ فعول مثلثة.

الْعَجَمِيُّ: من ليس أبوه عربيًّا سواء فيه جميع الطوائف، هٰذا هو المراد هنا.

والعرب صنفان: عرب عاربة وهم أولاد قحطان، وقحطان أبو اليمن كلهم، ومتعربة وهم أولاد إسماعيل عليه السلام من ذريته، وقيل: قحطان من ذرية إسماعيل، فيكون العرب كلهم من ولد إسماعيل، والعجم أولاد فروخ أخي إسماعيل.

العَفِيفَةُ: هنا المصونة عن الفواحش، والفاسق مرتكبها، ومعناه: أن الفاسق ليس كفؤًا للمرأة العدل.

قال الأزهري: يقال: عفّ الإنسان عن المحارم يَعِفُّ عِفّةً وعَفافًا، فهو عَفيفٌ، وجمعه: أعِفّاء، وامرأة عفيفة الفرج، ونسوةٌ عفائف[٣].

---

(١) «ما جاء علىٰ فعلت وأفعلت» ١/ ٦٢.

(٢) كذا!.

(٣) «تهذيب اللغة» ١/ ١١٦.

وقال صاحب «المحكم»: العِفَّة: الكفُّ عما لا يَحلُّ ولا يَجْمُل، يقال: عَفَّ يَعِفَ عِفَّة، وعَفافًا، وعَفافة، وتَعَفَّف، واسْتَعَفَّ.

ورجل عَفٌّ وعَفِيف، والأنثىٰ بالهاء، وجمع العفيف: أعفة وأعفَّاء، ولم يكسِّروا العَفَّ.

وقيل: العفيفة من النساء: السيدة الخَيِّرة، ورجل عَفيف وعَفٌّ عن المسألة والحرص، والجمعُ كالجمع[(١)].

قال الجوهري: ويقال: أَعَفَّهُ الله[(٢)].

وقال الزبيدي في «مختصر العين»: عفان فعلان من العفة[(٣)].

الحِرْفَةُ: الصناعة وجهة الكسب[(٤)].

وقال ابن مالك في «مثلثه»: الحِرْفَةُ: مَا يُحَاوِلُهُ المُحْتَرِفُ[(٥)]، أي: المكتسب.

---

(١) «المحكم» ١/ ٥٠.

(٢) «الصحاح» ٢/ ١٠٧٥.

(٣) «مختصر العين» ١/ ٥٣.

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) انظر: «تحرير ألفاظ التنبيه» ص٢٥٣.

كتاب ما يحرم من النكاح

الأُمَّهَاتُ: جمع الأم. قال الواحدي: أكثر ٱستعمال العرب في الآدميات الأمهات، وفي غيرهن من الحيوانات الأمات بحذف الهاء، وجاء في الآدميات الأمات بحذفها، وفي غيرهن بإثباتها، ويقال في الأم: أمَّهة، والهاء في أمهة وأمهات زائدة عند الجمهور، وقيل: أصلية.

قال ابن الأنباري: الأصل أم، ثم يقال في النداء: يا أمّاه، فيدخلون هاء السكت، وبعض العرب تسقط الألف وتشبه هاء السكت [١٣٧ب] بتاء التأنيث، فتقول: يا أمت، كما قالوا: يا أبت[١].

مُبَاشَرَةُ المرأةِ: ملامستُها، قاله الجوهري[٢].

قوله: (كَوَطْءِ زَوْجَةِ أَبِيهِ بِشُبهَةٍ) يجوز قراءته بالياء والنون، وقد ضبطه بهما المصنف بخطه، وقال: معًا، فكل منهما يقطع النكاح،

---

(١) ٱنظر هٰذا النص في «جواهر العقود» ٢/ ٢٠.

(٢) «الصحاح» ١/ ٤٩٠.

وربما يوجد في بعض النسخ كوطء زوجة ابنه أو أبيه بالجمع بينهما، وذلك خلاف نسخة المصنف.

السُّرِّيَّةُ: بضم السين. قال الأزهري وغيره: هي فعلية من السِّرِّ: وهو الجماع، سمي سرًّا لأنه يفعل سرًّا، وقالوا: سرية بالضم ولم يقولوها بالكسر؛ ليفرقوا بين الزوجة والأمة، كما قالوا للشيخ الذي أتت عليه دهور: دُهْرِيٌّ بالضم، وللملحد دَهري بالفتح، وكلاهما نسبة إلى الدهر.

وقال أبو الهيثم: هي مشتقة من السُّرِّ وهو السُّرُورُ؛ لأن صاحبها يُسَرُّ بها.

قال الأزهري: هٰذا القول أحسن، قال: والأول أكثر(١).

وقال الجوهري: هي مشتقة من السر وهو الجماع، ومن السر وهو الإخفاء؛ لأنه يخفيها من زوجته ويسرها أيضًا من ٱبتذال غيرها من الإماء. قال: ويقال: تَسَرَّيْتُ جارية وتَسَرَّرْتُ. كما قالوا: تَظَنَّنْتُ وتَظَنَّيْتُ من الظن(٢).

قلت: وجمعها: سراري بتشديد الياء وتخفيفها، الواحدة بالتشديد لا غير.

قوله: (وَإِسْلاَمِهَا) ضبطه بخطه في الأصل بكسر الميم وفتحها.

الأَوْثَانُ: قال الجوهري: واحدها: وَثَنٌ، وهو الصنم، كأَسَدٍ

---

(١) «الزاهر» (ص٤١١) بتصرف، «جواهر العقود» ٢/ ٢٠.

(٢) «الصحاح» ١/ ٥٥٧ بتصرف.

وآسادٍ[١]. وقال غيره: الوثن: ما كان غير مصور، وقيل: ما كان فيه جثة من خشب أو حجر أو فضة أو جوهر، سواء كان مصورًا أو غير مصور، والصنم صورة بلا جثة. وقال ابن فارس في «المجمل»: الوَثَنُ: واحِدُ الأَوْثانِ، وهي حِجارَةٌ كانَتْ تعبد[٢].

المَجُوسُ: واحدهم مجوسي، نسبة إلى المجوسية. قال أبو علي: المجوس واليهود إنما عرفا علىٰ حد: مجوسيٌّ ومجوس، ويهودي ويهود، فجمع علىٰ حد شعيرة وشعير، ثم عرف الجمع باللام، ولولا ذلك[٣] لم يجز دخول الألف واللام عليهما؛ لأنهما معرفتان مؤنثان، فجريا في كلامهم مجرى القبيلتين[٤].

الحَرْبِيُّ: نسبة إلى الحرب، وهو القتال والتباعد والبغضاء أيضًا.

اليَهُودُ: واحدهم: يهودي، ولكنهم حذفوا ياء النسب في الجمع كزنجي وزنج، جعلوا الياء فيه كتاء التأنيث في نحو شعيرة وشعير كما مرَّ.

وفي تسميتهم بذلك خمسة أقوال:

أحدها: لقولهم: إنا هدنا إليك.

ثانيها: لأنهم هادوا عن عبادة العجل، أي: تابوا.

---

(١) «الصحاح» ٢/ ١٦١٦.

(٢) «مجمل اللغة» (٧٤٢).

(٣) ساقطة من (أ).

(٤) «العباب الزاخر» ١/ ١٩٤.

ثالثها: لأنهم مالوا عن دين الإسلام ودين موسىٰ.

رابعها: لأنهم يتهودون عند قراءة التوراة، أي: يتحركون، ويقولون: إن السماوات والأرض تحركت [١٣٨أ] حين آتىٰ الله موسى التوراة. قاله أبو عمرو ابن العلاء.

خامسها: لنسبتهم إلىٰ يهوذ بن يعقوب، فقيل لهم: اليهوذ بالذال المعجمة، ثم عرب، ثم نسب الواحد إليه فقيل: يهودي: ثم حذفت الياء في الجمع فقيل: يهود وكل جمع منسوب إلى ٱسم جنس فهو بإسقاط ياء النسب، كقولهم: زنجي وزنج، ورومي وروم.

سادسها: لتخليطهم وكثرة ٱنتقالهم عن مذاهبهم، قاله ابن الأعرابي فيما حكاه الواحدي(١).

النَّصَارىٰ: واحدهم: نصراني، والأنثىٰ نصرانية، كما تلفظ به المصنف، ونصرانة أيضًا نسبة إلىٰ قرية بالشام، يقال لها: نصران. ويقال: نصرانة. ويقال: نصرة. كما سيأتي.

وقال الزهري: سُمُّوا بذلك لأن الحواريين قالوا: نحن أنصار الله.

وقال الخليل: النصارىٰ جمع نصران كندامىٰ جمع ندمان(٢)، وزيدت فيه ياء النسب كقولهم لذي اللحية: لحياني. ولذي الرقبة: رقباني. وقال الزجاج: ويجوز أن يكون جمع نصري، كما يقال:

---

(١) «التفسير البسيط» ٢/ ٦٠٩.

(٢) ٱنظر: «المحكم والمحيط الأعظم» ٨/ ٣٠٠، وكذا هو في كتاب الزجاج «معاني القرآن» ٣/ ٣٧١.

بعير مهري، وإبل مهارىٰ. وإنما سُمُّوا نصارىٰ لاعتزائهم إلىٰ نصرة، وهي قرية كان ينزلها عيسى.

الزَّبُورُ: بفتح الزاي وضمها، وهما قراءتان في السبع، قراءة حمزة بالضم، والباقون بالفتح، وأصل الزبور. الكتاب، زبر أي: كتب، وأنزل علىٰ داود ﷺ في ست ليال.

الإِسْرَائِيلِيَّةُ: نسبة إلىٰ إسرائيل وهو يعقوب، ومعناه: عبد الله.

السَّامِرَةُ: فرقة من اليهود ٱعترفت بنبوة موسىٰ وهارون ويوشع لا غير، وظهر بينهم رجل ٱدعى النبوة .

والسامري الذي أمرهم بعبادة العجل ٱسمه موسىٰ، وقيل: مسيح. وأصله من كِرْمان، وقيل: من باجرما. وكان من قبيلة يقال لها: سامرة. وقيل: كان من بلد بالشام. ويُسمَّون سمرة[1].

قال الزَّجَّاج: والسامرة إلىٰ هٰذِه الغايَةِ بالشام يُعرفُونَ بالسَّامِري، كذا نقله عنه ابن سيده[2]، ثم السامرة انقسموا قسمين [قوم] يقال لهم: الدوستانية، معناه: الفرقة الكاذبة، وقوم يقال لهم: الكوستانية. معناه: الجماعة الصادقة، وهٰذِه الفرقة تقر بالثواب والعقاب، وأما الأولىٰ فيقولون الثواب والعقاب في الدنيا[3].

---

(١) في النسخ: ويسمى سمرى. والمثبت من «المطلع» ص٢٦٤. وقال بعدها: بوزن شجرة.

(٢) «المحكم» ٨/ ٣٢٤، وفيه (السامريين) بدلًا من (السامري).

(٣) ثم السامرة انقسموا قسمين يقال لهم: الدوشانية، معناه: الفرقة الكاذبة، وقوم يقال لهم: القوشانية. معناه: الجماعة الصادقة، وهٰذِه الفرقة تعرف بالثواب

الصَّابِئَةُ: فرقة من النصارىٰ أضافوا التدبير إلى الكواكب السبعة يعبدونها ونفوا الصانع، وقيل: سُمُّوا بذلك [١٣٨ب] نسبة إلىٰ صابئ عم نوح عليه السلام[1].

وفي كتاب الرشاطي: نسبة إلىٰ صابئ بن متوشلخ، وقيل: إلىٰ صابئ بن ماري، وكان في عصر إبراهيم. وقيل: إلىٰ صابئ بن إدريس. حكاه أبو المعالي في «المنتهىٰ». وقيل: لخروجهم من دين إلىٰ دين، وأصل الصبوء الخروج، يقال: صبأت النجوم: خرجت من مطلعها، وصبأ ناب البعير: خرج[2].

قال قتادة: وعامة الأديان ستة، خمسة للشيطان، وواحد للرحمن، الصابئون تعبد الملائكة ويقرؤون الزبور، والمجوس يعبدون الشمس والقمر، والمشركون يعبدون الأوثان، واليهود والنصارىٰ[3].

ونقل عن مجاهد وغيره: ليسوا بيهود ولا نصارىٰ، ولا دين لهم، ولا تؤكل ذبائحهم، ولا تنكح نساؤهم[4].

وعن ابن زيد أنهم كانوا في الموصل يقولون: لا إلٰه إلا الله. فقط، وليس لهم نبي[5].

والعقاب. والمثبت من «الملل والنحل» للشهرستاني ٢/ ٢٣.

(١) «أسنى المطالب في شرح روض الطالب» ٣/ ١٦١ «الغرر البهية» ٤/ ١٤٥.

(٢) ٱنظر «الزاهر» ٢/ ٢١٥.

(٣) ٱنظر: «المطلع علىٰ ألفاظ المقنع» ١/ ٢٦٥.

(٤) ، (٥) رواه الطبري في «تفسيره» ٢/ ٣٥، ٣٦.

باب نكاح المشرك والخيار والإعفاف ونكاح العبد

المُشْرِكُ: هو الكافر علىٰ أي ملة كان.

الجُنُونُ: تقدم بيانه في كتاب الجمعة.

الجُذَامُ: داء معروف يأكل اللحم ويتناثر، أعاذنا الله منه.

قال الجوهري: وقد جُذِمَ الرَّجُلُ بضم الجيم، فهو مَجْذُومٌ، ولا يقال: أَجْذَمُ[١].

البَرَصُ: بفتح الباء بياض معروف، وعلامته أن يعصر فلا يحمر، وقد برص بفتح الباء وكسر الراء فهو أبرص.

الرَّتَقُ: بفتح الراء والتاء: التحام الفرج بحيث لا يمكن الإيلاج فيه.

القَرْنُ: بفتح الراء وإسكانها. قال أهل اللغة[٢]: القرن بإسكان الراء هو العفلة بالعين المهملة والفاء المفتوحتين، وهي لحمة تكون

---

(١) «الصحاح» ٢/ ١٣٩٧.

(٢) ٱنظر «تهذيب اللغة» ٩/ ٨٤، «الصحاح» ٦/ ٢١٨٠، «مجمل اللغة» ١/ ٧٤٩.

في فم فرج المرأة، وقيل: عظم. والمشهور لحمة، قالوا: والقرن بفتح الراء مصدر قرنت تقرن قرنًا. كبرصت تبرص برصًا، فيجوز قراءته بفتح الراء وإسكانها، فالفتح علىٰ إرادة المصدر، والإسكان علىٰ إرادة الاسم، ونفس العفلة، إلا أن الفتح أرجح لكونه موافقًا لباقي العيوب، فإنها كلها مصادر، وعطف مصدر علىٰ مصدر أحسن من عطف اسم عليه، فثبت أن الراجح الفتح مع جواز الإسكان، هٰذا هو الصواب، وأما إنكار بعضهم على الفقهاء فتحه وتلحينهم إياه فليس كما ذكر.

وقد نقل أيضًا [ابنُ برِّي][(١)] عن القزاز أن القرن بالفتح العيب، وهو من قولك: امرأة قرناء بَيِّنة القرن قال: وأما القرن بالإسكان فاسم العفلة.

العِنِّينُ: بكسر العين المهملة والنون [١٣٩أ] المشددة، وهو العاجز عن الوطء، وربما اشتهاه ولا يمكنه، مشتق من عن الشيء: إذا اعترض، أي: يعترض عن يمين الفرج وشماله، قاله ابن درستويه.

وقيل: من عنان الدابة للينه وانعطافه، وبه جزم الماوردي[(٢)].

قالوا: عَنَّ يعِنُّ ويعُنُّ عنًّا وعنونًا، واعتن: اعترض.

قال ابن الأعرابي: جمع العنين والمعنون: عنن، يقال: عن

(١) في الأصول: (من يرى) والتصويب من كتب اللغة كما في «لسان العرب» ١٣/ ٣٣٥ عن ابن بري.

(٢) «الحاوي» ٩/ ٣٦٨.

الرجل، وعُنِّنَ وعُنِنَ وأُعْنِنَ فهو عنين معنون مُعَنٌّ مُعَنَّنٌ.

قال صاحب «المحكم»: هو عِنِّين بَيِّنُ العُنانة، والعِنِّينة[١].

قال أبو عبيد: وامرأة عنينة وهي التي لا تريد الرجال[٢]، هٰذا نقل أقوال أهل اللغة. وأما عبارات أصحابنا فقال الغزالي في «وسيطه»: العنة: سقوط القوة الناشرة للآلة[٣]. وقال الماوردي: هي العجز عن الوطء للين الذكر وعدم ٱنتشاره، فلا يقدر علىٰ إيلاجه[٤].

وقال القاضي أبو الطيب: هي شلل في الذكر.

وقال الإمام: ليست العنة معنًى معجوز الزوال وليست أيضًا ثابتة على العموم، فلا يمتنع أن يعن الرجل عن ٱمرأة ولا يعن عن أخرىٰ[٥].

وقال في موضع آخر: هي تعرض علىٰ وجهين، أحدهما: أن يرجع إلىٰ عجز وهو ينقسم إلىٰ ضعف في الحركة بسبب ضعف الدماغ، وإلىٰ ضعف في الأنتشار بسبب ضعف القلب، وإلىٰ مرارة في المادة بسبب ضعف الكبد، وإلىٰ خلل في الآلة، فهٰذِه هي العنة الحقيقية، وهي لعمري من الأمراض، ولكنها خاصة بالمقصود وليس كمرض لا ٱختصاص له.

وكان شيخي أبو محمد لا يفصل بين المرض الخاص في الوجوه

(١) «المحكم» ١/ ٤٨.

(٢) «الغريب المصنف» ١/ ١٥١.

(٣) «الوسيط في المذهب» ٣/ ١٧٩.

(٤) «الحاوي» ٩/ ٣٦٨.

(٥) «نهاية المطلب» ١٢/ ٤٧٩.

التي ذكرناها وبين الأمراض التي ليست مختصة إذا تحقق ٱمتناع الوقاع.

والوجه الثاني: أن تتلف شهوة الإنسان عن ٱمرأة وكان لا ينتشر لها[(١)].

ونقل القاضي أبو الطيب أنه سُمِّيَ عنينًا لأنه يمنعها من هواها، وقيل: سُمِّيَ بذلك علىٰ معنىٰ أنه عن له العجز، أي: ظهر.

قال المصنف في «تحريره»: وأما ما يقع في كتب أصحابنا من قولهم: العُنّة يريدون التعنين، فليس بمعروف في اللغة، إنما العُنَّةُ الحظيرة من الخشب [وهو القطع][(٢)] تجعل للإبل والغنم تحبس فيها[(٣)].

وتبع في ذلك ابن الصلاح فإنه نقله عنه، وليس كما قالاه، فقد قال الجوهري في «صحاحه»: عُنِّنَ الرجلُ عن ٱمرأته، إذا حكم القاضي عليه بذلك أو مُنِعَ عنها بالسحر[(٤)]، والاسم: العُنَّةُ، والعُنَّةُ أيضًا: حظيرةٌ من خشب تُجعَل للإبل[(٥)]، وكذا ذكره ابن بري في «الإفصاح».

وقال ابن مالك في «مثلثه»: العُنَّةُ بالضَّمِّ: العَجْزُ عَنِ الجِمَاعِ[(٦)]،

---

(١) «نهاية المطلب» ١٢/ ٤٩٢.

(٢) كذا وليست في «تحرير التنبيه».

(٣) «تحرير التنبيه» (ص٢٨٤).

(٤) في الأصل، (أ): بالسجن، والمثبت من «الصحاح».

(٥) «الصحاح» ٢/ ١٥٨٥.

(٦) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ٢/ ٤٥٤.

[١٣٩ب] وقد عبر في «الروضة» بالتعنين وعدل عن عبارة الرافعي العنة، فاعلم ذلك، وحاصله أن العنة لغة[١] تطلق عليه وعلى الحظيرة المعدة للإبل.

المَجْبُوبُ: من جب ذكره إذا قطع، مشتق من الجب وهو القطع.

غَرَّهُ: فعل متعد مصدره غرًّا[٢]، وقال الفراء: غرورًا[٣]، والمشهور أن الغرور مصدر اللازم، تقول: غررت أنا -بكسر الراء- أغر -بفتح الغين- غرورًا، وقد جاء من المتعدي قوله تعالىٰ: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦]، أي: كيف ٱجترأت عليه؟ وما خدعك وسول لك حتىٰ أضعت ما وجب عليك؟!

قوله: (وَالمُؤَثِّرُ تَغْرِيرٌ): ٱستعمل لفظ التغرير كأن المراد الحمل علىٰ ما فيه غرر.

الإِعْفَافُ: الكف، يقال: عف عن الحرام يعف عفًّا وعفة وعفافًا وعفافة، أي: كفّ فهو عف وعفيف.

قوله: (وَلَوْ زَوَّجَ أَمَتَهُ بِعَبْدِهِ): هي لغة تميم، والفصحىٰ: زوج أمته عبده بغير باء، قال تعالىٰ: ﴿زَوَّجْنَٰكَهَا﴾[٤]، وقد نبه المصنف علىٰ ذلك في «تحريره» فقال في زكاة الفطر في قول الشيخ: وإن زَوَّج

---

(١) ساقطة من (أ).

(٢) في الأصل، (أ): غرّ.

(٣) في الأصل، (أ): غرور.

(٤) الأحزاب: ٣٧.

أَمَتَهُ بِعبْدٍ، يُقال: تَزوَّجْتُ ٱمرأةً وبامرأةٍ، وزوَّجْتُ زيدًا ٱمرأةً وبامرأةٍ، معدًّى[١] بنفسه وبالباء لغتان مشهورتان نقلهما الكسائي وأبو عبيد وابن قتيبة في «أدب الكاتب»[٢] وآخرون، وأفصحهما تزوجت ٱمرأة معدًّى بنفسه، قال تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا﴾[٣]، وأما قوله تعالىٰ: ﴿وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾[٤] فقد ٱختلف العلماء في المراد بالتزويج هنا[٥]، فقال الواحدي في «وسيطه»: قال أبو عبيدة: معناه: جعلناهم أزواجًا كما يزوج البعل بالبعل؛ أي: جعلناهم ٱثنين ٱثنين[٦].

وقال يونس: أي: قرناهم بهن، وليس من عقد التزويج.

قال يونس: والعرب لا تقول: تزوجت بها وإنما تقول: تزوجتها[٧].

قال الواحدي: وقال ابن سلام [يعني: أبا عبيد][٨] تميم يقولون: تزوجت ٱمرأة وبامرأة، قال: وحكى الكسائي أيضًا: زوجناه بامرأة،

---

(١) في الأصل، (أ): معديًا.

(٢) «أدب الكاتب» ص ٥٢٤.

(٣) الأحزاب: ٣٧.

(٤) الدخان: ٥٤.

(٥) «تحرير التنبيه» (ص١٣٥، ١٣٦).

(٦) ٱنظر: «الوسيط» ٤/ ٩٣، نقلا عن «مجاز القرآن» ٢/ ٢٠٩.

(٧) ٱنظر «المخصص» ١/ ٣٥٨، «تفسير القرطبي» ١٧/ ٦٥.

(٨) كذا والذي في «البسيط» ٢٠/ ١٢٤: قال أبو البيداء.

قال: وقال الأزهري: تقول العرب: زوجته ٱمرأة وتزوجت ٱمرأة، وليس من كلامهم: تزوجت بامرأة، قال: وقوله تعالىٰ: ﴿وَزَوَّجْنَـٰهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾[1] أي: قرناهم، قال: وقال الفراء: هي لغة أزد شنوءة[2].

وقال الأخفش في هٰذِه الآية: زوجناهم: جعلناهم أزواجًا[3].

وقال مجاهد: أنكحناهم الحور[4].

قال الواحدي: وقول أبي عبيد حسن[5]، والله أعلم.

وجزم البخاري في «صحيحه» بأن معنىٰ زوجناهم: أنكحناهم[6].

وفي «صحيح البخاري» في قصة أم حرام وركوب البحر في الغزو، قال: فتزوج [١٤٠أ] بها عبادة بن الصامت، ذكره في كتاب الجهاد في باب ركوب البحر[7].

---

(١) الدخان: ٥٤.

(٢) ٱنظر «تهذيب اللغة» ١١/ ١٠٥، «الصحاح» ١/ ٣٢٠.

(٣) «معاني القرآن» ٢/ ٥١٦.

(٤) «تفسير مجاهد» ٢/ ٥٩٠.

(٥) «البسيط» ٢٠/ ١٢٤.

(٦) «صحيح البخاري» قبل حديث (٢٧٩٥).

(٧) «صحيح البخاري» (٢٨٩٤، ٢٨٩٥) كتاب الجهاد والسير، باب ركوب البحر.



فهرس الموضوعات

***

